وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله
كليـة العلـوم الاجتماعيـة
- قسـم علـم الاجتمـاع والديموغـرافيـا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص
أنثروبولوجيا موسومة بـ :

الإرهاب والتغير الاجتماعي مقاربة سوسيو- أنثروبولوجية

بن طلحة - براقي - الجزائر العاصمة أنموذجا

إعداد الطالبة :
دبازي- سكومي فاطيمة

إشراف الأستاذ :
رميتة أحمد

السنة الجامعية : 2017/2016

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر (2)
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
- قسم علم الاجتماع-

الارهاب و التغير الاجتماعي مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية
بن طلحة-براقي-الجزائر العاصمة أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الأنثروبولوجيا

إعداد الطالبة
دبازي- سكومي فاطيمة

إشراف الأستاذ
رميتة أحمد

السنة الجامعية : 2018/2017

كـلـمـة شكـر

أشكر قبل كل أحد الله الواحد الصمد على توفيقه لي و تسديد خطاي و على ما أنعمني اياه من قدرة على اتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر و العرفان لأستاذي المشرف الدكتور رميتة أحمد على ملاحظاته و توجيهاته القيمة.

أشكر أيضا المنظمة الوطنية لضحايا الارهاب و بالأخص السيدة فاطمة الزهراء فليسي على ما قدمته لنا من عون، و أيضا المركز السيكولوجي ببن طلحة خاصة الدكتور خياطي و الأرطوفونية خديجة.

كما أتقد بجزيل الشكر لكل من ساعدني داخل بن طلحة و خارجها في انجاز هذه الدراسة.

شكر خاص لعينة الدراسة على مساعدتهم لي و قبولي بينهم.

إهــداء

إلى رمز العطاء و الحنان اللامحدود... والدتي التي لم تمل من تحفيزي،
و والدي الذي لم يتعب من الدعاء لي... فشكرا لكما و أطال الله في عمركما.
إلى زوجي الذي شجعني و لطالما آمن بي.
إلى ملائكتي عبد النور و عماد و أعتذر لهما عن كل دقيقة ابتعدت فيها عنهما.
إلى أخي و اخواتي، إلى عائلة زوجي جميعهم.
إلى أحياء بن طلحة و أمواتها....

.....أهدي هذا العمل المتواضع.

الفهرس

مقدمة..... 1

المقاربة المنهجية للدراسة

الاشكالية.....7

فرضيات البحث..... 12

أسباب اختيار الموضوع.....13

أهداف الدراسة.....13

أهمية الدراسة.....14

مناهج و تقنيات البحث..... 14

مجال الدراسة.....20

دراستنا السابقة.....22

الدراسات السابقة.....25

صعوبات البحث.....37

النعريفات الاجرائية..... 37

المقاربة النظرية

الفصل الأول: المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية للإرهاب

تمهيد..... 40

المبحث الأول: تعريف كلمة "إرهاب"..... 41

أ-تعريف الارهاب لغويا..... 41

1-في اللغة العربية..... 41

2-في اللغة الفرنسية..... 42

3-في اللغة الانجليزية..... 42

4-في بعض المعاجم و القواميس و الموسوعات..... 43

ب-تعريف الارهاب فقهيا..... 44

1-عند فقهاء العرب..... 45
2-عند فقهاء الغرب..... 45
ت-التعريف الأوروبي للإرهاب..... 47
ث-التعريف الأمريكي للإرهاب..... 48
ج-أهم تعريفات الباحثين العرب..... 49
ح-أهم تعريفات الباحثين الغربيين..... 50
المبحث الثاني: التمييز بين الإرهاب و صور أخرى من العنف..... 52
1-الإرهاب و العنف المشروع..... 52
2-الإرهاب و العنف السياسي..... 52
3-الإرهاب و الجهاد..... 53
4-الإرهاب و الثورة..... 54
5- الإرهاب و الحرب..... 54
6-الإرهاب و حرب العصابات..... 54
7-الإرهاب و التمرد..... 55
8-الإرهاب و التطرف..... 56
9-الإرهاب و المقاومة المشروعة..... 56
المبحث الثالث: النشأة التاريخية للإرهاب..... 58
1-اليهود و الإرهاب..... 58
2-العالم الاسلامي و الإرهاب..... 59
3-أوروبا و الإرهاب..... 62
4-أمريكا و الإرهاب..... 64
المبحث الرابع: أسباب الإرهاب..... 67
أ-البعد المحلي..... 67
1-أسباب تربوية ثقافية و دينية..... 67

2-أسباب اجتماعية..... 68
3-أسباب اقتصادية..... 68
4-أسباب سياسية..... 69
5-أسباب نفسية..... 69
6-أسباب إعلامية..... 69
ب-البعد العام..... 70
المبحث الخامس: أنواع الإرهاب و أساليبه..... 73
1-أنواع الإرهاب..... 73
أ-الارهاب المحلي..... 73
ب-الإرهاب الدولي..... 76
2-أساليب الإرهاب..... 76
المبحث السادس: شخصية الإرهاب..... 81
الفصل الثاني: التغير الاجتماعي، مقاربة في المفهوم و الخصائص
تمهيد..... 85
المبحث الأول: الإطار المفهوماتي..... 88
منطلقات الأنثروبولوجي من التغير..... 88
تعريف التغير الاجتماعي..... 89
المبحث الثاني: التغير الاجتماعي و المفاهيم المرتبطة به..... 92
1-التغير الثقافي..... 92
2-التقدم الاجتماعي..... 93
3-التنمية الاجتماعية..... 93
4-التطور الاجتماعي..... 94
المبحث الثالث: نظريات التغير الاجتماعي..... 96
المبحث الرابع: أنواع التغير الاجتماعي..... 101

المبحث الخامس: عوامل التغير الاجتماعي..... 102
المبحث السادس: معوقات التغير الاجتماعي..... 107
الفصل الثالث: مفهوم البناء الاجتماعي و مكوناته
تمهيد..... 109
1-نشأة النظرية البنائية..... 110
2-مفهوم البناء..... 111
3-منطلقات الأنثوبولوجي من البناء الاجتماعي..... 113
4-ماهية النظم الاجتماعية..... 114
5-أشكال النظم الاجتماعية..... 115
6-وظائف النظم و خصائصها..... 116
7-بناء المجتمع و نظمه..... 117
8-التغير الاجتماعي و تحليل النظرية الوظيفية..... 118
الفصل الرابع: التغير الاجتماعي في الجزائر
تمهيد..... 120
التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل سنة 1830.....120
2-وحشية الاستعمار..... 124
المبحث الأول: التغير الاجتماعي في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية.....,127
1-النزوح الريفي و أثره على بناء الأسرة الجزائرية..... 128
2-انعكاسات النزوح الريفي على العامل الريفي..... 128
3-نهب الأراضي و نزع الملكية العقارية..... 132
4-التخلف و إعادة البناء الاجتماعي..... 134
5- تفتيت العلاقات الاجتماعية و غزو النماذج الأجنبية..... 135
المبحث الثاني: التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال..... 138
1-النزوح الريفي و ظاهرة النمو الحضري في الجزائر..... 138

2-الاستراتيجية التنموية ي الجزائر..... 140
3-التصنيع..... 142
4-اليد العاملة الريفية و التنمية..... 144
5- التنقل الجغرافي لليد العاملة الريفية..... 144
6-الفئات الريفية و الظاهرة الحضرية..... 146
7-إعادة تشكيل البناء الاجتماعي..... 147
المبحث الثالث: الارهاب في الجزائر..... 149
1-الحركة الاسلامية في الجزائر...الميلاد و التطور..... 149
2-ظروف تصاعد وتيرة العنف..... 154
3-إعادة تشكيل المجال السياسي..... 156
4-الجبهة الاسلامية للإنقاذ و العنف..... 157
5-الجماعات المسلحة بين صراع الزعامات و الإرهاب الأعمى..... 159
المقاربة الميدانية
الفصل الخامس : البناء الاجتماعي لبن طلحة
تمهيد..... 163
1-الاطار الجغرافي و الاثنوغرافي لبن طلحة..... 163
2-مونوغرافية بن طلحة..... 165
3-البناء الاجتماعي و الأسرة..... 168
4-الزواج في بن طلحة..... 177
5-جماعات الجيران و الأصدقاء..... 179
الفصل السادس: الارهاب في بن طلحة
1-بن طلحة بين سنتي 1992 و 1997..... 182
2-بن طحة و بداية العلاقة مع الجماعات المسلحة..... 182
3-بن طلحة ليلة 22 إلى 23 سبتمبر 1997 (المجزرة)..... 190

4-السكان المستهدفون..... 193
5-لماذا بن طلحة؟..... 196
6-التضارب في الأرقام..... 197
7-بعض الشهادات..... 198

الفصل السابع

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب الاجتماعي

(تحليل معطيات الفرضية الأولى)

تمهيد..... 201
1-بناء الأسرة بعد الارهاب..... 202
2-تغير أدوار و مكانة المرأة..... 210
3-تغير أسس الزواج..... 213
4-الهجرة..... 116
5-تغير جماعات الجيران و الأصدقاء..... 226
استنتاج الفرضية الأولى..... 230

الفصل الثامن

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب النفسي

(تحليل معطيات الفرضية الثانية)

تمهيد..... 243
1-فئات الأطفال المتكفل بهم..... 239
2-التطور النفسي لأطفال بن طلحة..... 241
3-طرق العلاج..... 245
4-أطفال بن طلحة...بين اضطراب ما بعد الصدمة و تقدير الذات..... 246
5-الحالة النفسية بعد 10 سنوات من الصدمة..... 248
استنتاج الفرضية الثانية..... 254

الفصل التاسع

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب الاقتصادي

(تحليل معطيات الفرضية الثالثة)

تمهيد..... 258
1-وضعية العمال قبل و بعد الارهاب..... 259
2-المجتمع بين فقدان الأملاك و تخريبها..... 265
3-تغير علاقة الدولة بمجتمع بن طلحة بعد الارهاب..... 268
استنتاج الفرضية الثالثة..... 275

الفصل العاشر

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب الاعلامي السياسي

(تحليل معطيات الفرضية الرابعة)

تمهيد..... 281
1-"مادونا بن طلحة"....صورة و قصة..... 281
2-الصورة و بداية خرق الصمت..... 284
3-الصورة أقوى من المجزرة، قراءة في أنثروبولوجية الصورة..... 288
4-"من قتل في بن طلحة؟" ...كتاب و قصة..... 290
5-ردود الفعل الاجنبية..... 291
6-ردود الفعل الجزائرية..... 292
7-تداعيات الصورة و الكتاب سياسيا..... 295
استنتاج الفرضية الرابعة..... 299
خلاصة الدراسة..... 302
المراجع..... 310
الملاحق..... 324

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	يمثل نسب المبحوثين	12
(2)	يمثل علاقة الارهاب بتناقص عدد الأسر	202
(3)	يمثل علاقة الارهاب بتناقص عدد أفراد الأسر	203
(4)	يمثل علاقة الارهاب بتغير شكل الأسرة	204
(5)	يمثل علاقة الارهاب بوفاة الزوج/الزوجة	205
(6)	يمثل علاقة الارهاب بارتفاع نسب النساء العاملات و المنخرطات في جمعيات	210
(7)	يمثل علاقة الارهاب بتغير نظرة الأباء إلى طرق الزواج	213
(8)	يمثل علاقة الارهاب بتغير نظرة الأبناء إلى طرق الزواج	214
(9)	يمثل علاقة الارهاب بهجرة عينة من المبحوثين	216
(10)	يمثل متغير جنس و سنّ أفراد العينة المهاجرة	217
(11)	يمثل فئات الأطفال المتكفّل بهم نفسيا	239
(12)	يمثل أسباب استقبال الأطفال في المركز السيكولوجي لبن طلحة	242
(13)	يمثل نسب العمال قبل الارهاب	259
(14)	يمثل وضعية العمال بعد الارهاب	260
(15)	يمثل نسب النساء العاملات قبل و بعد الارهاب	263

مقدمة:

يعدّ التّغير السمة الملازمة للبشرية منذ فجر الحضارات الانسانية إلى يومنا هذا، فالمجتمع بطبيعته متغير ممّا يجعل من هذه السمة ظاهرة اجتماعية دون أدنى شك، كما يُعتبر شرطا لازما لبقاء الجنس البشري، والدّال على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها.

لذلك اهتم المفكرون والفلاسفة في مختلف العصور برصد التحولات التي تطرأ في مجال الحياة الاجتماعية، فكتب عن ذلك فلاسفة اليونان، ومن بعدهم فلاسفة العرب والمسلمين، ثم جاء دور مفكري عصر التنوير ومن أتى من بعدهم، مثلت أعمال هؤلاء رصيداً للمتخصصين المعاصرين في مختلف المجالات.

ويظهر التغير الاجتماعي في جميع أوجه الحياة المعاشة، حيث يمكن ان يلاحظ الانسان تغيرات في وسائل النقل والاتصال، والأدوات التكنولوجية، كما يلاحظ في العلاقات الاجتماعية وفي الادوار والمكانات، وفي المعايير والقيم وفي الاذواق والفنون، وفي الوقت نفسه يمكن ان يلاحظ ان هناك جوانب تتغير بسرعة بينما هناك جوانب تتغير ببطئ غير ملحوظ مثل المعاني والقيم التي تكاد تكون ثابتة، بينما التغير في الجوانب المادية يكون ملحوظاً و سريعاً .

وتفيد الخبرة التاريخية بشكل عام أن عملية التغير الاجتماعي تسير أحيانا بشكل تدريجي بطيء إلى درجة تبدو معها وكأنها عملية تلقائية غير محسوسة، وفي مثل هذه الأحوال يغلب عليها الطابع السلمي مثلما حدث في المجتمعات البدائية ذات العلاقات المحدودة أو المجتمعات المنعزلة جغرافيا واجتماعيا وحضاريا، وهذا النوع من التغير يصعب إدراكه في فترة قصيرة من الزمن، والنوع الثاني من التغير يمكن ان يحدث بشكل تدريجي وهادئ ، وقد حدث ذلك في العديد من الاقطار العربية بعد حركات الاستقلال التي عرفتها، أما النوع الثالث فهو الذي يحدث عن طريق هزات عنيفة وسريعة، تبدوا بمنزلة قطيعة شبه كاملة مع المرحلة التي سبقتها، وفي هذه الحالة تقترن

عملية التغير باستخدام كثيف للقوة وانتشار واسع لمظاهر العنف، ما يترتب عنها كلفة اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية باهضة، هذا النوع من التغير غالبا ما يكون مصاحبا لثورة تعمل على إحداث تغيرات جذرية في العادات والتقاليد والقيم ومختلف النظم المكونة للمجتمع.

وقد شهد المجتمع الجزائري عبر مراحل تشكُّله تغيرات على جميع المستويات أصابت أُسسه بدرجات متفاوتة، منها ما أحدثته عوامل طبيعية كالكوارث الطبيعية مثل زلزال شلف (الأصنام) سنة 1980 وزلزال بومرداس سنة 2003 وفيضان باب الواد 2001، ومنها ما كان مقصود وسلمي كالنهج التنموي الذي اتخذته الجزائر بعد الاستقلال والاصلاحات التي رافقته، ومنها ما كان عنيف زعزع أركان المجتمع كدخول المستعمر الفرنسي والتغيرات العميقة التي أحدثها والفضاعة التي اتّسم بها من إبادة منهجية للشعب الجزائري ، من تعذيب وتشريد وتهجير قسري للسكان وطردهم من مساكنهم ومزارعهم وأملاكهم ، بل ولم تخل من سياسة الأرض المحروقة وهدم المؤسسات والمرافق الحيوية للبلاد بطرق وخطط مدروسة، وما خلّفه من شهداء وأرامل ويتامى بالملايين.

وفي هذا الشأن يذكر الدكتور "جمال الدين غريد" صاحب أطروحة الثنائية الثقافية في كتابه "الاستثناء الجزائري"، بأن الاستعمار لم يأت بالخراب والدمار فقط للجزائر و إنما جلب معه بوادر الحداثة ، مشيرا إلى تواجد وتعايش مجتمعين اثنين تابعين لحضارتين اثنتين مختلفتين في الجزائر واحدة عربية–اسلامية وأخرى غربية حاملة لثقافة أوروبية، وأن المجتمع الجزائري الحالي هو نتاج الظروف التي أوجدتها الادارة الكولونيالية التي عملت بكل ما لديها من وسائل القمع و الاستبداد على هدم أسس المجتمع الجزائري الذي كان قائما قبل الاحتلال ثم راحت تُهيكله من جديد حسب ما يتلائم مع مصالحها وأطماعها. لكن هناك من يخالف طرح الحداثة هذا، حتى من مؤيدي استعمار الجزائر أنفسهم مثلما فعل "أليكسيس دي توكفيل" متحدّثا عن وسائل الابادة التي كانت مُتّبعة

من قبل الادارة الاستعمارية، أنها قد أرْدَت المجتمع المسلم (الجزائري) أكثر حرمانا وجهلا وأكثر فوضى ووحشية مما كان عليه قبل أن يعرف الاستعمار، وإن كان الطرح الأول أو الثاني صحيح فكلاهما يمثّل تغيرات صميمية أصابت أسس وقواعد المجتمع.

ناهيك عن ظاهرة الاستعمار عرف المجتمع الجزائري مطلع الثمانينات تغيرات أقل ما يقال عنها أنها اتسمت بالعنف لينتقل تدريجيا إلى ارهاب أعمى جعل الأفراد والجماعات تعيش في خوف شديد ورعب ممزوج بشعور العجز والألم.

وما كانت أحداث أكتوبر 1988م ثم فترة ما سمي ب"العشرية السوداء" التي شملت كامل التراب الوطني إلا لتُحدث شرخا عميقا داخل النسيج الاجتماعي، كما أن المستوى الذي بلغه العنف خلال تلك المرحلة خاصة منتصف سنة 1997م من مجازر جماعية، لم يُمثّل فقط ظاهرة خطيرة وإنما اشكالية اجتماعية كان من الصعب التكهن بنتائجها المستقبلية. ممّا دفع بمختلف الباحثين في حقول العلوم الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى الاهتمام بها ومحاولة الاجابة عن ماهيتها، خلفياتها، أسبابها ونتائجها والسبل الكفيلة بمكافحتها.

لكن رغم هذه المحاولات إلا أن الظاهرة لم تُعطَى حقّها من الدراسة ، وذلك باعتراف العديد من العلماء والمثقفين الجزائرين أنفسهم من أنهم لم يُؤدّوا الدور المنوط بهم في مرحلة الأزمة التي كانت تمر بها الجزائر، فعدم اقتراحهم لتفسيرات واقعية ونظرية وحلول ملائمة لما حدث وكان سيحدث، دليل على فشلهم في التنبؤ بالتغيرات العميقة التي حدثت وإلى المسار الذي اتّخذته حركات الاحتجاج فيما بعد.

غير أن موضوع الإرهاب فرض نفسه بشكل غير مسبوق على الساحة الدولية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث أصبح من أهم قضايا الساعة وأخطرها، كما نالت الحركات الإرهابية اهتماما إعلاميا استثنائيا ، إذ تزخر وسائل الإعلام العالمية بتغطيات كبيرة لأخبار وأحداث الجماعات الإرهابية وخصوصاً تلك

الجماعات التي تُنسب إلى العالم الإسلامي، كحركة القاعدة وحاليا ما يُعرف ب"داعش" ومستوى الوحشية والرعب الذي تستخدمه ، كالتفنّن في التعذيب والقتل وغزو المدن واقامة وتجنيد لمقاتلين غير عرب أو غير مسلمين، واستعمال جد متطور لوسائل الاعلام والاتصال لتوثيق ما يقومون به، مما جعل الفرائس ترتعد رعبا من ذكرهم.

إذ أن الإرهاب هو عدم الإحساس بالأمان والأمن، ويقضي على الإستقرار والطمأنينة، ويجعل الخوف والفزع يتغلغلان في نفوس البشر والحكومات أيضا. ويّعدُ الإرهاب من المفاهيم غير الواضحة التي إختلف بصددها الباحثون والأكاديميون، فهو يتّسع ليشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتعترض كل المحاولات الفردية والدولية لتعريف الإرهاب وتحديد أبعاده مشاكل عديدة، بسبب إختلاف نظرة كل مجتمع من المجتمعات لعملية الإرهاب والإرهابيين.

ولذلك يُعدّ أمن المجتمع من أهم وأبرز عوامل استقرار الأنظمة المكونة له واستمرارها مرهون بذلك، أما إذا حدث العكس بتوفر حالات الفوضى واللاأمن بانتشار ظاهرة الإرهاب، فإن جميع نظم المجتمع ستتأّثر بذلك لاتباطها ببعضها البعض وظيفيا وبنائيا، مما يجعلها تواجه مواقف وخبرات لم تألفها من قبل بوصفها متغيرات طارئة وجديدة عليها.

وعليه فشكل وقوة هذه الآثار أصبح بحق ملفتا لإنتباه الدارسين في مختلف العلوم، وهو ما استرعى انتباهنا وفضولنا ودفعنا إلى البحث وتقصّي الوقائع من خلال دراسة علاقة الارهاب بالتغير الاجتماعي لمعاصرة وانتشار كل من الظاهرتين ، وكان هذا ممكنا من خلال اختيارنا لاحدى المجتمعات المحلية كمجتمع بحث، وهو مجتمع حي بن طلحة الذي رأينا فيه تشابك تفاصيل وخصائص كل من الظاهرتين.

كما يعتبر التغير الاجتماعي في الوقت الماثل من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، ويُعد الارهاب هو الآخر بمختلف تجلياته موضوعا خصبا ومعاصرا للغوص في أعماق الظاهرة ومحاولة تفسير وتحليل آثارها خاصة في الجزائر المعاصرة. وايمانا منا بهذا الطرح نعتقد أن مجتمعنا بحاجة مُلحة لمعرفة أنفسنا موضوعيا، إذ لم تعد الانثروبولوجيا متعلقة بدراسة الآخر بعدما ارتبطت في بداياتها

بدراسة المجتمعات المتحضّرة والمستعمِرة للمجتمعات البدائية أو التقليدية المستعمَرة، بل أضحت تهتم بالأنا من أجل فهم التحولات الكثيرة والعميقة والسريعة ودراسة خصوصيات مجتمعنا الثقافية، ذلك لأننا بحاجة ملحّة لاكتشاف ذواتنا بأنفسنا ومراقبة مجتمعنا وهو يتغير ومحاولة الاستماع إلى هذه الثقافة وهي تتشكل.

وبعد طرحنا لموضوع البحث ، سنحاول فيما يلي اعطاء نظرة عامة عن محتواه الذي يتضمن:

المقاربة المنهجية للدراسة : والتي انطلقت من اشكالية البحث وفرضياته، أه دافه وأهميته، مناهج وتقنيات البحث، اضافة إلى تحديد مجال الدراسة الزماني، المكاني والبشري، ثم عرض لمجموعة من الدراسات السابقة والصعوبات التي واجهتنا لإنهاء هذهالدراسة.

المقاربة النظرية: جاءت مقسمة إلى أربعة فصول، أين تعرضنا فيها للتعريف بمختلف متغيرات البحث، فالفصل الأول حمل تعريف مفهوم الإرهاب ومختلف الصور المشابهة له، أسبابه، أنواعه، أساليبه إضافة إلى التطرق لشخصية الإرهابي، والفصل الثاني احتوى على تعريف التغير الاجتماعي ومختلف المفاهيم المرتبطة به، أنواعه، عوامله ومعوقاته، اضافة إلى الفصل الثالث الذي تعرض لتعريف البناء الاجتماعي لارتباطه بعملية التغير الاجتماعي وماهية النظم المكونة له، وظائفه الاجتماعية وخصائصه ومفهوم التغير البنائي. وفيما يخص الفصل الرابع فقد تعرضنا فيه إلى التغير الذي حدث في المجتمع الجزائري، أين تناولت بدايته نبذة عن تشكيلة المجتمع الجزائري قبل الفترة الاستعمارية ثم مختلف التغيرات التي طرأت عليه إبان الفترة الاستعمارية من نزوح ريفي وأثره على بناء الأسرة الجزائرية، اغتصاب الأراضي ونزع الملكية العقارية، التخلف وإعادة تشكيل المجتمع الجزائري وتفتيت العلاقات الاجتماعية ...، ثم انتقلنا إلى التغيرات التي حدثت بعد اعلان الاستقلال من نزوح ريفي ونمو حضري، النهج

التنموي المتبع، ظاهرة التصنيع والمدينة كمجال للصعود الاجتماعي، لتتصاعد الأوضاع وتأخذ شكل صراع هويات ما لبثت أن تحولت إلى إرهاب أعمى.

المقاربة الميدانية : جاءت مقسمة إلى ستة فصول، تناول الفصل ال خامس البناء الاجتماعي لمجتمع البحث –بن طلحة– قبل فترة الارهاب أي قبل سنة 1992، ثم أتبعناه في الفصل السادس بحدث الارهاب بها أي أبرز المحطات التي ميزت الفترة ما بين 1992 حتى 1997 بمعنى منذ بداية الارهاب حتى حدوث المجزرة ليلة 22 إلى 23 سبتمبر 1997، لننتقل لأربع ة فصول موالية أين تعرضنا في كل فصل منها لفرضية من الفرضيات التي صغناها بعد التحقق منها ميدانيا، بدأ كل منها بمقدمة وانتهى بخلاصة ونتيجة، لننهي بحثنا بخلاصة عامة لهذه الدراسة.

المقاربة المنهجية للدراسة

1 الإشكالية:

تعرّض المجتمع الجزائري عبر مختلف مراحله التاريخية إلى أنواع مختلفة من العنف كان معظمها نابع من حملات عسكرية غازية قادمة من الضفة الشمالية للبحر المتوسط قادها الرومان والوندال والبيزنطيين والإسبان وبعدها الفرنسيين، ولم تخلُ هذه الحملات خاصة الفرنسية من التقتيل والتعذيب والتشريد والتفقير والتجهيل والتهجير القسري للسكان، بعد طردهم من مساكنهم ومزارعهم وهدم المؤسسات والمرافق الحيوية للبلاد بطرق وخطط مدروسة.

كما لم تخلوا أيضا من استراتيجية تدميرية للقضاء على مكوّنات الهوية الثقافية بتركيبتها اللغوية والاثنية والدينية ومنظومتها الاجتماعية المُمثّلة في تقاليدها وقيمها وأعرافها، وهذه المكونات ليست معزولة عن بعضها البعض فهي تجتمع في نظم وأنساق تمثل أساس المجتمع، لذلك كان هدف المستعمر بسط هيمنته التامة على المجتمع الجزائري بكامل عناصره ومختلف نظمه أيضا، وقد ذكر كل من "بيار بورديو" و"عبد المالك صياد " في كتابهما " Le Déracinement" مخلّفات السياسة الاستعمارية على المجتمع القروي، خاصة سياسة تجميع الأهالي في محتشدات بعد طردهم من منازلهم وقراهم أين يقولا أن ذلك أدّى إلى "إجتثاتهم" من خلال تفكيك الوحدات الاجتماعية بتلاشي الروابط واندثار التقاليد الثقافية وتحطيم الأسس الاقتصادية.

أما "جاك بيرك " فأدرك أن الاستعمار مآله الزوال لأنه كان جاثما على ثقافات وحضارات لم يُدرك عمقها التاريخي والأنثروبولوجي، كما أن "بيرك" لم يقف عند تلك المظاهر الكمية التي ركّزت عليها جلّ التحليلات، بل أدرك بعمق المخلّفات التي أحدثها بين ثقافة الانسان وطبيعته مما أدى إلى بروز هويات جديدة معبّرة عن التغير الذي طرأ عليها. وذلك بعدما اتصفت الظاهرة الاستعمارية باستعمالها أقسى صور العنف وذلك بشهادات الفرنسيين أنفسهم، إذ نقل "مسبيرو" عن مذكرات "سانت أرنو" سنة 1842م حيث قال: "نحن وسط الجبال في مكان بين مليانة وشرشال، لا نطلق

النار من بنادقنا إلا نادرا، وإنما نحرق كل الدواوير والمداشر وكل الأكواخ" [1]. هذا السلوك لا يعكس سوى مستوى العنف واللاّإنسانية التي طبعت الظاهرة الاستعمارية.

ورغم أن الجزائر استعادت استقلالها سنة 1962م وأن العنف الاستعماري قد انتهى، إلا أن المجتمع الجزائري ما لبث أن عرف عنفا اتخذ طابعا جديدا ومفارقا لا يستطيع أن يغفله أحد ، هو عنف الجزائري ضد الجزائري، وهي مرحلة عصيبة اتّخ ذت العديد من التسميات منها "العشرية السوداء" أو "فترة الإرهاب" أو "المأساة الوطنية" ، تداخل فيها السياسي والعسكري بالثقافي والديني، بعدما ارتبط العنف في بدايته بظاهرة التدين وأشكاله والعلاقة بين المقدس والعنف.

وكما يقول الدكتور "علي سموك" في كتابه "اشكالية العنف في المجتمع الجزائري" أن التناقض في تلك الفترة كان كليا بين الدولة والمجتمع، لذلك لجأت القوى السياسية والاجتماعية إلى التعبير خارج النسق القائم ضمنيا لتوازنها، ومن تم ظهر للفئات المتشعبة بالإيديولوجيا الدينية، أن المجتمع القائم فاسد و أنه لا مستقبل له ، وبالتالي يجب إزالة هذا المجتمع "تحقيقا للأمر الديني والتكليف الإلهي "، وهذا معناه تفسير ظاهرة العنف بردها إلى تجربة المقدس الديني.

وهناك من أرجع سلوك العنف الذي اتخذه الجزائري كسبيل للتعبير عن رفضه للآخر، أنه ناتج عن تراكم الممارسات المرتبطة بالمستعمر ، منهم "فرانس فانون" الذي استطاع أن يجعل من الواقع مختبرا ومن الجزائريين والفرنسيين عينة لإثبات نظريته التي خرج بها عن التفسير التقليدي للظواهر الكولونيالية في كتابه الشهير "معذبو الأرض"، إذ قام بتحليل مفهوم الهوية والاعتراف بها وقدّم طرحا جديدا لموضوع العنف، فهو لم يندّد بالعنف الاستعماري فقط وإنما رأى في العنف الثوري المضاد له وظيفة تحريرية تقوم على الاعتراف بالهوية وبالثقافات–التي عمل الاستعمار على محوها والتقليل من

[1]– مسبيرو فرانسوا، سانت أرنو أو الشرف الضائع، ترجمة أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص 165.

شأنها– ومن تم احيائها، فالعنف المضاد وفقا لفانون له وظيفة اجتماعية وكذلك نفسية تتعلق بعودة الوعي واكتشاف الهوية يصعب تصور التحرر من دونها. وبهذا يذهب إلى أن العنف هو السبيل الحتمي الذي يسلكه المستعمَر لاسترجاع كرامته وأنه حتمية تاريخية لا مناص من الهروب منها، وهذا معناه أن العنف الثوري هو رد فعل طبيعي لعنف المستعمر.

إلا أن هناك من يرى بأنها ليست بمعزل عن سلوك الجزائريين انفسهم، منهم الدكتور "سموك" الذي أوضح بأن حالة العنف مرتبطة ارتباط وثيق بفعل الجزائريين الفردي والجماعي، ويقول أنه عندما نفهم بنية الدولة الجزائرية وتاريخ نشأتها وتطورها وطبيعة التحالفات المتحكمة فيها، لا تبدو ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري ظاهرة استثنائية وعارضة بل يدخل العنف في صميم الوجود الفردي والاجتماعي الجزائري، كما يرى أن إشكالية العنف في المجتمع الجزائري ترتبط على نحو وثيق بممارسة صراع الفئات أو العصب وباستراتيجية حركة التغيير الاجتماعي، وهي تمس مباشرة المصالح الأساسية للفئات والعصب وتخصّ بالتالي مصير كل شخص والمجتمع الجزائري برمته.

كما يرى أن أحد مظاهر العنف في المجتمع الجزائري الخاضع لعملية تغيُّر وتغيير مستمرة تقع بين ذلك التماسك الضروري والاستمرارية المحتمة وبين تجسيد وانقطاع لا يقل ضرورة عنهما من جهة أخرى، ويعطي مثال على ذلك فيقول أن الفئات الاجتماعية التي أُقتلعت جذورها ووُضعت خارج نطاق التماسك السائد (التقليدي المهيمن) وأُبعدت عن التقاليد والماضي لتُصبح جماعات عنيفة، لأن وضعها الاجتماعي وضعها بمنأى عن التماسك الاجتماعي وفي حالة رفض لكل استمرارية. وبهذا يكون قد وضع العنف الذي عرفه المجتمع الجزائري ضمن سياق التغيُّر والتغيير واختلاف تأثيرات الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية وما تبعها من إعادة تشكيل للبناء الاجتماعي.

ومن بين ما خلص إليه أيضا أن المجتمع الجزائري لا يمكن أن يتغير من دون عنف، وبأن العنف هو مُولد التاريخ والخلفية المعقولة له. وبهذا يكون قد جعل العنف في عمق النقاش الدائر حول التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري.

ومن خلال هذا التدرّج في الرؤى... فإذا كان العنف ناتج عن تغيرات متتالية أصابت المجتمع الجزائري فهل أدّى هذا العنف بدوره إلى بروز تغيرات؟ وإذا كان التغير الاجتماعي حسب "غاي روشيه" "GUY Rocher" هو "التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية ولكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية"[1] فهل هذا معناه أن البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو الذي أصابه التغير؟

علما أن البناء الاجتماعي يشمل كل نشاطات الحياة الاجتماعية وما تنطوي عليه من علاقات وهيئات وروابط ومؤسسات من الناحيتين البنائية والوظيفية، ونلمس هذه التغيرات في محيط الأسرة وفي الاقتصاد والسياسة وفي القيم الأخلاقية والدينية وفي كل ما يصطلح عليه المجتمع من نظم ويضعه من تنظيمات وقوالب سلوكية، ذلك لأن ظواهر المجتمع ونظمه مترابطة ومتكاملة في بنائها التركيبي والوظيفي، فإذا أصاب التغير عنصرا واحدا أو جانبا من جوانب هذه الحياة لابد وأن تتأثر بذلك باقي العناصر[2].

وبما أن هذا البحث جاء ليلقي الضوء على التغير الاجتماعي الذي خلفه الارهاب وما صاحبه من انعكاسات على نظم المجتمع خاصة القروية منها، بعدما كانت هذه المجتمعات التقليدية تبرز عنصر الاستمرارية أكثر في مقاومة لكل أشكال التغير، أظهرت هذه المجتمعات التقليدية أنها أصبحت أكثر قابلية لتغيير نمط بنائها، حتى وان اختلفت وتنوعت العوامل التي أسهمت في ذلك، إضافة إلى أن الدراسات الحقلية في ميدان السوسيولوجيا والانثروبولوجيا وغيرها أثبتت أن هذه المجتمعات يملأها

[1] - GUY Rocher, Le changement social, Paris Ed H,M H 1970, P.P 20.21.

[2]- مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مطبعة الرسالة، القاهرة 1967، ص53.

مخزون هائل من الفعل الاجتماعي، وليست مجتمعات باردة أو فارغة كما أشارت إليه النظريات الاثنولوجية التي روجت كثيرا للقوى الاستعمارية، فالمجتمعات ليست كما تبدوا في السطح بل بما هو في أعماقها.

على هذا الأساس نظرنا إلى احدى المجتمعات التي وقع عليها اختيارنا كمجتمع تقليدي عميق تعرض في فترة من فترات تاريخه إلى حدث طارئ نعتقد أنه هز أسسه وخلخل نظمه، وهو مجتمع حي بن طلحة –الواقعة ببلدية براقي الجزائر العاصمة –، والذي تعرّض منذ بداية الأزمة الأمنية في الجزائر سنة 1992 إلى إرهاب مُمنهج خاصة ليلة 22 إلى 23 سبتمبر 1997 أين فقد المئات ارواحهم وبطرق وحشية، هذا المجتمع أصبح اسمه لصيقا
بفترة ما يسمى بالعشرية السوداء في الجزائر [1] و بمصطلح "المجازر الجماعية " في العالم، وهي الفترة التي عرفت ارهاب أعمى تلون بصور مختلفة من العنف فاقت كل تصور، مخلّفة آلاف القتلى واليتامى والأرامل والمغتصبات والجرحى والمفقودين والمهاجرين والمصدومين نفسيا، علاوة على الخسائر المادية الفادحة التي تعرض لها اقتصاد البلاد وممتلكات الدولة والأفراد، وهي آثار مسّت جميع أفراد المجتمع أيضا من نساء ورجال وأطفال وشيوخ ومن مختلف المهن والانتماءات، ليس على المدى القريب وإنما البعيد أيضا.

وهو الواقع الذي نحاول سبره من خلال هذه الدراسة الميدانية لمجتمع بن طلحة أين نعتقد أن حدث الارهاب بها أفرز تغيّرات شملت أسس مجتمعها التقليدي، كما انطلقت هذه الدراسة من تساؤلات مبدئية جائت كما يلي: كيف كان البناء الاجتماعي لمجتمع بن طلحة قبل فترة الارهاب؟ كيف كان أثناءها؟ ماذا حدث في ليلة 22 إلى 23 سبتمبر 1997؟ وكيف أصبح بعد هذا التاريخ؟

[1]- منذ حدوث المجزرة وبن طلحة وجهة وسائل الاعلام بمختلف أشكالها خاصة عند اقتراب موعد ذكراها السنوية، فلحد الساعة لا تزال تذكر، ولعل ذكرها من طرف السفير الأمريكي في الجزائر في تغريدة له (تويتر) يوم 2017/09/22 أين كتب: "نحيي بمزيج من الأسى والإحترام، ذكرى ضحايا الإرهاب في بن طلحة قبل 20 عاما" لدليل على بقاءها رمزا للمجازر التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة.

وفي محاولة لمقارنة المرتكزات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لكل فترة من الفترات المذكورة، وقياس دور الارهاب فيها كظرف جديد طرأ على مجتمعها، على أساس أن اختلاف الظروف المحيطة بالفرد تؤثر فيه فتغير بعضًا من سلوكه ووضعه الاجتماعي، مما تجعله مختلفا عما كان عليه قبل إحاطة الظروف المستجدة به، وعلى ضوء هذا الطرح تبلورت التسائلات التالية:

- هل أدّى الارهاب في بن طلحة إلى تغيير مجتمعها وبذلك هل يعتبر عامل تغير اجتماعي به؟
- فيما انعكست مظاهر هذا التغير؟

2 فرضيات البحث:

إن فهم العلاقة بين الارهاب والتغير الاجتماعي لا تتم بمعزل عن فهم خصائص المجتمع المعني بهذه العلاقة، فالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية تحدّدُها الممارسات التي ينتجها المجتمع وأفراده الذين يعملون على الحفاظ عليها أو التخلي عنها، واستمرار نفس الممارسات مضمون بتمسّك الفاعلين الاجتماعين بالقيم والرموز والدلائل التي يحملها، أما التخلي عنها فيرجع إلى عوامل طارئة تؤدي إلى ذلك.

ومن أجل فهم هذه العلاقة تقربنا من مجتمع بن طلحة وحاولنا فهم مختلف الممارسات المجتمعية التي كانت سائدة قبل، أثناء وبعد حدث الارهاب، ولم يكن ذلك ممكنا إلا من خلال الانغماس العميق به والعيش وسط أفراده أين يعتبر ذلك أصل المنهج الأنثروبولجي.

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية بهذا المجتمع ، ومن أجل الاجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة، انطلقنا من جملة من الفروض اعتبرناها ضرورية لتحديد اطار البحث و للتحكم أكثر في متغيراته، صغناها بالطريقة التالية:

- أدّى الارهاب في بن طلحة إلى تغيير البناء الاجتماعي لمجتمعها وبذلك يُعتبر عامل تغير اجتماعي بها.
- انعكست مظاهر التغير في مختلف الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والاعلامية السياسية المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع بن طلحة.

علما أن اشتقاق هذه الفروض جاء نتيجة المعالجة النظرية لمسألة التغير في ضوء نظرية البنائية الوظيفية من ناحية، وتحليل خصوصيات وظروف مجتمع بن طلحة من ناحية أخرى، وبهذا نحقق الرابطة بين الجانب النظري والجانب الميداني من الدراسة بنوع من التناسق والانسجام.

3 أسباب اختيار الموضوع: لقد تم اختيارنا لدراسة ظاهرة الإرهاب والتغير الاجتماعي، لغرض موضوعي وآخر ذاتي، تجلى كل منهما في النقاط التالية:

الوازع الموضوعي:

- قلة الدراسات في هذا الشأن.
- امتياز الموضوع بالتشعب بين مختلف شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما أغرانا بتوسيع دائرة المعارف العلمية.
- توظيف الظاهرة في سياق سوسيو–أنثروبولوجي.
- معاصرة ظاهرة الارهاب وظاهرة التغير الاجتماعي وانتشارهما الواسع.

الوازع الذاتي:

- اهتمام شخصي وتأثرنا الكبير بظاهرة الارهاب.

4 أهداف الدراسة:

إن أي دراسة أو بحث يقوم به الباحث غالبا ما يكون من وراءه هدف أو مجموعة أهداف، يسعى ويركز في دراسته من أجل السعي لتحقيقها، محاولا الوصول إلى نتائج تجيب عن تساؤلاته، معتمدا في ذلك على أدوات ومناهج علمية تتماشى وموضوع دراسته، لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

-الوقوف على أنماط وأشكال التغيرات التي يُحدثها الارهاب في المجتمعات التي يصيبها، من خلال الكشف عن مدى تأثر أنماط البناء الاجتماعي لمجتمع محلي بالارهاب.

-محاولة كشف العلاقة بين ظاهرتين معاصرتين الارهاب–التغير الاجتماعي، كل منهما تتسارع وتتوسع.

-كأي بحث علمي هدفه محاولة الاجابة على الاسئلة المطروحة في الاشكالية والتأكد من صحة الفرضيات من خلال اختبارها ميدانيا.

-المساهمة في إثراء المجال البحثي بمعطيات إمبريقية، إذ تعد التجربة الجزائرية في البحث الأنثروبولوجي فتية وحديثة.

5 أهمية الدراسة:

يعتبر البحث العلمي أهم أداة لمعرفة حقائق الكون والانسان والحياة، كما يقوم أساسا على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، والباحث عندما يتقصى الحقائق والمعلومات إنما يهدف إلى احداث اضافات أو تعديلات في ميادين العلوم مما سيسفر بالتالي عن تطويرها وتقدّمها، وهنا تكمن أهميتها أي ما ستضيفه لحقل البحث العلمي. وعلى نفس هذه الخطى نعتبر أن دراستنا تحمل من الاهمية ما يمكنها أن تساهم ولو قليلا في بحر البحث العلمي. بالاضافة إلى أنها:

-من المقاربات القليلة في ميدان السوسيو–أنثروبولوجيا لذلك ستشارك بمنهج علمي جديد في التحليل.

-تعد هذه الدراسة احتكاكا مباشرا بواقع مجتمع تعرض للإرهاب، يمكن الاستعانة بها لفهم نمط عيشه ولتصميم طرق أفضل للتكفل به.

-وضع آليات واستراتيجيات بهدف معالجة ما خلفته ظاهرة الارهاب على البناء الاجتماعي للمجتمعات المحلية خاصة والمجتمعات الكلية عامة.

-يكتسي الموضوع أهميته في كونه يتطرق إلى تركيبة من المجتمع الجزائري تشكل جزءا هاما من تاريخه المعاصر.

6 مناهج وتقنيات البحث:

أ – **منهجية الدراسة :** إن اختيار المنهج العلمي المناسب ليس عملية سهلة فهو الدعامة الأساسية لإرساء قواعد ونظريات في مختلف العلوم معتمدا على هدف البحث ونوع الدراسة وعمقها، بالاضافة إلى طبيعة وخصائص مجتمع البحث. وهو الأمر المطروح في العلوم الانسانية والاجتماعية بما فيها الانثروبولوجيا كعلم حديث يعرف الكثير من التداخل في مسألة المنهج بينه وبين مختلف العلوم، كما يؤكده "كلود ليفي ستروس " " C.L STRAUSS" بقوله "أن صعوبة الانطواء في الأطر القائمة، ذلك هو مصير العلوم الفتية ولسنا نسرف إذ نقول أن الانثروبولوجيا هي ومن بعيد جدا، أفتى العلوم الفتية التي هي العلوم الاجتماعية، وأن الحلول الاجمالية التي تلائم العلوم التي تقدمتها تعرض بالنسبة لها طابعا تقليديا، إنها تقريبا تنطلق من العلوم الطبيعية، وتستند إلى العلوم الإنسانية، وتتطلع إلى العلوم الاجتماعية"[1].

ولأننا كنا نحاول جاهدين جمع أكبر قدر من المعطيات عن مجتمع بن طلحة وتشخيص ظروفهم الاجتماعية وتحليل وضعيتهم داخل البناء الاجتماعي وكذا مختلف التغيرات التي طرأت على هذا البناء، كان لا بد من استعمال الطريقة الوصفية لإنجاز هذه الدراسة، مترصدين كل كبيرة وصغيرة ومسجلين أدنى الملاحظات، إذ يقول "مالينوفسكي" "MALINOWSKI" في هذا الصدد: "على الباحث أن يصف بدقة أولا وقبل كل شيء كيف أنجز ملاحظاته في الميدان وخاصة كيف كانت بدايته" [2]. كما قدّم لنا ثلاث مقاربات نستطيع من خلالها جمع أراء الأفراد لمحاولة معرفتهم هي: وصف التشكيلة الإجتماعية ، استعانة بأمثلة حية من الحياة اليومية والاستشهاد بآراء

[1]- كلود ليفي ستروس، ترجمة د. مصطفى صالح، الأنثروبولوجيا البنيوية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق 1977، ص414.

[2] - BRONISLAW Malinowski, Les argonautes du pacifique occidental, Trad. André et Simonne Devyver, Gallimard, France, 1989, P57.

الأفراد عن طريق تسجيل وتقديم ما يقولون [1]، وهي النقاط التي أخذناها بعين الاعتبار واستفدنا منها بشكل كبير.

أما "كليفورد غيرتز" GEERTZ Cliford" فيحثّ الانثروبولوجي على استعمال الوصف المكثف[2]، على رغم من أن الوصف مرحلة أساسية في استخدام جميع المناهج العلمية. ومن أجل تسهيل هذه المهمة قمنا بدراسة وصفية لأنساق البناء الاجتماعي داخل مجالها التاريخي والجغرافي وذلك بغية جمع المعطيات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

ولأن الميدان يعطينا أيضا صورا مختلفة لمجموعات متباينة في سلوكياتهم وتركيبتهم الاجتماعية والثقافية فان استعمال المنهج المقارن كان كذلك قد فُرض علينا فرضا وذلك لرسم ومعرفة أهم المظاهر التي اتصفت بها المرحلة السابقة واللاحقة للإرهاب، إذ يرى "ايفانز بريتشارد "PRITCHARD Evans" أن المقارنة "تعتبر من الطرق الأساسية في كل العلوم، وتعتبر من العمليات الأولية في الفكر الانساني وأنه إذا كان في الامكان وجود قضايا عاملة تنظم العلاقات الاجتماعية وما يحكمها من علم فلا يمكن أن تقوم هذه القضايا إلا عن طريق المقارنة" [3]، وكان الهدف من استعمال هذه الطريقة أيضا استخدام المعلومات الوصفية لفهم البناء الاجتماعي بمختلف أنساقه عن طريق الكشف عن الوظائف والتأثيرات بين النظم وتحليلها، من خلال مقارنتها في أزمنة مختلفة.

إضافة إلى اعتمادنا على معارف علوم أخرى مثل علم النفس وذلك من أجل الالمام بجانب من جوانب الموضوع، فقد استخدمنا المنهج النفسي وهو طريقة تقوم على الاختبارات النفسية وتستخدم لتحديد خصائص شخصية أفراد المجتمع موضوع الدراسة،

---

[1] - Cf.COPET-ROUGIER Elizabeth, Anthropologie- in Encyclopédie universalis, P 498.

[2]- RACHIK Hassan, Choses et sens, réflexions sur le débats entre Geertz et Gellner, In l'anthropologie du Maghreb selon Berque, Bourdieu, Geertz et Gellner, Awal, Ibis Presse, Paris, 2003 p 96.

[3]– محمد عبده محجوب، طرق ومناهج البحث السوسيو–أنثروبولوجي، كلية الآداب دار المعرفة الجامعية 2005، ص 244.

وبما أنها ليست من اختصاصنا فإن هذه الاختبارات كان يقوم بها فريق الاخصائيين النفسانيين بمركز العلاج النفسي "الحاج محمد مجاج " ببن طلحة بحضورنا، وبعد المعاينة والتشخيص كانوا يمدوننا بمختلف الملاحظات والتفاصيل والنتائج، كان الهدف منها قياس السمات النفسية لعينة من أطفال بن طلحة وتتبع مدى تطورها عبر السنوات بصورة كمية وكيفية، ويعرف فؤاد أبو حطب المنهج النفسي على أنه "طريقة منظمة للمقارنة بين الأفراد أو داخل الفرد الواحد في السلوك أو عينة منه في ضوء معيار أو مستوى أو محك"[1].

كما لجأنا إلى تحليل مضمون مادة اعلامية، إذ أضحت وسائل الاعلام تلعب دورا مركزيا في عمليات انتاج المعاني ونقلها، فلم تعد مجرد مرآة تعكس الحقائق الاجتماعية إنما تساهم في رسمها بشكل أو بآخر من خلال ايديولوجية وأه داف كل وسيلة، ويرجع اعتمادنا على تحليل محتوى الصحف كأداة لجمع البيانات المتعلقة بجزء من دراستنا والمتعلقة بالكتابات الاعلامية المحلية والدولية التي تعرضت لبن طلحة وما ورد من ردود أفعال على حدث الارهاب بها، مركزين على وحدة الفكرة في تحليل مضمون هذه الصحف من خلال كيفية تعرضها للموضوع من خلال ماذا قيل؟ وكيف قيل؟

ب-تقنيات البحث: (أدوات جمع البيانات) إن طبيعة الموضوع ومجتمع البحث تفرض علينا طرقا من أجل جمع المادة الاثنوغرافية، ورغم أن الملاحظة بالمشاركة تعتبر "الطريقة الملكية في البحث الأنثروبولوجي"[2]، إلا أن هناك مواضيع وظواهر تحتاج إلى أكثر من هذه الطريقة منفردة في دراستها، وهي حال دراستنا هذه إذ كان لابد من استخدام طرق أخرى ومزاوجتها.

---

[1]- نقلا عن صلاح أحمد مراد، أمين علي سليمان، الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية، دار الكتاب الحديث 2002 ص230.

[2]- محمد عبده محجوب، طرق ومناهج البحث السوسيو-أنثروبولوجي. كلية الآداب دار المعرفة الجامعية 2005، ص 52.

ولعل الذهاب إلى الميدان ومشاركة المبحوثين حياتهم اليومية والتواصل معهم يعطي للباحث فهما أكبر لمختلف سلوكياتهم واطلاعا أوسع على أنماط عيشهم وثقافتهم، لذلك على الانثروبولوجي كما "يرى بالونديه " "Balandier": "أن يكون شاهدا من نوع خاص، ملاحظا يركب حصانا لعوالم متعددة تقع على حدود الثقافات والحضارات، يستطيع بسهولة التملص من حتمية وجهة النظر الواحدة" [1]، كما ينصح "مالينوفسكي" "Malinowski" الباحث في هذا الصدد "أن يكون حذرا من أحكامه المسبقة وأفكاره الجاهزة وأن يتعلم كيف يرى هذه المجتمعات كمجتمعات حقيقية لها خصائصها وثقافتها لا كبدائيين وكائنات حيوانية" [2].

ولقد ساهمت الملاحظة بالمشاركة في انجاز أهم معالم هذا العمل المتواضع، فالميدان هو تحقيق للتقارب والألفة بين الباحث الانثروبولوجي وموضوعه. وفي الواقع لم يكن لدينا في بادئ الأمر تصور كبير عن حقيقة ميدان دراستنا (بن طلحة)، لكن المبادرة بالاتصال بالوسطاء والمخبرين [3] جعلت الأمور تسهل كل مرة، على اثره بدأت الزيارات إلى كل من تعارفنا بهم في السياق السابق ثم بدأت حلقة المعارف تتوسع وتتنوع، كما بدأت كذلك نوعية العلاقات بالميدان تتغير من خلال التعود على رؤيتنا، الزيارات لم تعد تتخذ الطابع الرسمي (باحثة) بعد أن توطدت العلاقة معهم من خلال استئناسهم لمن يهتم لحديثهم خاصة النساء، رغم أننا في البداية كنّا قد لقينا صعوبة كبيرة في جعلهم يتحدثون دون ح ذر أو خوف، صاروا فيما بعد يدعوننا لولائمهم، لحفلاتهم،

---

[1] - BALANDIER Georges, Anthropo-logiques, Librairie Générale Française, Paris 1985 P02

[2] - BRONISLAW Malinowski, les argonautes du pacifique occidental, Trad. André et Simonne Devyver, Gallimard, France, 1989, P58.

[3] – كان أول اتصال لنا بالسيدة فاطمة الزهراء فليسي (رئيسة المنظمة الوطنية لضحايا الارهاب) أين أرسلتنا إلى المكلف بمكتبها في براقي، هذا الاخير هو من سكان بن طلحة وأحد ضحايا الارهاب أين فقد زوجته وابنتيه، عرّفنا على مجموعة من أفراد العينة. أيضا البروفيسور مصطفى خياطي (رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي –فورام–، ومؤسس ورئيس المركز السيكولوجي ببن طلحة)، ساعدنا وجعل اخصائيي مركزه خاصة اللاخصائية زميرلين والارطوفونية خديجة يساعدنا كثيرا في تعريفنا أيضا ببعض أفراد العينة واشراكنا في جلسات المعاينة.

مآتمهم، شاركناهم مشاعرهم وأسرارهم، صرنا نبيت عندهن ونبكي معهن [1]. كان تعاملنا مع مجتمع البحث بعفوية وبساطة كبيرة، حتى نتحرر من قيود الدور الذي وجدنا من أجله فسمح لنا ذلك بالاندماج الفعلي في المجتمع دون أن ن نسى كوننا باحثين، كان هدفنا كسب ثقتهم وايجاد مكان بينهم. مشاركتهم نشاطاتهم المختلفة حتى نتقرب أكثر منهم معتمدين على تسجيل الملاحظات الآنية في تقارير يومية على شكل كتابات مكّنتنا فيما بعد من عملية التحليل.

إن هذا التواجد في مجتمع البحث والملاحظات الدقيقة التي كنا نسجلها سمحت لنا بفهم أفضل للمعطيات المادية والثقافية التي كانت تنظم العلاقات والممارسات، والتي كانت تعبر أيضا عن معتقدات وقيم وتصورات مكّنتنا من الكشف عن العناصر الموضوعية لبنائه الاجتماعي في سيرورته وديناميكيته وصولا إلى اكتشاف ثوابته ومتغيراته.

كما لجأنا إلى تقنية المقابلة لإدراكنا أهميتها في إتمام دراستنا، وتحديدا على المقابلة الغير موجهة إذ نعتقد أنها التقنية الأنجع من خلال مقدار الحرية الذي وفرته لنا في التعامل مع موضوع البحث والمبحوثين، خاصة وأن هؤلاء سئموا من الحديث عن حدث الارهاب [2] ما حتم علينا الاسترسال والصبر، كنا ننتظر حتى يرضون الحديث دون أي ضغط، والتدخل كان في الوقت المناسب وبالشكل المناسب من أجل إدارة

---

[1]– خلال فترة البحث اتصلت بي احدى المبحوثات التي كنت قد تعودت على خفة ظلّها ودعتني لأذهب معها إلى مشوار، لم أسئل إلى أين؟ إذ ضننت أننا ذاهبتان لإحدى البيوت التي تعرض أفرادها إلى حدث ارهابي كما تعودنا، وإذا نحن بمقبرة "سيدي رزين"، عند النزول من السيارة ودخول المقبرة لم تنطق بحرف واحد ولم أسئلها بل تبعتها حتى وصلت إلى قبر صغير جلست أمامه وجلست قربها، بدت ساكنة في البداية تلمس القبر بلطف شديد ثم اتكأت عليه وبدأت بالبكاء ثم النحيب والمناجات... القبر هو لابنتها كان عمرها ثلاثة أشهر عندما ألقيت من سطح المنزل، ثم انتقلت إلى قبر آخر ثم آخر ثم آخر ...ابنها، ابنتها وزوجها...، لا أنكر أنني في هكذا مواقف لا أعود باحثة وإنما انسانة بكت كثيرا لحد اصابتها بصداع نصفي ولن تتمكن لأيام من النوم.

[2]– اكّدت مجموعة من المبحوثين أنهم تعرضوا للإستغلال من طرف بع ض الصحفين ومنظمات وجمعيات كانت "تتاجر" باسمهم وفي المقابل كانت "تخدعهم" من خلال وعدهم بتحقيق مطالبهم.

المقابلة وتحصيل المعلومات التي تخدم دراستنا، بعضها كان عبارة عن جلسات جماعية وأحيانا مقابلات فردية، ونظرا لحساسية الموضوع بالنسبة لهم لم نكن نذكر حتى كلمة ارهاب أمامهم إلا بعد أن يتم ذكرها من قبلهم، الأمر نفسه بالنسبة للموت أو الاختطاف، فبمجرد سؤالهم عن بن طلحة قديما يسترسلون في الحديث وصولا إلى وضعهم الحالي، منهم من كان يتحدث عن فترة الارهاب ومنهم من كان يتحاشاها. وقد تحدثت "نيكول بارتيي " "Nicole BERTHIER " في كتابها "Les techniques d'enquête" محذّرة من أن "المقابلة في البحث الميداني ليست ثرثرة أو تجاذب أطراف الحديث أو جدال لهدف الاقناع ولا استجواب أمني أو اعتراف. إن المقابلة هي حلقة تواصل بين الباحث والمبحوث حول موضوع معين. إن الباحث هو من يدير المقابلة ويستوجب أن يتميز بمهارات مهنية ليتمكن من تحفيز المبحوث باهتمام ولطف للاستجابة بالشكل الذي يمكن الباحث من الحصول على المعلومات الصحيحة وليس على الانطباعات" [1]. كان تدوين المعلومات في البداية يتم عن طريق المسجلة لكن ارتباك البعض لمجرد رؤيتها جعلنا نتفادى استعمالها إحتراما لإرادتهم مما جعلنا نلجأ إلى تدوينها كتابيا ، كما طُلب منّا أيضا عدم الاشارة إلى أسمائهم ولو بالأحرف الأولى فتفادينا ذلك أيضا إذ كان المهم كسب ثقة المبحوثين، وهو الأمر الذي عملنا جاهدا لهلوغه ولم نرتح حتى حققنا ذلك، حوّلنا المقابلات والملاحظات إلى معطيات وأرقام علمية استفدنا منها في التبويب والتحليل والاستنتاج.

[1] - BERTHIER Nicole, Les techniques d'enquête, Armand Colin Ed, France 2000, P 51.

7- <u>مجال الدراسة</u>: يعتبر تحديد المجال الزماني والمكاني لأي دراسة جد هام لإجراء أي بحث علمي جاد من أجل ضبط أفضل لحدوده ومتغيراته، وقد حددنا مجال دراستنا هذه كما يلي:

أ-المجال الزماني: نظرا لأن هدف دراس‌تنا تمثل في رصد التغيرات التي حدثت في البناء الاجتماعي لمجتمع بن طلحة على مرّ عشر سنوات على حدث الارهاب، فإنه لمن الطبيعي أن تأخذ هذه الدراسة فترة عشر سنوات كاملة ما بين سنتي (1998 و2008)، كونها حملت الكثير من المعطيات والمستجدات التي هي صلب دراستنا، لكن تحقق ذلك عبر فترات متفرقة، أحيانا متقاربة وأحيانا أخرى متباعدة، بمعنى ذهابا وايابا مما جعلنا نكتشف بشكل أفضل المستجدات التي طرأت على تركيبة المجتمع، وبما أن بحثنا تعرض أيضا لفترة الارهاب بها، أي ما بين (1992 و 1997) وقبلها كذلك أي قبل سنة 1992، لمعرفة كيف كان أسلوب عيشهم وجوهر ثقافتهم قبل فترة الارهاب وأثنائها، تطرقنا لهاتين الفترتين معتمدين في ذلك على بُعد الذاكرة عند المبحوثين من خلال معايشتنا لهم وحديثهم أو "تحسّرهم" على ماضيهم قبل حدث الارهاب، ثم ذكرهم لفضاعة وهول ما شهدوه في فترة الارهاب، وهو ما جعلنا نسترسل لحديث ذاكرتهم إذا اعتبرنا أن الذاكرة هي: "الحياة المحمولة دائما من طرف جماعات حية، فهي في تطور مستمر ومفتوحة على جدل الذكريات والنسيان، لاواعية في طريقة تكوينها المتتالي" [1] والذي كان أساسيا للبحث من خلال ما أتاحه للذاكرة من أن تستعرض صور الماضي وملامح التغيير.

ب-المجال المكاني: تمثل ميدان دراستنا في حي بن طلحة-بلدية براقي- ولاية الجزائر العاصمة، لكونه يحمل خصائص المتغيرات التي نود البحث فيها، فمجتمعه تعرض لحدث الارهاب كما أصبح مرادفا لمصطلح الارهاب والمجازر الجماعية، إضافة إلى

[1] - NORA P, (sous la direction) Les lieux de memoire, Paris, GALLIMARD, 1984, PAGE XIX.

بعض المناطق بوسط العاصمة وضواحيها بعدما تبعنا المهاجرين إليها مثل : براقي، الحراش، زرالدة، القصبة، العقيبة وباب الواد.

ج-المجال البشري: ونقصد به مجتمع البحث، أين وجدنا أنفسنا أمام ضرورة استخدام عينة قصدية، تمثلت في أفراد مجتمع بن طلحة ذكور واناث، مقيمين ببن طلحة ومهاجرين منها، من مختلف الأعمار، والذين تعرضوا لاعتداءات ارهابية مباشرة أو غير مباشرة[1]. قسمناها كما يوضحه الجدول التالي:

متغير مكان الاقامة / متغير السن ونوع الجنس		مقيمين في بن طلحة	فارين من بن طلحة	المجموع
ذكور	بالغين	20	20	40
	شباب	30	30	60
	أطفال متكفل بهم نفسيا	80	/	80
إناث	بالغات	20	20	40
	شابات	30	30	60
	أطفال متكفل بهم نفسيا	80	/	80
المجموع		260	100	360

جدول رقم 01 يمثل نسب المبحوثين.

[1]- وهنا نشير إلى أن العينة القصدية لا يشترط فيها التمثيل لذلك لم نقم باستخراج النسب المئوية الممثلة لهذه العينة.

حددنا متغير سن البالغين ما بين 35 سنة إلى 60 سنة، ومتغير سن الشباب ما بين 18 إلى 34 سنة، ومتغير سن الأطفال والمراهقين ما بين 04 سنوات إلى 17 سنة، وهذا في سنة 1998، لتتغير أعمارهم فيما بعد على مر عشر سنوات من الدراسة، بمعنى أنه من كان طفلا أصبح مراهقا ثم شابا ومن كان شابا أصبح بالغا ومن كان بالغا أصبح شيخا.

ولكل فئة من هذه الفئات هدف من وراء اختيارها، ففئة الأطفال والتي مثلت أكبر النسب فكان السبب أنها ستنتمي إلى جميع الفئات فيما بعد بمعنى سيصبحون شباب ثم بالغين، لذلك فإن قياس أشكال ودرجة التغير لهذه الفئة الهشة كان أكثر من ضروري في بحثنا، كما وقع اختيارنا على المتكفل بهم نفسيا لأن أغلب أطفال بن طلحة تكفل بهم المركز السيكولوجي لبن طلحة والذي خصص لذلك الغرض بعد مجزرة 1997، واقتصر على عينة المقيمين فقط، لأن أغلب المهاجرين لم يُحضروا أطفالهم للمعالجة بعدما غيروا مكان اقامتهم، أما الفئات الأخرى فكان الغرض منها هي أيضا التحكم في المتغيرات بشكل أفضل.

8-دراستنا السابقة:

نحاول في هذا الجزء أن نبين أن دراستنا الحالية لم تنطلق من العدم وإنما تكونت بفعل تراكمات متمثلة في بعض البحوث المتعلقة بظاهرة الارهاب في الجزائر، كرأي ضحايا الارهاب في مشروع المصالحة الوطنية (عندما كان مجرد مشروع)، وموقف جريدة " Le monde diplomatique" الفرنسية من الارهاب في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة ليسانس)، وبعدها دراسة موسومة ب"الارهاب والتغير الاجتماعي –الرمكة بغليزان نموذجا" وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ما جستير، نعتبر هذه الاخيرة كنوع من الدراسة الاستطلاعية التي مهدت لنا المقاربة الحالية، كما نعتبر تواجدنا بالرمكة ومعايشتنا لمجتمعها من الأمور التي جعلتنا نكسب نوع من الخبرة في التمرس ميدانيا.

والرمكة هي قرية معزولة تقع على مشارف جبال الونشريس تبعد بحوالي 90كلم عن ولاية غليزان، تتميز بالزراعة الجبلية والسهلية وتربية الحيوانات والغابات الكثيفة، دخلها ضعيف لذلك تعتبر أفقر بلديات الجزائر، كما تعد مثالا في الاقصاء بسبب العزلة الجغرافية مما جعل مجتمعها يتسم بالبساطة إذ لم تتح لها فرصة الاحتكاك الثقافي بجماعات أخرى. يمثل قطاع الفلاحة المرجع الوحيد لأغلبية سكانها بالاضافة إلى تربية الماشية، تضاريسها وعرة لدرجة أن التنقل بها يتم عبر الحمير والبعير.

لها تاريخ حافل إبان الفترة الاستعمارية من صمود ومجابهة أرقت المستعمر وجعلته يعمل لها ألف حساب وآلاف الخطط للقضاء عليها، ورغم قساوة وفضاعة ما قام به اتجاهها إلا أنه لم يزد أبنائها إلا صمودا وشموخا، شموخ جبالها العاليات وأنفة على الأهل والولد وتشبتا بالأرض إلى حد القداسة.

قرية ظلت غائرة لعقود طويلة بين ماض عتيق تغنى به الكبار قبل الصغار، حاضر بسيط لا يزيد عما هو يومي، ليتحول كل هذا في لمح البصر ويجعل أبنائها يتنكرون لماضي الأجداد، يعيشون حاضرا مشوشا لا يشبههم ومستقبل مجهول تعذر التنبأ به،...إنه الارهاب الذي جعل البناء الاجتماعي للرمكة يأخ ذ صورة مغايرة لما كان عليه من قبل بسبب فضاعة ما قام به اتجاهها، إذ تعتبر الرمكة أكثر المناطق التي أرتكبت فيها أفضع المجازر الجماعية، أكثرها دموية وأقلها عرضا في وسائل الاعلام بالمقارنة مع بن طلحة.

إذ تغير تاريخ الرمكة بعد 30 ديسمبر 1997، ليلة واحدة فقط تركت أكثر من 1000 قتيل حسب التصريحات الرسمية بعد مرور 9 سنوات على وقوع المجزرة، 28 دوار أُفرغ تماما من ساكنيه من بين مجموع 33 دوار بمعنى 5 منها فقط بقيت، منها ما أبيد جميع سكّانها كدوار الخرارب، أولاد الطيب، أولاد سحنون وألقاب لم يعد لها وجود، ودواوير أخرى هجرها أصحابها سواء إلى وسط الرمكة أو إلى وهران بأحياء قصديرية على حواف المدينة كالكمين أو راس العين قوامها 3697 شخص.

الحياة بالرمكة كانت تتسم بالبساطة والرضى عن كل شيء، لم تكن الماديات تشغلهم ولا الابتعاد عنها كان هدفهم، كان 95 بالمئة منهم لا يملكون جهاز تلفزيون وأكثر من النصف لم يكونوا يعلمون ما كان يحدث في الجزائر أنذاك ولا بالأوضاع الأمنية، كانت الفتاة في سن 12 لا ترتدي حجابا فحسب بل تضع "عجار" أيضا وكان ذلك أمر بديهي لا يلقى أي معارضة، لا تخرج المرأة إلا بقيود، الدراسة على الفتيات كانت ممنوعة فكلما تقدم بها السن (12 سنة) يزيد احتمال فصلها عن ال مدرسة، فممنوع عليها الاختلاط مع الأولاد، أما الذكور فليس لهم طموح ولا مفر من خدمة الأرض، لكن بعد الارهاب تغير كل ذلك، التعليم أصبح مطلب أساسي للذكور والاناث وللتلاميذ ولأوليائهم الذين أصبحوا يشجعونهم على ذلك بعدما كانت تمثل لهم انحلال خلقي من خلال اختلاطهم في المدارس، كما شجعوهم على هجرة الرمكة وعلى العمل غير الزراعي، بعدما خلف الارهاب أزمة زراعية حادة مع موت أو هجرة أصحاب الأرض أو العاملين بها، كما نتج ابتعاد الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة التي كانت أساس الحياة بالرمكة وتغيرت معها أسس الأسرة وقواعد الزواج، مما شكل قطيعة شبه كليه مع التقاليد والقيم المعتادة.

كان المركز الاجتماعي مرتبط بالمركز العائلي كأن يقال"ابن فلان" بعد الارهاب الأولاد المتعلمون أصبحوا يُكسبون آبائهم مراكز اجتماعية يتباهون بها كأن يقال"ذلك الذي ابنه متعلم" أو "ذلك الذي ابنه أستاذ"...

أما بالنسبة للمهاجرين، فقد رفضوا العودة إلى مناطقهم الأصلية رغم توفير الامن وتحقيق العديد من المشاريع التنموية في قطاع البناء، الطرقات، الري، التكوين المهني، وخاصة في مجال التربية والتعليم النقل والنقل المدرسي، مما أحدثت تغيرات جوهرية كان الغرض منها تشجيع السكان على العودة إلى مناطقهم الأصلية واستئناف الانشطة المنتجة لا سيما الفلاحة، ورغم أن ظروفهم في المكان المهاجر إليه أصبحت أصعب عما كانت عليه في الرمكة، إلا أنهم رفضوا العودة خاصة الشباب منهم، بعدما حدث تكيف مع ثقافة المكان المهاجر إليه لا سيما وهران كمركز حضري مغاير تماما للرمكة من خلال اكتساب سماته وخصائصه.

واقتصاديا حدث تحطيم كلي للبنية الاقتصادية التقليدية، فبعد الاستغناء عن الأرض وعن مهنة الفلاحة بإبادة ملاكها والعاملين بها أو هجرتهم، فُقدت معه التقاليد الزراعية والرغبة في خدمة الأرض، كما تغير مفهوم الربح وأصبح البحث جار عن العمل المأجور، زيادة على أن المنتوج كله والقيم الاستهلاكية كانت كلها مرتبطة بالأرض، لكن مع انتشار السلع الاستهلاكية الحديثة واقبال السكان عليها، جعلت كلا من الزراعة التقليدية والثروة الحيوانية تندثران كأسس اقتصادية بالرمكة.

كما أن اقتناء الأغلبية لجهاز تلفزيون بعد الارهاب غير الكثير من القيم التقليدية التي كانت سائدة بها، لعلمنا ما يحمله الاعلام من دور كبير في نقل القيم الثقافية والسلوكات الاجتماعية، إذ أفرز بالرمكة تغيرات عميقة في القيم، الذوق، اللهجة وغيرها، كما أصبح من الممارسات والاهتمامات الأولى بالنسبة للنساء من خلال مشاهدة المسلسلات من مختلف مناطق العالم، وبالنسبة للرجال سبّب لهم ذلك اختلالات في مواقيت الراحة والنوم والعمل من خلال الجلوس لساعات متأخرة من الليل في مشاهدته بعدما كان التسامر مع الجيران والأهل خارج المنزل ليلا عادة يقوم بها الرمكاويون قبل حدث الارهاب، ثم النوم باكرا للتحضر للعمل باكرا صباحا.

أما بالنسبة للشباب فقد تم اكتشافهم لوجود فروق بين نمط عيشهم و"العالم الآخر" والذي تمثله المدينة بالنسبة لهم بعد ان زادت صلاتهم بها، أو خارج الجزائر كلها من خلال هجرة الكثير منهم إلى أوروبا لاسيما بلجيكا وفرنسا وذلك أثناء اجراء دراستنا

بالرمكة، أو من خلال التلفزيون وتحديدا البث الفضائي الذي كان يبث أفلام المغامرة الأمريكية خاصة.

ذكرنا هنا بعض ما جاء في رسالتنا من تغيرات أبرزها الميدان كانت أغلبها محرمة بالعرف والتقاليد والدين أحيانا، استخلصنا في نهايتها أن الارهاب قد أباحها وجعل كل ما يحدث بها من جديد يلقى الترحيب والتشجيع.

9-<u>الدراسات السابقة</u>: ايمانا منا بأن عملية البحث العلمي هي تراكم للمعرفة بشكل دائم ومستمر، كان من البديهي أن نستعين ونوظف دراسات سابقة تخدم موضوعنا مرتكزين عليها كقاعدة معرفية وساعين من خلالها إلى تحقيق معرفة علمية أكفأ. وبما أن موضوع بحثنا جديد وفروعه متشعبة، وكما أن منهج العلوم الاجتماعية عامة والانثروبولوجية خاصة ترتكز مجالاتها على التنوع والتعدد وتفتحها على جميع العلوم والمعارف، ارتكز انتقائنا للقراءات والمطالعات على التنوع والتعدد أيضا، جامعين بين تخصصات متنوعة، وهذا قصد إنشاء معرفة جديدة، على أساس ذلك اطلعنا قدر الامكان على الأدبيات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية والسيكولوجية والتاريخية والاقتصادية والاعلامية والسياسية التي تناولت الموضوع لتكوين خلفية تساعد على استيعاب مختلف العناصر المرتبطة به، لكن على الرغم من أن كلا من ظاهرتي الإرهاب والتغير الاجتماعي هما من أكثر المواضيع المتداولة في السنوات الأخيرة بسبب معاصرتهما وآثارهما، إلا أن الدراسات التي تجمع بين الظاهرتين في نظرية واحدة لم تأخذ حضها من الدراسة بعد.

ولهذا قمنا في هذا الجزء بإدراج بعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها، محاولين ربطها مع إشكالية بحثنا:

الدراسة الأولى: هي دراسة نظرية تحليلة تحت عنوان "إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية" للدكتور "علي سموك " والتي صدرت سنة 2006.

آثار الكاتب اشكالية تعريف وتحديد مفهوم العنف مشيرا إلى أنها مسألة معقدة جدا وأن تحليل ظواهره أظهر تنوعه الشديد وطابعه المتعدد الصور، مؤكدا الطابع الاشكالي لمسألة العنف في المجتمع الجزائري، كما تعرض لمسألة التنظير للفعل العنفي مقدما العديد من المقاربات: الاخلاقية، الفلسفية، البيولوجية، النفسية، الأنثروبولوجية...

كما أشار المؤلف إلى أن التغير الاجتماعي ظرف أو شرط للمجتمع، متسائلا إن كانت ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري هي أحد إفرازات عمليات التغير أم نتيجة لكبح التغيرات الضرورية في الحقل الاجتماعي الجزائري؟ مشيرا إلى وجود علاقة

طردية بين عدم إشباع الحاجات والعنف الاجتماعي، ومبرزا مجموعة من المحددات التي أدت إلى بلورة الأفعال العنفية، منها عدم العدالة في توزيع الثروات مما أدى إلى تفاوت اقتصادي واجتماعي، كما تطرق لأحداث أكتوبر والتي يرى أنها أحدثت انقساما عميقا نتيجة إخفاقات متعددة وصراعا بين الدولة–الحزب– والمجتمع بمختلف فئاته وجماعاته المصلحية والضاغطة من جهة، والجماعات الاسلامية التي استحودت على مكانة ودور في الحقل الاجتماعي الجديد من جهة أخرى، مركزا على جاذبية قوة الخطاب الديني المروج لقيم العدالة والعمل والمساوات والتسامح والرحمة، وكيف انتقلت هذه الجماعات من مرحلة الدعوة إلى مرحلة التهذيب إلى مرحلة ممارسة العنف، بعد تشبعها بثقافة الموت وتحولها إلى مسألة جهادية ضد "الطاغوت" و"الكافر" أو "الزنديق"، جعلت من السلطة تصل إلى مرحلة العجز في السيطرة عليها.

كما تحدث عن الظاهرة الاستعمارية وعلاقتها بالممارسة العنفية في الجزائر، مبرزا وحشية الاستعمار الفرنسي وتهديمه للبنيات الاجتماعية والاقتصادية من خلال محاولة طمس معالم المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته الثقافية.

كما تطرق إلى الممارسة العنفية أثناء الثورة التحريرية بوصفه لجبهة التحرير الوطني كحركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، الأمر الذي جعلها تنظيما غير طبيعي يتصف بالخلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها وصل الذروة في استعمال العنف وتصفية الآخر.

الدراسة الثانية: هي دراسة نفسية تحت عنوان "الصدمات النفسية في الجزائر" للدكتور مصطفى عشوي والدكتور مصطفى خياطي وبمشاركة مجموعة من الباحثين، صدرت سنة 2012.

قدم الكتاب مجموعة من التجارب والخبرات، مؤكدا فيها على التأثير الكبير للصدمات النفسية الناجمة عن الاستعمار والكوارث الطبيعية (مثل الزلازل والفياضانات) والارهاب على المستوى الفردي والجماعي والاجتماعي والحضاري.

معتبرا أن صدمة الاستعمار هي أخطر وأقسى صدمة وأنها أم الصدمات النفسية، لما قام به المستدمر الغاشم من تقتيل وتعذيب وتفقير وتشريد بشكل مدروس ومنهجي ومنظم للمجتمع الجزائري، بعدما ترك جروحا غائرة في الشخصية الجماعية بأبعادها الذهنية (الذاكرة الجماعية)، والوجدانية (الحزن والاكتئاب والتوتر والغضب) والسلوكية (ردود الفعل السريعة والعدوانية) في الجزائر، كما استعرض السلاح السيكولوجي الذي استخدمته الدولة الفرنسية بهدف تحطيم معنويات الجزائريين وتشويه صورتهم من خلال الدعاية التي تشبههم بالحيوانات التي يجب القضاء عليها وإبادتها.

كما خصّ المُؤلف جزء من الدراسة لعينة من الضحايا من الأطفال الذين نجوا من مذبحة بن طلحة سمحت بتقويم حالتهم النفسية بعد مرور أحد عشر سنة من الصدمة، عارضا تجربة المركز النفسي العلاجي التابع للهيئة الوطنية ل ترقية الصحة والبحث الطبي (FOREM) الذي فتح أبوابه سنة 1998 ببن طلحة خصيصا لاستقبال الأطفال المصدومين نفسيا.

وفي عرض لدراسة ميدانية قام بها الأخصائيون النفسانيون سنة 2002 شملت فوجين من الأطفال المتمدرسين ضحايا الارهاب، أحدهما حظي بتكفل نفسي واجتماعي والآخر لم يحظى به، وبعد دراسة وتحليل للمعطيات، نتج عن ذلك مقارنة لنتائج المجموعتين فتبين أن نسبة 70 بالمئة من أطفال المجموعة الأولى مصابون بصدمة بليغة مقابل 42 في المجموعة الثانية، وكان مرد هذا الفرق أن الفوج الاول يتكون كله من ضحايا مذبحة بن طلحة، أما الفوج الثاني فقد تعرض أطفاله لمختلف الاعتداءات أو شاهدوها أو سمعوا أخبارا سيئة، ولكنهم لم يتعرضوا لمجزرة مباشرة كما تعرض لها أطفال الفوج الأول.

كما أبرزت نتائج المتابعة النفسية بعد 11سنة عن حادثة الصدمة أنه 47 بالمئة لا يزالون يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) مما يستوجب متابعتهم لأطول فترة ممكنة.

الدراسة الثالثة: هي دراسة وصفية تحليلية تحت عنوان:

"Algérie : l’enfance bléssée, les enfants de Bentalha racontent

للدكتور مصطفى خياطي، صدرت سنة 2002

يعد هذا العمل أول تجربة طويلة المدى (خمس سنوات من المتابعة السيكولوجية) في إفريقيا والعالم العربي والاسلامي، أين عكست تجربة المركز النفسي العلاجي (الحاج محمد حجاج) ببن طلحة في التكفل النفسي والعلاجي بالأطفال المصدومين الذين نجوا من مذبحة بن طلحة.

وبعد استعراض لأبرز محطات العنف في الجزائر متسائلا عن أسبابه وعلاقة ذلك بالدين وبوسائل الاعلام وبالمخدرات، وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكيف أصبح الجزائري يقتل الجزائري وبأبشع الطرق وأن المجتمع كله أصبح مستهذف.

تحدث عن أولئك الأطفال والمراهقين الذين أصبحوا ضحايا لصراع بين البالغين، صراع لا يعرفون لا أسبابه، ولا قوانينه، لكنهم اكبر ضحاياه متسائلا عن مصيرهم في المستقبل، بما أن للحدث الصادم مضاعفات سيكولوجية على المستوى القريب والبعيد، مثل اضطرابات النوم مرتبطة برؤية الكوابيس، تبول لاإرادي، اظطرابات سلوكية، تأتأة، الخوف والرهاب...

كما خصص المؤلف جزءا هاما من كتابه لمجزرة بن طلحة متحدثا عن اليوم الذي تلى المجزرة التي خلفت 400 قتيل أغلبهم نساء وأطفال قتلوا بطريقة بشعة، وأنه في حين توافدت سيارات الاسعاف لحمل الموتى ونقل الجرحى إلى المستشفيات، بقي أولئك الذين شاه دوا مناظر مرعبة خاصة صغار السن، مذهولين جالسين على قارعة الطريق، منهم من فقد أحد والديه أو كلاهما، أحد إخوته أو أصدقائه. كان على هؤلاء الكلام أو التعبير بأي طريقة ممكنة على ما تعرضوا له من عنف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهنا تأتي تجربة المركز أين سمحت لهؤلاء الأطفال من التعبير عما يختلجهم من مشاعر، كما سمحت للأخصائيين النفسانيين به من اكتساب خبرة كبيرة

في مجال تشخيص الحالات والمعاينة والمعالجة. إضافة إلى ما قدمه لهم المركز من مساعدات كالتكفل الطبي، النفسي، التربوي وادماج اجتماعي وحتى رياضي وترفيهي.

كان هؤلاء الأطفال يعانون من مضاعفات خطيرة، منها:

سيكولوجية: مثل الكوابيس أثناء النوم، عدم الاهتمام بالألعاب واللعب، الحزن، رهاب مدرسي، أما المراهقين فأصبحت سلوكاتهم عدوانية أو انطوائية، إضافة إلى العديد من محاولات انتحار.

أرطوفونية: متعلقة بالنطق مثل: اضطرابات أو تأخر في النطق وتأتأة.

بسيكوسوماتية: بمعنى جسما–نفسية كاضطرابات المعدة، اضطرابات في الدورة الشهرية بالنسبة للمراهقات، السكري، ربو، نوبات صرع.

عرض الكتاب الكثير من الشهادات لأطفال بن طلحة الذين شاهدوا حوادث عنف أو تعرضوا لها بطرق مباشرة أو غير مباشرة خاصة ليلة المجزرة، كان لفريق المركز الدور الكبير في جعلهم يتحدثون أين عبروا عما حدث معهم بطرق مختلفة، سواء بالكلام أو بالرسم، هذا الأخير الذي يعد الطريقة المفضلة والأنجع التي عكست حالاتهم، كما قام المؤلف بعرض لبعض هذه الرسومات لنفس الأطفال وفي فترات متباعدة لقياس التطور النفسي لديهم، ومدى نجاعة الطرق المتبعة لعلاجهم أو ضرورة تغييرها. كما تم متابعتهم خارج المركز من خلال ملاحظة سلوكاتهم في المنزل أو الشارع أو المدرسة، علاقتهم بأوليائهم، ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

الحالات الكثيرة التي تطرقت لها الدراسة جعلت السؤال يطرح عن عدد الأطفال ضحايا العنف الذين يعانون من مضاعفات سيكولوجية، ولو أنه غير معروف لكن الرقم الذي صرحت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 250000 طفل يتيم جراء العنف يعكس ما يعانيه هؤلاء الأطفال، وكيف سيكون مصيرهم بعد عشر أو خمسة عشر أو عشرون سنة؟ كيف ستكون علاقتهم بالمجتمع؟ وهل ستزول الصدمة بمرور السنوات أو تنقص شدتها؟ ومن خلال تطبيق مقياس اضطراب ما بعد الصدمة بعد مرور أكثر

من خمس سنوات على حدث الصدمة أظهر الفريق أنه أكثر من 60 بالمئة لا زالوا يعانون من رؤية الكوابيس، الفزع بمجرد سماع صوت مرتفع أو ضوضاء، خفقان سريع للقلب وجفاف في الحلق، صعوبة كبيرة في النوم، تعب جسمي وعقلي كبير، عدم الاهتمام بالترفية، الاحساس بأن المستقبل مسدود، الحزن، الاحساس بأن الآخرين غرباء ومحاولة تفاديهم، والاحساس بالعدائية.

الدراسة الرابعة: بعنوان "وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر" للدكتورة ثريا تيجاني صدرت سنة 2013.

هي عبارة عن دراسة أكاديمية جامعية ميدانية خصت به الباحثة مختلف مناطق المجتمع الجزائري شرقا وغربا، وسطا وجنوبا، أين اعتبرت في دراستها أن مشاهدة التلفزيون هي أهم وسيلة للتغيير الاجتماعي من خلال التأثير في قيم وسلوك وأفكار الأفراد، لقدرته الفائقة على جذب الكبار والصغار حول شاشته الصغيرة، ولأنها أدخلت عادات جديدة على أفراد المجتمع الجزائري وذلك من خلال مؤشرين اثنين هما:

1 عمل المرأة، إذ افترضت أن البرامج التي يبثها التلفزيون الجزائري تشجع المرأة على العمل خارج البيت، وتغير نظرة المجتمع الجزائري السلبية إلى ظاهرة عمل المرأة.

2 التدين، أين افترضت أن البرامج الدينية التي يبثها التلفزيون الجزائري تهدف إلى تصحيح صورة المتدين لدى أفراد المجتمع الجزائري.

حددت الباحثة القناة الوطنية الأولى كنموذج للقنوات التي بحثت في تأثيرها، كما حددت الاطار الزماني للبحث في فترة ما بعد الاستقلال (1965-2011)، في حين اعتمدت على الملاحظة والمقابلة والاستمارة كأدوات لجمع البيانات لعينة قوامها 602 فرد.

وبعدالتطرق لمختلف متغيرات البحث من خلال الاطار النظري الذي خصص لذلك الغرض عرفت فيه التغير الاجتماعي ونشأة وتطور التلفزيون الجزائري والعلاقة بينهما، في اشارة إلى المؤشرين اللذين تم اختيارهما.

انتقلت في الجزء الميداني وبعد تفصيل لإجرءات البحث والتحليل الاحصائي لمتغيراته المستقلة، إلى الوقوف على مدى تأثير مشاهدة التلفزيون في تغيير أفراد المجتمع، بعد تفريغ وتصنيف وتبويب للبيانات المستقاة من الميدان.

وبينت نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة بمدى تغيير البرامج التي تبثها القناة الوطنية لتشجيع المرأة على العمل خارج البيت أنها تحققت من خلال إقرار أغلب أفراد العينة المدروسة بذلك.

أما نتائج الفرضية الثانية والمتعلقة بمؤشر التدين، فإنها تقر بأنه رغم النقاط الايجابية التي تعكسها البرامج الدينية وتأثيرها في أفراد العينة، إلا أنها لم تحقق هدفها في تغيير أو تصحيح صورة المتدين لدى أفراد المجتمع الجزائري.

الدراسة الخامسة: وهو كتاب "Qui a tué à Bentalha ?" لمؤلفه نصر الله يوس بمساعدة سليمة ملاح صدر سنة 2000، وهو محظور بيعه في الجزائر .

يعتبر نوع من السيرة الذاتية لصاحب الكتاب، أين كان أحد سكان بن طلحة واستقر بفرنسا بعد المجزرة وألّف بها هذا الكتاب، يصف فيه يوميات بن طلحة خاصة حي الجيلالي وهو الحي الذي كان يسكن به سنوات التسعينات، وعلاقة الحي بالجبهة الاسلامية للإنقاذ وكيف تصاعدت الأحداث بها وبالجزائر كلها في تلك الفترة مع كثرة المحظورات والقوانين التي أثقلت كاهل السكان، بعدها تضاعف الاغتيالات التي كانت تطال الأفراد والجماعات كل مرة والعزلة التي فرضت عليهم إلى حين حدوث المجزرة ليلة 22 إلى 23 سبتمبر 1997، أين يصف بدقة كبيرة الفضاعة التي كان شاهدا عليها بتفاصيل مرعبة.

لكن ليس هذا ما جعل الكتاب يلقى رواجا كبيرا ويثير جدلا واسعا في الأوساط المحلية وخاصة العالمية، بل ما حمله من "شكوك" تحمل "اتهامات" بإمكانية ضلوع العسكر في ارتكاب المجزرة، مركزا على مجموعة من الأسباب منها حضور مركبات الجيش منذ بداية المجزرة وبقائها بمداخل الأحياء المهاجمة وعدم تدخلهم لإنقاذ الضحايا، أيضا المروحية التي ظلت تحوم طيلة ارتكاب المجزرة والاشتباه في زي المهاجمين ولحاهم التي يقول أنها كانت مزيفة وسهولة فرارهم، إضافة إلى معطيات أخرى جعلت من ردود الأفعال المحلية والدولية تنقسم بين مؤيد لطرح الكتاب وهي أغلبها أوروبية و أخرى رافضة أغلبها جزائرية، كما سنرى في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الدراسة السادسة: دراسة تحليلية بعنوان "الاعلام الفضائي والارهاب" للأستاذة نصيرة تامي صدرت سنة 2014.

تناولت الدراسة قضية التناول الاعلامي لظاهرة الارهاب بعد تزايد استخدام كلمة "إرهاب" بشكل كبير في جميع وسائل الاعلام العربية والاجنبية، واهتمامها البالغ بالأحداث الارهابية وذلك لكونها ذات قيمة إخبارية كبيرة، حيث تتصدر هذه الأحداث الصفحات الأولى بالصحف فضلا عن مقدمة النشرات والبرامج الاخبارية بالفضائيات. كما ضمت الدراسة ثلاث فصول ، تطرق الفصل الأول منها إلى إشكالية تعريف الارهاب والتحدث عن الجذور التاريخية للظاهرة وكذا أسبابها ودوافعها، في حين تطرقت الباحثة في الفصل الثاني إلى قضية الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين شكل هذا التاريخ منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية، مع اضفاء الطابع العالمي على الظاهرة الارهابية أين فرضت على مختلف الأطراف الفاعلة في العالم مسؤولية التصدي لها، بعدما انقسم معه العالم إلى ما قبل وما بعد أحداث 11 سبتمبر، كما مثلت الهجمات نقلة نوعية هامة في تطور مفهوم الارهاب الذي أصبح يعرف ب"الارهاب الجديد" وما خلفه من "تحالف دولي لمحاربة الارهاب" بدءا بأفغانستان.

في حين تناولت في الفصل الثالث عرض لنتائج الدراسة التحليلية الكمية والكيفية ، المتعلقة بأطر المعالجة الاعلامية لقضايا الارهاب المطروحة بالقناتين الاخباريتين محل الدراسة "الجزيرة" و"العربية" كونهما أكثر القنوات تأثيرا ومصداقية وعرضا لقضايا الارهاب في العالم.

كما بينت الباحثة أن الأمر الذي ساهم في إعطاء الأهمية القصوى للإرهاب في زمننا الحاضر، هو التقدم الهائل لوسائل الاعلام بظهور الاعلام الفضائي الذي استقطب الجماهير بشكل كبير، بما أن الاعلام بمختلف أنواعه يقوم بدور فعال في تعريف المواطنين بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطروحة داخل مجتمعاتهم وخارجها، كما يقوم أيضا بدور كبير في تكوين الرأي العام والتأثير في اتجاهاته ومعتقداته.

لذلك فإن جدلية الاعلام والارهاب تثير الجدل والنقاش، وأن العلاقة بينهما غالبا ما توصف بأنها علاقة تكاملية قائمة على المصلحة المتبادلة، إذ أن أي عمل ارهابي يقاس بمدى ما يحصل عليه من اهتمام اعلامي، خاصة وأن الاعلام يوفر للإرهابيين الدعاية المجانية لأعمالهم من خلال الحديث عنها، وتناولها بشكل مباشر أو غير مباشر وبطريقة مقصودة وواعية أو غير مقصودة وغير واعية لأفكارهم ومبادئهم ومطالبهم، كما تحدثت عمن يخالف هذا الطرح ويرى أن وسائل الاعلام تساهم في معالجة إعلامية لقضايا الارهاب، وتدعم الجهود السياسية والأمنية لمواجهتها والتصدي لها. مبينة في الأخير أن السؤال يبقى مطروحا بشدة لصعوبة تقديم جواب نهائي ومحدد عن ذلك.

الدراسة السابعة: دراسة تحليلية بعنوان "البعد الاقتصادي للعنف السياسي في الجزائر" للدكتورة نبيلة بن يوسف صدرت سنة 2012.

تناولت الدراسة قضية العنف السياسي في الجزائر، أين ذكرت أشكاله وهي نوعان: العنف المعنوي أو الرمزي المعتمد على الضغط والاكراه دون استعمال وسائل الضرب

أو القتل أو تهديم الممتلكات، والعنف المادي كالاغتيالات والانقلابات العسكرية والارهاب، هذا الأخير الذي يعتبر أكثر الأشكال التصاقا بمفهوم العنف السياسي، فكلاهما يستخدم القوة غير الشرعية وغير المألوفة وبصفة منظمة. إلا أن الإرهاب قد لا يستعمل القوة في بعض الحالات، فهو أول ما يسعى إليه، هو بث الخوف والفزع والقلق في النفوس.

حاولت الباحثة تشخيص ما أسمته بأزمة العنف السياسي في الجزائر، فتطرقت في بداية هذا الجزء إلى الأسباب السياسية التي أدت لأزمة العنف، وبطريقة كرونولوجية انطلقت من الانقلاب العسكري أو ما يسمى ب"التصحيح الثوري" الذي حدث بتاريخ 19 جوان 1965، إلى حين توقيف المسار الانتخابي وإلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية سنة 1992.

ثم انتقلت إلى الأساب الاقتصادية انطلاقا من طريق الاشتراكية الذي اختارته الجزائر في بداية استقلالها السياسي واهتمامها الشديد بالصناعات الثقيلة التي كانت تمثل صلب استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية، وهنا تنتقد الباحثة هذا الخيار والذي تُبين أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى مؤسسات كبيرة وسلع تجهيزية ضخمة، إضافة إلى تخصيص ميزانية مالية كبيرة للإستراد التكنولوجي (آلات ومعدات وقطع غيار...)، وتخصص قيمة مالية أخرى لجلب الخبراء والمهندسين. كل تلك المصاريف أثقلت كاهل الخزينة العمومية، التي ما لبثت أن تفاقمت لتؤدي إلى خيار المديونية، والذي تعتبره الباحثة السبب الرئيس في ضرب الاقتصاد الوطني وعجزه، إضافة إلى عوامل أخرى تذكر منها:

- تجاوزات الطبقة البرجوازية المتحكمة في الاقتصاد الوطني عن طريق الرشاوي والاختلاسات وتبييض الأموال.
- انخفاض سعر البترول ما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- الاحجام على مساعدة الجزائر ماليا، فبعد الكثير من الوعود من الدول الشقيقة والصديقة وغيرها كأمريكا، تراجعت عن ذلك ولظروف سياسية محضة خاصة مع تزامنها مع أزمة حرب الخليج سنة 1991.
- عزوف الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، إذ أن الترويج الاعلامي بأن الجزائر في حالة حرب أهلية وحالة من اللاأمن، جعل أي مستثمر متخوف من الفشل ومن ضياع أمواله في استثمارات فاشلة.

من خلال هذا توضح الباحثة أن الوضع الاقتصادي المزري ساهم إلى حد بعيد في بروز ظاهرة العنف السياسي، فالتضخم والبطالة والغلاء والفساد والهجرة وأزمة الاسكان والثراء السريع، هي مظاهر أدت بالشباب إلى الاتجار في المخدرات، الرشوة، التهريب و النصب، الاغتصاب، الادمان أو اللجوء إلى التنظيمات العنيفة.

الدراسة الثامنة: دراسة بعنوان

"Le Deracinement, la crise de l’agriculture traditionnelle en Algérie" لبيار بورديو وعبد المالك صياد صدرت سنة 1964.

يعد الكتاب عبارة عن دراسة ميدانية وصفية تحليلية، تطرق فيه المؤلفان إلى الاضطرابات التي عرفها المجتمع القروي الجزائري خاصة خلال فترة 1954 إلى 1962 بسبب ما عرف بالمحتشدات أو سياسة التجميع الأهالي (Regroupement de la population)، وهي عبارة عن سياسة طبقتها الادارة الاستعمارية لطرد القروين من قراهم واجبارهم على التنقل إلى هذه المحتشدات قرب مراكز العسكر، أين كان الهدف منها مراقبة القرويين مباشرة وتحكيم قبضتهم عليهم خوفا من مساعدتهم للمجاهدين، كما كان همهم إفراغ القرى التي يصعب عليهم مراقبتها لا سيما المتواجدة في الجبال، من دون التفكير في ايوائهم أو تنظيم تنقلهم الذي كان دائما فوضويا، انتزعوا من سكناتهم الاصلية ليجدوا أنفسهم بمراكز غير سوية، لم يراعوا فيها نموذجهم التقليدي، وصفها المؤلفان بالتجمعات البدائية التي لم تزد القرويين إلا إفقارا وبؤسا.

يقولان أن هذه التجمعات الشعبية هي الأكبر والأقوى والأعمق التي عرفها التاريخ ما أدت بدون شك إلى اجتثاثهم (Déraciner)، كما أنها من أهم السياسات التي أنتهجتها فرنسا في القرن التاسع عشر.

أين تحدثا باسهاب عن تشتيت الوحدات التقليدية (القبيلة مثلا) والتي كانت تمثل روح المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي من خلال تحطيم الأسس التقليدية التي كانت تجمعهم، وبروز مجتمع جديد ناتج عن المحتشدات به طبقة اجتماعية مجهولة وغريبة عن العالم القروي المألوف، مكونة من أفراد فردانين، مثل ما حدث في شلف أين قام المستعمر بتحطيم الأسس الاقتصادية للقبيلة، الروابط الاجتماعية تلاشت والتقاليد الثقافية اندثرت.

بعد تجميع القرويين في المحتشدات، عدد ملاك الأراضي قلّ ب 20 بالمئة وأيضا العمال الفلاحيين، المساحة المزروعة أيضا قلّت بسبب: هجرة أصحابها، إبادتهم كلهم، حرقها، منعهم من العودة إليها وخدمتها، ومع مرور الوقت أهملت جزئيا أو كليا.

كما أن التغريب الذي حدث عن طريق التجميع تضاعف أكثر مع التحضر بسبب الانتقال إلى المدن والذي حدث أكثر بداية 1960 والذي أدى إلى تغير في السلوك الاقتصادي في نفس الوقت الذي حدث تسارع وتنوع في الحاجيات الاستهلاكية خاصة بالنسبة للشباب أين أدركوا التباين والاختلاف بين طريقة العيش في المدينة التي يرون فيها رفاهية أكبر وراحة أكثر، وبين طريقة العيش في القرية التي تمثل بالنسبة لهم الفقر والبؤس، أما ثقافيا فتحدثا عن التكيف الذي يحدث من خلال تعايش ثقافتين مختلفتين وهو ما أطلقا عليه مصطلح (acculturation)، في حين يطلقان على التحطيم الكلي للتقاليد الثقافية لمجتمع ما على حساب ثقافة مجتمع آخر مصطلح (déculturation).

مع تزايد وتسارع النزوح الريفي ومع انتشار القيم الحضرية، أنتزع الفلاحون من شروط حياتهم العائلية كما حدثت قطيعة نهائية مع العادات التقليدية، تزامنا مع أزمة الفلاحة

التقليدية التي خلفتها سياسة المحتشدات، وبدء البحث عن العمل غير الفلاحي، أي تفضيلهم للعمل المأجور بعد تغير مفهوم الربح عندهم، أصبحوا يفضلون العمل بأجر في أراضي الغير على العمل في أرضهم، وهو ما تحدث عنه المؤلفان كثيرا من خلال استعداد القرويين خاصة الشباب منهم للرحيل من أجل العمل المأجور والاستغناء عن الأرض وعن خدمتها إضافة إلى بيعهم للماشية وغياب "النية" التي كانت من قبل، وهو ما أطلقا عليه (payason dépayasné).

في حين استخلصا أن تحطيم الاقتصاد الريفي وتلاشي المجتمع التقليدي كانا من نتائج تجميع السكان في محتشدات.

10-<u>صعوبات البحث</u>: يمكن حصر الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في مستويين نظري وإمبريقي، لخصناها كما يلي:

- تفرع متغيرات البحث كثيرا وصعوبة التحكم فيها.
- تحفظ بعض المبحوثين وعدم رغبتهم في التحدث أو التذكر.
- عدم توفر الكثير من الاحصاءات الرسمية بما أن بن طلحة تعتبر حي تابع لبلدية براقي لذلك فكل ما يتعلق بها مدمج ضمن الاحصائات العامة للبلدية.

11-التعريفات الاجرائية للدراسة : وهي خاصة ببعض التعاريف الذي صغناها في حدود دراستنا والتي سنتطرق إليها في القسم الموالي، غير أن التعريف الاجرائي سمح لنا بالانتقال من مستوى المفاهيم النظرية الى مستوى الملاحظة التي اعتمدنا عليها والطرح الذي وضعناه. وهي كالتالي:

الارهاب: هو سلوك تنتهجه جماعات معينة تجاه بقية أفراد المجتمع نتيجة إحساس يسيطر عليهم بأن الآخرين على خطأ وأنهم هم فقط الذين على صواب، ولا يكتفون بهذا الشعور بل يحولونه إلى أفعال عدوانية من خلال عمليات القتل والتدمير والتخريب، مما يثير الرعب والخوف والقلق بين أفراد المجتمع، كما يخلق جو من إنعدام الأمن من خلال الإعتداء على الأشخاص، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم لخطر أو المسّ بممتلكاتهم ، كما تتخذ هذه الجماعات من العامل الديني أو السياسي أو الاقتصادي غطاءا لها لتنفيذ تلك الاعمال محاولة الوصول إلى غايات معينة.

التغير الاجتماعي: ونعني به التحول والاختلاف الملحوظ والقابل للتحقق بين الحالة السابقةو الحالة التالية لمجتمع معين في فترات مختلفة، مما يؤثر في بنائه ونظمه التي تشمل العلاقات والأدوار والتصورات والممارسات والعادات والقيم والمعايير، مغيرا بذلك مجرى تاريخه، نتيجة تفاعل عدد من المؤثرات والعوامل الداخلية و/أ الخارجية وهي تحولات يمكن ملاحظتها بصور مختلفة ومتنوعة، انطلاقا من متغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وديموغرافية ومجالية محددة.

البناء الاجتماعي: هو مفهوم لا يظهر واضحا في الواقع الملموس، لكن يصف أوجه تنظيم مجتمع ما، إذ يمكن وضعه كنموذج يشتمل على نظم ومجالات اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية...مترابطة ومنتظمة مكونة الاطار العام للمجتمع، كما أن هذه المجالات هي الأخرى تحوي بناءات جزئية وأنساق مثل نسق الأسرة، نسق الجيرة...يكون التفاعل بينها تبادلي وتكاملي.

المـقاربـة النظريـة

الفصل الأول

المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية للإرهاب

تمهيد:

تعد ظاهرة الارهاب من أخطر الظواهر التي شهدها العالم والتي ألمت بواقع العالمين العربي والغربي من خلال تعدد الأحداث الارهابية وتداعياتها، كما يعتبر "الإرهاب" المصطلح الأكثر إثارة في العصر الحديث، بعدما أصبح الأكثر تداولا في مجالات الإعلام والسياسة والثقافة والعلاقات الدولية...

وينحدر الارهاب عن جذور قديمة تمثلت في استخدام العنف كأداة لتحقيق بعض الأهداف السياسية خاصة وعرفته مختلف المجتمعات في مختلف العصور وحتى ما يحدث اليوم فهو غير منبت الصلة بإرهاب الأمس، فأخذ الرهائن كشكل من أشكال الإرهاب المعاصر كان معروفا لدى قبائل "الأنكا" في صورة الاستيلاء على أوثان القبائل التي كانوا يقومون بالسيطرة عليها واحتجازها لضمان عدم تمرد هذه القبائل، وفي القرن الثاني عشر أخذ الملك "ريتشارد" قلب الأسد رهينة في إحدى قلاع الراين إلى أن دفع رعاياه الفدية، أيضا الاغتيال كشكل آخر للإرهاب المعاصر كان معروفا وعلى نطاق واسع في المدنيات القديمة والوسطى في صورة التآمر على الملك، وقد استمر ذلك حتى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كإغتيال امبراطورة النمسا "اليزابيت" سنة 1891م...

كما يشكل تعريف الإرهاب إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهت ولا تزال تواجه المجتمع الدولي، وعلى الرغم من الانتشار الواسع للأعمال الإرهابية وكثرة تداول كلمة "إرهاب" إعلاميا أو داخل المجتمعات ولدى الحكومات إلا أنه لم يُفصل لحد الساعة مفهوم اصطلاحي محدد وموحد لهذا اللفظ، كما لا يزال يكتنفه الغموض ويثير الجدل والنقاش على الصعيد العالمي، ويرجع سبب هذا الغموض إلى اختلاف وجهات النظر تبعا لتباين الرؤى والزوايا والأهداف والمصالح التي يتم تناول الارهاب من خلالها.

وعلى الرغم من أن هناك من أحصى أكثر من 100 تعريف للإرهاب [1]، وأن هناك أيضا من ذهب إلى أن مسألة التعريف قضية غير مجدية أو مضيعة للوقت، غير أن هذا لا يمنع من تقديم بعض التعريفات، قصد الالمام بظاهرة الارهاب من جوانب متعددة. لذلك سنحاول الإجابة من خلال هذا الفصل على تساؤلات محورية منها: ما هو تعريف الإرهاب؟ هل يمكن التمييز بين الارهاب وغيره من صور العنف الأخرى ، نشأته، أنواعه، أساليبه...

[1]- د. سهيل حسين الفتلاوي، الارهاب والارهاب الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002، ص 23.

المبحث الأول: تعريف كلمة "إرهاب":

يعتبر لفظ "ارهاب" من المصطلحات الحديثة نسبيا رغم أن تاريخ العنف بكل أشكاله قديم قدم الانسان، إذ يرجع تاريخه إلى القرن الثامن عشر الميلادي أين عرفت هذه الكلمة أول ظهور لها إبان الثورة الفرنسية وبالتحديد ابتداءا من سنة 1794م، وظهر هذا المصطلح ليصف نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية خلال سنتي (1793-1794) ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة، ونتج عن إرهاب هذه المرحلة إعتقال ما يزيد عن 300 ألف مشتبه وإعدام حوالي 17 ألف، بالاضافة إلى موت الآلاف في السجون بدون محاكمة.

أ -**تعريف الارهاب لغويا:**

1-**تعريف الارهاب في اللغة العربية :** يعد الإرهاب من المصطلحات الحديثة لذلك لا تشير المعاجم العربية القديمة ولا حتى الأجنبية القديمة لهذا المصطلح، في حين أقر المجمع اللغوي كلمة الارهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية، وأساسها (رهب) بمعنى خاف. وكلمة (ارهاب) هي مصدر الفعل (أرهب)، وأرهب في اللغة العربية أخاف وأفزع، أما الارهابي هو "الذي يسلك سبيل العنف والارهاب، من أجل تحقيق أهداف سياسية" حسب المجمع اللغوي[1].

واشتّقت كلمة ارهاب من الفعل المزيد (أرهب)، ويقال أرهب فلان أي خوفه وأفزعه وهو نفس المعنى الذي يدل على الفعل المضاف (رهّب)، أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رهِب)، يرهب رهبة ورهبا فيعني خاف، فيقال رهِب الشيء رهبا ورهبة أي خافه، أما الفعل المزيد بالتاء وهو (ترهَّب) فيعني إنقطع للعبادة، ويشتق منه الراهب والراهبة والرهيبة والرهبانية...الخ، وكذلك يستعمل الفعل ترهب بمعنى توعد إذا كان متعديا،

[1]- علي يوسف الشكري، الارهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2007، ص 27.

فيقال ترهب فلانا: أي توعده. وكذلك تستعمل اللغة العربية صيغة إستفعل من نفس المادة، فتقول (استرهب) فلانا أي رهَّبَه وخوفه[1].

وهكذا فإن كلمة (رَهَبَ) ومشتقاتها تعني الخوف والتخويف، والرعب أو الإرهاب، ومنه فالمصدر رهب وهو إرهاب: يعني الإخافة والتخويف والفزع[2].

وقد وردت مشتقات المصدر "رهب" في القرآن الكريم أيضا في عدد من الآيات منها: "وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإيّي فآرهبون" البقرة 40، وفي "واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم" الأعراف 116، و"ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم" الأنفال 60...بمعنى التخويف والترويع والفزع.

2-**تعريف الإرهاب في اللغة الفرنسية** : تشتق الكلمة الفرنسية (Terreur) بمعنى رهبة أو رعب من الأصل اللاتيني (Terrere), (Tersere) وهما فعلان يفيدان معنى جعله يرتعد ويرتجف. ومن المفردات المشتقة من هذين الفعلين (Terror), (Terrorise) . وجاء لكلمة (Terror) في قاموس الأكاديمية الفرنسية الذي نشر عام 1694م التفسير التالي: "...رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر أو خطر قريب، وهي تقابل في اللغة العربية رهبة، رهبي، أو الحالة التي ترهب أو تفزع كما جاء، سبب الرهبة يجسده الفاعل الذي يوحي بها، والنتيجة تتجلى في ردة الفعل التي تظهر عند الأشخاص أو الفئة المقصودة، والفاعل الذي يؤتي فعل الارهاب يمتلك القوة المادية والمعنوية التي يمارسها على الآخرين الذين لا يملكون هذه القوة أو قد يمتلكونها بقدر أقل[3].

---

[1]- رائد العزاوي، أمريكا والإسلام والارهاب، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر 2009، ص9.

[2]- علي بن فايز الجحني، الإرهاب. الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2001 ص13.

[3]- ماجد موريس إبراهيم، الإرهاب...الظاهرة وأبعادها النفسية، منشورات ANEP دار الفارابي، الجزائر، 2008، ص 25.

3- **تعريف الإرهاب في اللغة الانجليزية:** أما مفهوم الإرهاب في اللغة الإنجليزية فهو ترجمة للكلمة الإنجليزية (Terror) أو (Terrorism)، وهي كلمة جديدة مشتقة من الكلمة اللاتينية (Terrere)، بمعنى يفزع أو يرهب.

وتتكون كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية بإضافة اللاحقة (Ism) إلى الاسم (Terror) بمعنى فزع ورعب وذعر، كما يستعمل منها الفعل (Terrorize) بمعنى أرعب، بث الرعب[1].

4-تعريف الإرهاب في بعض المعاجم والقواميس والموسوعات:

سنقوم بإستعراض جملة من التعاريف كما وردت في أهم الموسوعات والقواميس ومعاجم اللغة، والتي قد تساعدنا على فهم طبيعة الإرهاب، من بينها:

- **في معجم العلوم الاجتماعية:**

"الإرهاب هو بث الرعب الذي يثير الجسم والعقل، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب، أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف"، حيث توجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص، سواء أكانوا أفرادا أم ممثلين للسلطة ممن يعارضون هدف هذه الجماعة"[2].

- **في قاموس "Robert":**

"الارهاب هو الإستعمال المنظم لوسائل إستثنائية للعنف، من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة على السلطة أو ممارسة السلطة"[3].

---

[1] - Al-Mounged English-Arabic, Librairie Orientale, Beirut – Lebanon 1986

[2]- معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1975، ص27.

[3]- نقلا عن: علي يوسف الشكري،الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2007، ص 27

- **في موسوعة "Larousse" :**

"الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف، وقد ارتبط وصف الإرهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة، الذين أقاموا حكما مبنيا على الرعب والإرهاب في فرنسا عام 1793"[1].

- **في موسوعة "Encarta" الإلكترونية:**

"الإرهاب هو الإستعمال المحسوب لأعمال العنف أو التهديد بها، بما فيها من قتل وخطف وتفجيرات لتخويف الناس و إخضاعهم، وعادة ما يكون بغرض تحقيق أهداف سياسية معينة"[2].

ب| - <u>تعريف الإرهاب فقهيا</u>:

قبل التطرق إلى بعض التعريفات الفقهية حول الإرهاب عند فقهاء العرب ولدى فقهاء الغرب سنعرض تعريف للإرهاب في القانون الجزائري، أين أورد المشرع الجزائري في المادة الأولى من المرسوم التشريعي الصادر في سبتمبر 1992 تعريفا للإرهاب، حيث تنص تلك المادة على أنه "يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا، في مفهوم هذا المرسوم التشريعي، كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يلي:

"بث الرعب في أوساط السكان، وخلق جو إنعدام الأمن من خلال الإعتداء على الأشخاص، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم لخطر، أو المس بممتلكاتهم، عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والساحات العمومية، الإعتداء على المحيط وعلى وسائل المواصلات، والنقل والملكيات العمومية والخاصة، والإستحواذ عليها أو إحتلالها دون مسوغ قانوني، وتدنيس القبور أو الإعتداء على رموز

[1] - Grand Larousse encyclopédique Librairie Larousse, tome dixième, France, 1974, P261

[2] – نقلا عن: إبراهيم فؤاد عباس ، الإرهاب الظاهرة – المواجهة– المعالجة، دار الكتب العلمية، مصر 2008، ص16.

الجمهورية، عرقلة عمل السلطات العمومية، أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة، وسير المؤسسة المساعدة للمرفق العام، عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها، أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات"[1].

1 تعريف الإرهاب عند فقهاء العرب:

يعرف حريز عبد الناصر الإرهاب بأنه" استخدام أو تهديد بعنف غير مشروع لخلق حالة من الخوف والرعب قصد التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولا إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه"[2].

ويعرفه نبيل حلمي بأنه: "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة، ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة، لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما"[3].

أما "أدونيس العكرة" فيعرفهبأنه "منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف، إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع والدولة، من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها أو تدميرها"[4].

---

[1]– المرسوم التشريعي (92–3) المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق ل 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، ولقد عدلت بعض أحكام هذا المرسوم بمقتضى المرسوم التشريعي رقم (93–05) المؤرخ في 27 شوال عام 1413 الموافق ل19 أفريل 1993.

[2]– حريز عبد الناصر، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي دراسة مقارنة–مكتبة مدبولي القاهرة ، 1996 ،ص 17.

[3]– نقلا عن: نصيرة تامي، الإعلام الفضائي والارهاب، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن ، عمان، 2015، ص35.

[4]– أحمد فارس عبد المنعم ، ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي، كراسات استراتيجية خليجية، العدد 9، مصر (السنة غير مذكورة) ص6.

2 تعريف الإرهاب عند فقهاء الغرب:

هناك تعريف فقهي للإرهاب قدمه رجل القانون البولوني "جرزي فاسيورسكي": "الإرهاب هو منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها"[1].

ويعرفه "Walter" بأنه "عملية رعب تتألف من ثلاث عناصر: فعل العنف أو التهديد بإستخدامه، وردّة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا المحتملة، وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد بإستخدامه، والخوف الناتج عن ذلك"[2].

ويعرف "جورج ليفاسير" الإرهاب بأنه" الاستخدام العمدي والمنتظم لوسائل من طبيعتها أن تنشر الرعب وذلك للوصول إلى أهداف محددة، فالإرهاب يتعلق بإرادة تتجه إلى إحداث أقصى درجات الرعب وفي أغلب الأحوال يرمي إلى إحداث رعب جماعي بين فئة اجتماعية معينة وفقا لأهميتها سواء كانت تمثل كافة فئات المجتمع أو شريحة منه أو تتعلق بحزب سياسي أو طبقة اجتماعية أو فئة تمارس سلطة معينة كالحكومة والهيئات العامة أو حتى قيادات مشروع معين"[3].

إن التعارض والتضارب بخصوص تحديد مفهوم الإرهاب انعكس بدوره على الدول حتى وإن ركزت على الطبيعة الغير الإنسانية للعمل الإرهابي، أين لجأت إلى عقد إتفاقيات دولية من أجل تقريب الرؤى وتوحيدها حول تحديد مفهوم الإرهاب وتحديد أبعاده أو من أجل مناهضة الإرهاب وتجريمه، خاصة بعد أن أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية تفرض نفسها على مختلف الأحداث العالمية وتطوراتها.

---

[1]– أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، دار الطباعة، بيروت 1983، ص39.

[2]– نقلا عن: نصيرة تامي، مرجع سابق، ص37.

[3]– مدحت رمضان، جرائم الإرهاب في ضوء الإحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي –دراسة مقارنة– دار النهضة العربية، القاهرة 1995، ص83.

ولهذا السبب سنحاول بشكل موجز عرض بعض المساهمات الدولية في تعريف الارهاب وهي على النحو التالي:

اتفاقية جنيف عام 1937م: أين يعود إهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الارهاب إلى عام 1934، عندما تقدمت فرنسا بطلب رسمي إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة، على إثرها شكلت لجنة لدراسة قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعقاب عن النشاط الارهابي، انتهت بإبرام اتفاقية جنيف، حيث وضعت تعريفين اثنين جاءا في إطار واحد يفيد أن الإرهاب هو إرهاب الأفراد الموجَّه ضد الدولة، وهما:

-نصت المادة الأولى في فقرتها الثانية على أن الارهاب يعني "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتى يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور".

-أما المادة الثانية حددت مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعالا إرهابية وتتمثل فيما يلي: "الأفعال العمدية الموجهة ضد حياة رؤساء الدول وسلامتهم وحريتهم، وضد من يتمتعون بامتيازات رئيس الدولة، وخلفائهم بالوراثة أو التعيين وأزواجهم..."

تعتبر هذه الاتفاقية أول عمل قانوني دولي يهدف إلى الحد من خطر العمليات الارهابية، عن طريق التعاون الدولي والاتفاق بين الدول لمنع الجريمة ومعاقبة مرتكبيها.

كما عرفت **لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1980** الإرهاب (وذلك عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بخصوص مواجهة الإرهاب)، بأنه: "عملا من أعمال العنف الخطيرة، يصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أبرياء أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، سواء كان يعمل بمفرده أو بالإشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الإفراد أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية، أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز، أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات، بهدف إفساد علاقات الود والصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو إبتزازات أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت، كذلك

فإن التآمر على إرتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة إرهاب دولي"[1].

أما **الموقف العربي** من موضوع الإرهاب فقد تحدّد في محاولة التمييز بين مفهوم الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للإحتلال، وذلك من خلال التحرك على الصعيد الدولي قصد وضع تعريف محدد ودقيق للإرهاب والجريمة الإرهابية، وتجسد هذا التحرك في الإعلان عن الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب في الاجتماع المشترك الاستثنائي لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب بتاريخ 22 أفريل 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 7 ماي 1999. أقرت الإتفاقية على حق الشعوب المضطهدة في الكفاح المسلح ضد العدوان والإحتلال الأجنبي، حيث وضعت تعريفا للإرهاب ينص على "أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[2].

ت-التعريف الأوروبي للإرهاب : عرّف الاتحاد الأوروبي الإرهاب بأنه "العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين بشكل خطير، أو يسعى إلى زعزعة إستقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات، مثل: الهجمات ضد حياة الأفراد، أو الهجمات ضد السلامة الجسدية للأفراد، أو إختطاف وإحتجاز الرهائن، أو إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية، أو اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى، أو تصنيع أو حيازة المواد أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، أو إدارة جماعة إرهابية، أو المشاركة في أنشطة جماعة ارهابية"[3].

---

[1]- عبد الفتاح مراد ، موسوعة شرح الارهاب، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني، مصر 2005. ص37.

[2]- نقلا عن: صيرة تامي، مرجع سابق ص55.

[3]- هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2009. ص 254.

ث-التعريف الأمريكي للإرهاب : سنعرض هنا أهم التعاريف التي قدمتها الو لايات المتحدة الأمريكية عن الارهاب :

- تعريف وكالة الاستخبارات المركزية CIA (1980) للإرهاب هو: "التهديد الناشئ عن عنف من قبل أفراد أو جماعات".
- تعريف وزارة الدفاع الأمريكية (1986) الإرهاب هو: "الاستعمال للقوة أو التهديد غير المشروع بها ضد الأشخاص أو الأموال، غالبا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية".
- تعريف وزارة الخارجية الأمريكية (1988) أن الارهاب هو: "عنف ذو باعث سياسي يرتكب عن سابق تصور وتصميم ضد أهداف غير حربية من قبل مجموعات وطنية فرعية، أو عملاء دولة سريين، ويقصد به عادة التأثير على جمهور ما"[1].

وفي أفريل 2001م قدمت وزارة الخارجية الأمريكية للكونجرس تقريرها السنوي لعام 2000م حول الارهاب ، تعريفا جعل من المقاومة المشروعة للإحتلال (كما في فلسطين) عملا إرهابيا[2].

بالاضافة إلى كل هذه المساهمات في تعريف الارهاب هناك أيضا مشاركة العديد من الباحثين العرب والأجانب من مختلف التخصصات والايديولوجيات والمنطلقات، وحتى كل ما توصلوا إليه لم يكن بالكافي للإستقرار على تعريف جامع ومانع للإرهاب كمفهوم وظاهرة و سلوك. كما عبر الدكتور "محمد ناصر" عن الصعوبة التي يعاني منها الباحثين في تحديد مفهوم الارهاب بما أسماه "فوضى مفهوماتية" يتخبط فيها الارهاب، فما يبدوا للبعض بأنه ارهابي يبدوا لآخرين بأنه مكافح من أجل الحرية، لهذا فإن وصف إرهاب يعبر في واقع الأمر عن موقف المتحدث، أكثر مما يكشف عن مدلول الوصف نفسه، ومن هنا تزداد الصعوبة في مواجهة إشكالية تعريف الإرهاب، لكن هذا لا يمنع من محاولة ايجاد تعريف محدد له[3].

---

[1]- محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت ط أولى 1991، ص 45 46.

[2]- نقلا عن: نصيرة تامي، مرجع سابق ص 58.

[3]- إبراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق ص ص 16-17.

ج-أهم تعريفات الباحثين العرب:

يعرف "محمد عبد الواحد حجازي" الارهاب بأنه "الاتيان بعمل فيه تهديد لأمن الإنسان وأمانه، إما بالمفاجئة أو التهديد بغيا وجهالة مع إمكانية الاستمرار فيه، وتطويره حسب المواقف"[1].

ويعرفه "عبد الناصر حريز " بأنه "هو كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع لخلق حالة من الخوف و الرعب بقصد تحقيق التأثير والسيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد، أو حتى المجتمع بأسره للوصول إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه[2]. وهذا العنف يتسم بالطابع الرمزي، أي أن العمل العنيف يحمل في طياته رسالة ما، أو تأثيرا نفسيا معينا، يوجه إلى فئة أو مجتمع بأسره متجاوزا بذلك نطاق الضحية المباشرة أو الهدف المباشر للعمل الإرهابي، والذي قد لا يكون له أدنى صلة بقضية الإرهابيين".

وعليه فالعمل الإرهابي –حسب هذا التعريف– يتكون من عناصر أساسية لابد من توفرها وهي كالتالي:

1. إستخدام أو التهديد باستخدام عنف على وجه غير مشروع وغير مألوف.
2. يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو الدولة ذاتها.
3. يوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره.
4. يهدف إلى خلق حالة من الرعب والفزع.
5. بث رسالة ما وخلق تأثير نفسي معين يسمح بتأثر المستهدفين بالعمل الإرهابي.
6. عادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر له، حيث لا يكون له أدنى صلة بقضية الإرهابيين[3].

---

[1]– محمد عبد الواحد حجازي، عصر الإرهاب، مكتب جزيرة الورد، مصر 2008، ص292.

[2]– الفاعل هنا قد يكون فردا أو جماعة أو حتى دولة.

[3]– عبد الناصر حريز، النظام السياسي الارهابي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص 26.

ح-أهم تعريفات الباحثين الغربيين للإرهاب:

يعرف "إنجلز" في رسالة بعثها إلى "ماركس" بتاريخ 4 سبتمبر 1870م الإرهاب بأنه: "يتألف الإرهاب بالأكثر من أفعال وحشية يرتكبها أناس مذعورون قصد تطمين أنفسهم. إنني مقتنع بأن اللوم في حكم الإرهاب عام 1793م يقع تقريبا بصورة الحصر على البرجوازي الذي فقد أعصابه فاعتبر نفسه وطنيا، وعلى البرجوازي الصغير المرعوب، والغوغاء التي تعرف كيف تستفيد من الإرهاب"[1].

كما يعرف الأستاذ "بول وانتر" الإرهاب بأنه :"هو شكل من أشكال العنف، غرضه زرع الرعب في النفوس بهدف تحقيق أهداف معينة (عن طريق استخدام العنف أو التهديد باستعماله)، ووصفه بحالة سيكولوجية تشمل أصلا حالة من الذعر أو الخوف" وحسب هذا التعريف فإن خصائص العنف الارهابي هي:

- أن العنف الإرهابي له مظهر بسيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثها، بهدف زرع الرعب والذعر في النفوس.
- أن الإرهاب ذو طبيعة لا تمايزية، بمعنى أن أعمال العنف الإرهابية لا تميز في هدفها بين رجل أو إمرأة، طفل أو كهل، مواطن عادي أو مسؤول.
- صفة المفاجأة أو عدم القدرة على التنبؤ بوقائع العنف، وهذا يساهم في زرع الرعب أكثر[2].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة عن الارهاب أن أغلبها أقرت بأن جوهر الإرهاب هو استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير مشروع مقصود ومنظم، تلجأ إليه جماعة منظمة تحاول فرض سيطرتها بالقوة، مستهدفة جميع فئات المجتمع كما تساهم في نشر الرعب والخوف أوساط الجماهير، وكذا تخلف تأثيرات نفسية خطيرة مستعملة السلاح الفعال والمخيف الذي يتميز به الإرهاب وهو السلاح السيكولوجي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الظاهرة، إذ بدونه يصبح الارهاب مجرد عملية قتل.

---

[1]- روبرت كونكوست، الإرهاب الكبير، دار النهار للنشر، لبنان 1969، ص6.

[2]- نقلا عن: نصيرة تامي، مرجع سابق ص68.

كما أكدّت معظم التعاريف أن الأهداف الحقيقية للإرهاب هي أهداف سياسية بالدرجة الأولى، كما لم يتم التطرق كثيرا إلى مفهوم إرهاب الدولة، أو إلى ضرورة التمييز بين العنف المشروع المتمثل في المقاومة المشروعة وبين العنف الغير مشروع المتمثل في الارهاب.

إن غياب الاجماع الدولي حول تعريف موحد للإرهاب وحول أسبا بهـ والدوافع التي ساهمت في بروزه، بالاضافة إلى التيارات والآراء والمصالح المتضاربة التي تحيط بموضوع الارهاب، أدت إلى عدة نتائج أبرزها:

- عدم وجود اجماع بين الباحثين المتخصصين حول تحديد مفهوم الارهاب، وذلك بسبب التباين الثقافي في تفسير العمل الارهابي، فما قد يعتبره البعض ارهابا ينظر إليه الآخرون على أنه عمل مشروع.
- تطور وديناميكية مفهوم الارهاب، فهو مفهوم متغير تختلف صوره وأشكاله وأنماطه ودوافعه بإختلاف الزمان والمكان، وكذلك حسب التغيير في الموقف الايديولوجي والسياسي بين دولة وأخرى وبين مجتمع وآخر.
- أصبح تعريف الإرهاب مشكلة يصعب حلها.
- صعوبة التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية مشتركة لاختلاف مصالح الدول.
- تداخل مفهوم الارهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى مثل: مفاهيم العنف السياسي، الجريمة المنظمة، الكفاح من أجل الاستقلال...

المبحث الثاني: <u>التمييز بين الارهاب وصور أخرى من العنف:</u>

انطلاقا من النقطة الأخيرة و في محاولة للتمييز بين الإرهاب وصور العنف الأخرى المشابهة له، سنتعرض فيما يلي لأبرز الفروق بين هذه المفاهيم والتي يشاع في شأنها الخلط مع الإرهاب:

1 - **الارهاب والعنف المشروع:** إن الإرهاب بالنسبة لما ذكرنا سابقا هو عمل عنف يرمي إلى تحقيق غاية إيديولوجية تتمثل في تحقيق فكرة معينة وتطبيقها، ويعتبر الإرهاب وفقا لهذا المعيار استعمالا للقوة خارج حدود المشروعية القانونية من قبل أفراد أو جماعات لا يخولها القانون حق ممارسة أعمال العنف.

وهنا يقول عالم الاجتماع "Ernest" في هذا الصدد: "....وهكذا مثلا تسمى القوة عنفا حين تستخدمها السلطات ويعتبر استخدامها مشروعا في هذه الحالة ولكنها تسمى إرهابا في كل الحالات الأخرى" [1]، ويقول الفيلسوف الأمريكي "Wolf": "الإرهاب هو استعمال غير مشروع للقوة في سبيل الوصول إلى غاية ما، ولكن لا يدخل العنف كاستعمال مشروع للقوة ضمن مفهوم الارهاب" [2] ويضيف أيضا في نفس السياق بقوله: "إن إقامة تفريق دقيق بين المفاهيم التي تتعلق بالعنف، أي استخدام القوة على أسس مشروعة، والإرهاب أي الاستخدام غير المشروع للقوة ترتبط بالتقييم الصحيح لأن من الاعمال العنيفة إدانتها أو تبريرها، فكل استعمال مشروع للقوة (كاستعمال أجهزة السلطة للعنف ضد مختلف مظاهر الاعتداء على النظام الاجتماعي القائم ونظام الدولة) هو عمل مبرر قانونيا وأخلاقيا، أما أعمال العنف غير المشروعة فهي غير منطقية وهي أعمال إرهابية لا تجد مبرر لها" [3].

2 - **الارهاب والعنف السياسي:** كثيرا ما يختلط الارهاب بالعنف السياسي نظرا للتقارب الشديد بينهما، فكل منهما يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وكل منهما يستخدم وسائل عنيفة وبصورة منظمة.

---

[1]- صلاح الدين برحو، ظاهرة الارهاب السياسي، كلية الحقوق بمراكش، جامعة القاضي عياش 1996، ص47.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- نفس المرجع السابق.

تتعدد مظاهر العنف السياسي وصوره ، فعلى المستوى الدولي تتمثل مظاهره بالحروب فيما بين الدول، أما على المستوى الوطني فتتمثل مظاهره بالاضطرابات والمظاهرات العامة والانقلابات والثورات والحرب الاهلية.

ويعتبر الارهاب صورة من صور العنف السياسي ولكنه يختلف عن الصور الأخرى اختلافا واضحا، فأهدافه إثارة وجذب انتباه الرأي العام نحو قضية ما وذلك على نحو مغاير للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرتكبي أعمال العنف السياسي الأخرى.

العمل الإرهابي يركز على التأثير النفسي على الجماهير وهذا ليس قائما فيما يتعلق بصور العنف السياسية الأخرى.

وفي الكثير من الأحيان يأخذ العمل الإرهابي بعدا دوليا بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي الأخرى قليلا ما تأخذ ذلك الطابع وعادة ما تأخذ طابعا داخليا. كما أن العمل الإرهابي يعتمد وبصورة أساسية على استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسالته ونشر قضيته وهذا الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ليس محوريا في معظم صور العنف السياسي الأخرى. العنف السياسي يمكن أن يتحول إلى إرهاب، في حالة ما إذا فشل في قلب السلطة القائمة والتربع على العرش.

3 – **الارهاب والجهاد:** لقد تعددت وإختلفت الآراء حول مفهوم الجهاد، فهو في نظر غير المسلمين حرب معلنة ضدهم، أما في نظر غالبية المسلمين هو واجب ديني لدعوة غير المسلمين إلى الدين عن طريق الجدال الحسن، وحسب وجهة نظر قلة من المسلمين هو ذلك المعنى الراق لجهاد النفس وتثقيف الذات. أما مجموعة من المتعصبين ذهبوا إلى القول بأنه "فريضة دينية ما تزال غائبة "، لذا حسب رأيهم لن تعود إلا بإعلان الحروب على الجميع بدون استثناء، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ممن يخالفونهم الاتجاه ويعارضونهم الأسلوب.

وللجهاد في الإسلام شروط وضوابط يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الدعوة إلى الاسلام قبل بدء القتال.
- النهي عن التخريب والتدمير والسلب والنهب.
- النهي عن التمثيل بالقتلى وجثثهم.

- النبل في المعاملة والوضوح في الوسيلة والهدف.
- لا قتال إلا مع المقاتلين ولا عدوان على المدنيين من الشيوخ والأطفال والنساء...
- إذا جنحوا للسلم وتوقفوا عن القتال فلا مبرر لاستمراره.
- النهي عن قتل الأسرى ومعاملتهم معاملة حسنة[1].

وهذا معناه أن الجهاد غير مباح في الاسلام إلا في حالات إستثنائية، ويختلف عن الارهاب ويناقضه في كل النقاط المذكورة وهي التي يبيحها الارهاب جميعها، كما تختلف وسائل تنفيذ العمليات الارهابية عن وسائل تنفيذ العمليات الحربية في الجهاد، كما أن الجهاد في سبيل الله هو جهاد عبادة ودين على عكس الارهاب الذي يهدف إلى القتل والترويع والوحشية.

4 - **الارهاب والثورة:** لا بمكن إدخال أعمال العنف التي تصاحب الثورة في مفهوم الارهاب، فهي لا تستمد شرعيتها من القانون، ولكن تكتسبها من حق الشعب في مقاومة الظلم عن طريق الثورة وذلك ما يسمى ب"الشرعية الثورية".

وإذا كان معظم فقهاء القانون الدستوري يذهبون إلى القول بشرعية الثورة كوضع يفرض نفسه، فإن الرأي يختلف في السياسة التي تقوم عليها هذه الشرعية، من جانب حق الأفراد في مقاومة الظلم المستمد من القانون الطبيعي ومن جانب حق الشعب في الثورة على الظلم شبيها بحق الدفاع الشرعي المقرر في القانون الوضعي، وبهذا الأساس تستمد الثورة شرعيتها من ذاتها.

5 - **الارهاب والحرب:** تعتبر الحرب ظاهرة تتواجه فيها جماعتان متنازعتان أو أكثر، فهي تعتمد إذا على حد أدنى من المواجهة والتفاعل بين أطراف النزاع.

أما الإرهاب فرغم طبيعته التنازعية فهو لا يترجم إلى مجابهة مباشرة لأطراف النزاع لأنه ينطلق بشكل أحادي أو جماعي، وفي إطار تطبعه السرية أو يضرب حيث لا يكون الضحية مسلحا أو قادرا على استعمال سلاحه في مكان العملية أو في زمانها، وعموما فإن الحرب هي صراع مسلح بين قوات مسلحة لدولتين ضمن حدود واضحة المعالم مثل الحرب العالمية الأولى أو الثانية.

---

[1]- نقلا عن: نصيرة تامي، مرجع سابق ص 100-102.

6 - **الارهاب وحرب العصابات:** يشير مصطلح "حرب العصابات" إلى نمط من الحروب تخوضه قوات غير حكومية في نطاق محدود من خلال عمليات محدودة ضد القوات العسكرية [1] وغالبا ما تكون ضد المستعمر ، وهناك من يعتبر أن حرب العصابات هي المرحلة التمهيدية أو التحضيرية للحرب التقليدية. كما نلاحظ أن هناك تقارب بين الارهاب وحرب العصابات نلمسه من خلال بعض الأساليب التي تلجأ إلى استخدامها الجماعات الإرهابية هي نفسها التي تعتمدها وحدات حرب العصابات، كما أن كليهما يستخدمان العنف المنظم بغية تحقيق أهداف سياسية.

أما نقاط الاختلاف فهي:

- بداية من حيث الأسلوب المستخدم، يمارس رجال حرب العصابات نشاطاتهم وأعمالهم بأسلوب الهجمات المفاجئة، حيث يتم التركيز على المباني الحكومية ووحدات الجيش ومراكز الشرطة الضعيفة التسليح، ويعمدون إلى الاختفاء بسرعة عند ظهور مقاومة حكومية قوية. بينما يلجأ الارهابيون إلى أسلوب مغاير لتنفيذ عملياتهم، حيث لا يفرقون بين المقاتلين وغير المقاتلين ولا يميزون بين الأهداف العسكرية والمدنية.

- الارهاب بمثابة حرب نفسية تهدف إلى ضرب معنويات الخصم، في حين ان حرب العصابات حرب فعلية غير نظامية تسعى إلى تحرير الأرض.

- تستهدف عمليات حرب العصابات بالدرجة الأولى القوات الحكومية المسلحة، أما الارهابيون يستهدفون من وراء عملياتهم الإرهابية الشخصيات البارزة وحتى المواطنين العاديين والأطفال والنساء، الكل دون تمييز.

- تسعى مجموعات حرب العصابات إلى تحقيق نوعين من الأهداف ، الأول يسعى من خلاله رجال حرب العصابات جاهدين إلى التقليص التدريجي للمساحات المحتلة والكفاح من أجل الاستقلال ، والهدف الثاني ينحصر أساسا في إلحاق أكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية في صفوف العدو. بينما تهدف العمليات الارهابية إلى

[1]- عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، مرجع سابقا ص34.

الدعاية لقضية ما، يعمل الإرهابيون من أجل إثارتها، بالإضافة إلى إثارة الذعر والفزع للتأثير على السلوك السياسي للدول[1].

7 – **الارهاب والتمرد:** إن للتمرد مدلولات أهمها ما يفيد معنى العصيان بوجه عام، وينطوي هذا العصيان على سمة العنف، ذلك أنه يعبر عن ردّ فعل عنيف تجاه حالة معينة تثير غضب الانسان الذي يحياها أو يعاني منها وهو يفترض اللجوء إلى القوة. ويقول الفيلسوف "P Faulquié" "التمرد هو الوقوف ضد السلطة الحاكمة وهو أيضا الرفض العام للوضع الإنساني" ويقول "Albert CAMUS" أن "التمرد هو عبارة عن احتجاج غامض لا ينطوي على نظام أو مذهب، ومتى تطور هذا الاحتجاج تحول إلى فعل حركي جوهره العنف وأصبح تجربة حية لها ارتكاز محسوس على الواقع إلى أن يصل إلى مرحلة ممارسة الارهاب"[2].

8 – **الارهاب والتطرف:** يعني التطرف لغويا مجاوزة حد الاعتدال والبعد عن الوسطية، وهو خطاب أحادي الفكر أو المعتقد أو الايديولوجية، ومهما كانت بواعثه (دينية أو مدهبية أو لغوية أو عرقية) فهو مرحلة مفرطة من التعصب والانفعال والكراهية، تقوم على أحادية التوجه والمسلك وإلغاء الآخر وعدم التسامح معه [3]. وطالما لا يخرج كنمط فكري إلى حيز الفعل والسلوك العنيف فلا يقع تحت طائفة القانون الجنائي، هذا لا يعني أنه لم يأخذ شكل الإكراه واستخدام القوة في نشر وفرض هذه الأفكار وإشاعة الذعر والرعب والأضرار بمصالح الوطن، ومتى تطور هذا السلوك أصبح في نظر القانون سلوكا إرهابيا [4]. كما يعرف التطرف أيضا على أنه المرحلة التي تسبق الارهاب أو تؤدي إليه، إذ بعدما يبلغ التطرف درجته القصوى، يستبيح دماء وأموال من هم في نظره خارجون عن ما يؤمن به.

---

[1]– نصيرة تامي مرجع سابق ص ص 90 92.

[2]–أحمد رشوان، حسين عبد الحميد: التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامع 1977، ص 19.

[3]–ابراهيم فؤاد عباس، الإرهاب الظاهرة–المواجهة–المعالجة، دار الكتب العلمية، مصر 2008، ص26.

[4]– أحمد رشوان، حسين عبد الحميد "مرجع سابق" ص 17.

9 – **الإرهاب والمقاومة المشروعة :** في الوقت الراهن أصبح من الصعوبة التمييز بين الارهاب والمقاومة رغم أن هناك فروق جوهرية بينهما، فالمقاومة الشعبية هي ذلك النشاط المسلح الذي تقوم به عناصر شعبية قصد مواجهة عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية على أرض الوطن، كما تُعرف المقاومة المسلحة بأنها نهج ثوري يلجأ إليه الأفراد الجماعات والشعوب بدافع الواجب الوطني، وهو الحصول على الاستقلال والحرية وحق تقرير المصير، ولتحقيق الهدف يتم استخدام وسائل سياسية وإعلامية وعسكرية. وتعرف الباحثة "غلمان فاطمة" الكفاح المسلح بأنه "إستخدام مشروع للقوة المسلحة بهدف طرد المحتل الأجنبي وانتزاع السيادة، وبذلك تختلف المقاومة عن الارهاب الذي يعتمد على العنف دون توفر المرجعية القانونية والشرعية الدولية". أهم الفروق بينهما أن المقاومة توجه ضد القوات العسكرية أو رموز الدولة المستعمرة ولا توجه أبدا ضد المدنيين، كما لا تشكل ترويعا أو إرهابا للمواطنين العزل، في حين تعتبر حق قانوني لا بد من الحصول عليه ولو بالقوة المسلحة، اضافة إلى أن أفراد المقاومة يلجأون إلى السلاح بدافع وطني قصد تخليص الوطن من العدوان والاستعمار، أما الجماعات الارهابية فيحركها دافع العدوان على الشعوب أو الحصول على مغانم خاصة غير مشروعة، أو بغرض السلب والنهب والترويع وإلحاق الأذى بالآخرين دون أن يكون لها أي إرتباط بالوطنية أو الأهداف القومية المتعارف عليها في المجتمع[1].

[1]– نصيرة تامي، مرجع سابق، ص107.

المبحث الثالث: النشأة التاريخية للإرهاب

تعتبر ظاهرة الارهاب ظاهرة قديمة قدم الانسان نفسه، فقد تزامنت مع وجود الانسان على الأرض، إذ وُضعت أولى بذورها مع حادثتي ابني آدم عليه السلام (قابيل وهابيل) فحب تملك رجل لامرأة أو مال أو لسلطة أو لمنفعة غالبا ما استوجب ارهاب الاخرين منذ الأزل. لذلك عرفته جماعات تنتمي إلى الديانات القديمة والحضارات السابقة والفلسفات العتيقة، وتم استخدام الارهاب في مختلف أنحاء العالم وعلى مر العصور. لذلك من الخطأ اقرانها بجهة معينة أو زمن معين، خاصة ما يشاع في عصرنا الحالي من ربط بين الارهاب وبين الاسلام والمسلمين وهو اتجاه غربي مزيف للوقائع وللتاريخ، فقد عرفت العديد من المجتمعات الغير مسلمة ظاهرة الارهاب ومنذ أقدم العصور. وفيما يلي عرض لبعض هذه المجتمعات والأزمنة التي عرفت الظاهرة.

1-اليهود والارهاب:

يعتبر اليهود من الأوائل الذين مارسوا الإرهاب المنظم بتشكيلهم تنظيمات سرية لاغتيال رجال الحكم الرومان في فلسطين، وإشاعة الرعب والفوضى في المنطقة بهدف السيطرة عليها. إذ تعتبر حركة السيكاري " Sicari" أول منظمة إرهابية في التاريخ والتي شكلها بعض المتطرفين من اليهود بفلسطين، في حين كانت فلسطين في ذلك الوقت جزءا من الامبراطورية الرومانية، كما يعد الإرهاب الصهيوني من أخطر أنواع الإرهاب وأكثره دموية، حيث ظلت إسرائيل تمارسه ضدّ الفلسطينيين والعرب على مدى عدّة عقود مخلّفة العديد من المذابح الدموية، ومن أشهر هذه المذابح "مذبحة دير ياسين" عام 1948، "مذبحة قبية" عام 1953، مذبحة "صبرا وشتيلا" عام 1982، "مذبحة جنين" عام 2002، "مذبحة قانا" الأولى عام 1996 والثانية عام 2006. ويستند العنف الإسرائيلي على التأويلات والتفسيرات المختلفة للديانة اليهودية[1].

[1]- ابراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص.ص 134 135.

2-العالم الإسلامي والإرهاب:

عرف العالم الإسلامي الإرهاب منذ عصر الإسلام حيث شهد حوادث قتل وتنكيل طالت الصحابة أنفسهم. ويرجع بعض الباحثين الإرهاب القائم على أساس التطرف الديني في الإسلام إلى حركة الخوارج، التي ظهرت خلال التحكيم بين أمير المؤمنين "علي بن أبي طالب" (رضي الله عنه) و"معاوية بن أبي سفيان" عقب موقعة "صفين" عام 37هـ.

وقام الخوارج بتكفير "علي بن أبي طالب" (رضي الله عنه) كونه قبل مبدأ التحكيم، لذا عامل الخوارج المخالفين لهم من المسلمين ككفار. ولم يكتفوا بهذا، بل تمادت أفكارهم ومعتقداتهم إلى حدود ممقوتة، حيث قاموا بقتل النساء والأطفال والشيوخ المسالمين العزل، كما استباحوا أموال المسلمين [1]، وإنقسم الخوارج فيما بينهم إلى أكثر من عشرين فرقة، كل منها تعادي الأخرى وتختلف عنها، من أشهرها ما يلي:

- **الأزارقة:** وهم أتباع نافع بن الأزرق الذي كان من أكبر فقهائهم وهو يعتبر جميع المسلمين كفار ما عدى الأزارقة، ولا يقبلون من الناس إلا الدخول في عقيدتهم أو السيف لمن يخالفهم.
- **اليزيدية:** وهم أتباع يزيد بن أنيسة الخارجي، وقد إدّعى أن الله سبحانه وتعالى سيبعث رسولا من العجم، وينزل عليه كتابا، ينسخ الشريعة المحمدية.
- **النجدات:** وهم أتباع نجدة بن عامر، استحلوا دماء أهل الذمة وأموالهم.
- **الميمونية:** وهم أتباع ميمون العجرودي، الذي أباح الزواج من بنات الأولاد وبنات أولاد الإخوة والأخوة والأخوات[2].

واعتمدت الخوارج على آيات من القرآن الكريم، حيث قامت بتحريفها وقلب دلالتها بما يخدم مصالحها. ومن الطوائف التي انحرفت أيضا عن تعاليم الإسلام نجد أيضا:

---

[1]- ماجد موريس ابراهيم، مرجع سابق، ص48.

[2]- نصيرة تامي، مرجع سابق ص ص 114 115.

- **القرامطة:** وهي حركة نشأت قرابة 278هـ أسسها "حمدان بن قرمط" في جزيرة البحرين والذي أباح لأتباعه النهب وأمرهم بترك الصلاة والصوم، ليتحولوا إلى عصابة من السفاحين تقتل خصومها وتستحل أموالهم وأعراضهم وتنشر الدمار والرعب فيما حولها، كما قامت هذه الفرقة بسرقة الحجر الأسود من مكة المكرمة ونقله إلى القطيف وأيضا الاعتداء على الحجاج وقتلهم وردم بئر زمزم بهم وسبي النساء والأطفال[1].

- **حركة الحشّاشين :** تعني كلمة "حشّاش" "Assassin" في معظم اللغات الأوروبية القاتل الذي يقتل غدرا، وقد حاول الحشاشون أكثر من مرة اغتيال القائد "صلاح الدين الأيوبي"، وكان الخنجر هو الأداة الأساسية التي يستعملها الحشاشون في تنفيذ جرائمهم. اشتهرت ما بين 5 و 7هـ وكانت معاقلهم الاساسية بلاد فارس والشام، زعيمها "حسن الصباح" وترجع تسميتهم وشجاعتهم الخارقة لتعاطيهم أحد أنواع الحشيش على الدوام الذي يجعلهم مغيبيين عمليا عما يحيط بهم.

- **حركة الزنوج :** ظهرت خلال العصر العباسي الثاني –حيث تميز هذا العصر بضعف الخلفاء– إذ كان الزنوج يعيشون في ظروف معيشية صعبة، فطالبوا الخلافة بتحسين ظروفهم المعيشية، غير أن مطالبهم هذه لم تلقى القبول في مجلس الخلافة مما دفعهم إلى التمرد والعنف، حيث استباحوا كل شيء وقتلوا كل من وقع تحت أيديهم[2].

لتلي هذه الحركات فيما بعد جماعتان كثيرا ما تعتبرها الجماعات الارهابية الحالية مراجع أساسية تعتمد عليها:

- **الوهابية أو السلفية :** أسسها الإمام "محمد بن عبد الوهاب " أحد مؤسسي المملكة العربية السعودية، حيث تحالف مع "عبد العزيز آل سعود" وتم تقسيم السلطة

[1]– ماجد موريس إبراهيم، مرجع سابق، ص50.

[2]– نصيرة تامي، مرجع سابق ص116.

بين الطرفين، حيث تؤول السلطة السياسية إلى آل سعود والدينية إلى آل عبد الوهاب.

يعتمد المذهب الوهابي على ضرورة العودة للقرآن والسنة والتأكيد بضرورة العودة إلى سيرة محمد (صلى الله عليه وسلم)، أي عمليا عدم الاعتماد الكلي على المذاهب الفقهية السنية الأربعة والاعتماد المباشر على النص من القرآن والسنة كمصدر فكري مطلق، أكثر ما اعتمدت عليه أيضا هو الافراط في تكفير وتضليل كل من هم على خلاف معهم، قتال من يصفونهم ب"المعادون لأهل التوحيد" وأخ ذ أموالهم وامتعتهم بدعوى أنهم كافرون، هدم الشواهد والآثار النبوية والاضرحة وقبور الصحابة وآل البيت...، والجماعات الحالية تأخذ من هذا المذهب بعض الأشكال الظاهرية كإطلاق اللحية والشعر وحمل المسواك....

- **الاخوان المسلمين** : يرى العديد من المراقبين أن جميع الحركات الدينية المتطرفة خرجت من عبائة جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها الشيخ "حسن البنا" بمصر عام 1928م، ورغم أنه هو المؤسس لهذه الحركة، إلا أن السيد قطب يعتبر الرجل الحقيقي الذي أعطى للحركة دفعا قويا، ويعتبر كتابه "معالم في الطريق" الذي أدى إلى إعدامه عام 1966م القاعدة الأساسية لتأسيس كل تنظيمات العنف وحركات التكفير الاسلامية وجماعات الجهاد ليومنا هذا في العالم العربي والإسلامي، حيث يرى "قطب" في كتابه "أن الناس ليسوا مسلمين كما يدعون وهم يحيون حياة الجاهلية، ليس هذا إسلاما، وليس هؤلاء مسلمين، والدعوة إنما تقوم لترد هؤلاء الجاهلين إلى الإسلام، ولنجعل منهم مسلمين من جديد"[1].

[1]– نصيرة تامي، مرجع سابق، ص125.

إن الأفكار والمعتقدات التي اعتمدت عليها هذه المذاهب، حملتها بطون الكتب وانتقلت إلى أياد مختلفة لتصل إلى الجماعات الحالية التي أخذت منها ما تريد، وحولتها إلى قواعد تتناسب مع طروحاتها ومصالحها وترجمتها إلى مصادر فكرية تعتمد عليها.

إذ مارست هذه الجماعات أعمال إجرامية عنيفة مدعية في ذلك بأنه جهاد من أجل ترسيخ قيم الإسلام ، وأشهر ما قامت به هذه الجماعات حادثة المنصة التي ذهب ضحيتها الرئيس المصري أنور السادات وعدد كبير من الذين شاركوه في الاستعراض العسكري، والذي تأكد فيما بعد أن الجماعات الإسلامية هي التي كانت وراء ذلك خاصة جماعة "الهجرة والتكفير" التي خرجت هي ومنظمة "الجهاد" من رحم الإخوان المسلمين.

3-أوروبا والإرهاب:

عرفت أوروبا كافة أنواع الإرهاب قديما وحديثا، فمعظم التنظيمات الإرهابية الأوروبية تعود إلى مرحلة الستينات من القرن الماضي، حيث كان لانتشار أفكار كل من "جون لوك" و "مونتسكيو" و "جون جاك روسو " في القرن الثامن عشر أكبر الأثر في أوروبا وفي فرنسا خاصة، إذ قدموا مجموعة مبادئ ومدارس فكرية تتناول المسائل الاجتماعية والسياسية والفلسفية والدينية، استرشد قواد الثورة الفرنسية بتوجيهها واقتبسوا منها ما يتماشى مع مطالبهم ومواقفهم المعادية للملكية المطلقة وللنظام الاقطاعي، وهنا أعلنوا رفضهم للنظم الفرنسية القديمة ولتدخلات الكنيسة في ميدان السياسة. لكن هذه الأفكار بقيت على حالها حتى مجيء "اليعاقبة" الذين تسلموا قيادة الثورة واعتمدوا على القوة لارضاخ الغير.

ويؤكد معظم الباحثين والمختصين على أن بداية الإرهاب المعاصر تؤرخ ببداية الثورة الفرنسية، حيث أجمعوا على أن أول إستعمال للعنف من أجل التخويف وبث الرعب يعود إلى فترة استيلاء "اليعاقبة" على السلطة في فرنسا، وهم الذين استعملوا مصطلح "الإرهابين" عند الحديث أو الكتابة عن أنفسهم بطريقة ايجابية، كما أن مفهوم الإرهاب

تبلور مع الثورة الفرنسية عام 1789م، حيث اعتبرت غذاة اندلاعها الإرهاب نظام حكم، وعليه فإن مصطلح الإرهاب أصبح له مغزى ومعنى سياسي بعد قيام الثورة الفرنسية، حيث ظهر كمصطلح في ملحق الأكاديمية الفرنسية عام 1798م لوصف حكومة الثورة الفرنسية التي كانت ترهب الشعب، غير أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر أصبح المصطلح يتعلق بعنف صادر عن أفراد أو جماعات خارجة عن القانون. ويعدّ "ماكسيمليان روبسبيير " أول من دشن عهد الإرهاب في الثورة الفرنسية، فهو الاب الروحي لإرهاب الدولة الذي برّر الاعمال الوحشية في إعلان 1794م حيث حكم البلاد بالحديد والنار. وكان يوميا يرسل المئات من الفرنسيين إلى المقصلة، وقد سمي ذلك العهد من التاريخ ب"عهد الإرهاب" أين عمت الفوضى أرجاء البلاد وساد الظلم والتعسف من خلال الاعتقالات وأحكام الإعدام في مواجهة من يوصفون بالمعارضين[1].

كما شهدت الساحة الأوروبية في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من المنظمات الإرهابية من أهمها:

1 – **منظمة "إيتا"**: أنشأت "إيتا" كمنظمة عام 1959، لتتطور فيما بعد إلى حركة انفصالية تهدف إلى تحقيق انفصال إقليم "الباسك" عن إسبانيا وفرنسا، وكذا إطلاق سراح أعضائها المعتقلين. قامت المنظمة بعدة عمليات إرهابية أشهرها عملية اغتيال رئيس الوزراء الإسباني في 1973/12/20م.

2 – **منظمة "بادر ماينهوف"**: يعتبر "أندرياس بادر" و"أولريكيه ماينهوف" الأبوين الروحيين لمنظمة جناح الجيش الأحمر التي روعت ألمانيا حتى نهاية التسعينات.

[1]– نصيرة تامي، مرجع سابق، ص ص 116 118.

3 - **منظمة " الألوية الحمراء** ": برزت هذه المنظمة الإيطالية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ومن أبرز عمليات المنظمة هو إغتيال رئيس الوزراء الإيطالي عام 1978م.

كما لا نغفل ظاهرة الارهاب في تجربة الحركة الفوضوية، والفوضوية أو الأنارشية هي حركة فكرية وعملية ترفض كل أنواع السيطرة وأشكال السلطان والحكم المفروض على الانسان من خارج ذاته، أشهر زعمائها: "برودون الفرنسي" و"جودوين الانجليزي"، كما انطلقت الفوضوية لتعشش بين تلاميذ المفكر "هيغل" منهم أبرز تلاميذه: النبيل "باكونين" الروسي أكثر الفوضويين تشبتا بمبادئه...من خلال هذه الجماعة إنطلقت أعمال إرهابية عنيفة في كل من روسيا، ايطاليا، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

4-أمريكا والإرهاب:

إقترن الإرهاب الأمريكي بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية على أشلاء الهنود الحمر -السكان الأصليين-، من خلال الإبادة الجماعية باسم الحرية والتقدم والحق الإلهي في القضاء على من أسموهم بالهمّج، إذ كان لاكتشاف العالم الجديد (القارة الأمريكية) الأثر في اتساع نطاق العنف وتصعيده نتيجة للخلافات التي كثرت بسبب تعدد الفوارق بين السكان الأصليين للمنطقة أو بينهم وبين المهاجرين ، وذلك من حيث اللون والعرق واللغة والمعتقدات والتقاليد، وقد كان ذلك مناخا ملائما لظهور مجموعات تمارس التمييز العنصري منها: جماعة الكلوكلوكس كلان والتي كانت تهدف إلى نشر الكراهية والعنف ضد السود والاقليات الاخرى في أمريكا، مارست هذه الجماعة بين سنوات 1867 و 1877م العنف الشديد ضد السكان السود، وبين سنوات 1915 و 1944م توسع عملها السياسي إلى التدخل في شؤون رجال السياسة.

[1]- صلاح الدين برحو ، ظاهرة الإرهاب السياسي ، منشورات كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض مراكش ، ص75.

كما مثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت مبنى التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن باعتبارهما رمزي القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، نقلة نوعية مهمة في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت أقرب إلى ما يعرف بالإرهاب الجديد أكثر من كونها شكلا من أشكال الإرهاب التقليدي القديم، على إثره دخل مفهوم "الإرهاب الجديد" إلى الأدبيات السياسية بوصفه شكلا متميزا من أشكال الإرهاب تحركه إيديولوجيات ذات أساس عرقي متطرف أو ذات أساس ديني متشدد.

وعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحدا من حيث إستخدام العنف أو التهديد بإستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع من خلال إستهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم ككل في المجتمع، قصد تحقيق هدف سياسي معين، غير أن أشكال الإرهاب وأدواته وتكتيكاته تختلف وتتطور عبر الزمن، حيث يتأثر الإرهاب إلى حد كبير بخصائص النظام الدولي وتوازناته، والذي يترك تأثيرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب من حيث الأهداف والآليات.

وهكذا عرفت الظاهرة الإرهابية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م تطورا ملحوظا من خلال ما أصبح يسمى بالإرهاب الجديد، حيث ظهرت عدة تصنيفات لتحديد مراحل تطور ظاهرة الإرهاب، أهمها هذا التصنيف الذي حدد المراحل التالية[1]:

- **الجيل الأول:** كان عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع القومي المتطرف التي إجتاحت أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وإستمرت إلى غاية عقد الثلاثينات. كان القائمون بهذا النوع من الإرهاب غالبيتهم من الوطنيين المتطرفين، وإعتمدوا في تنفيذ عملياتهم الإرهابية على أسلحة خفيفة: مثل الأسلحة النارية والقنابل اليدوية.

[1]– أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، بيروت جانفي 2002، ص ص 45 46.

- **الجيل الثاني**: يمثل هذا الجيل الإرهاب ذو الطابع الإيديولوجي الذي ظهر خلال الحرب الباردة، وكان جوهره عبارة عن أداة من أدوات إدارة الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ونشأت خلال هذه الفترة العديد من الحركات الإرهابية اليسارية في كل من أوروبا الغربية واليابان مثل: حركة "بادر ماينهوف" الألمانية، و"الألوية الحمراء" بإيطاليا، و"الجيش الأحمر الياباني"، ومارست هذه التنظيمات الإرهاب الإيديولوجي ضد مجتمعاتها معتمدة على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.
- **الجيل الثالث**: وهو الإرهاب الذي نلتمس خصائصه وملامحه في الوقت الراهن، وهو مختلف عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف. فمن ناحية التنظيم تتّسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، تجمعهم قضايا إيديولوجية دينية، أو قضايا سياسية محددة. وتنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر، وهو تكتيك تلجأ إليه قصد المراوغة، ومن ثم يصعب متابعتها وملاحقتها. كما أن هذا النوع من الإرهاب لا يهدف فقط إلى مجرد لفت أنظار الرأي العام إلى المطالب السياسية والعقائدية، بقدر ما يهدف إلى إحداث خسائر بشرية ومادية كبيرة، وليست هناك أهداف واضحة يهدف إلى تحقيقها أكثر من مجرد التعبير عن الكراهية والرفض، كما أصبح هذا النمط من الإرهاب الجديد قادرا على إستخدام أسلحة الدمار الشامل، ويتسم بقدر كبير من العشوائية وعدم القابلية للتنبؤ. وهكذا تكون هجمات 11 سبتمبر قد كشفت عن التطور المذهل لظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر فقط على مضمون وطبيعة العمل الإرهابي بحد ذاته، ولكنه يمتد إلى متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، و في صورة أكثر بروزاً وجسارة مثل ما يسمى بـ"داعش" وهو شكل يسعى إلى بناء دولة واحتلال مدن واستثارة العواطف من

خلال الزعم بإحياء مفهوم الخلافة، فتمارس إرهاباً عنيفاً تتباهى فيه وتتفنن في درجات التعذيب وصور القتل البشعة.

المبحث الرابع: أسباب الارهاب

إن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الإرهاب إتفق أصحابها على مخاطر الإرهاب وأضراره، في حين بقي الاختلاف كما رأينا قائما في صعوبة صقل تعريف موحد وموضوعي للإرهاب، ويرجع ذلك إلى تسييس المصطلح بهدف إستخدامه من طرف البعض لوصف خصومهم. ولما لكل ظاهرة أسبابها فإن الإرهاب كظاهرة له أسباب متعددة ومتنوعة وقد تتضافر جميعها في بلورة هذه الظاهرة البارزة في العصر الحديث، ومن أهم الدوافع التي تعتبر كأسباب وبواعث أدت إلى انتشار الارهاب أو تصاعد العمليات الارهابية أخذت بعدين:

أ -**البعد المحلي:** ومعناه البحث في البيئة التي يعيش فيها الانسان والمؤثرات التي تتدخل في تكون نمط حياته أو تؤثّر فيها، ومنها:

1 - **أسباب تربوية ثقافية ودينية** : إن الربط بين هذه الأسباب هو أن كل منها لا يكتمل دون الآخر، فأي انحراف أو قصور في التربية يكون الشرارة الاولى التي ينطلق منها انحراف المسار عند الانسان، ويجعل الفرد عرضة للإنحراف الفكري أو الديني ومناخا ملائما لتبني فكر إرهابي، كما ترتبط العوامل الثقافية بالعوامل الدينية، لأن الفكر الديني المتطرف يؤدي إلى خلق ثقافة حياتية متطرفة ترى أن العنف والقتل والتدمير هم أساس التغيير وليس الحوار.

مع العلم أن الدافع الديني أو العقائدي من أشد وأخطر الأسباب التي تقف وراء الإرهاب، فالإرهابي المتعصب لمذهب أو دين يرى أن مذهبه هو الصحيح وكل المذاهب الأخرى باطلة، لذا يرى أن من واجبه أن يفرض مذهبه على جميع المذاهب بالقوة والسلاح [1]. ويتوّلد هذا الفكر ويتبلور جراء عدم قيام الأسرة والمؤسسات التي تتولى تربية الأفراد دينيا كالمساجد والمدارس والجامعات ووسائل الاعلام من صحافة

[1]- عادل عبد الرحمن نجم، قنابل الارهابيين وشركاهم الخداعية وكيفية مواجهتها، دار المعارف، مصر، 1992 ص3.

مكتوبة وإذاعة وتلفزيون بدورها المتمثل في نشر الفكر الديني والثقافة الدينية الصحيحة، لهذا يبقى الفهم الديني الصحيح هو الواقي الرئيسي لعدم إنضمام الشباب للجماعات الارهابية، التي تستخدم الدين سلاحا لها في تخويف المدنيين وزعزعة الأمن والاستقرار، كما نجد أن الجماعات الارهابية التي ترتكز على الدّين تكون أكثر قسوة ودموية، وكذا أكثر اتساعا واستمرارية من التي تقوم على معتقدات وايديولوجيات أخرى.

2 – **أسباب اجتماعية:** إن الدوافع الاجتماعية قد تتّخذ عدة أشكال تؤدي بعضها إلى بروز ظاهرة الارهاب منها: التفكك الأسري والاحباط الاجتماعي الذي قد يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، التطرف في الآراء والغلّو في الأفكار يجعل المجتمع أيضا أرضا خصبة لنمو الظاهرة، العزلة التي يعيشها بعض الشباب في مجتمعهم واختفاء القدوة والمثل الأعلى بالنسبة لغالبيتهم، عدم الترابط والتناسق بين أساليب الضبط الاجتماعي بمفهومه الشامل سواء داخل الأسرة (فالاسرة المفككة مثلا تؤدي إلى ضعف الرقابة على الأبناء) أو خارجها في المدرسة أو الجامعة أو كافة مؤسسات المجتمع، أيضا السلبية الضاربة على عقول أغلب أفراد المجتمع، الاحساس بالحرمان الاجتماعي والعزلة قد يؤدي إلى تقوقع الفرد حول نفسه فتستفيد منه جماعات ارهابية، كما أنه هناك عوامل اجتماعية أخرى مثل: تدهور الظروف المعيشية من مسكن ومأكل وملبس، الفقر والبطالة التي تشكل ضغطا على أعصاب أفراد المجتمع مما يولد إحساسا بالظلم الذي يؤدي إلى الاحباط والانفجار مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب أعمال إرهابية.

3 – **أسباب اقتصادية :** إن الفقر قد لا يكون سببا مباشرا للإرهاب، لكن عدم المساوات والتمييز ضد الفقراء، وعدم إتاحة الفرص للأقليات والمهاجرين قد تشكل بؤرا حقيقية لنشوب ظاهرة الارهاب، إذ تلجأ إليه كوسيلة لتغيير تلك الأوضاع المتردية. كما أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مثل: الفقر، البطالة، تدني مستوى المعيشة، تفاقم

مشاكل السكن، الصحة والمواصلات...كلها تساهم في خلق بيئة مولدة للإرهاب، أيضا من خلال اتساع الفجوة تدريجيا بين الفقراء والأغنياء وسوء توزيع الثروة والموارد التنموية يفرز خللا في العدالة الاجتماعية وظلما لفئات كبيرة من السكان وهذا يؤدي إلى النقمة والغضب على فئات من المجتمع قد تصحبه ردة فعل بارتكاب عمل ارهابي.

4 – **أسباب سياسية:** إن معظم العمليات الارهابية تكمن ورائها دوافع سياسية، فقد تكون أعمال العنف والارهاب بهدف جذب أنظار الرأي العام العالمي تجاه مشكلة سياسية أو اجتماعية، أو لممارسة الضغط على سياسة تتبعها دولة ما. كما أن عدم الاقتناع بالمنهج السياسي السائد يزعزع الثقة ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، بالاضافة إلى دوافع أخرى منها: افتقاد الشباب للتربية السياسية السليمة، غياب دور الأحزاب السياسية وانشغالها بالصراع على السلطة وعدم فاعلية التنظيمات النقابية والشبانية، الظلم والاستبداد السياسي واحتكار السلطة والممارسات القمعية التي تقوم بها الأجهزة القابضة بزمام السلطة، فرض سياسات غير عادلة، وتهميشه وانتهاك حقوق وحرياته.

5 – **أسباب نفسية:** وهي أسباب ثابتة في الشخص متحققة فيه دون تدخل عوامل أخرى تساهم في تكوينها لديه، وهي ما تعرف بنوازع الشخصية للميل إما للخير أو الشر على سبيل المثال، إذ هناك أفراد لديهم ميول اجرامية تجعلهم يستحسنون إرتكاب الجرائم بصفة عامة والجرائم الارهابية بصفة خاصة، حيث يميلون إلى العنف في تعاملاتهم مع الآخرين نتيجة عوامل نفسية كامنة في داخلهم تدفعهم إلى القتل والعدوان، وقد ترجع تلك الأسباب النفسية إلى خلل في تكوينهم النفسي أو العقلي أو الوجداني وراثية أو مكتسبة من البيئة المحيطة به م، بسبب الشعور المتواصل بالضغط أو الاحباط أو الفشل مثلا في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات.

6 – **الأسباب الإعلامية:** يقترن الإرهاب في كثير من الأحيان بدافع إعلامي ، إذ أن الجماعات الإرهابية تعلم جيدا أن الحرب التي تخوضها تتمثل أساسا في حرب دعائية تكمن ورائها دوافع إعلامية بهدف نشر قضيته ا، وتبقى عملية نقل الرسالة ونشرها هدف لا يقل أهمية حسب وجهة نظرهم عن إنجاز ونجاح العملية التي يرغبون في إذاعتها ونشرها. وفي هذا الصدد يقول "CLUTTERBUCK Richard" (فقيه في القانون الدولي) بأن "السلاح الأقوى في صراع الإرهابيين هو كاميرا التلفزيون، وبدون وسائل الإعلام فإن تأثير نشاطها يكون محدودا" [1]. كما أن الجماعات الارهابية تتّخذ من الإعلام وسيلة لتسويق جرائمها، حتى أصبحت صور المختطفين وتعذيبهم وقتلهم والتمثيل بجثثهم منظرا مألوفا عند المتلقي، وهو ما شجع الإرهابيين على تصعيد عملياتهم بعد أن لاقت الصدى الاعلامي الواسع، في المقابل تجد وسائل الإعلام في الإرهاب مادة إخبارية لها قيمتها ولها من الاثارة والتشويق ما يج ذب انتباه الجماهير [2]. وسائل الاعلام هي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الارهابيون طرح شروطهم ومطالبهم وآرائهم وهذا ما قام به "بن لادن" و"الظواهري" في تنظيم "القاعدة" و "أبو بكر البغدادي" في تنظيم "الدولة الاسلامية" أو ما يسمى ب"داعش" ، بل تطور الامر إلى إنشاء قنوات فضائية، ومواقع إلكترونية باستخدام أحدث أدوات التكنولوجيا في التصوير مثلما حدث في إعدام الطيار الأردن ي "معاذ الكساسبة " حرقا، وإعدام مجموعة من المصريين في ليبيا ذبحا.

إضافة إلى ذلك فإن الإعلام من خلال نقله للأحداث يس اهم في إظهار الارهابيين بمظهر الأبطال، مما يدفع إلى تقليدهم والسير على طريقتهم.

---

[1]– هبة الله أحمد خميس بسيوني، الارهاب الدولي، أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الدار الجامعية، مصر 2009 ص143.

[2]– نصيرة تامي، مرجع سابق، ص144.

ب- **البعد العام:** أو الأسباب الدولية والتي يحصرها الدكتور "ابراهيم نافع" في عدة نقاط منها:

- إفتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه، بعقوبات دولية رادعة ضد مظاهر التسيب الدولي، الذي يفتح المجال واسعا أمام الارهاب.
- تورط العديد من الدول والحكومات وتواطئها مع منظمات الإرهاب الدولي، وهو ما يضع تحت تصرف هذه المنظمات إمكانيات واسعة تساعدها على تنفيذ المخططات الارهابية المرسومة لها.
- التكاثر الكبير والسريع لشبكات الارهاب الدولي.
- التقدم التكنولوجي الذي يسمح لأعضاء الشبكات الإرهابية التزود بمعدات فنية متطورة جدا، تسهل عليها تنفيذ مهماتها بدرجة كبيرة من الدقة والاتقان، وهذا ما يضمن النجاح للعمليات الإرهابية.
- المواقف السلبية التي تنتهجها دول عديدة تجاه ظاهرة الإرهاب وعدم مشاركتها جديا في مكافحته وتضييق الخناق عليه، لعبت دورا رئيسيا في اتساع نطاق الظاهرة الارهابية[1].

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972م قد شكّلت لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وكان تشخيصها للأسباب الاجتماعية والاقتصادية كما يلي:

1 إستمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر يمكن أن يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم.

2 الاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن أن ينتج بفعل التبعية.

[1]- نقلا عن نصيرة تامي، مرجع سابق، ص ص 145 146.

3 -الظلم والاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

4 -الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل والاحباط، وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

بالاضافة إلى حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، انتشار عصابات الجريمة المنظمة التي ترتبط أنشطتها بعمليات الجماعات الارهابية (الاختطاف، تجارة السلاح والمخدرات). كما أن الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين الشعوب هي نتيجة لوجود نظام اقتصادي عالمي غير عادل أدّى إلى انقسام العالم إلى دول فقيرة وأخرى غنية تفرض هيمنتها على الفقيرة عن طريق ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية. وأمام الواقع الاقتصادي المزري فإن الشعوب المقهورة والمعتدى على حقوقها في ظل شرعية ظالمة أحيانا يكون الرد باستخدام أسلوب العنف والارهاب.

رغم كل ما ذكرناه من أسباب ودوافع مؤدية إلى الارهاب إلا أن هناك من قدم العديد من المعطيات والأدلة التي إثبتت أن المحرضين على الارهاب ومن يمارسونه يعيشون في مستويات جيدة، كما أن بعضهم يمتلك ثروات طائلة. وأيضا أن الارهاب ليس فقط نتاجا للظروف الصعبة التي تعيشها بعض المجتمعات والتي تدفع بها إلى اليأس فهو يقع حتى في المجتمعات التي تعيش الرخاء والازدهار، وهناك احصائيات قدمها الاستاذ "روبرت ويب" تؤكد هذا الواقع ومفادها أن " 460" فردا ممن قاموا بهجمات إرهابية، وجد من بينهم 333 شخص لم يأتوا من بيئة فقيرة، وليسوا فاقدي الأمل أو يائسين من حياتهم، وليست لهم سوابق إجرامية وليسوا مجرد متعصبين دينيا غير متعلمين، وإنما هم متعلمون جيدا ولديهم وعي سياسي، وينتمون إلى أوساط الطبقة

الوسطى، وهم متطوعون بإرادتهم، ومعظمهم منظمون جدد، ومعظمهم ليس لديهم تجارب في ممارسة العنف المسلح"[1].

[1]– نصيرة تامي مرجع سابق ص 147 148.

المبحث الخامس: أنواع الارهاب وأساليبه

1-أنواع الارهاب:

تتعدّد أنواع الارهاب وتتباين شأنها شأن تعدّد وتباين مفهوم الارهاب وذلك حسب الاختصاص والايديولوجية التي يعتنقها كل مفكر وفقيه، ومع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الاحاطة بكافة أنواعه وتصنيفاته، إذ يتخذ الارهاب مجموعة من الأشكال التي تتداخل فيما بينها تارة وقد تظهر منفصلة عن بعضها تارة أخرى تبعا للشروط التي تحكمها، ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسين هما الارهاب المحلي أو الداخلي والارهاب الدولي:

أ- **الارهاب المحلي:** وينحصر هذا النوع من الأعمال داخل إقليم محدد، حيث يتم إعداد الفعل الاجرامي وتنفيذه وتحقيق أهدافه وآثاره داخل الاقليم [1]. ويبقى أهم أه دافه هو قلب نظام الحكم من خلال الرعب والذعر للشعب كله، ولكي يتحقق هذا النوع من الارهاب يجب توافر الظروف الآتي.

- أن ينتمي المشاركون في العمل الارهابي وضحاياهم إلى جنسية نفس الدولة التي وقع بها الحدث الارهابي.
- أن تنحصر نتائج الفعل الارهابي داخل حدود نفس الدولة.
- أن يتم الإعداد والتحضير والتخطيط للعمل الارهابي في نطاق السيادة القانونية والاقليمية لتلك الدولة.
- أن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي لذلك النشاط الارهابي من الخارج[2].

ويتخذ الإرهاب المحلي أو الداخلي بدوره أشكالا متعددة نوجز أهمها فيما يلي:

- **الارهاب الايديولوجي:** لهذا النوع من الارهاب صلة بنوعية النظام، حيث يقوم الصراع بين مؤيدي كل نظام، محاولا كل فريق الوصول إلى السلطة لتطبيق

---

[1]- محمد مؤنس محب الدين، الارهاب في القانون الدولي، مكتبة الأنجلو المصرية 1987، ص86.

[2]- عبد الناصر حريز، النظام السياسي والارهاب الاسرائيلي، مرجع سابق، ص53.

الايديولوجية التي يعتنقها ويراها الأكثر ملائمة، ويعد من أشد أنواع الارهاب خطورة، لأن كل فريق يسعى إلى تدمير النظام القائم واستبداله بنظام يتماشى مع معتقداته وميوله السياسية والايديولوجية[1].

- **الارهاب الانفصالي :** ويسمى أيضا الارهاب القومي أو الاقليمي تقوده عادة منظمات ذات طبيعة عرقية أو قومية، تعمل من أجل الانفصال عن الدولة المركزية بغية تحقيق كيانها الذاتي المستقل، توجه هذه التنظيمات نشاطاتها الارهابية ضد رموز النظام القائم ومؤسساته باعتباره المسؤول الوحيد عن حرمانها من بلورة كيانها القومي المستقل[2].

ويتميز هذا النوع من الارهاب بالعنف الدولي والاستمرارية وبالطابع الشعبي، ومن أهم الأمثلة عن هذا النوع من الارهاب منظمة "إيتا" الانفصالية الاسبانية التي تطالب بانفصال إقليم "الباسك" عن سلطة إسبانيا.

- **الارهاب الديني :** وهو ذلك الارهاب الممارس من أصحاب دين أو عقيدة ما ضد أصحاب أديان وعقائد أخرى مخالفة لها، وهو الارهاب المفتعل على أساس دوافع وأهداف يغلب عليها الطابع أو النفوذ الديني. وتزداد دوافع الارهاب الديني عندما تسود الاختلافات الدينية مجتمعا ما، وتتركز أقليات دينية في منطقة معينة حيث تمارس طقوس عقائدها وعبادتها بشكل مخالف للطقوس الدينية التي تمارسها الأغلبية. مثل ما يمارس من ارهاب على أهالي بورما المسلمين على يد البوديين، أيضا ارهاب مسلمين لمسلمين يختلفون معهم في المذاهب.

---

[1]– نصيرة تامي، مرجع سابق، ص 152.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 154.

- **إرهاب الدولة :** وهو في أبسط معانيه "إستخدام حكومة دولة ما لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض" [1]، كما عرفه الدكتور "الطاهر مهدي البليلي" بأنه "اللجوء المنهجي لإستعمال العنف ضد الناس، بفرض الحالات الاستثنائية لإرهاب الشعب: كالطوارئ، وحظر التجوال، والحبس الجماعي، ومهاجمة المناطق السكنية بغرض الانتقام لممثلي النظام الحاكم، ومحاكمات المدنيين في القضاء العسكري والمحاكم الخاصة، منع التظاهر الجماعي الشرعي، إلغاء الانتخابات الشرعية والقانونية النزيهة مهما كانت نتائجها، الحبس العشوائي غير القانوني للمعارضين، منع الصحافة الحرة عن طريق القتل أو مصادرة الوسائل، إحتلال شعب ما، تجويع وترويع الشعوب من أجل مصالح نفعية....الخ" [2].
- **الإرهاب الفكري:** وهو إرهاب ممارس ضد حرية الفكر، وضد أي إنفتاح ثقافي للمجتمع على ثقافات أخرى، كما تنحصر أهم أهدافه في: كبت وإخماد الأصوات المعارضة داخليا وخارجيا، فرض حدود معينة لا ينبغي تجاوزها عند التعبير عن الرأي في مختلف القضايا العامة، والوصول إلى درجة عالية من الرقابة على الفكر وتوجيهه الوجهة التي تتماشى مع أهداف النظام واتجاهاته، وذلك عن طريق برامج تربوية ودعائية [3].
- **الارهاب النووي:** بدأ هذا النوع من الارهاب يتّخذ أبعادا بالغة الخطورة في بداية السبعينات حيث شهدت الساحة الدولية إرهابا بيولوجيا بعد انتشار ميكروب الجمرة الخبيثة في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية، لينتشر فيما بعد في العديد من دول العالم.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 158.

[2]– نقلا عن نصيرة تامي، ص157.

[3]– عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص188.

وأصبح الارهاب في الوقت الحالي يستفيد من التقنيات الحديثة للإتصال على كافة المستويات: وسائل الاتصال، تقنيات الأسلحة والمتفجرات، أجهزة الرصد والمراقبة...الخ، كما أن أسلحة الدمار الشامل قد زادت من خطر الارهاب وقدرته على التدمير، خاصة وأن إنتاج بعض أنواع هذه الأسلحة أصبح ممكنا لدى الارهابيين بوسائل غير مكلّفة[1].

ب- **الارهاب الدولي:** يعرف الارهاب الدولي بأنه نوع من العنف غير المبرر وغير المشروع بالمقياسين الاخلاقي والقانوني الذي يتخطى الحدود السياسية للدول. ويُعرف أيضا بأنه يأخذ طابعا دوليا حين تنفذه مجموعة إرهابية أو أكثر قصد تحقيق أهداف سياسية، وكذا للتأثير على مواقف حكومات بعض الدول تجاه قضايا عالمية أو إقليمية معينة. والمشاركين في العمليات الإرهابية على الصعيد الدولي هم من جنسيات مختلفة أي ينتمون إلى دول عديدة، إلا أن الشيء الوحيد الذي جمعهم هي وحدة الأهداف والقضايا المشتركة التي اختاروا من أجلها الارهاب كوسيلة للتعبير عن الكراهية والرفض الشديد للطرف المستهدف من وراء العمليات الارهابية.

يأخذ الارهاب بعدا دوليا عندما تتوفر فيه الخصائص التالية:

- إختلاف جنسيات المشاركين في الفعل الإرهابي.
- إختلاف جنسيات الضحايا عن جنسيات مرتكبي العمل الإرهابي.
- يخضع ميدان حدوث الفعل الإرهابي لسيادة دولة ليست هي الدولة التي ينتمي إليها مرتكبوا الفعل الارهابي.
- تجاوز الأثر المترتب على العمل الارهابي نطاق الدولة الواحدة.
- تلقي الجماعة الارهابية دعما ماديا أو معنويا من الخارج.

[1]- نصيرة تامي، مرجع سابق، ص 160.

- فرار مرتكبي الفعل الارهابي ولجوئهم إلى دولة أخرى بعد تنفيذ عملياتهم الارهابية[1].

2-أساليب الارهاب

يستخدم الارهابيون وسائل وأساليب عنيفة عديدة ومتنوعة تنشر الخوف وتزرع الرهبة في نفوس من تصيبهم، وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الامكانيات والقيادات...

كانت العمليات الارهابية في الماضي تتمثل في الاغتيالات السياسية وتخريب المنشآت الاقتصادية التي تؤثر على القرار السياسي، أما اليوم و بعد التطور السريع والمذهل لتكنولوجيا التسلح في العالم وسهولة حصول الجماعات الارهابية على أحدث ما وصل إليه العلم من أدوات التسلح، بالاضافة إلى التطور الكبير لوسائل الاتصال والنقل، أصبح من السهل على الجماعات الارهابية أن تخطط وتقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها[2]. إلا أن هناك نمط عام مشترك من الأساليب الارهابية يأخذ صورا أساسية منها:

- **الاغتيالات:** قد يتخذ الارهاب صورة الاغتيالات لبعض الشخصيات الهامة التي لها تأثير على الرأي العام في الدولة، ويعرف الدكتور "إبراهيم فؤاد عباس " الاغتيال السياسي بأنه "القتل خارج القضاء، وهو قد يتم بدوافع دينية أو سياسية أو إنتقامية أو بهدف تغيير نظام الحكم أو بدوافع شخصية"[3].

ويمكن أن يتم الاغتيال عن طريق الدولة حيث تلجأ عبر أجهزتها السرية إلى أسلوب الاغتيالات فيندرج تحت بند ارهاب الدولة، أو عن طريق الافراد فيندرج تحت بند

[1]- هبة الله بسيوني، مرجع سابق، ص150.

[2]- أ نصيرة تامي، مرجع سابق، ص 164.

[3]- ابراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص156.

إرهاب الأفراد أو التنظيمات الارهابية. وللإغتيالات عدة أساليب يمكن حصر أهمها فيما يلي:

. الإغتيال من أجل إظهار عجز السلطة عن تحقيق الأمن والاستقرار.

. الاغتيال من أجل لفت النظر إلى قضية معينة، أو نشوء منظمة.

. الاغتيال السياسي الذي غالبا ما يهدف إلى إزالة خصم سياسي.

. إغتيال الطغاة، وهو ما يقوم به أحد أفراد الشعب.

. الاغتيال بدافع شخصي، كأن يكون بدافع ثأر عائلي مثلا[1].

- **الاختطاف:** تتميز عمليات الاختطاف كغيرها من أساليب الإرهاب الأخرى بإستعمال العنف، مما يترتب عن ذلك نتائج صحية ونفسية ضارة للمختطفين، كما قد يمارس المختطفون ضغوطا بدنية و نفسية على الرهائن بهدف استغلال حالتهم المتدهورة في ممارسة المزيد من الضغوط على الطرف المستهدف للرضوخ لمطالب الارهابيين. ويشمل الاختطاف نوعان أساسيان هما:

1 -**عمليات اختطاف الطائرات:** ويقصد بها "الاستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد باستخدام وسائل العنف وإجبار طاقمها على تغيير وجهة مسارها والتوجه نحو مطار آخر محايد أو صديق للمختطفين، وذلك بهدف عقد صفقة للحصول على تنازلات مقابل الافراج عن المختطفين والطائرة" [2]

وهناك نوعين من الدوافع لتنفيذ عمليات إختطاف الطائرات متمثلة في:

دوافع ذاتية: قد يتم إقدام مجموعة من الأفراد على إختطاف طائرة مدنية بغية تحقيق مصلحة ذاتية خاصة كالرغبة في الهروب من الدولة، أو قد يكون الباعث هو إبتزاز المال والحصول على فدية

دوافع سياسية: والتي تشكل معظم عمليات إختطاف الطائرات وتتمثل في:

---

[1]– فكري عطا الله عبد المهدي، المتفجرات والارهاب الدولي، دار المعارف، مصر، 1992، ص24.

[2]– هبة الله أحمد خميس بسيوني، مرجع سابق، ص166.

- التعبير عن الاحتجاج على الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المزرية.
- لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية معينة، وذلك لما توليه وسائل الاعلام من اهتمام كبير لهذه الحوادث.
- الضغط على الحكومة أو النظام السياسي القائم بهدف التراجع عن اتخاذ قرارات من شأنها إلحاق الضرر بجماعات معارضة للحكومة، أو للمطالبة بالافراج عن بعض المعتقلين السياسيين.

وهناك مثال على هذا النوع الاخير من العمليات وهو عملية اختطاف طائرة "الايرباص" التابعة لشركة الطيران الفرنسية بمطار الجزائر، حيث تمت العملية يوم 24 ديسمبر 1994، حيث كانت تستعد الطائرة للإقلاع من مطار الجزائر نحو باريس و على متنها 238 راكبا بالاضافة إلى أفراد طاقم الطائرة البالغ عددهم 12شخص، وكانت مطالب الخاطفين الأربع إطلاق سراح "شيوخ الجبهة الاسلامية للإنقاذ" المسجونين بالسجن العسكري بمدينة البليدة وعلى رأسهم: "عباسي مدني" و"علي بلحاج"، وبعد 54 ساعة كاملة من الاختطاف تم تحرير ركاب الطائرة على يد خبراء فرق التدخل الخاصة الفرنسية بمطار مارسيليا.

2 -**اختطاف الأفراد واحتجاز الرهائن** : يعدّ هذا الاسلوب من بين الأساليب الارهابية الأكثر شيوعا، ويعني "سلب الفرد أو الضحية حريته بإستخدام مختلف أساليب العنف، والاحتفاظ به في مكان ما تحت سيطرة ورقابة المختطفين بغية تحقيق غرض معين" [1] تتم هذه العمليات بغية تحقيق جملة من الأهداف السياسية، كما يتم تحقيق الصدى الشعبي الواسع من خلال هذا العمل الارهابي الذي يساهم في إحداث الصدمة والتأثير النفسي لدى أوساط كبيرة من المجتمع، كما أن مثل هذه

[1]– عبد الناصر حريز، النظام السياسي الارهابي الاسرئيلي، مرجع سابق، ص44.

العمليات توفر للمجموعات المسلحة منابر إعلامية للتعريف بأهدافها والترويج لها. وتبقى الغاية المباشرة من وراء احتجاز الرهائن هي المساومة عليهم قصد تحقيق أهداف يصعب تحقيقها في ظروف عادية، فالرهينة ليست هدفا في حد ذاته، ولكنها وسيلة لتحقيق الهدف. يركز الارهابيون في عمليات الاختطاف والاحتجاز على أشخاص يتمتعون بثقل ووزن كبيرين في مجتمعاتهم، قد يحصلون على اثرها على فدية مالية كبيرة تساهم في دفع نشاطاتهم الارهابية إلى الأمام[1].

-**العمليات التخريبية :** يعد أسلوب التخريب من أكثر الأساليب الارهابية فعالية، وغالبا ما يستهدف المنشآت العامة والمؤسسات الهامة سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية كالسفارات وشركات الطيران وأماكن التجمعات كالفنادق والمناطق السياحية...الخ. ومثال عن هذا النوع من العمليات الارهابية، نجد تلك العمليات التي نفذتها منظمة الباسك في إسبانيا حيث قامت بتخريب المنشآت السياحية الاسبانية، مما أدى إلى هروب عدد كبير من السائحين وعزوفهم عن زيارة اسبانيا وهذا أثر سلبا على دخلها، ولهذا السبب أرغمت السلطات الاسبانية على الاستجابة لبعض مطالب المنظمة[2].

-**إلقاء القنابل وزرع المتفجرات** : ويعرف كما يلي "إنه الاستخدام المتعمد للمواد المتفجرة لإحداث الرعب، أو التهديد بها ضد أهداف حيوية أو أشخاص أبرياء، قصد تحقيق أهداف سياسية أو خلق حالة من الشعور بعدم الاطمئنان وزعزعة الثقة بالسلطة القائمة في صورة حرب غير مرئية لا علاقة لها بالاستراتيجيات العسكرية التقليدية" ودائما ما يكون الغرض من القاء القنابل وزرع المتفجرات هو القتل والتدمير، ومن أشكاله: انفجار السيارات الملغومة وإلقاء القنابل الحارقة، كما

---

[1]- نصيرة تامي، مرجع سابق، ص ص 172 173.

[2]- نصيرة تامي، مرجع سابق، ص174.

تستهدف عمليات إلقاء القنابل وزرع المتفجرات الأماكن العمومية مثل: المقاهي ودور اللهو والميادين العامة، المرافق الحيوية مثل المطارات، محطات توليد الكهرباء، محطات المياه والمصانع...الخ. كما تستهدف أيضا أهداف حكومية أخرى منها: السفارات، البعثات التجارية، مكاتب المؤسسات الكبرى في الخارج، المباني الحكومية باعتبارها رموزا للدولة، قوات الأمن والأهداف العسكرية. ويلجأ الإرهابيون إلى ضرب مثل هذه الأهداف قصد تدمير المنشآت الاقتصادية للدولة وإظهارها بمظهر العجز والضعف أمام المواطنين وعلى الصعيد العالمي.

المبحث السادس: شخصية الارهابي

إن وضع تعريف لشخصية الارهابي ليس عملا سهلا فبالإضافة إلى التباين الذي يدور حول مفهوم الارهاب في حد ذاته وتعدد أشكاله ووسائله وأهدافه، هناك أيضا مشكلتان مطروحتان: الأولى هي أن الإرهابي يلتقي مع أي شخصية أخرى في قاسم مشترك من الديناميات النفسية الانسانية، والثانية هي أن الارهابيين ليسوا كلهم نماذج نمطية متطابقة، إنهم في حد ذاتهم خليط من مصادر ومشارب مختلفة ومتباينة، فالحاكم الارهابي يختلف عن الجندي الارهابي وعن الفقير المتمرد وعن الكاتب المغرض الذي يؤلب الجماعات ضد بعضها البعض ويختلف عن الممول الثري الضالع في تجارة المخدرات أو السلاح وعن الشاب البسيط المغرر به الذي يدفع به إلى تنفيذ العمليات البسيطة والعشوائية وإلى التجمهر وإثارة الشغب. كلهم ارهابيون ولكن لكل منهم شخصيته والعوامل التي أثرت وتؤثر فيها. و بالرغم من صعوبة المسألة إلا أن هذا لا يثني عن محاولة رسم السمات المختلفة التي تساعد على تحديد هوية الشخصية الارهابية.

إن موجز ما توصل اليه الدكتور "ماجد موريس إبراهيم " فيما أسماه ب "رحلته داخل شخصية الارهابي"، أنه لا يوجد عامل واحد يمكن الاعتماد عليه بوضوح في رسم خط فاصل بين الشخصية الارهابية والشخصية غير الارهابية[1]، مؤكدا على صعوبة الاتفاق على وصف واحد للشخصية الارهابية واستحالة وضع كل أنماط الشخصيات المشتركة في شبكات الارهاب في سلة واحدة. لذلك تتعدد الأدوار الفاعلة في الجماعات الارهابية تعددا يتطلب أن تضم بين أفرادها خليطا من الشخصيات المختلفة بحيث يلعب كل واحد الدور الذي يناسبه فيؤديه بدرجة عالية من الكفاءة بما يخدم أهداف الجماعة الارهابية وبما يشبع حاجة كل واحد للرضا الشخصي عن أفعاله وعن الدور الذي

[1]–ماجد موريس إبراهيم، مرجع سابق، ص196.

يؤديه. ما بين عقل مفكر وواجهة اجتماعية تجيد فنون الاعلام، وقوة طائشة تنفذ ما تؤمر به دون فحص أو تمحيص وأفراد هامشيين يلعبون دور حلقة الاتصال في المواقف التي لا تتطلب مهارة خاصة ولا تحتاج لاقتناع راسخ بفكر أو عقيدة، وشخصيات تتمتع بالحس التجاري لعقد الصفقات وللقيام ببعض العمليات غير القانونية لتدبير الموارد المالية اللازمة، وخبراء في تزوير الوثائق والاوراق الرسمية وهم في الأصل فنانون أذكياء [1]. كما صاغ باختصار سمات الشخصية الارهابية على النحو التالي:

لتشخيص الشخصية الارهابية يلزم توافر شرط أو أكثر من كل من الجزئين أ–ب:

أ –الشخصية الارهابية هي شخصية فكرت في ، أو حاولت وفشلت، أو أيدت، أو نفذت واحدا أو أكثر من الأفعال الآتية بهدف بث الرعب والخوف في النفوس لتحقيق مأرب سياسي أو اقتصادي أو ديني للفئة التي تنتمي إليها على أساس عرقي أو ديني أو سياسي...:

1 قتل أو اختطاف أو إيذاء رجال الشرطة أو القانون أو السياسة أو الاعلام أو الدين أو المدنيين العزل.

2 تخريب أو تدمير أي مرفق حيوي مثل المصانع أو محطات السكك الحديدية أو المطارات أو دور العبادة أو سفارات الدول الأجنبية أو أماكن التجمع السياحية.

3 التعصب الأعمى لفكرة أو لمذهب فكري أو ضد فكرة أو مذهب فكري والحكم على الآخر بالكفر والضلال أو بالخيانة والعمالة وطنيا أو بالفساد أخلاقيا، بسبب ابداعه الفكري أو الفني.

4 استغلال السلطة التي يخولها له مركزه ووظيفته السياسية والتنفيذية من أجل كبت الحريات أو إعاقة النشاط الديني أو الفكري أو السياسي لأي جماعة من الشعب.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 260.

ب- – تتوفر في الشخص الذي أتى فعلا من الأفعال السابقة واحدة أو أكثر من السمات الشخصية الآتية:

1 -التمحور حول الذات وعدم تقبل فكرة الالتقاء مع الآخر في حل وسط، وغالبا ما لا يكون لمفهوم الآخر المغاير مكان في الخلفية الادراكية للشخصية.

2 -التقدير المتعاظم للذات والتغطرس بحيث يعتبر أي رد فعل من الآخر لا يرقى لمستوى هذه النظرة الايجابية للنفس ، هو بمثابة تهديد وعدوان ضمنيين يستوجبان رد فعل عنيف وعدواني.

3 -التعطش لسفك الدماء وعدم التأثر فسيولوجيا أو نفسيا برؤية الضحايا مهما كانت أحوالهم مثيرة للشفقة وتدعو للتعاطف.

4 -الشغف بالسلطة والسعي الحثيث نحو بلوغ المناصب القيادية.

5 -سبق له التعرض ل...أو يمكن أن يتعرض للإصابة بمرض عقلي مؤقت أو دائم و يكون في الغالب من جملة الأمراض الهذائية الضلالية.

6 -يمكن أن تنطبق عليه سمات الشخصية ضد الاجتماعية التي تمتاز بمهارة التفكير والاشتراك في أعمال لا تتفق مع العرف والتقاليد.

7 -يمكن أن تنطبق عليه سمات الشخصية الهذائية التي يجتمع فيها الاحساس العميق بالضعف والتدني مع المظهر الخارجي المتغطرس الذي يمعن الشك في صدق الآخرين ونياتهم و يتوقع الخطر والايداء من الآخرين.

8 -يمكن أن تنطبق عليه سمات الشخصية الحدية غير المستقرة وجدانيا والتي تلبي الدور المنتظر منها من قبل الجماعات الارهابية في نوبات تهورها واندفاعها.

9 -يعتريها هاجس الانتحار وتسترخص الحياة ثمنا لتحقيق المأرب السياسي أو الديني للجماعة.

10-يمكن أن تنطبق عليها سمات الشخصية شبه الفصامية ، ببساطتها وسهولة قيادتها واعتناقها العميق لأفكار ومعتقدات لا يتقبلها العقل وتعتمد على المعجزات والظواهر الروحية والحدس[1].

ورغم كل ما قيل من هذه الفسيفساء التي تلون الشخصية الارهابية، إلا أن القاسم المشترك لها هو استعدادها أو تشجيعها لاستعمال العنف من أجل الوصول إلى هدف يحقق مكسبا سياسيا لفئة عرقية أو دينية أو اجتماعية بما ينطوي على فكرة سلب الآخر حقه في الوجود وحقه في التعبير.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 171 172.

الفصل الثاني

التغير الاجتماعي، مقاربة في المفهوم و الخصائص

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم السمات والظواهر المصاحبة للمجتمع الإنساني منذ نشأته وحتى عصرنا الحالي، فالمجتمعات البشرية دائمة التغير، وهي الخاصية والشرط الذي يكتب لها البقاء والاستمرار والدالة أيضا على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها.

كما يعتبر موضوع دراسة التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة والمجالات الأساسية التي يسعى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لدراستها، خاصة وأن اهتمامهم يرتكز حول دراسة مظاهر التباين والاختلاف التي تحدث على مستوى البناءات والنظم والأفراد والجماعات الاجتماعية، إلى جانب اهتماماتهم بدراسة طبيعة المجتمع ومعرفة مظاهر التغير التي تطرأ على جوانبه وتحدث أنواع متعددة من التغيرات.

تجدر بنا الإشارة إلى أن مصطلح "التغير الاجتماعي" قد استخدم أول مرة وبصورة عرضية في كتابات "آدم سميث" وبالأخص في كتابه المشهور "ثروة الأمم" والذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينتشر هذا المصطلح ويصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع الأمريكي "أوجبرن" كتابا يحمل هذا العنوان وذلك عام 1922م، والذي كان يرى بأن التغير هو ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة، كما وجد في اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوما متحررا من التقييم، ولا يرتبط بصفات موجبة أو صفات سالبة.

لقد اتفق مع "أوجبرن" بعض الباحثين وعارضه آخرون، ولهذا تعددت التعاريف بتعدّد وجهات نظر العلماء وتعقّد الظاهرة نفسها حتى عصرنا الحالي، إذ أن ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية تعتبر ظاهرة واسعة وشاملة، وهذا ما يضفي نوع من الغموض والتداخل حول وضع تعريف موحد للتغير الاجتماعي.

لذلك تباينت النظريات والتعريفات في تناولها لمفهوم التغير الاجتماعي وازداد هذا التباين بين مختلف المفكرين، فـ"ابن خلدون" مثلا يُعتبر من أوائل المفكرين الذين أدركوا أهمية النظرة الدينامية للمجتمع وذلك ما تكشف عنه محاولاته لتحليل الحياة في المجتمع البدوي ومقارنتها بالحياة في المجتمع الحضري للوقوف على مدى التغير الذي لحق بالمجتمع البدوي وصبغه بالصبغة الحضارية[1].

وهناك نظريات وأطروحات مماثلة بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي مستوحاة من آراء" داروين" التي عبر عنها في كتابه" أصل الأنواع "إذ يصف التغير الاجتماعي بأنه تغير في العلاقات بين النظم، علما بأن الموروث الاجتماعي والشخصية الاجتماعية والنفسية للإنسان لا يمكنها أن تنتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي تنشأ منها بل عن طريق الموروث الاجتماعي والتلقين والتربية المكتسبة من المحيط. أما نظرية" أوغست كونت" فتفسر التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان والذي قد صاغها في قانون المراحل الثلاث الذي ينصّ على أنه الارتقاء في أساليب الفكر اللاهوتي إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الجديد، ويصاحب هذا النمو الفكري نمو أخلاقي وتغيرات في النظم الاجتماعية، أما عالم الاجتماع الأمريكي "مورغان" فقد أشار في كتابه" المجتمع القديم "إلى أن المجتمع يمر بثلاث مراحل حضارية هي المرحلة المتوحشة والمرحلة البربرية والمرحلة المدنية، وقد اُستغلت هذه النظرية كثيرا من قبل منظري الاستعمار من خلال اعتبار أن مهمة الرجل المستعمر الأبيض تتمثل في المساعدة على انتقال شعوب آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتنية من المرحلة البربرية إلى مرحلة التمدن.

[1]– ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من دوي السلطان الأكبر. مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة 1966 ص12.

كما اختلف العلماء أيضا في تحديد أسباب التغير ودرجات الاختلافات الناجمة في أجزاء المجتمع من حيث أنّ هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية، ولهذا السبب ظهرت عدّة نظريات لتفسير التغير الاجتماعي على أساس اقتصادي، ديني، ثقافي، تكنولوجي، نفسي...، إذ ذهب "كارل ماركس" إلى أن التغير الاجتماعي يرتبط في أساسه بالعامل الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي لكل عملية تغيير والتي تؤدي بدورها إلى تغيرات متعاقبة في بقية نواحي المجتمع، وقد عارض هذا الطرح آخرون في مقدمتهم "ماكس فيبر" الذي أشار إلى أن العوامل المادية وحدها لا تستطيع تفسير طبيعة المجتمع بوجه عام بما في ذلك المجتمع الرأسمالي والتغيرات التي تطرأ عليه، في حين يُرجع سبب التغير الاجتماعي إلى العامل الديني باعتباره المحرك الأساسي للتغير وذلك لأن التغيرات التي تحدث في المجتمع تفصح عن نفسها في سلوك الإنسان ومظاهر ثقافته مما يدل على أن التغير الاجتماعي ينطوي بالضرورة على تغيرات ثقافية وحضارية[1].

[1]– أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، الدار القومية للطباعة والنشر الاسكندرية 1965، ص253.

المبحث الأول: الإطار المفهوماتي:

إن التحليل السوسيولوجي للتغير الاجتماعي أصبح يتطلب الاجابة على بعض التساؤلات الرئيسية مثل :ما هو الشيء الذي تغير؟ كيف تغير؟ ما هو اتجاه التغير؟ ما هو معدل التغير؟ لماذا حدث التغير؟ وما هي العوامل الرئيسية المتحكمة في التغير الاجتماعي؟

وبسبب هذا التنوع في الأسئلة المطروحة حوله والنظريات المفسرة له ولمصادره أيضا، رأينا أنه لابد من معالجة هذا المفهوم، لذلك سوف تشمل هذه المعالجة تعريفاته والمفاهيم المرتبطة به والمسار الفكري الذي سلكه الحوار النظري حول التغير الاجتماعي.

-**منطلقات الأنتروبولوجي من التغير:** لا شك أن التغير ظاهرة تشمل جميع المجتمعات البسيطة والمعقدة، المنعزلة منها والمنفتحة بل ومهما بلغت ثقافة المجتمع من البساطة وتمسكه الشديد بطريقة حياته، هذا يعني أنه ما من مجتمع يضل ساكنا أو جامدا.

والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في العلوم الاجتماعية والانسانية، يُعدّ من السمات التي لازمت الإنسانية منذ نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح التغير معها إحدى السنن المسلم بها، بل واللازمة لبقاء الجنس البشري والدالة على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقق باستمرار أنماط وقيم اجتماعية جديدة.

لذا يعتبر موضوعه من الموضوعات الهامة في الدراسات الأنثروبولوجية، وقد انصب الاهتمام حتى أوائل هذا القرن على دراسة النظم في حالتها الستاتيكا لوصف مكونات البناء الاجتماعي لمجتمع معين في فترة زمنية معينة، بقصد إبراز الخصائص الأساسية لهذا البناء، وإن كان الأنثروبولوجيون قد نظروا للثقافة في المجتمعات البدائية على أساس أنها ساكنة تماما ولا يمكن تغيرها، فإن الدراسات الأنثروبولوجية لتلك المجتمعات البدائية قد كشفت عبر الزمن حدوث تغير في تلك الثقافات، وأن حدوث

تلك التغيرات ببطء هو الذي أعطى الإحساس بأنها ثابتة لا تتغير، فإما أن يكون تغيرا بطيئا لا يعيه الملاحظ العادي أو سريعا جدا بحيث يصبح من الصعب التحدث عن تنظيمات ثابتة.

تعريف التغير الاجتماعي: إنه لمن الصعب تعريف التغير الاجتماعي، لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير المستمر وعلى الدوام، فكل يوم في حياتنا هو يوم جديد، وكل لحظة تمثل حدثا مستجدا في العمر، وكما تباينت النظريات كما أشرنا تباينت أيضا التعريفات، لذا سنحاول عرض بعض التعريفات التي حظي بها هذا المصطلح على الرغم من اختلافها، حيث يذهب كل من "جيرث" و"مليز" إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة. أمّا "روس" "Ross"، فبدا له أن التغير الاجتماعي ما هو إلا التعديلات التي تحدث في المعاني والقِيم التي تنشر في المجتمع، أو بين بعض جماعاته الفرعية.

ويعرفه "ديفيز" على أنه "مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع"، أما العالم "بوتوكور" فيعرف التغير الاجتماعي على أنه "تغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمنا التغيرات في حجم المجتمع" أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم، الذي يمكن أن يكون جزء من التغير الثقافي. في حين يذهب "فرنسيس ألين" إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة[1].

كما يرى "عبد الباسط محمد حسن " بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو

[1]– أحمد زايد، التغير الاجتماعي، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر 2000، ص 18.

نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم[1].

كما فسّر "موندراس هنري" "MENDRAS Henri " التغير من زاويتين افتراضيتين مختلفتين "الأولى، زاوية القائلين بأن مجمل المجتمعات تتوجه نحو حالة مثالية أفضل، و الثانية زاوية القائلين بأن التغير هو تراجع"[2]، أما عالم الاجتماع "غاي روشيه" "GUY Rocher" يرى أن التغير الاجتماعي هو "التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية ولكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية"[3]، ويعرفه أيضا بأنه "كل تحول مرئي في الزمن، يمس بطريقة ليست مؤقتة أو عابرة بناء أو وظيفة النظام الاجتماعي لمجموعة معينة في سير تاريخها"[4].

في حين يرى "سلفادور جيني" "SALVADOR Gine " أن "أبعاد التغير الاجتماعي تتمثل في تلك التحولات البنيوية للمجتمع عبر التاريخ"[5] ولكنه يرى أيضا بأنه إذا نظرنا إلى التغير الاجتماعي في سياقه التاريخي فإننا نجد أنفسنا أمام سياق يمكن أن نطلق عليه مفهوم التطور الاجتماعي أو ربما التقدم الاجتماعي لتداخل هذه المفاهيم مع بعضها البعض، لذلك سوف نتطرق فيما يلي إلى كل ما يمكن أن يطلق على التغير الاجتماعي من مصطلحات.

لكن أولا نود أن نوضح ماهية التغير فهناك من يرى بأن كلمة تغير تعني أيّ اختلافات يمكن أن نلاحظها خلال فترة من الزمن أما كلمة اجتماعي فتشير للإنسان وعلاقته بالآخرين وبذلك يكون التغير الاجتماعي عملية مستمرة خلال فترة من الزمن

---

[1]– عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة 1982 ص43.

[2] - MENDRAS Henri, Le changement social, Ed, ARMAND COLIN, Paris 1983 P.P 25.65.

[3] - GUY Rocher, Le changement social, Paris Ed H,M H 1970, P.P 20.21.

[4]- Idem, P 22.

[5] - SALVADOR Gine , Initiation à l’intelligence sociologique, Toulon, Edward Privald, 1970, P 183.

تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية، وبجمعها يصبح التغير الاجتماعي كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة ومتساندة وظيفيا فإن أي تغير يحدث في نظام ما لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوت[1].

كما يضيف "غاي روشي" بأن التغير الذي لا يصيب إلا شخصا أو بعض الأشخاص لا يمكن اعتباره تغير اجتماعي وأنه هو (أي التغير الاجتماعي) :

- أولا: ظاهرة جماعية.
- ثانيا: يجب أن يكون داخل النسق أو الأنظمة (structures)، معناه أن نلحظ تعديلات (modifications) في التنظيم أو النظام الاجتماعي في شموليته أو في بعض مكوناته.
- ثالثا: التغير في النسق يجب أن نميزه من خلال الزمن بعبارة أخرى: وصف مختلف التحولات (transformations) أو تتابعها بين نقطتين أو أكثر من خلال الزمن، إذ لا يمكن تحديد وقياس التغير الاجتماعي إلا عن طريق الرجوع إلى الماضي، وليس إلا من خلال هذه المرجعية أن نقول أن هناك تغير، ماذا تغير؟ ونحو أي اتجاه؟
- رابعا :حتى يكون تغير في الأنساق يجب أن يتميز التغير الاجتماعي بالديمومة، معناه أن التحولات الملاحظة لا يجب أن تكون سطحية أو عابرة بل يجب أن تعطي الانطباع بأنها مستمرة أكثر من أنها مجرد حادثة عابرة[2].

[1]– مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1967، ص119.

[2] -GUY Rocher , Le changement social Op. Cit P.P 20.21

كما ينظر علماء الاجتماع اليوم إلى التغير الاجتماعي على أنه ظرف أو شرط عادي للمجتمع وفي هذا الصدد لخص"ويلبر ويلبرت" "MOORE Wilbert" الملامح الرئيسية للتغير الاجتماعي في المجتمع المعاصر على النحو التالي:

- يحدث التغير في أي مجتمع وأي ثقافة بوضوح واستمرار.
- لا يمكن عزل التغيرات من حيث الزمان والمكان لأنها في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات.
- يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والتنظيم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة تشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير، إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي[1].

[1] - GERARD Adam, Conflits du travail et changement social, Ed P.U.F Paris 1978 P P 109 175.

المبحث الثاني: التغير الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به

كما أوضحنا من قبل أن هناك خلطا واضحا كاد أن يشمل أغلب النظريات حول مفاهيم التقدم والتطور والتنمية والتحضر ومفهوم التغير، حتى بلغ في بعض الأحيان وكأنها مصطلحات مترادفة وترتبط ببعضها ارتباطا منطقيا، لذلك تناولنا هذه المفاهيم لتحديد معناها وإزالة الخلط أو اللبس القائم بينها:

1-التغير الثقافي :إن الحديث عن التغير يسمح لنا بالتمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي على الرغم من صعوبة ذلك، فالتغير الاجتماعي يشير إلى تبدل في أنماط التنظيمات والعلاقات الاجتماعية لمجتع معين، بينما يشير التغير الثقافي إلى التغير الذي يعتري القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع، غير أن الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير نظرا لتداخلهما، لذلك حتى "مالينوفسكي" يقول أنه لا فرق بينهما[1]، وربما يرجع ذلك للإرتباط الشديد بين مفهومي الثقافة والمجتمع، إلا أنه هناك فروق بينهما يوضحها "جودة بني جابر" كالآتي: "التغير الاجتماعي يشير إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية بينما التغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير"[2].

كما أن التغير الاجتماعي يحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه ويعتبر جزء من التغير الثقافي، بينما التغير الثقافي يعني التبدل في عناصر الثقافة المادية والمعنوية، أي التبدل في المعرفة والأفكار والفن والمذاهب الدينية والأخلاقية والآلات والمكائن والتكنولوجيا، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال التنظيم الاجتماعي وقواعده، وبذلك نقول أن التغير الثقافي يشمل التغير الاجتماعي.

---

[1]-فادية عمر الجولاني، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، المكتبة المصرية مصر، بدون تاريخ، ص27.

[2]-جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص157.

2-التقدم الاجتماعي: هو مفهوم جوهري مرتبط بالتغير الاجتماعي إذ عندما نتناول اتجاه التغير يكون الهدف من ذلك تقييم ما إذا كان مساره صوب التقدم أم لا، ويتضمن معنى التقدم التغير إلى الأفضل أو يسير في اتجاه مرغوب، وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية من الحياة الاجتماعية. كما يعني ذلك بأن مفهوم التقدم يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، حيث يسير نحو هدف محدد وأن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

ودهب "كونت" إلى أن التقدم هو سير اجتماعي نحو هدف معين تقطعه الإنسانية في أدوار تطورية ارتقائية وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد مداه وسرعته، لذلك اهتم بالمراحل التي يمر بها تقدم المجتمع الإنساني وأكّد أن الإنسانية تسير سيرا تلقائيا في تقدمها وأكد على الارتقاء العقلي كأساس يحكم قانونه في التقدم[1].

3- **التنمية الاجتماعية:** التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفي، كما تتصف عملية التنمية بأنها حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما تحققه من رفاهية للإنسان وكرامته[2].

كما يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الانسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا، فعملية التغير هنا قصدية أساسها الإرادة الانسانية، وما يرتبط بها من وعي ودراية و قدرات وتخطيط وأساليب مختارة، فالتنمية عملية مدروسة يوجّهها الانسان ولو نسبيا بما يحقق غاياته.

---

[1]- فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص37 38.

[2]- معن خليل عمر، مرجع سابق، ص49.

ولقد استخدم عدد من الدارسين مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهما يشيران إلى موضوع واحد، وقد جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة أن التنمية ما هي في الحقيقة إلا تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية لتسهيل اندماج هذه المجتمعات في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بقدر الإمكان[1].

4- **التطور الاجتماعي:** يعني هذا المصطلح التحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو أحدها، حيث يتحول القطاع الاجتماعي أو المجتمع نفسه من التجانس في مكوناته إلى اللاتجانس أو يحصل تحول شامل في الأجزاء البسيطة والصغيرة إلى المعقدة و الكبيرة مثل تحول القرية إلى مدينة، كما أن عملية التطور هاته لا تحصل في فترة زمنية وجيزة بل تأخذ فترة طويلة قد تدوم سنين أو أجيال[2].

كما يشير التطور الاجتماعي لتدرّج المجتمعات عبر مراحل خلال فترات معينة من الزمان تؤدي إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية الجديدة للمجتمع، بحيث تتعدّد صورها القليلة المحدودة التي كانت موجودة في الماضي، وتأخذ في الاتجاه نحو الاتساع أو الشمول أو التعقد بحيث يكون التطور طبيعيا والتدرّج على مراحل تلقائية دون أن يكون هناك تدّخل مقصود أو تخطيط مسبق لهذا التطور.

وهاهو "غاي روشيه" يفرق بين التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي، إذ يقول أنه يمكننا عامة القول بأن التطور الاجتماعي هو مجموع التحولات التي يعرفها المجتمع خلال مدّة زمنية طويلة أي المدّة التي تتجاوز حياة جيل أو أكثر، أما التغير الاجتماعي فيتكوّن من التحولات الملاحظة والواقعية والتي تقع في فترات جدّ قصيرة، أين يمكن لنفس الملاحظ أن تحدث خلال حياته (أي نفس الجيل) فيتتبع التحول ويتعرف على النتيجة أو النهاية، كما يمكن أيضا تحديده جغرافيا وسوسيولوجيا ويؤكد

---

[1]- فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص49.

[2]- معن خليل عمر، مرجع سابق، ص74.

على أن هذا التفريق بين التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي جد مهّم، إذ أن السوسيولوجيين الأوائل أمثال كونت، ماركس، سبنسر دوركايم ركزوا كثيرا على التطور وعلى العكس من ذلك السوسيولوجين المحدثين متعلقين أكثر بدراسة التغير الاجتماعي[1].

وبعبارة أكثر اختصارا من كل ما سبق، يشير تقرير هيئة اليونيسكو إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول والتطور والتقدم، فيصف التحول بأنه نوع من التغير المستمر في حركته، يتّخذ اتجاها واحدا من اتجاهات أربع فإمّا أن يكون إلى الأمام أو إلى الخلف أو الأعلى أو الأسفل، والتطور نوع آخر من التغير يأخذ صورة النمو من شكل بسيط إلى أكثر تعقيدا، أما التقدم فلا يعرف إلاّ الاتجاه إلى الأمام دائما بغرض الوصول إلى هدف مثالي يتّخذه المجتمع أو يحدّده لنفسه ويسعى لتحقيقه، ويعتبر "ابن خلدون" من أوائل المفكرين الذين تصوروا أن المجتمع يتطور في حركة دائرية لها حلقات متتالية بعضها يرمز للتقدم وبعضها يرمز للاضمحلال والتأخر[2].

[1] - GUY Rocher , Le changement social Op. Cit P.P 17. 18.

[2] – مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مطبعة الرسالة، القاهرة 1967، ص53.

المبحث الثالث: نظريات التغير الاجتماعي

إن دراسة النظريات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، شرط ضروري لتنمية المعارف الاجتماعية والانسانية التي تمكننا من تحليل العلاقات والنظم والظواهر، عن طريق استقراء الواقع. لذلك ارتأينا أن نتطرق إلى أهم النظريات التي درست التغيرات الاجتماعية والثقافية، لخصناها كما يلي:

1-النظرية الدائرية: يتزعمها كل من "ابن خلدون" و"أرنولد توينبي"، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن جميع الكائنات الحية تسير في حركة دائرية منتظمة، ويتطابق ذلك مع الظواهر الاجتماعية مثل ظاهرة أزياء الموضة التي تختفي لمدة من الزمن ثم تظهر من جديد، والاتجاهات السياسية، والنمو السكاني وتكرار الجريمة، مما يؤثر في كامل المجتمع. كما يتحدّد ذلك ببداية ونهاية لأن الدائرة المغلقة للمولد والوفاة تتردد خلال حياة جميع المخلوقات، كما وجد الانسان تطابقا في جميع العصور بين دورة حياة الفرد ودورة حياة الجماعة والحضارة والدولة[1].

وقد ورد في كتاب المقدمة وجهة نظر العلامة "ابن خلدون" في التغير الذي يطرأ على الدولة من خلال المراحل التي تمر بها، وكيف تتغير أحوال الدولة من جيل إلى آخر، فيقول في ذلك: "وإنما قلنا أن عمر الدّولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال، لأن الجيل الأوّل لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها، وتوحّشها وشظف العيش والبسالة، والاغتراب والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، فحدّهم مرهف وجانبهم مرهوب والناس لهم مغلوبون. والجيل الثاني تحوّل حالهم بالملك (الرفه) من البداوة إلى الحضارة، ومن الشّظف إلى الرّفه والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، وكسل الباقين عن السعي فيه...ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول، أو على ظن من وجودها فيهم. أما الجيل الثالث

[1]- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1985، ص.ص 28.29.

فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية....والحماية والمدافعة والمطالبة...فتذهب الدولة بما حملت"[1] . يبين لنا "ابن خلدون" من خلال هذه الفقرة التغير الذي تمر به الدولة منذ نشوءها إلى اندثارها عبر ثلاثة أجيال، والأحوال تتدرّج من الخشونة إلى الدّعة والاستقرار، ثم إلى البذخ والترف حتى تطمع فيها دول أخرى وتستعمرها.

2-النظرية التطورية : تقوم هذه النظرية على أساس بيولوجي، كما يرى الباحث "هربرت سبنسر" الذي يقر أن التغير الاجتماعي يخضع إلى ثلاثة مبادئ، تتمثل في التباين الذي يعني ميل الحياة إلى التخصص، عن طريق الانتقال التدريجي من التجانس إلى عكسه. والتكامل الذي يعني التماسك والاعتماد المتبادل على الوظائف. ثم الانحلال والفناء الذي يعني التشابه بين المجتمع والكائن الحي في النشأة والارتقاء والفناء. أما "إيميل دوركايم" فيهتم بالتخصص والتطور من درجة أقل إلى درجة أعلى في التخصّص، أما الباحث "ليزلي هوايت" فيُرجع أسباب التغير إلى كمية الطاقة والطرق المستخدمة في تحديد مضمون ومسيرة التغير الاجتماعي والحضاري، ويرى أن دخول المجتمع عصر طاقة معينة كان يحدد مكانة المجتمع في سلم التقدم أو التخلف بالنسبة للمجتمعات التي سبقته، كما تصور "أوغست كونت" تغير المجتمع بناءا على تطور العقل الانساني[2].

3-نظرية المادية التاريخية : يرى أصحاب هذه النظرية أن المادة أو العوامل الاقتصادية وحدها المسؤولة عن التغيرات التي تحدث في المجتمعات، من روادها "كارل ماركس" الذي قسم التاريخ إلى خمسة مراحل، تمثل كل مرحلة نمطا أساسيا لعلاقات الإنتاج نعرضها فيما يلي:

---

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة (تاريخ العلامة ابن خلدون)، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس 1984، ص ص 221 222.

[2]- فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 17.

1 الكوميونة البدائية : وتمثل الجماعات البدائية في مرحلة تطورها الأولى، لقلة وسائل الإنتاج لديها، مع انعدام تقسيم العمل والطبقات الاجتماعية فيها.

2 عصر العبودية والرق: التي ظهرت فيه البوادر الأولى لتقسيم العمل، الشيء الذي أدّى إلى زيادة القوى الانتاجية وظهرت فيها الملكية الفردية وانعدام المساواة الاقتصادية، كما ظهرت فيه العبودية وطغيان الدولة والطبقات الاجتماعية من سادة وعبيد واحتدّ الصراع الطبقي في روما واليونان.

3 عصر الإقطاع: حدث تحسين وسائل الانتاج وتقدمها كاستخدام الطاحونة المائية والمحراث الحديدي وغير ذلك، على حساب تحطيم المجتمع القائم على العبودية.

4 عصر الرأسمالية: الذي حلت فيه البرجوازية محل الإقطاع بسبب التطور الهائل للتجارة واستئثار الطبقة الجديدة بالثروات واحتكارها لوسائل الإنتاج لظهور الصناعة واحتدام الصراع الطبقي خاصة بين طبقتي العمال وأصحاب رؤوس الأموال[1].

5 – عهد الاشتراكية والشيوعية : يرى "ماركس" أن حلول هذا النظام يمكّن الطبقة العاملة من السيطرة على وسائل الإنتاج لتصبح ملكية جماعية لها، وتعتبر الاشتراكية المرحلة الأولى لهذا التغير، في انتظار المرحلة الأخيرة التي تتمثل في تحقيق الشيوعية، حيث توزّع فيها خيرات الإنتاج حسب حاجات الأفراد.

ويبيّن لنا الماركسيون من خلال تعاقب هذه العصور تاريخيا، أن للتغيّر عامل واحد حاسم يتمثل في وسائل الإنتاج، بمعنى العامل الاقتصادي، ويركز "ماركس" على الصراع الطبقي الذي يؤثر على البناء الاجتماعي، ويجعله يتغيّر بواسطة الثّورات. ويرى أن التغير الكمي يؤدي إلى إحداث أشكال تطورية للتغير الاجتماعي[2].

---

[1]– سناء الخولي، مرجع سابق، ص 31.

[2]– ثريا تيجاني، وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر 2013، ص55.

4-نظرية التوازن والتعادل : من روادها الأوائل "وليام أوجبرن"، الذي يرى أهمية التوازن بين الجوانب المادية والجوانب المعنوية، ويرى انطلاق التغير من خلال الاكتشافات العلمية والاختراعات، وفي نفس الوقت الذي تنمو فيه الاستخدامات التكنولوجية بسرعة فائقة، تصاحبها مظاهر متخلفة في الأنساق الاجتماعية، والأنماط والقيم اللاّمادية، يفصل بينهما ما يسمى بالهوّة الثقافية. أما "سروكين" فيرى عكس ذلك، إذ يعتقد أن الجوانب اللاّمادية تسبق الجوانب المادية في المركب الحضاري، لأنها أكثر انتشارا في المجتمع من الجوانب المادية. أما الباحث "أولبرت مورز" فقد حاول تفسير التغير الاجتماعي في المجتمعات بالتّتابع والاستمرارية، والانتشار لتحقيق الشموليّة على كافة المستويات المكانية منها والزمنية، عن طريق تأثير امتداد شبكة المستجدّات التكنولوجية في المجتمع. وتخلص هذه الآراء إلى أن التغير الاجتماعي نتاج طبيعي للمعطيات التي تسبقه، ويؤدي في الوقت نفسه إلى ظهور نماذج لاحقة تكون نواة لتغيرات جديدة[1].

5-نظرية الكاريزما : يرجع "ماكس فيبر " التغير إلى التحولات التي تعرض لها المجتمع في فترات معينة نتيجة ظهور فئة من العباقرة، من الأنبياء والحكماء والأبطال، والمرشدين الدينيين، ويعني مصطلح الكاريزما لغة "هبة الله" وهو لفظ ديني يعني من ترسله العناية الإلهية لإنقاذ مجتمعه. وعادة ما يتحلى ذلك الزعيم بقوة خارقة وصفا ت نادرة، وغالبا ما يظهر الكاريزما في حالات الضعف الاجتماعي والديني والاقتصادي والسياسي، يعني عندما يتعرض المجتمع لأزمات قوية. وتستطيع الشخصية الكاريزمية شدّ الانتباه وجمع الناس حولها إذ يعتقد أتباعها أنها تقوم بأعمال خارقة، ولا يملكون إلا تطبيق الأوامر التي يتصدرها الكاريزما ، كما له قدرة على تفجير الطاقات الكامنة في الشعوب[2].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 56.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1999، ص 106.

6-نظرية الحتمية الاجتماعية : يرى أصحاب هذه النظرية أن حدوث التغير الاجتماعي يكون بتوفر بعض القوى، سواء كانت اجتماعية أو طبيعية، أو مزيج من الاثنين دون تدخل من الإنسان، وتعتبر الحتمية فرضية فلسفية تقول ان كل حدث في الكون بما في ذلك إدراك الإنسان وتصرفاته، خاضعة لتسلسل منطقي سببي محدد سلفا ضمن سلسلة غير منقطعة من الحوادث التي يؤدي بعضها إلى بعض وفق قوانين طبيعية محددة، ووفق التفسير الديني للحتمية وضع الله القوانين في الطبيعة ليسير كل شيء وفقها، حيث يرى "ماكس فيبر" أن الدين يمثل العامل المؤثر في الفاعلية الاقتصادية في المجتمع. وأكد "دوركايم" على أن الظواهر الاجتماعية البارزة في الحياة الاجتماعية العامة يجب تفسيرها عن طريق السمات الاجتماعية الخاصة بهذا العمل. ويعني هذا عنده ضرورة تفسير هذه الظواهر بالمجتمع نفسه وفي إطاره. وقد أبرز ذلك في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي، ودافع عن ذلك "مارسيل موس" في كتابه "التغيرات السنوية أو الفصلية لمجتمعات الإسكيمو " عام 1906م. سعت هذه النظرية إلى إبراز فاعلية الواقع الاجتماعي وتأثيره في إحداث التغير من ناحية، وبطلان النظريات التي تقوم على أساس تفوق العامل الواحد من ناحية أخرى[1].

[1]- فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، مرجع سابق ص ص91 92.

المبحث الرابع: أنواع التغير الاجتماعي:

تتعدد أنواع التغير الاجتماعي حسب المصنفين له إلى : تغيرات كمية وتغيرات كيفية، وتعني الأولى الزيادة في حجم السكان ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية والطاقة وعدد المسافرين وعدد المدارس التي تم فتحها حديثا وعدد المستشفيات أو المراكز الصحية وعدد الأسر وعدد الموظفين...الخ، أي التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها أو أهدافها، بينما تعني الثانية التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من العرفية إلى الرسمية.

وهناك من يقسم أنواع التغير الاجتماعي كما يلي:

1-قد يكون التغير سيرا طبيعيا تلقائيا مستمرا في اتجاه معين، وذلك مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى العشيرة فالقبيلة ثم القرية إلى المدينة فالدولة.

2-قد يكون التغير تقدما ارتقائيا مقصودا يهدف نحو تحقيق أغراض قائمة على الدراسة والبحث مثل التقدم المستمر في ميدان العلوم والمعارف والاختراعات.

3-قد يكون التغير عملية تراجعية أو نكوص ويحدث ذلك في كثير من الحالات، فبعد أن تقطع بعض النظم تطورا وتقدما ارتقائيا يصيبها الانحلال فتبدأ في التراجع والنكوص وقد أيد ابن خلدون وسبنسر حدوث هذه الظاهرة.

4-قد يكون التغير انقلابا ثوريا شاملا يطيح بالنظم القائمة في مجتمع ما، ويرسي قواعد نظم جديدة مستحدثة وقد تمثل النظم المستحدثة تقدما وتحسنا في الأحوال الاجتماعية التي كانت موجودة، وقد تمثل نكوصا وتراجعا إذا كان القائمون بالثورة أو الانقلاب رجعيين أو غير تقدميين، ويتميز هذا النوع من التغير بالعنف والقوة والسرعة في التنفيذ وعدم الإكثرات لقواعد العرف والتقاليد وأحكام القانون[1].

[1]- مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص ص 356 357.

المبحث الخامس: عوامل التغير الاجتماعي

هناك عدة عوامل تفعل فعلها في دفع المجتمع من حالته القائمة إلى أخرى تختلف عن سابقتها، على سبيل المثال فإن إدخال تقنيات جديدة في مصنع ما تؤدي إلى تحولات في طرق العمل وفي تنظيم المجموعات على مستوى الإدارة، أيضا إقامة مصنع في محيط ريفي يؤدي إلى تحولات في سوق العمل أين يُنتج حركة اجتماعية تؤدي أيضا إلى تغيرات في المعتقدات والثقافة وفي التنظيم الاجتماعي للمجتمع الريفي، ومن هذين المثالين نرى كيف أن عوامل التغير الاجتماعي تختلف باختلاف نوع التغير وبطبيعة كل حالة، لذلك سنشير فيما يلي إلى العوامل الأساسية التي تحدث التغيير:

1-**العامل البيئي:** وهو العامل المتعلق بالبيئة الجغرافية وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية، وتشمل الموقع والتضاريس والتربة والمناخ والمجاري المائية والثروات المعدنية والزراعية والحيوانية، وهذه المكونات تؤثر حتما في أنشطة الأفراد والجماعات، فحدوث الفياضانات وثورة البراكين، الزلازل، والأعاصير واشتداد الحرارة أو البرودة في بعض المناطق إذا كانت قوية تفعل فعلتها في المجتمع الذي تصيبه، فتغير من شكل الحياة بها[1].

2-**العامل السكاني:** يمكن أن نرجع عامل السكان المؤثر في التغير إلى عناصر مختلفة منها كثافة السكان، وحجم الجماعات أو المجتمعات، ومعدلات المواليد والوفيات، والهجرة الداخلية والخارجية واستحداث مناطق جديدة للعمران والسكن، والعلاقات الاجتماعية، ونسبة الأطفال والشباب والشيوخ إلى سكان المجتمع، وأثر ذلك كله في العمل والإنتاج وفي الاقتصاد القومي، وهذا باعتبار أن الأفراد هم العنصر

[1] - GUY Rocher , Le changement social, Op. Cit . P25

الفعال في حمل لواء التغير، ولعل دوركايم هو الذي دفع إلى الأمام بتحليل العامل الديموغرافي في التغير الاجتماعي[1].

3-**الثورات والحروب:** باعتبارها من العوامل القوية في إحداث موجات التغير، وفي كثير من الظروف تعمل الثورات الداخلية على التعجيل بتحقيق مراحل تقدمية من العسير تحقيقها عن طريق سير التطور العادي، فأكبر نقاط التحول الفاصلة في التاريخ كانت بسبب الحروب والثورات[2]، فالثورة الفرنسية مثلا التي انطلقت في ماي 1789م ودامت عشر سنوات قلبت تاريخ فرنسا، أطاحت بالمونيقارشية وأقامت بدله الجمهورية الأولى، كما نشرت أيضا أسسها المتمثلة في المساوات والديموقراطية في كامل أرجاء أوروبا، أيضا الثورة الجزائرية مثلت بحق قطيعة تاريخية بالنسبة للمجتمع الجزائري كما سنرى في الفصل الرابع.

4-**الثورة التكنولوجية** :فقد شهدت الإنسانية في القرون المعاصرة تغيرات تكنولوجية بعيدة المدى، تتمثل في الاكتشافات والاختراعات الحديثة التي أحدثت تغييرا جذريا في ميادين الطب والكيمياء ووسائل المواصلات وآليات الحياة المنزلية وما إليها، أين حولت مسار بعض المجتمعات إلى طريق آخر مغاير تماما، كما اعتبرت هذه الثورة التكنولوجية أكبر التحولات التي عرفتها المجتمعات المتقدمة خلال قرنين[3]، والواقع أن مجمل الحياة الإنسانية والاجتماعية تعرضت لآثار التطور التكنولوجي وفي كل المجالات[4]، وبالإضافة إلى "كروبر" الذي يُرجع التغير إلى انتشار الاختراعات، التقنيات والمعارف جاء أيضا "غاي روشيه" ليتنبأ باستعمال الانترنيت كاختراع جديد

---

[1]- EMILE Durkheim, De la division du travail social, Presses universitaires de France, 7eme édition, Paris 1960, P 244.

[2]- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص 358.

[3] - GUY Rocher, Op. Cit . P40.

[4] - Idem, P46.

في المستقبل[1]، لكنه لم يدرك أن ذلك المستقبل سيكون قريبا جدا وأن ذلك الاختراع هو حاليا في متناول الجميع.

5-**العوامل الاقتصادية والسياسية:** وما لها من فضل كبير في إحداث التغيرات الاجتماعية، فإن التيارات والمذاهب السياسية والاقتصادية المطبقة لها آثارها الواضحة في عمليات التغير الاجتماعي، إضافة إلى أن نوع إنتاج الحياة المادية يعكس الحياة الاجتماعية السياسية والفكرية عامة، كما أن الأساس التقني والاقتصادي ليسا منفصلين عن العالم الثقافي[2].

6-**العوامل الفلسفية والفكرية:** لا شك أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفي جديد مراميه الغائية، وهذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر وقوالب العمل والسلوك مما يؤدي إلى تغيرات بعيدة المدى في النظم والأوضاع الاجتماعية، فكل تغيير يحدث في الأصول الفكرية والمذهبية لابد أن يتردد صداه في الأنظمة الاجتماعية، كما تعتبر القيم الثقافية إحدى عوامل التغير الاجتماعي أو المقاومة له، والأفكار لها أثر اجتماعي عندما تُحرك وتُوجِه مبررات الفاعلين الاجتماعيين، وهي بذلك تمارس تأثير على التغير الاجتماعي عندما تصبح قيم في مقدورها أن تَخلق أسباب قوية أو أن تتحول إلى إيديولوجيات[3]، ومثال ذلك ما طرحه ماكس فيبر في كتابه "القيم البروتستانتية وروح الرأسمالية " وهو فكر جديد في تناول عملية التغير بشكل عام ولتفسير ظهور الرأسمالية وتطورها بشكل خاص، حيث ركز على أهمية الفكر والقيم في تفسيره، بمعنى انه ربط بين ظهور الرأسمالية كنمط حياة عقلاني جديد وبين الأفكار والقيم الدينية، حيث تتضمن البروتستانتية قيماً تحتوي على أهمية العمل والنجاح وعدم التبذير، ولعبت هذه الأفكار الجديدة دوراً مهماً في تطوير اتجاهات

[1] - Idem, P10.
[2] - Idem, PP 58.59.
[3] - Idem, P.P 68.69.

وأنماط السلوك نحو العمل وعمليات الإنتاج وشجعت بشكل مباشر على تطوير النظام الرأسمالي.

7-**سهولة الاتصال بين المجتمعات:** وهي انتقال الثقافات والأنماط الحضارية والعمرانية وتبادلها من مجتمع إلى آخر، وقد يكون هذا الانتقال متعمدا أو عرضيا، فالأول يحدث بفضل الهجرة وتبادل البعثات والخبرات وحملات المبشرين والغزو الثقافي والاستعمار وقيام الحروب، ويجيء الثاني عن طريق الصحافة والكتب والتلفزيون والسينما والأنترنيت وما إلى ذلك من الوسائل التي تتيح انتقال وتبادل الأفكار والثقافات والنماذج الحضارية وما إليها[1].

8-**الصراع الاجتماعي:** إنّ التغير الاجتماعي لا يحدث دائما اعتباطا أو بدون سبب و غالبا ما تكون هناك مصادر قوية وقاهرة ومؤثرة بشكل مستمر، ويعتبر الصراع من أكثر العوامل القوية المساهمة في التغير، لهذا السبب ظهرت "مدرسة سوسيولوجية للصراع" ومن أهم الأعمال التي تبنّتها الدراسات المعاصرة في هذا المجال تلك التي قام بها السوسيولوجي "داهندروف" أين يُعتبر أحد الرواد في سوسيولوجية الصراعات، أيضا السوسيولوجي الأمريكي "كوزر" والمتأثر بأعمال "جورج سيمل"، ولو أنه ليس من العسير أن نُرجع الأصل إلى "ماركس وإنجلز" من خلال "صراع الطبقات والثورات"، إلا أنه انطلاقا منها بدأ كمّ هائل من الدراسات في هذا الشأن تتابعت وتطوّرت عن الشكل الذي كانت عليه في أيامهما. لقد كان هدف "داهرندروف" من خلال دراساته إنشاء ما سماه بـ"statut théorique" أين وضع له هدفان: الأول تفسير تكّون مجموعات الصراع والثاني الفعل الذي يؤدي إلى التغير في بنية النظام الاجتماعي، كما أقر بحقيقة أن الصراع يواكب الحياة الاجتماعية دائما وكل حي يتعرض له ولا يمكن تفاديه، كما أشاد بالميزات التي وضعها "ماركس" بشأن الصراع وهي ثلاثة:

[1]- مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص360.

1 :ديمومة الصراع في المجتمع.

2 :الصراعات الاجتماعية هي صراعات مصالح يتواجه فيها بالضرورة مجموعتين.

3 : الصراع هو أهم محرك للتاريخ.

ويتفق كل من "داهندروف" و"ماركس" حين يقولان بأن الصراع هو أهم عامل بنيوي في تاريخ المجتمعات وموجود في طبيعة التنظيم الاجتماعي ويخلق دائما تغير[1] .

تفاعل العوامل: هناك الكثير من الباحثين اللذين ركزوا على عامل واحد دون الآخر في تفسير التغير الاجتماعي، فـ"فيبر" اهتم بالعامل الديني في بداية أعماله وأهمل الجوانب الأخرى، لكنه عدل عن ذلك فيما بعد إذ قال في مجال آخر:

1 -أن الدين ليس وحده عامل مفسر للتغير.

2 -أن الدين في حدّ ذاته غير منفصل عن تأثير العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية...الخ.

3 -أن الدين مرتبط بطبقات اجتماعية معينة[2].

من خلال العوامل الثمانية السالفة الذكر، استخلصنا أنه لا يمكن لكل عامل من هذه العوامل أن ينفرد بذاته ولو أن درجة التأثير متفاوتة، فـ"بالانديه" "Balandier" يُقر باستحالة وجود نظرية واحدة تفسر التغيرات الاجتماعية والتي تكون مناسبة لكل المجتمعات، إذ أن علم الاجتماع كما يقول لم يعد بالضرورة ذو بعد واحد يفسر الظواهر الاجتماعية بعامل واحد مثلا العامل الاقتصادي الماركسي، كما أن التفسير الطبقي للصراع الاجتماعي لم يعد العامل الحاسم في التحول.

وإذا سلمنا بوجود عدّة عوامل كما فعل "بالانديه" و"غاي روشيه" فهل يمكن أن نُسلم أيضا بأن هناك عوامل أقوى من غيرها؟ وهل يمكن أن نقيس حدة أو درجة كل عامل في هذا التغير؟ ويجيب "روشيه" بأنّ هذا الطرح يمثل مشكلا لطالما قابلته

[1] - GUY Rocher , Op. Cit . P P 104 119.
[2] - Idem, P79.

السوسيولوجيا في أبحاثها[1]. كما جاء في مقولة "بارسونز": "لا نستطيع أن ندّعي بأن التغير الاجتماعي يحدّد من خلال المصالح الاقتصادية أو الأفكار أو أفراد معينيين أو عوامل جغرافية، كما أن جميع النظريات التي تتبنى أحادية العامل هي تنتمي إلى مرحلة الحضانة، فأي عامل من العوامل هو دائما يعتمد ويتداخل مع العوامل الأخرى العديدة"[2] ويصعب تفسير التغير الاجتماعي لسبب واحد، بل لابد من النظر إلى الأسباب مجتمعة لتحديد أي الأسباب كان لها تأثير على دفع عملية التغير أكثر من غيرها.

كما نستخلص من خلال الواقع الاجتماعي أنه ليس هناك مجتمع يتغير كله وفي نفس الوقت فبعض أجزاء المجتمع تتغير قبل أخرى، كما نعرف أنها في البداية أقلية هي التي تتقبل التغير بسبب تصدي فاعلي المقاومة، لكن لا يلبث هؤلاء أن يصمدوا أمام التحولات الجارية فيتبعون البقية.

[1] -Idem, P84.

[2] – معن خليل عمر وآخرون، مرجع سابق، ص 300.

المبحث السادس: معوقات التغير الاجتماعي

كما للتغير الاجتماعي مجموعة عوامل تؤدي إلى حدوثه كما أشرنا سابقا، هناك أيضا مجموعة من العوامل المقاومة داخل المجتمع تواجه وتعوق عملية التغير، من أهمها:

1- **المصالح الذاتية :** إذ يتواجه التغير الاجتماعي و المعارضة كلّما تهددت مصالح الأفراد أو الجماعات، فلقد أكد "أوجبرن" مقاومة أصحاب المصالح الذاتية للتغير حرصاً على امتيازاتهم كفقدان السلطة أو الثروة أو النفوذ، مثل: معارضة أصحاب السيارات لبناء السكك الحديدية، لخوفهم من منافستها، أو معارضة بعض العمال الزراعيين لدخول الآلة الزراعية لتأثيرها في حياتهم، أو معارضة العمال في القطاع الصناعي لسياسة الخصخصة، لتأثيرها في طرد بعض هم من شركات قطاع الأعمال العام.

2-**العادات والتقاليد :** إذ تمثّل بعض العادات القديمة والتقاليد المتوارثة معوقات للتغير الاجتماعي، فهي ترفض كل ما هو جديد، ويتعزز هذا العائق أكثر حينما يكون الكبار والشيوخ المحافظين على العادات والتقاليد والمقدّسين للماضي هم من بيدهم الحكم أو التحكم، فيكبر عليهم تغير عاداتهم. كما أنه لطالما قاومت المجتمعات التقليدية كلّ تغير يعتري ما أَلِفته من مفاهيم راسخة ، كالتغيرات التي تتعلق بخروج المرأة للعمل، أو للتعليم أو السفر إلى الخارج، أو إدخال تكنولوجيا حديثة.

3- **العوامل البيئية :** وهي تتعلق بالموقع والمناخ، فلقد قارب بعض العلماء الموقع الجغرافي بدرجة تخلّف المجتمع أو تقدُّمه. ففي المناطق الاستوائية مثلاً، يكون المناخ أحد المعوقات الأساسية للتغير، إذ على الرغم من الحاجة إليه والشعور بأهميته، إلا أن الإنسان في تلك المناطق يتّسم بالكسل والإهمال أكثر من الإنسان في المناطق الشمالية.

4-ركود حركة الاختراعات التكنولوجية : إذ تعد الاختراعات من أهم عوامل الانتاج التي يستعملها الانسان من أجل التطور والتقدم وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا وتشجيع المخترعين والباحثين سواء من الناحية المادية أو المعنوية من شأنه أن يحدث نوعا من الاعاقة للتغير الاجتماعي والاقتصادي الشامل.

5-**عدم توفر الامكانات المادية وقلة الموارد الاقتصادية** : فعدم توفر رأس المال يعتبر عائقا كبيرا أمام التغير والتقدم خاصة أن الاختراعات تحتاج إلى نفقات مالية كبيرة، أيضا قلة الموارد الاقتصادية والمصادر الطبيعية مثل البترول والغاز والفحم والخشب والماء والأراضي الزراعية من شأنه اعاقة حركة التغير.

6-**عزلة المجتمع** : ويمثل عائقا بيئيا في حال ما إذا فرضته التضاريس الطبيعية الصعبة على مجتمع ما، وفي حالات أخرى يكون المجتمع هو من يفرض هذه العزلة على نفسه، أو تفرضها عليه قوى أخرى مثل الاستعمار، وكل هذه الأنواع تؤسس إلى عدم الانفتاح الخارجي وعدم وصول أو قبول كل أشكال التغير.

الفصل الثالث

مفهوم البناء الاجتماعي و مكوناته

تمهيد:

لا يوجد مجتمع إنساني بدون بناء هيكلي يقوم عليه ويحدد بواسطته مصالحه ويربط مؤسساته وتنظيماته ومنظماته وجماعته الاجتماعية، وفي الوقت ذاته لا يوجد بناء اجتماعي خال من نظام اجتماعي لا يشمل المعايير والقيم والقوانين والتعاليم متضمنا موانع ومحرمات وموجها مكافآت وعقوبات، لكي تقوم بإرشاد وتوجيه أفراد المجتمع من أجل التماثل معه وحمل صفاته الثقافية والاجتماعية في تفاعلهم وعلائقهم الاجتماعية وتفكيرهم في المواقف الاجتماعية.

هذه المستلزمات الاجتماعية تعد أساسيات ضرورية لكل مجتمع إنساني يتمتع بالحياة والحيوية، لكنها تتباين من مجتمع لآخر، فكلما توسع المجتمع في حجمه وتقدم في تطوره وتشعب في اختصاصات أعماله وتنوع في فئاته الاجتماعية، نمى بنائه وتطور في مكوناته وتنوع في وسائل ضبطه الرسمية أكثر من العرفية.

ومن خلال أغلب التعاريف التي رأيناها سابقا عن التغير الاجتماعي لاحظنا ارتباط مفهوم التغير الاجتماعي كل مرة بمصطلح البناء الاجتماعي، ليصبح التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي مثل زيادة أو تناقص حجم المجتمع أو في النظم والأجهزة الاجتماعية أو التغيرات المادية، كما يشمل كذلك المصطلح التغيرات في المعتقدات والمواقف، وبذلك يعني التغير الاجتماعي كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة سواء كان ذلك من الناحية المورفولوجية أو الفيزيولوجية خلال فترة زمنية. إذن فاستخدام عملية التغير على هذا النحو لا تنفي ارتباطها بفكرة البناء الاجتماعي والوظيفة، إذ أن عملية **التغير** و**البناء** و**الوظيفة** مراحل ثلاثة يجمعها إطار فكري واحد يساعد على تفسير الحياة الاجتماعية ويحدد أبعادها ومظاهر تغيرها، لهذا سوف نتطرق إلى نظرية البناء الاجتماعي ثم إلى نظرية الوظيفة ثم نربطهما بنظرية التغير.

1-نشأة النظرية البنائية: لم تصدر نظرية البناء الاجتماعي من العدم ولم تنشأ دعائمها بطريقة عشوائية، بل لها جذورها العميقة في الفكر الاجتماعي منذ ظهر "مونتسكيو" في منتصف القرن الثامن عشر وهي نتيجة حتمية من نتائج النزعة الوظيفية كما أنها استمرار منطقي للاتجاه التكاملي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وإذا ما أرّخنا لتطور النظرية البنائية فعلينا أن نلتفت فورا إلى كتابات "مونتسكيو" والتي مهّدت لظهور فكرة النسق الاجتماعي الكلي، وإلى نظريات "أوغست كونت" وفهمه للستاتيكا والديناميكا في ميدان علم الاجتماع، كما ينبغي أن ندرس البدايات الأولى لطبيعة البناء الاجتماعي عند "هربرت سبنسر" حيث يحدثنا بطريقة علمية دقيقة عن المورفولوجيا الاجتماعية.

لقد كشف لنا "مونتسكيو" من خلال كتابه "روح القوانين" كيف ترتبط قوانين المجتمع بالنظم السياسية والاقتصادية برباط وثيق، كما كشف لنا أيضا عن علاقة القانون بالدين و العادات والتقاليد وكيف يرتبط كل ذلك بحجم المجتمع وطبيعته الفيزيقية والمناخية، بهذا نقول أن "مونتسكيو" هو أول من وضع حجر الأساس في إرساء دعائم البناء الاجتماعي من خلال نظرة كلية للنسق الاجتماعي، تلك الفكرة التي وضعت الدعائم الأساسية لما يسميه "أوغست كونت" بالارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية في علاقاتها المتبادلة، وما يقصده "كونت" بالديناميكا والستاتيكا إنما هو الدراسة المفصلة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي الكلي، ومدى أثر هذه الأجزاء وتأثيرها وتساندها مع سائر الأجزاء الأخرى وما يؤدي إليه من عمليات اجتماعية، أي أن دراسة المجتمع في حالته الاستقرارية أي الستاتيكية إنما هو دراسة "التوافق الاجتماعي" أما الديناميكا الاجتماعية عنده فهي أمر مختلف عن التصور الستاتيكي، فإذا ما كانت

الستاتيكا الاجتماعية تدرس التنظيم أو النظام الاجتماعي فإن الديناميكا تدرس التغير الاجتماعي[1].

2-مفهوم البناء الاجتماعي:

لقد اكتنف مفهوم البناء الاجتماعي الكثير من الغموض والإبهام لذلك ورد بأشكال مختلفة من قبل الكثير من العلماء، فها هو "كلود ليفي ستروس "صاحب مؤلف "الأنتروبولوجيا البنيوية" يقول بنفسه أن مفهوم البنية الاجتماعية يثير مسائل شديدة الاتساع وشديدة الإبهام وأن الكثير من المؤلفين حتى أولئك الذين أسهموا بإشاعته لم يتفقوا على مضمونه، منهم "كروبر" الذي كتب في الطبعة الثانية من كتابه "الأنثروبولوجيا": "ليس مفهوم (البنية) على الأرجح سوى تعبير نستخدمه لأنه رائج"[2] ويضيف "ليفي ستروس" أن: "الأنثروبولوجيا كانت ستكون أكثر تقدما لو نجح أنصارها في الاتفاق على معنى مفهوم البنية وطريقة استعمالها والمنهج الذي تنطوي عليه، لكن يقول للأسف ليس الأمر كذلك"، ثم يشير إلى "رادكليف براون" الذي يتوسط مفهومه للبنية بين مفهومي الأنثروبولوجيا والبيولوجيا حيث يقول أنه: "يوجد شبه حقيقي ومهم بين البنية العضوية والبنية الاجتماعية" إذ يرجع دراسات القرابة إلى مستوى المورفولوجيا والفيزيولوجيا الوصفيتين، كما يرجع الفضل له أيضا في انتشار مصطلح البناء الاجتماعي من خلال المحاضرة التي ألقاها عام 1940م بعنوان "في البناء الاجتماعي"، أين يرى أن كلمة بناء تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدل في تكوين الكل الذي نسميه بناء، وأن البناء الاجتماعي عنده هو شبكة من العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين سائر الأشخاص في

---

[1]- قباري محمد اسماعيل، أسس البناء الاجتماعي: دراسة وظيفية تكامالية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف بالاسكندرية 1989، ص43.

[2]- كلود ليفي ستروس، الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة د.محمد صالح. مطبعة وزارة الثقافة دمشق 1977، ص ص 325 326.

المجتمع[1]. كما يعود "ليفي ستروس" أيضا بالقول أنه غالبا ما وقع الالتباس بين مفهوم البنية الاجتماعية ومفهوم العلاقات الاجتماعية، هذه الفكرة التي يتمسك بها "راد كليف براون" ويقر بها لاقت انتقادات كبيرة[2].

أما "بوتفنوشت" يعرف البنية بأنها "الهيئة الستاتيكية للتنظيم الاجتماعي"، ويضيف بأنه غالبا ما تعتبر متحجرة وضئيلة التطور، لكن في الواقع هي حية وتحمل ديناميكيتها الخاصة بها، إذ لا يمكن ادراكها في الحاضر لكن تُلاحظ بين فترات متفاوتة أين يمكن أن يحدث بها تحولات اجتماعية، كما يقول بأنها أيضا تتمايز من مجتمع لآخر[3].

وبالرغم من اتفاق أغلب الباحثين الاجتماعين على أن البنية الاجتماعية تعني بدراسة العلاقات الاجتماعية، فقد اختلفوا في تحديد مفهومها وتعريفها وذلك طبقا لخبراتهم الميدانية والخاصة بالمدرسة التي ينتمي إليها كل واحد منهم، فعلماء الاجتماع عندما يتحدثون عن البناء الاجتماعي يعنون به كنظام ثابت نسبيا للحياة الاجتماعية قابل للنمو وقادر على الاستمرار، وهناك من يصنفه على أنه حصيلة تكامل وترابط مجموعة من العناصر الأساسية المادية وغير المادية في مجتمع ما[4]، بينما يميل علماء أخرون في محاولاتهم لوضع تعريف للبناء الاجتماعي الى اعتباره الطريقة التي ينقسم بها المجتمع إلى زمر اجتماعية أو إلى جماعات متمايزة واضحة وأن ثمة عناصر أساسية وجوهرية توجد في كل مجتمع، كما أنه يستخدم كأساس لهذا التمايز والتفاضل، ولقد اختلف العلماء في تحديد هذه العناصر الأساسية والمبادئ الأولية التي يقوم عليها التمييز، ومع ذلك فهناك نوع من الاتفاق على بعضها مثل مبدأ التوزيع

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 355 356.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 357.

[3]- BOUTEFNOUCHET Mostefa, La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, SNED Alger 1980, P 10.

[4]– فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص19.

الاجتماعي للجماعات، ومبدأ التمايز على أساس الجنس ومبدأ التمايز على أساس النسق والتمايز على أساس التنظيم القرابي وغيرها من المبادئ[1].

وعلى اثر هذه الاختلافات في المفاهيم ظهرت للوجود عدة مدارس قامت ببحوث ميدانية لدراسة البناء الاجتماعي وأشهر هذه المدارس المدرسة الوظيفية الأنتروبولوجية.

3-منطلقات الأنتروبولوجي من البناء الاجتماعي: عرّف كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا البناء الاجتماعي تعاريف عديدة، غير أن أشهر التعاريف هو تعريف العلامة الإنجليزي "إيفانز بريتشارد" الذي حدّد البناء الاجتماعي بأنه" نسق اجتماعي يتميز بدرجة معينة من الثبات والاستقرار ويتألف من جماعات وزمر مثل العشائر والقبائل والأمم، تقوم بتنظيم علاقات الأفراد التي تدخل في نطاقها ببعضها البعض، كما يسمح بالتكيف الخارجي مع البيئة الطبيعية وبالتكيف الداخلي بين الأفراد والجماعات" أما الأنتروبولوجي "راد كليف براون" فقد وافق تعريف "بريتشارد" موضحا بأن موضوع ثبات واستقرار البناء الاجتماعي لا يعني الجمود وعدم التغير وإنما الاستقرار الدينامي الذي قد يتغير بدرجات متفاوتة[2].

ويتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من النظم والأنساق التي يرتكز ويقوم عليها المجتمع وهي قواعد رئيسية كالاقتصاد والدين والأخلاق والقيم والمعتقدات والثقافة والقرابة... الخ، ويندرج تحت كل نسق أو نظام اجتماعي مجموعة من النظم الفرعية، وهي النظم الاجتماعية التي نحاول التطرق إليها فيما يلي. ولكل نظام اجتماعي وظيفته ودوره الذي يلعبه داخل إطار البناء الاجتماعي، ومن تم تصبح النظم الاجتماعية هي الهيكل الستاتيكي أو ما يسميه "كونت" بالقانون الأول للستاتيكا الاجتماعية[3] ويتعلق هذا القانون الستاتيكي بتلك الارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية

---

[1]- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الجزء الثاني، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ،1967 ص309.

[2]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص42.

[3]- قباري محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص11.

في علاقتها المتساندة، تلك التي يحددها "رادكليف براون" بما يسميه شكل أو هيئة أو صورة الحياة الاجتماعية أو ما يسميه "كونت" أيضا بعلاقات التضامن، وتترابط تلك العلاقات ترابطا وظيفيا بين نظم سياسية واقتصادية ودينية وأخلاقية ويقوم بينها نوع من التساند والاعتماد المتبادل. وليست النظم هي الهيكل الثابت لبناء اجتماعي ستاتيكي متحجر وإنما تتغير النظم وتتطور طبقا لحركة الزمان الاجتماعي خلال تيار تاريخي، الأمر الذي معه تطرأ التغيرات الجزئية البطيئة على شكل البناء الاجتماعي، فيتحول بدوره إلى بناء ديناميكي متغير، لأنه يتقدم أصلا في حركة تطورية تأخذ بالجديد وتتعاصر معه وتتماشى في نفس الوقت مع مبدأ التكامل الاجتماعي بين النظم، كما تتوازن مع مطالب التغير[1].

ويشتمل البناء الاجتماعي على عدد من النظم الاجتماعبة أو الأنساق الاجتماعية والقواعد المقننة للسلوك كما يندرج تحت كل نظام أو نسق اجتماعي رئيسي مجموعة من النظم أو الأنساق الفرعية حيث تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض طبقا لمجموعة من الاستجابات والتوقعات التي تفرض على الدوام عددا من أنماط السلوك الجمعي التي تتفاعل وتتوظّف وتتساند[2].

4-ماهية النظم الاجتماعية:

يقوم كل مجتمع بإشباع حاجات أفراده المادية والروحية، لذلك صدرت بعض الأدوات والأجهزة التي بفضلها يُشبع الإنسان الفرد حاجاته باعتباره كائن اجتماعي بالفطرة، والنظم الاجتماعية هي الوسائل الضرورية والأجهزة اللازمة لحفظ المجتمع وحماية الإنسان وإعداده وتربيته وتحقيق أهدافه وآماله. وعلى سبيل المثال لا الحصر صدرت الأنظمة الاقتصادية لإشباع حاجات الإنسان الفيزيقية من طعام وشراب، كما أن النظام الاجتماعي له معان متنوعة وصور وأشكال مختلفة، فالأسرة مثلا هي أول خلية

[1]- نفس المرجع السابق ص12.

[2]- نفس المرجع السابق ص15.

اجتماعية وأقدم النظم ويدعمها نظام الزواج وإلى جانب الاسرة تقوم النظم التربوية المساعدة لإعداد الطفل وتنشئته.

لذاك تعتبر النظم الاجتماعية مجموعة من القواعد المنظمة لأنماط السلوك أو قوالب الفكر التي أوجدها المجتمع قبل أن يولد الإنسان ثم تقبّلها كما هي، وذلك لأنّ النظم وُجدت قبل أن يوجد الفرد، والإنسان لم يكن ما هو عليه من إنسانيته إلا بفضل مشاركته في المجتمع على حد تعبير" دوركايم" حيث يقول في عبارة شهيرة إننا نتكلم لغة لم نصنعها، ونستخدم آلات وأدوات لم نخترعها، ما نقول أو نأكل او نلبس أو ما نحب ونكره عموما هو استمرار للتراث حتى وان تناقض معه في مناح عدة ، لذلك فللمجتمع هو الذي ندين له بمختلف خيرات الحضارة، تلك الخيرات التي منحت للإنسان سماته العامة التي تميزه عن سائر الكائنات"[1].

5-أشكال النظم الاجتماعية : لكل مجتمع من المجتمعات العديد من نماذج التصرف أو السلوك الانساني التي يعترف بها أفراد ذلك المجتمع ويتخدونها وسائل لهم لإشباع حاجاتهم، تكون متوافقة مع أهداف وتطلعات المجتمع ، وهذا ما يطلق عليه مصطلح النظم الاجتماعية، وقد بدأت هذه الأخيرة على شكل عادات بسيطة ثم مع التكرار المستمر في استخدامها تحولت إلى أعراف اجتماعية وأخذت تستقر إلى أن تحولت إلى نظم اجتماعية، ومع مرور الوقت اتخدت أصنافا وأشكالا تتلائم مع احتياجات المجتمع، منها:

1 - نظم تلقائية ونظم مقننة، فالتلقائية فـقد ظهرت بشكل غير مخطط له ومن دون قصد، ويمكن أن نمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية وهي التي نشأت أصلا لتنظيم نواح خلقية معينة، أما المقننة فهي تلك التي سعى المجتمع لوجودها والتخطيط

المسبق لها، لتحقيق أهذاف معينة كنظم التعليم والصناعة وأغلب النظم الاقتصادية كالمصارف والتأمين...

2 – نظم أساسية ونظم مساعدة، فالأساسية هي التي نشأت لتحقيق الضبط في المجتمع كنظام الدولة والدين والقانون، حيث لا يمكن أن يستمر المجتمع بدونها، أما المساعدة فهي أقل أهمية عن الأولى كالنظم الترفيهية بمختلف أنواعها.

3 نظم مشروعة ونظم غير مشروعة، فالمشروعة هي تلك المتفق عليها وتتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية، أما الغير مشروعة فإنها تلك التي تتميز بعدم شرعيتها كنظام البغاء ونظام التهريب والرشوة...

4 نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار، فالعامة الانتشار تعود لإرتفاع نسبة الأشخاص الذين يدخلون في نطاقه ا، مثل الدين في أغلب المجتمعات، أما المحدودة الانتشار وه ي ما ينتسب إليها فئة ضئيلة من السكان مثل الكشافة[1].

6–وظائف النظم الاجتماعية وخصائصها: تعتبر النظم الاجتماعية الشروط الضرورية التي بدونها لا تقوم للبناء الاجتماعي قائمة، فهي الأعمدة أو القواعد الأساسية التي يقوم بفضلها البناء الاجتماعي، وللنظم وظائفها التي تعمل من أجل البناء فهي تدعمه وتحميه وهي الأسباب أو العلل التي تتعامد وتتساند أدوارها من أجل بقاء البنية الاجتماعية[2]، سمتها الأولى أنها "عامة" وأنها "نتاج اجتماعي جمعي" فلم تصدر عبثا أو بطريقة عشوائية، بمعنى أنها ليست ظواهر عارضة أو طارئة إنما صدرت عن روح الكل الجمعي وعن المشاركة والتعاون أي عن طريق تفاعل الأفراد واحتكاكهم المباشر، لذلك تدور في نطاق الإنسان الفرد باعتباره عضوا في جماعة إضافة إلى شموليها وعموميتها فالقواعد والمعايير موجهة للكل، كما أنها ليست معزولة عن بعضها البعض بل لا يمكن تفسير وجودها ووظائفها إلا مع سائر النظم الاجتماعية الأخرى، كما تتسم

[1]– لطفي عبد الحميد، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1977، ص ص 60 61.

[2]– قباري محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص18.

بوجود قوة قاهرة هي الضغط الاجتماعي الذي يؤكد لنا بوضوح الوظيفة الجبرية للنظم الاجتماعية باعتبارها قواعد فُرضت من المجتمع وصدرت عن الكتلة الجمعية وهذا الجبر أخلاقي وليس مادي أو فيزيقي[1]. وللضبط الاجتماعي وظائف منها القانون والدين والقيم الخلقية وقواعد العادات والتقاليد وأنماط السلوك والتصورات الجماعية، هذه كلها أشكال من الضبط تحدد لنا الجزاءات الاجتماعية التي ترسم لنا حدود الأنماط السلوكية داخل نطاق المجتمع. كما تتميز النظم الاجتماعية أيضا بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام فلا يصبح نظاما أو نسقا إلا بعد أن يصل إلى مرحلة القبول بصفة عامة خلال فترة مناسبة من الزمن، فنجد مثلا أن نظام الملكية الفردية أو نظام الزواج لابد وأن يكون قد مر بمرحلة طويلة الأمد مارسه الناس خلالها قبل أن يصبح نظاما معترفا به وموافقا عليه، على هذا الأساس لابد أن يكون النظام قد مرّ قبل إقراره بفترة زمنية معينة يمكن إعتبارها فترة تمرين على ممارسة النظام.

كما تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة أو الأنساق الفرعية المكونة له، فهي تميل دائما إلى توحيد أجزاء النظام الاجتماعي الكلي وهي تتميز بأنها غير مستقلة عن بعضها البعض، وإنما على العكس من ذلك فهي ترتبط ببعضها في نسق موحد، إذ نجد أن كل نظام يميل إلى مساندة النظام الآخر. فالخطبة مثلا تسبق الزواج وتسانده، وهذا بدورة يسبق الأسرة ويساندها، وبذلك نجد أن النظم الثلاثة ترتبط وتعتمد على بعضها، علاوة على أننا نجد نظام الأسرة يرتبط بالنظم الاقتصادية السائدة في المجتمع إضافة إلى النظم الاجتماعية التي تعمل في الوقت نفسه على الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 19 27.

لذلك يؤكد الوظيفيون من أمثال "دوركايم"، "بارسونز" و"ميرتون" بوجود خاصية "التكامل الوظيفي" فمن طبيعة النظم أنها تتميز بخاصية التفاعل لأنها تتساند فيما بينها داخل أنساق البناء الاجتماعي[1].

كما تؤدي النظم الاجتماعية مجموعة من الوظائف منها:

- اشباع الحاجات الأساسية للفرد والجماعة.
- تحديد حقوق وواجبات أفراد المجتمع.
- تحديد المركز الاجتماعي للفرد والدور الذي يقوم به داخل المجتمع.
- مساعدة الأفراد على التكيف والانسجام مع الاطار الثقافي العام للمجتمع.

7-بناء المجتمع ونظمه: إذا كانت النظم الاجتماعية هي "مجموعة توقعات" أو "أنماط للسلوك" أو "قوالب للفكر" أوجدها المجتمع قبل أن يولد الإنسان ثم تقبلها جاهزة كما هي، فإن البناء الاجتماعي هو مجموعة النظم والأنساق التي تتساند من أجل بقاء الصورة الستاتيكا للمجتمع، لكن هذه الصورة لا تعني أنها جامدة لا تتحرك وإنما استقرارها يكون نسبي خاضع لقانون التغير. وهذا ما يقصد بالتغير البنائي وهو ذلك النوع من التغير الذي يؤدي إلى ظهور أدوار وتنظيمات جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات التي كانت قائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير تحول كبير (Transformation) في الظواهر والنظم والعلاقات الاجتماعية، وقد عرّفه عالم الاجتماع البريطاني "موريس جيزنبرج" بأنه "التغير الذي يحدث في بناء المجتمع أو في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه، وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع يبدأ أفراده في ممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها خلال الفترات السابقة"[2].

---

[1]-نفس المرجع السابق، ص 26.

[2]- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1970، ص111.

أمّا "روس" "Ross" فبدا له أن التغير الاجتماعي ما هو إلا "التعديلات التي تحدث في المعاني والقِيم التي تن نشر في المجتمع، أو بين بعض جماعاته الفرعية". ويعرفه "ديفيز" على أنه "مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع"، أما العالم "بوتوكور" فيعرف التغير الاجتماعي على أنه " تغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمنا التغيرات في حجم المجتمع أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم". في حين يذهب "فرنسيس ألين" إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة[1].

لذا نلاحظ من خلال هذه التعريفات أن التغير الاجتماعي يشمل في أغلبه مفهوم التغير في البناء الاجتماعي وارتباط هذا الأخير بالنظرية الوظيفية التي سنتناولها فيما يلي:

8-التغير الاجتماعي وتحليل النظرية الوظيفية: إذا كان المدخل البنائي يهتم بتحليل جانب من النسق، فإن المدخل الوظيفي يكون موجها للاهتمام بالنسق ككل، وإذا كان في حاجة إلى التعرف على كل عنصر من عناصر النسق بشيء من التفصيل كما هو الحال في بحثنا هذا، ومدى إسهامه مع بقية العناصر الأخرى من حيث أدائها الوظيفي للحفاظ على وجود النسق وبنائه، فإن الأمر يقتضي إذن الربط بين المدخل البنائي والمدخل الوظيفي في تحليل التغير[2].إذ أن البناء الاجتماعي يشتمل على نوع من الوحدة والكيان الوظيفي، على اعتبار أنه يتألف من أجزاء أو أنساق اجتماعية تتوافق فيما بينها بدرجة منتظمة ويكون لكل نسق منها وظيفته في هذا الكيان، كما أن وظيفة النسق الاجتماعي عموما هي الدور الذي يلعبه هذا النسق في الابقاء والحفاظ على البناء الاجتماعي.

---

[1]- أحمد زايد، التغير الاجتماعي، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر 2000، ص 18.

[2]- فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص117.

وعلى وجه العموم فإن دراسة التغير الاجتماعي للنظم الاجتماعية في أي جماعة يعني إبراز المضمون الوظيفي للبناء الاجتماعي، وعلاقته بالأنساق الاجتماعية الأخرى التي تحكم المجتمع وتظبطه، ومفهوم هذه الانساق يعبرّ عنه في صورة اتجاهات فكرية اجتماعية وسلوكية يعيشها الأفراد ويلمسونها في حياتهم اليومية على المستويين الثقافي العام والثقافي الخاص والذي يعبّر بدوره عن قيم اجتماعية تطبع بشكل متغاير البيئة التي يعيش فيها الأفراد وتنعكس في مواقفهم وسلوكاتهم.

ولهذا فالتغير الاجتماعي لا يمكن أن يفهم بمعزل عن البناء الاجتماعي وتركيبه ونظمه، وعندما يحل هذا التغير نرى الأفراد يحتلون مراكز مختلفة ويمارسون أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يحتلونها ويمارسونها من قبل، ولهذا فالتغير الاجتماعي يعني بزوغ أوضاع وأدوار جديدة مغايرة لأوضاع سابقة على أن الأوضاع الجديدة هي ذاتها عرضة للتغير وهذا ما يعبر عنه بدينامية البناء الاجتماعي.

الفصل الرابع

التغير الاجتماعي في الجزائر

تمهيد:

إن المجتمع الجزائري كأي مجتمع انساني آخر عرف العديد من التغيرات الاجتماعية عبر مختلف حقبه التاريخية، لذلك فإن فهم طبيعة التغير الاجتماعي وكذا الوقوف على أسبابه يستدعي رجوعا واعيا إلى الأصول التاريخية لتشكل العديد من الظواهر به، على هذا الأساس سنلتزم في هذا الجزء بذكر ما حدث في الجزائر من تغيرات على مدى عقود.

إذ شهد تاريخ الجزائر تغيرات على جميع المستويات مست بنائه الاجتماعي كان أبرزها تأثره بقطيعتين اثنتين أو بمسارين شاملين للتحول [1] توقفت عليهما ملامحه الأساسية: دخول المستعمر الفرنسي للجزائر والنهج التنموي الذي سلكته الجزائر بعد الاستقلال، وهما النقطتين اللتين يتفق عليها أغلب المؤرخين والباحثين الاجتماعين الجزائرين، منهم الدكتور "جمال غريد " الذي قال أن المستعمر الفرنسي صقل(façonné) المجتمع الجزائري من خلال الاصطدام الثقافي الذي وقع بين الحضارتين المتناقضتين ودور الإدارة الكولونيالية في هدم المجتمع الجزائري الذي كان قائما قبل الاحتلال وهيكلة المجتمع الجديد الذي ما زال قائما ليومنا هذا، ثم التنمية كحركية اتخ ذتها الجزائر بعد الاستقلال ، لكن قبل هذا سوف نتطرق إلى تشكيلة المجتمع الجزائري قبل عهد الاحتلال حتى نتتبع معا كيف تشكلت ملامح التغير على مر الزمان.

[1]– سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول: التنمية والثقافة، ترجمة م. ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر1989، ص198.

التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل سنة 1830: حسب أغلبية المؤلفين تمثل "الجزائر الريفية" الواقع المهيمن قبل الاستعمار [1]، وهي خالية تقريبا مما يسميه البعض بالطبقات الاجتماعية على الرغم من وجود مزارعين وزعماء محليين مستبدين متشابهين في وضعيتهم الاجتماعية مع اقطاعي أوروبا في نواح معينة، لكن هذه العناصر لا تشكل نظاما أو نمطا اقطاعيا للإنتاج نتيجة توافر عنصرين جوهريين وقتها في الجزائر يفتقدهما الاقطاع الأوروبي، هما شدة التضامن القرابي وعدم احتكار القوة المسلحة.

إن الطابع الريفي كان هو المميز بكثرة في الجزائر مقارنة مع البلدان المجاورة إذ كان ثلاث أرباع السكان يعيشون في قطاع تقليدي ريفي [2]. أيضا عند دراسة النشاط الاقتصادي في الأرياف الجزائرية قبل حقبة الاستعمار يتضح لنا مدى هيمنة النشاط الزراعي والرعوي عليه، فقد كانت نسبة السكان الذين يمارسون هذه الأنشطة والذين يقطنون الأرياف تتراوح بين 90 و 95 بالمئة من مجمل السكان [3] بالإضافة إلى المزارعين ومربي الأنعام حول المدن[4].

عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها [5]. فقد كان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائرية (قبل 1830) بسيطا يعتمد على العرف والعادة والقانون الاسلامي، ويقوم على أرض

---

[1]– مصطفى الأشرف، الجزائر: الامة والمجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983، ص 75.

[2]-BOUTEFNOUCHET Mostefa, Système social et changement social en Algérie, office des publications universitaires, Alger sans date, P 21.

[3]– حسن بهلول ، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال. المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984، ص13.

[4]– نور الدين زمام ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962–1998، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القبة الجزائر 2002، ص16.

[5]– محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 1990، .ص72.

البايلك، والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك) . فأما أرض البايلك فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري، وقد سميت باسم "الباي" تميزا لها عن غيرها من الأراضي الأخرى، والنوع الثاني من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة (العرش) وتسود في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو، حيث مارسوا فيها الزراعة والرعي وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض، وهي الملكية السائدة لدى أغلبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري آنذاك وتمتد على مساح ات واسعة، وتقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون، أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفًا على المساجد والمؤسسات الخيرية، والنوع الرابع وهو الأرض (الملك) التي يمتلكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة، وهي ملكية تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات كما أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد [1]، كما أن وسائل الانتاج في جزائر ما قبل الاستعمار كانت مكونة من الأرض وأدوات العمل الزراعي في الأرياف، أما في المدن فشملت الأدوات الحرفية والورشات العامة وبعض وسائل الإنتاج في المشاغل[2].

من هنا يجدر التساؤل، إلى أي قاعدة يمكن الاستناد عليها في تحديد نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار؟

إن نصّ "كارل ماركس" يوفر دلالة على هذا النمط، حيث يقول" :إن الجزائر تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية، حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية غير المنقسمة أوسع أشكال الملكية انتشارا، حيث عجزت قرون من السيطرة العربية

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص73.

[2]- بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1979، ص26.

والتركية وبعد ذلك الفرنسية، عن تحطيم التنظيم المبني على الدم"[1] إن هذا النص يحدّد خصوصية التكوين الاجتماعي الجزائري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية، وتكمن هذه الخصوصية في استمرار العلاقات السلالية للإنتاج، تلك العلاقات التي تعبر عن نفسها في الشكل القبلي والعائلي للملكية[2].

وهناك واقع آخر يتجلى عند الرجوع إلى نصوص "ماركس"، والذي درس عن كتب المجتمع الجزائري، وهو تأكيده الصريح على أهمية التنظيم القبلي، لذلك لا عجب أن نجد عدي الهواري أيضا يؤكد على ضرورة الانطلاق من مفهوم "الجماعة القبلية" " "la communauté tribale" عند دراسة التكوين الاجتماعي –الاقتصادي للجزائر في الحقبة السابقة على التغلغل الاستعماري، فهي تُشكل حسب "الهواري" الإطار الاجتماعي الذي يندرج داخله الإنتاج والتوزيع[3]، فالقبيلة حقيقة اجتماعية واقتصادية وتاريخية لا يمكن إغفال وجودها عند دراسة البناء الاجتماعي لتلك الفترة.

أما بالنسبة للنمط العائلي فيضع "مصطفى بوتفنوشت" من خلال كتابه (La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes) الميزات التالية:

1. الأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة أو أسرة ممتدة أو ما يطلق عليها ب" العايلة"، أين الكثير من الأسر الزواجية تعيش معا تحت سقف واحد، "الدار الكبيرة."
2. الأسرة الجزائرية هي أسرة من النوع الأبوي، أين الأب أو الجد هو الرئيس الروحي للمجموعة الأسرية أين ينظم تسيير الممتلكات المشتركة، له مكانة خاصة تسمح له بالاستمرار و بالتحكم، وغالبا ما يكون ذلك بطرق مشددة.
3. الذرية أكثرها ذكورية، كما يتبع السلالة الأبوية والمرأة أو الأم تدخل ضمنها، أيضا الإرث يُتداول في خط الأبوة، من الأب إلى الابن الأكبر منطقيا من أجل المحافظة على ملكيتهم الجماعية.

[1] - MARX Karl , ENGELS Friedrich; Sur les Les sociétés précapitalistes, Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes (Paris) Éditions Sociales, 1970, P 384.

[2] –علي سموك، مرجع سابق، ص188.

[3] - LAHOUARI Addi, De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale, Ed ENAL, ALGER 1985, P31.

4. الأسرة الجزائرية غير مجزأة، الأب متكفل بأبنائه (البنات يتزوجن) وأبناء أبنائه، وأبناء أبناء أبنائه، النسل الذكوري لا يغادر أبدا المنزل الكبير، مكونين العديد من الخلايا من أزواج وأبنائهم[1].

كما يضيف في كتابه (Système social et changement social en Algérie) أن النمط التقليدي والقروي (الحالي) للعائلة الجزائرية قديم جدا، فقد سُجّل قبل العهد المسيحي من قبل كتاب لاتنيين حيث قاموا بوصف العلاقات العائلية والميراث عند وفاة الأب أين ينتقل هذا الميراث إلى أكبر أفراد العائلة، وبين تلك الفترة والفترة الحالية على الأقل بداية القرن العشرين لم تُسجل هناك تحولات في هذا النظام الخطي أين السلطة تتبع الخط الأبوي لعرش العائلة.

ويضيف أن منطق العائلة التقليدية الجزائرية رغم أنه يعود إلى 2000 سنة، إلا أن قدوم الإسلام إلى إفريقيا لم يُغير بنية العائلة التي بقيت محافظة على نمطها، والواقع المهم هو أن العرب الذين قدموا إلى إفريقيا بنمط بنيوي اجتماعي كان اقرب إلى النمط المغاربي لذلك لم تلاحظ تباينات كبيرة[2].

نستخلص من كل هذا بأنه مادام المجتمع الجزائري يمثل نسبة 95 % مجتمع ريفي، وأنه 5 % فقط من السكان كانوا يعيشون في المدينة [3]، فإنه لمن الطبيعي أن تكون الثورة الجزائرية "شعبية" وأن يكون الريف هو الأصل فيها وأن تكون "الوطنية" متأصلة في البوادي والأرياف [4]، فحتى زعماء المقاومة وإطارات جيش "الأمير عبد القادر " وخلفائه الذين كانوا يقيمون في المدن المتحضرة، بل حتى القضاة أنفسهم كانوا من أهالي البادية وسكان الجبال ومن الأرياف بصورة عامة[5].

وقد عبّر "مصطفى الأشرف" عن ذلك خير تعبير حين قال: "إن الوطنية القائمة على الدفاع عن حياض الوطن كانت بدون منازع ريفية المنشأ ثم حلت محلها فيما بعد القومية الناشئة في المدن... كانت أجهزة الاستعمار قد أخذت تستقر وتُعزّز من مواقعها بين الدواوير والقرى وبذلك تأتّى لها أن تتحكم في سكان البوادي وأن تنزع

[1] - BOUTEFNOUCHET Mostefa, Op. Cit P38.
[2]- Idem P16.
[3] - Idem, P21.

[4]– مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص75.

[5]– نفس المرجع السابق، ص81.

عنهم وسائل المقاومة وأن تقوم بالتفرقة بين القبائل والعشائر، وبما أن السواد الأعظم من الجزائريين كانوا آنذاك يعيشون في البوادي ويتعاطون الفلاحة، فلم يكن من الممكن الاعتماد في ميدان الكفاح على سكان المدن بحكم قلة عددهم"[1]، لذلك كان الاستعمار الفرنسي متسلطا على البوادي أكثر من المدن أين صادف مقاومة أشد وأعنف كان كل همه القضاء عليها[2].

-وحشية الاستعمار:

نحن نشاطر "أمين معلوف" الذي عبّر عن ظاهرة العنف في أوساط الحركة الاسلامية الجزائرية برؤية ثاقبة حينما قال: "يمكنك أن تقرأ عشرات المجلدات الضخمة عن التاريخ الاسلامي منذ بدايته، فلا يمكن أن تفهم ما يجري في الجزائر، ولكن أقرأ ثلاثين صفحة عن الاستعمار وتصفية الاستعمار وستفهم أفضل" [3]. إذ لم يعرف التاريخ المعاصر ظاهرة استعمارية كالظاهرة الاستعمارية التي عرفتها الجزائر، كما أن الإنسانية الحديثة لم تتعرّض لممارسة عنيفة كالتي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة أن الاستعمار الفرنسي لم يكتفي باحتلال الجزائر وسلب ثرواتها، وإنما حاول طمس معالمها القومية وتفكيك بنيتها الثقافية[4].

ولقد تحدث إيديولوجيو الاستعمار الفرنسي عن رسالتهم التّحضّرية، أنهم يحملون الحضارة والثقافة والحياة الجديدة إلى الشعوب الفقيرة المحتاجة، فها هو "دوبرمون" يخاطب جنوده بعدما استولى على مدينة الجزائر ويقول لهم" :لقد جدّدتم عهد الصليبيين"، بل هناك ما هو أبلغ من هذا الكلام إذ كتب "بوجولا" وهو رحالة فرنسي وثيق الصلة بالماريشال "بيجو"، سنة 1844م مذكرات عن رحلته ينوه فيها برسالة فرنسا التبشيرية في الجزائر، وقد أورد وصفا لما دار بينه وبين "بيجو" من حديث: "قال لي الماريشال بيجو يوم قابلته منذ سنتين في مدينة الجزائر: ماذا جئنا نعمل في إفريقيا؟ فأجبتُه لكي نواصل العمل الذي بدأه جودفروي...ولويس السابع وسان لويس"

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص81.

[2]- نفس المرجع السابق، ص77.

[3] - MALOUF Amine , Les identités meurtrières, Ed Grasset, Paris 1998, P 90 .

[4]-علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، جامعة باجي مختار عنابة، 2006، ص ص 157 158.

وقال إن الحرب التي تقوم بها فرنسا في إفريقيا إنما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية"[1] وأضاف نفس المتحدث في مكان آخر قائلا ":أن الله من أسمائه أنه إله الجيوش وإله المعارك والمجتمعات لا تتقدم إلا بالدماء والدموع[2]".

لذلك وحشية وعنف المستعمر اتجاه المجتمع الجزائري لم تحدّه حدود، وكيف يكون له حدود وكان من أهدافه إبادة الشعب الجزائري وإحلال شعب آخر محله، إن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة أدت إلى هلاك الملايين من السكان ، كان ضحاياها بالدرجة الاولى سكان الأرياف الذين أهلكتهم المجاعات و أعمال التخريب والمعارك الطاحنة والتشريد[3].

هذه الأعمال التي قام بها الجيش الفرنسي أُعتبرت من أفضع الأعمال في تاريخ البشرية كلها، إذ كان هذا الجيش أحسن جيش في أوروبا وأقواها وأكثرها انضباطا، لكنه ما لبت أن تحول خلال سنوات إلى جيش جرار من جنود ليس لهم من هدف في أغلب الأحيان سوى تدبير عمليات السلب والنهب وشنّ حملات الإرهاب.

كما أن الحرب ضد الجزائر قام بها ضباط محترفون لكنها غالبا ما تجاوزت هدفها الأساسي والدليل على ذلك ما كتبه القبطان "كلي": "إن الحرب التي نقوم بها اليوم في الجزائر حرب استثنائية... فلا تُتبع فيها القواعد المقررة في الحروب الكبرى والصغرى، والانضباط بين الجنود قليل والتكوين العسكري يكاد يكون مفقودا وكل ضابط يتصرف كما يريد "...ثم يمضي هذا الضابط متحدثا عن أصل هؤلاء الجنود وأين كانوا في فرنسا: "لابدّ من الاعتراف بأنني كثيرا ما واجهت صعوبات مع الجنود الذين تتألف منهم سريتي، فأصل هؤلاء الجنود كما لا يخفى عليكم من السجون ومن حثالات الجيش"[4].

[1]- POURJOULAT, Voyage en Algérie, Ed SME SD, PP 255 288.

[2]- Ibid, P 298

[3]– مصطفى الأشرف، مرجع سابق. ص23

[4]– نقس المرجع السابق ص ص 110 111.

ولقد كتب الجنرال "شانغارنيي" متحدثا عن جنوده الذين خرجوا في عملية عسكرية غربي سهل متيجة: "لقد وجدوا خير تسلية لهم في الغارات المتكررة التي كنت أشنّها في الشتاء ضد القبائل المناهضة لنا..."[1].

إن هذه الممارسات العنيفة لا تبدو غريبة إلا من حيث الظاهر، لأنها تكشف عن الرغبة المسيطرة على نفوس العسكريين وهي نيل المجد وإخضاع السكان الأصليين، إنها حرب من أجل الحرب، كما صارت هواية لا واجبا، ومما لا شك فيه أن تلك العقلية العسكرية قد غلبت عليها النزعة العدوانية الوحشية إلى درجة أن التسمية شبه الرسمية التي أطلقها القائد "مونتنياك" على جنوده وهي" مشاة الموت" أو تلك التي أطلقها بيجو "الطوابير الجهنمية" لازمتهم حتى مماتهم[2].

[1]– نفس المرجع السابق ص.ص 111.112.

[2]– نفس المرجع السابق ص.ص 113.114.

المبحث الأول: <u>التغير الاجتماعي في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية:</u>

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان وليس مجرد استعمار استغلال، ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر، فقسم كبير من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أراضيهم واتجهوا غربا إلى وهران، واستمر نزوح الجزائريين عن أراضيهم حيث اتجهوا حتى نحو الجنوب إلى الصحراء، وقد ساعد ذلك استيلاء الأوروبيين لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانوا يملكونها والتي كانت نتيجتها أن فقد الجزائريون 45 بالمئة من أراضيهم وسواء كان فقدان الأرض نتيجة مفروضة عليهم أو من اختيارهم فإن النتيجة العامة كانت واحدة في جميع الحالات وهي تقلص انتاج الأرض [1]، وقد سهّل هذا الأمر ما قامت به إدارة الاحتلال من خلال سنّها لعدة قوانين ومراسيم ليتم بها القضاء على الملكية الجماعية القبلية، ثم اسندت هذه الأراضي لأفواج المعمرين الوافدين من أوروبا.

بدأت الآليات القانونية التي نجحت في تفكيك البنية الاقتصادية الجزائرية السابقة بإصدار مراسيم وتشريعات منذ 1832م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هدفها في بداية الأمر تصفية طابع ملكية الأراضي، حيث طالت في أول الأمر أراضي القبائل الثائرة، ثم انتقلت إلى أراضي الرعي والبور التابعة لأراضي العرش[2]، إلى جانب ذلك قامت السلطة الاستعمارية بتأميم أراضي الوقف، وتحطيم الملكيات الخاصة التابعة للأهالي[3].

لتليها قوانين وتشريعات وتدابير أخرى، لكنها كلها لم تكن لتُرضي شراهة المعمرين، وهذا ما عبّر عنه المجلس الأعلى للدولة عام 1911م بتأكيده على أن المعمرين

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص75.

[2]– حسن بهلول، مرجع سابق، ص23.

[3]– قد أشار "دي توكفيل" "DE TOCQUEVILLE" في تقرير مشهور له عام 1847م إلى عمليات المصادرة بقوله: "لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال، أموال المؤسسات الخيرية، التي غرضها سد حاجات الإحسان و التعليم العام، وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وانقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسة، لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف انتقال رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا، وأكثر فوضى، واكثر جهلا، وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا" أنظر أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، بيروت، منشورات عويدات 1985، ص ص 13 36.

يشكُون من قلة الأراضي، وتأسيسا لذلك جاء قانون 1926م ليحقق هذا الطموح ويشبع شهيتهم إلى الأراضي[1]، ولذلك اعتبر البعض هذا القانون أكثر فرنسة وعدائية واستفزازا للأهالي، حيث نص على مشروعية الدولة على مسح وفرنسة أراضي القبيلة أو الدوار إذا ما اقتضت مصلحة الاستعمار ذلك[2].

هكذا أدّت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان إذ أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة، وهناك الكثير من أصبح خمّاسا بعدما كان مالك أرض، مما تسبب في تفكّك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في الريف، وكان ذلك بداية لظهور "الفردية" في الإنتاج الزراعي.

1 النزوح الريفي وأثره على بناء الأسرة الجزائرية:

النزوح الريفي لا يمكن أن يكون مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فحسب وإنما يصاحب هذا التغير تغيير في المهنة أيضا، فالمهاجر الريفي عند نزوحه إلى المدينة يُهمل الأرض أولا ثم يتّجه إلى ممارسة أنشطة أخرى في المدينة، لذلك بعد أن قامت السلطة الإستدمارية بتحطيم البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري تمكنّت أخيرا من التحكم في زمام المجتمع، وأيضا بعد الاستيلاء على أخصب الأراضي أصبح العامل الريفي يفقد كل قدرة على تحسين أوضاعه بل أصبح يتحرك ضمن آليات رسمتها له السياسة الاستعمارية فأجبرته على التنقل من أجل العمل لبعض الأيام في مناطق معينة تحت تأثير الفقر ودفع الضرائب المسلطة عليه نقدا وهي عملية أثقلت كاهل الفلاحين[3].

ففي سنة 1954م على سبيل المثال كان الذين يعيشون في بطالة يشكلون حوالي 30% من السكان الذكور الحضريين والذين هم في سنّ العمل[4]، هذا الوضع الاجتماعي جعل اليد العاملة الريفية في حركة دائبة بين المدن والسهول وبين المناطق

---

[1] - HENNI Ahmed , La colonisation agraire et le sous développement en Algérie, SNED, Alger 1973, P49.

[2] - Idem p 48

[3] – مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص85.

[4] - BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Presses universitaires de France, Paris 1974, P8.

الفقيرة والجبلية أين كانت متّجهة أساسا نحو المراكز الحضرية الكبرى وليس للمدن الصغرى أو المراكز الحضرية الصغرى[1].

2 **انعكاسات النزوح الريفي على العامل الريفي:**

يقول "محمد بومخلوف" أن البطالة والفقر واكتساب شبه تقاليد هو أكثر ما ميز وضعية العامل الريفي بعد نزوحه، وهو الأمر الذي بقي مستمرا حتى بعد الاستقلال، بالإضافة إلى هذا هناك ظروف الثورة التحريرية التي كان لها كذلك انعكاساتها الخاصة فيما يتعلق بالسياسة التي اتخذتها فرنسا فيما يخص إنشاء تجمعات سكانية أطلقت عليها اسم: Regroupements de population.

كانت هذه **المحتشدات** من بين أكثر ما عانى منه المجتمع الجزائري الريفي إبان الاستعمار، وهي السياسة التي اتخدتها فرنسا من أجل خنق الثورة ومراقبة السكان عن كثب، وذلك عن طريق ترحيلهم إلى تجمعات سكانية أنشأت خصيصا لتجميعهم فيها، لذلك ظهرت تجمعات سكانية كوخية في المدن و السهول مثل العاصمة و أطراف وديان سهل متيجة[2]، بعدما قاموا بحرق المداشر وتدمير آلاف القرى الزراعية المنتشرة في الجبال التي كان يأوي إليها الثوار وتجميع سكانها في محتشدات، ولعل هذه السياسة هي أكثر الحقائق التي تحدث عنها كل من "بيار بورديو" و"عبد المالك صياد" في كتابهما:

"Le Déracinement" حين وصفا تلك الاضطرابات التي حدثت للمجتمع القروي الجزائري بين سنتي1955 م و1962م بسبب سياسة المحتشدات التي أقيمت آنذاك أنها الأكثر عمقا وتأثيرا على المستوى البعيد [3]، وهو الأمر الذي تحدث عنه أيضا "بوتفنوشت" أن كلمة DERACINEMENT هي أفضل تعبير ووصف لما مر به سكان الريف ابان الفترة الاستعمارية[4].

---

[1] - BOURDIEU Pierre, Travail et travailleurs en Algérie, avec A. Darbel, J-P. Rivet, C. Seibel, Paris-La Haye, Ed Mouton, 1963 P361.

[2] – مصطفى بومخلوف، التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية، دراسة ميدانية عن منطقة سيدي موسى. 1984 ص164.

[3] - BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, Le déracinement, Ed minuit, Paris 1964, P11.

[4] - BOUTEFNOUCHET Mostefa , La culture en Algérie, mythe et réalité, SNED Alger 1982, P.P 45 48.

في هذه المرحلة لم يكن همّ العسكر سوى إفراغ المناطق التي يصعب عليهم مراقبتها دون التفكير في ايوائهم أو تنظيم تنقلاتهم، هؤلاء الفلاحين المنزوعين "Arrachés" من سكناتهم الأصلية أسكنوا بمراكز غير سوية لم يراعوا فيها نموذجهم التقليدي[1] مما جعلهم يعيشون بؤسا ماديا ومعنويا في هذه التجمعات، إذ منذ البداية كانت هذه الترحيلات الفوضوية تحددّها الأساليب الردعية العنيفة[2].

لقد كان هذا التجميع الكثيف للسكان بمراكز قريبة من مراكز العسكر يهدف إلى السماح للجيش بمراقبتهم مباشرة وتحكيم قبضته عليهم (خوفا من أن يساعدوا جنود جبهة التحرير الوطني عن طريق تزويدهم بمعلومات، إرشادهم، مساعدتهم بالمؤن، إيوائهم...) وكل من كان يبقى في"المناطق المحرمة" يعتبر متمرد ويتوجب القضاء عليه، في أغلب الأحوال طردهم كان عن طريق الإكراه إذ كان العسكر يطبّقون وبطريقة منظمة سياسة الأرض المحروقة :حرق الغابات وحرق مصادر المدخرات والماشية، كل الأساليب طبقت حتى يتخلى الفلاحين عن أراضيهم وسكناتهم[3].

وبالفعل فلم يكن أمامهم إلا ترك أرض الآباء وترك مصدر رزقهم الوحيد، رغم أنه لم يكن من شيمهم أبدا الاستسلام، فالمقاومة التي اتصف بها التنظيم الاجتماعي الفلاحي كانت قوية بحيث منعت سياق البروليتاريا من التحكم بها. إن رفض الفلاح المملوك (المنزوع الملكية) والمدمر والمستأصل الاستسلام للمعمرين من أن يبيع جهد عمله اعتبروه كحجرة عثرة في وجه التقدم، هذا التقدم الذي كان يهدف إلى تحويل الفلاح المنتمي إلى العلاقات العشائرية إلى عامل زراعي، مولدة بذلك نمط جديد من الروابط الاجتماعية هدفها فرض ثقافة غريبة، كما أن مقاومة البروليتاريا عكس مقاومة من نوع آخر هي مقاومة المثاقفة[4].

هناك من صنف سياسة المحتشدات هاته "كآلة حرب" في مقدورها تشتيت القرية أو بأنها سياسة زراعية مخططة تطمح إلى تحويل الملكية المشتركة إلى عائدات فردية، وفعلا أدّى ذلك بكل تأكيد إلى تفكيك وتجزئة الوحدات الاجتماعية التقليدية محطمة

[1] - Idem, P P 26 27.
[2] - Idem P 12.
[3] - Idem P 11.
[4] - LAKJAA Abdelkader, La longue marche des ouvriers agricoles, de la résistance à la prolétarisation à la conquête de l'identité, Thèse doctorat 3eme cycle sociologie du travail, Paris 1987. p 7.

بذلك توازن اقتصادي أين كانت فيه الملكية القبلية أو العشائرية تشكل أفضل حماية، في نفس الوقت سهّلت للكولون الأوروبي الاستيلاء على أفضل الأراضي، إذ أن أكبر القوانين العقارية كانت وظيفتها توفير الشروط الملائمة لتطوير اقتصاد عصري مُؤسس حول المؤسسة الخاصة والملكية الفردية كما أن التدخل القانوني كان يشير إلى تحويل الاقتصاد، لكن الوظيفة المستترة أو الحقيقية لهذه السياسة كانت أبعد، أولا: التجريد من الحقوق بطريقة قانونية تسمح للمعمرين بالاستيلاء على الاقتصاد وتفيدهم بإدخال تفكير جديد وغريب على عقلية المجتمع الفلاحي، ثانيا: تشتيت الوحدات التقليدية (القبيلة مثلا) والتي كانت تمثل روح المقاومة ضد الاستعمار والتي نتجت بطبيعة الحال من خلال تحطيم الأسس التقليدية التي كانت تجمعهم[1].

فيما بعد تأكد أكثر أن سياسة التجميع هاته لم تكن النتيجة الحقيقية والبسيطة للترحيل فقط وإنما الهدف المباشر لانشغالاتهم وأيضا أصل سياستهم المخططة، ومع أن قرار مرسوم سنة 1959م قضى بتحريم ترحيل السكان بدون موافقة السلطات المدنية إلا أنّ التجمعات تضاعفت، ففي سنة 1960م عدد الجزائريين المنتقلين وصل إلى 2157000 أي ما يعادل ربع السكان الكلي آنذاك، ناهيك عن التجمعات نأخذ بعين الاعتبار النزوح نحو المدن الكبرى، هذا التنقل للسكان الذي قال عنه "بورديو وصياد" أنه كان من أكبر التنقلات وحشية التي عرفها التاريخ[2].

كما أن سياسة التجميع بالمحتشدات لم تزد إلا إفقار الطبقة القروية أو الريفية بالخصوص، كما زادت من تبني سلوكات جديدة في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتحطيم التوازن الاقتصادي الوقتي وتفتيت الوحدات الاجتماعية التقليدية، أيضا زادت من سرعة الهجرة أو الفرار نحو المدن إذ لم يكن لدى هذه الجماعات ما تخسره[3].

أيضا ظاهرة التغريب التي حدثت عن طريق التجميع تضاعفت أكثر مع التحضر ولم تستطع إلا التعبير عن تحولات في السلوك الاقتصادي في نفس الوقت الذي ظهر فيه تنوع في الحاجيات خاصة بالنسبة لأولئك الذين فرّوا إلى المدينة، إذ أن التواصل مع المجتمع الحضري طور الوعي لديهم بأن هناك اختلاف أو تباين بين طريقة العيش في

[1] -Idem p 16.
[2] - "ce déplacement de la population est parmi les plus brutaux qu'ait connus l'histoire", BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, Op Cit p13.
[3] - Ibid. p 21.

المدينة وطريقة العيش في القرية التي تلازمت مع نقص الغداء، الفقر في الوسائل الطبية والمعدات المدرسية...[1]

لقد كان الاستعمار يرفض الاعتراف بثقافة الجزائر الأصلية وأراد فقط منحهم ما يجب أن يكونوا عليه، أي على صورة الأوروبي متجاهلين عن قصد هويتهم الحقيقية وأصالة إنسانيتهم الخاصة بهم، المنتمية إلى ثقافة خاصة كانوا جاهلين لقوتها وضعفها أصلا، وأنه بإمكانها تحطيم نظامهم الاستعماري، هذا النظام الذي حطّم الاقتصاد الريفي وقاد المجتمع التقليدي إلى التلاشي أين عكس كل هذهالنتائج المباشرة لسياسة التجميع[2].

إن أهمية تحديد ملامح اللحظة التاريخية و ملابساتها التي صاحبت استعمار فرنسا للجزائر منذ عام 1830م تكتسي خصوصية سوسيو–تاريخية لذلك وقفنا عليها، ذلك أن المستعمر قد حاول بوسائل عنيفة أن يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية في الجزائر وفق الرأسمالة الأوروبية وتحقيقا لأغراضها.

وقد كان يملك الوسائل الكافية للقيام بهذه المهمة، بما في ذلك المعرفة السوسيولوجية وقوة السلاح ومركزية السلطة، ومع ذلك لم تكن إعادة التشكيل هذه عملية سهلة لأن الواقع الجزائري كان يخضع لقانونيته الخاصة، وكان لزاما على المستعمر أن يفهمها جيداً تمهيدا لمحاولة التأثير فيها من الداخل بتحريك عناصرها الخاصة نفسها وتوجيهها لخدمة مصالحه[3].

3 -نهب الأراضي ونزع الملكية العقارية:

إن حقيقة تهديم البنيات الاجتماعية–الاقتصادية، الذي تسبب فيها دخول الجيش الاستعماري وتوغله داخل البلاد أثناء عقود طويلة، أعطى على التوالي للأقلية الأوروبية وللسوق الفرنسية موارد مختلفة ويدا عاملة رخيصة الثمن، لكن مثل هذا المسار كان قبل كل شيء نتيجة لاغتصاب أراضي الجماهير الريفية بصفة جماعية [4]، واغتصاب الأراضي هذا قد اكتسى أشكالا مختلفة وأخذ أبعادا كبيرة كما أنه لم يكن

[1] - Ibid. p22.
[2] - Ibid, P 25.
[3] - BERQUE Jaque , Cent vingt cinq ans de sociologie magrébine, ANNALES, ESC 1956, P P 50 175.
[4] – د. علي سموك، مرجع سابق، ص158.

دوما سهلا ولا نابعا من استسلام، وإنما كان بموجب أعمال عنيفة واجراءات تعسفية وبعد إصدار مجموعة قوانين قاسية تخدم مصلحة المستمر[1].

كما أن النزع العنيف للملكيات العقارية الجماعية شكّل الخطوة الحاسمة في تاريخ الريف الجزائري عن طريق تدمير مرتكزات المنطق الداخلي للتوازن الاجتماعي وتفكيك القبائل، إذ جاء قرار مجلس الأعيان لعام 1863م الذي وزّع القبائل على تجمعات اصطناعية تسمى "الدوار"، ليفكّك إطارا اجتماعيا كان لانهياره مضاعفات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على المستوى الإنساني والنفسي أيضا، كما أن عملية التقسيم الفردي للأرض ساهمت في الانتقال من توازن اقتصادي كان يضمن لوحده الملكية العامة للأرض، إلى اللاتوازن البنيوي المولد لحالات الجمود الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ اللحظة التي بدأ فيها الاستعمار تطبيق سياسة نزع الملكية العقارية الفردية عند الجزائريين بغرض تسهيل تملّك المعمّرين، باتت القطيعة في التوازن الاجتماعي أمرا لا مفر منه، حيث شكلت القبيلة العائق الأساسي في وجه تحقيق هذه الأهداف، إنها عائق أمام التوسع الاستعماري[2]، لكن رغم ذلك استفادت من الكثير من الاستثمارات الزراعية التي خصصتها فورا لأولى المعمرين الوافدين من فرنسا بهدف إبقائهم في الجزائر، لذلك كان طابعها عنيفا وقد أحسن "لقجع عبد القادر" حين وصفها بأنها آلة حرب ضد الفلاحة القروية أو العشائرية[3]، كما يضيف في مقام آخر أن هدف هذه السياسة كان تحرير الفرد الجزائري وجعله "انسان عاري"، من خلال اخضاعه لعقلية اقتصادية جديدة أتى بها الرأسمال الاستعماري[4]. أيضا أن ثقافة اللاانقسام التي تميز بها اقتصاد الجزائر أزعج المستعمر وأعاقه، لذلك بدأت سياسته بالتخطيط لهذا اللاانقسام من أجل القضاء على الملكية العامة للأراضي وتمكين المعمرين من الاستفادة منها[5].

---

[1]– مصطفى الأشرف، مرجع سابق ص ص 12 17.

[2]– عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة ط 1، بيروت 1983 ص.ص 59.66.

[3]- LAKJAA Abdelkader , Op Cit P2.

[4] - Idem, p 35.

[5] - Idem, p 37.

وبالتالي، لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورا حاسما في تغيير "أسس المجتمع الجزائري" لأنها عممّت الملكية الفردية وشجعت المبادلات النقدية وأفقدت بالتالي التوازن الاجتماعي الذي كانت تنسجه القبيلة، وذلك دون نشوء روابط أخرى من تلك العلاقات لتملأ الفراغ، هكذا عانى المجتمع الجزائري من ظاهرة إزالة المجموعة الاجتماعية و التي شهدت بالتالي ارتدادا تاريخيا.

ولأن كل إزالة للمجموعة تتضافر بسيرورة نزع الطابع الإنساني، انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية ولم يعد المجتمع ذلك الكل الهرمي بل مجموعة من الأفراد المضافين إلى بعضهم البعض، كما لا يعني الدخول في الدائرة النقدية الذي أشرنا إليه من قبل دخولا في الاقتصاد الرأسمالي المتطور، بالإضافة إلى هذا فإن إضفاء الطابع النقدي يحوّل اقتصاد الاستهلاك الذاتي إلى اقتصاد الكفاف التقليدي ويجعله تابعا للاقتصاد الرأسمالي المتطور أين يفرض عليه معايير التبادل واحتياطا لقوة العمل المتوفرة[1].

لقد كان توازن المجتمع التقليدي الأصلي توازنا بين الاستهلاك والإنتاج أما قطيعة التوازن فعبرت عن نفسها بالعجز عن تأمين الحاجات الأساسية، ومن هنا نشأت المجاعات ونقص التغذية، وكانت أولى التجليات العنيفة لقطيعة التوازن (أزمات سنوات 1845-1867-1868) أين بات المجتمع التقليدي بعد هذه الأزمات مطبوعا بلا توازن دائم وبتوترات بنيوية وبأزمة كامنة تشكل عوارضها عوارض التخلف الاقتصادي[2].

4 التخلف وإعادة البناء الاجتماعي:

أدّى الاضطراب الاقتصادي الذي سبّبه الاستعمار بواسطة ممارساته العنيفة إلى التأثير بشدّة على أنماط حياة المجتمع الجزائري، الذي حوصر في أمكنة محددة، سواء كان من البدو أو نصف البدو، كما ضيّق الخناق عليه إن كان حضري أو نصف حضري مجبرا جراء ذلك على إجراء تغيير في نمط عيشه[3]. كما ارتكز اقتصاد

---

[1]- علي سموك، مرجع سابق ص 191.

[2]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق ص.ص114.126

[3]-علي سموك، مرجع السابق ص192.

الجزائر المستعمرة في فترة ما بين الحربين على صناعة إستخراجية وتحويلية وعلى زراعة تتميز بازدواجية ظاهرة بين حديث وتقليدي موجه للاكتفاء الذاتي، علاوة على ذلك تحول عدد كبير من صغار الملاك إلى خماسين على أرضهم بعد أن خضعوا للممارسات الربوية[1].

ومع أن المستعمر كان يملك من الإمكانيات ما يجعله يستثمر بطرق وبوسائل متنوعة ومتطورة تخدم سياسته وتخدم مستعمرته إلا أن ذلك لم يحدث قط، وإذا تسائلنا لماذا يرفض الرأسمال العالمي الخاص عامة أن يستثمر في المستعمرات؟ فإن التفسيرات الأكثر انتشارا والتي نجدها عند الكثير من المؤّلفين الماركسيين هي بشكل عام كالتالي: لا تملك المستعمَرة المسيطر عليها اقتصاديا وسياسيا أدوات تصنيعها أي أنها لا تمتلك ثرواتها الخاصة بها، هذا من جهة أما من جهة أخرى، فإن تصنيعها يجعلها قادرة على منافسة صناعة المتروبول الخاصة وأن قوة العمل يمكن أن تصبح عرضة لاستغلال عنيف، وهكذا يجري بشكل عام تفسير تجميد القوى المنتجة في البلدان المتخلفة[2].

من جهته يصنف بن أشنهو الأسباب التي أنتجت التخلف في الجزائر كما يلي:

1-تحويل القيمة المحققة بواسطة الزراعة.

2-غياب الصناعة.

3-سيطرة زراعة الاكتفاء الذاتي.

4- .تحويل القيمة.[3]

وبالتالي، لقد أنتج النظام الاستعماري المواطن "البلدي" الذي عرّفه "بيار بورديو" حيث قال: "إنه الفرد المنفصل عن قبيلته والذي يحافظ-عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالي والمنافسة الفردية- على نمط حياة و تفكير لا معنى لهما داخل الإطار الاجتماعي القديم"[4]. هذا النمط في الحياة والتفكير الذي تكلم عنه "بورديو" كان من الممكن أن يزول بعد بضعة أجيال لو أن الرأسمالية الاستعمارية كانت قد أرست البناء

---

[1]- نفس لبمرجع السابق. ص 194.

[2]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق ص.ص 131. 151.

[3] - BENHACHENOU Abdellatif, La formation du sous développement en Algérie, Ed OPU, ALGER 1976 P.P 131.144.

[4] - BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Ed Que sais je. Paris 1964. P.P 30.31

التقني الصناعي الذي ميّز المراكز الحضرية الكبرى مثلما حدث في أوروبا بما أنه قد جرى تدمير المجتمعات الزراعية في أوروبا بنفس العنف الذي حصل في المستعمرات (نزع الملكيات، ربا، ضرائب نقدية، تسول وتشرد)، إلا أن تراجع المجتمع الريفي في الحقبة الاستعمارية إلى زراعة الاكتفاء الذاتي لم يحدث نظيره الإيجابي على غرار أوروبا، وبالتالي تفككت علاقات الإنتاج القديمة بدون أن تُستبدل بعلاقات اجتماعية أخرى أرقى، كما تحّول قسم زهيد من السّكان إلى عمال زراعيين دائمين وموسميين أو إلى أيد عاملة غير متخصصة تعمل في بعض ورشات الأشغال الكبيرة، رغم أن القسم الأكبر من السكان بقي في الريف مداوما على شكل متدن من أشكال العلاقات الاجتماعية[1] ، لذلك لم يكن تدمير الاقتصاد التقليدي نتيجة تراكم تبدلات كمية داخلية بل تم بفعل عوامل خارجية، دون أن تؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة اجتماعية أرقى نوعا ما[2].

5 تفتيت العلاقات الاجتماعية وغزو النماذج الأجنبية:

إن نسق الإنتاج ليس مجرد ترتيب تقني واقتصادي لمتغيرات مادية بل هو نسق اجتماعي أيضا، أو هو بالأحرى جانب أساسي من النسق الاجتماعي، لذلك يشكل النسق الزراعي المشترك في كل أرض زراعية أساس وحدة نمط حياة كل الجماعة، وبالتالي....فإن الاضطرابات التي أدى إليها الاستعمار انعكست في التغيرات العميقة لأنساق الزراعة الاستعمارية إثر إعادة تنظيم الملكية العقارية ومنه إلى نمط الحياة بالدرجة الأولى.

والحال أن التغير الذي أصاب أبناء الجبال، في بعض أنساق الإنتاج الزراعي والأنماط الزراعية، فإنه قد أصاب سكان السهوب بشكل كبير وعنيف، حيث يشير "بورديو" إلى هذا الأمر ويتحدث عن تثاقف أبناء الجبل، وعن زوال ثقافة السهول. فسكان المناطق الجبلية لم يعتري بُناها التقليدية التحول الذي تعرضت له بُنى الفئات الأخرى ، أي سكان السهول والمناطق الحضرية من تدمير عنيف[3].

---

[1]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثةللطباعة والنشر ط2، بيروت 1982، ص ص 233 248.

[2] - BERNARD Alain, l’évolution du nomadisme en Algérie, Ed ICED, Paris 1968, P292.

[3] - BOURDIEU Pierre, Sociologie de l’Algérie, Op Cit. P P 30 31.

ومن جهته يقول "جاك بيرك": "كان حقل العلاقات الاجتماعية يتكون في الجزائر من القبيلة والفروع والعائلة، ومع انهيار القرابة الجماعية ارتفعت قيمة القرابة الفردية (القرابة الدموية المباشرة)" ويضيف: "إنه لأمر صحيح أن بعض الجوانب الرمزية في العائلة قد ترسخت أثناء الاستعمار، ومن ثمّ فإن الممارسات الاجتماعية التي تخرق المعايير الدينية تكون موضع شجب صارم بحيث يتعرض الفرد إلى الطرد من العائلة وبالتالي يصبح محروما من الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي"[1].

على هذا الشكل كان يتم تعزيز المعايير الاجتماعية السابقة، لأنها كانت تسمح بقيام توازن اجتماعي، وليس رفض واع للحداثة، إذ كان يعتقد عدد كبير من الفلاحين بأن المشاكل تطرأ وتحل بالفرد والجماعة لأنه لم يتم التقيد بهذه المعايير. إن هذه الثنائية في التفكير (الماضي– الحاضر) أوحت إلى" بورديو" بالتمييز بين السلفية التقليدية وسلفية اليأس أو السلفية المرضية كما يسميها والتي أنتجها المستعمر، حيث يقول: "هكذا تحل مكان السلفية التقليدية التي تتطابق مع مجتمع متكامل تماما والمستند إلى اقتصاد متوازن نسبيا إلى سلفية اليأس المتصفة باقتصاد كفاف وبمجتمع مفكك وخاص بحثالة البروليتاريا المتعلقة بماض تعرف أنه انتهى بلا عودة"[2].

أما فيما يخص السلوك الاستهلاكي فإنه رغم مقاومة المجتمع الجزائري اتجاه منتجات المستعمر، إلا أن هذه المقاومة لم تتمكّن من الحدّ من التسلل التدريجي في البلاد للنماذج الغربية التي تلقتها خلال 130 سنة من الاستيطان الاستدماري، نتج من جراء هذا أي بعد استرجاع السيادة الوطنية وحتى قبل ذلك وضع اجتماعي متميز بمثاقفة واسعة مسّت سكان المدن بصفة خاصة، السكان الذين نعتقد أنهم لازموا النماذج الأجنبية واحتكوا بها أكثر من رفاقهم في الريف، مثاقفة بدأت بالتدريج من المدرسة، المستشفى، تقسيم المهام، إدخال الآلات الأوروبية، والآلات الزراعية المتطورة، نظام المحاسبة المفروض من قبل اقتصاد السوق، كما أن العمل بأجر كرابطة اجتماعية جديدة في الفلاحة أدت إلى سلوك اجتماعي مغاير لطبيعتها، لذلك كانت بحق مثاقفة تتميز بجدلية معقدة لأنها لم تكن تعني مجرد التقاء ثقافتين لكن يمكن أن تمر بطريقة

[1] -BERQUE Jaques, Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine, Op Cit P340.
[2] - BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Op Cit. P.118.

الانخراط الحر أو المفروض من ثقافة إلى أخرى أي يمكن أن تتحول إلى" نزع الثقافة الأصلية والاتصاف بثقافة أخرى "Déculturation" ويضيف "لقجع" مستشهدا بقول باستيد: "من أن مصير الثقافة المهيمَن عليها لا تفقد كلها مرة واحدة لكن تتحول تحت تأثيرات الثقافة المفروضة"[1].

لابد أن يضاف إلى هذا الوضع الاجتماعي ردود فعل نفسية هامة، فبعد مرور الغليانات الأولى للاستقلال وبعد أن كانت النماذج الأجنبية مقرونة في خطورتها بأصحابها الفعليين، فقدت رموزها العدوانية لتصبح أداة ترقية واسعة النطاق، مع العلم أن استرجاع الحرية يتبعه تقليديا رغبة عامة في الرفاهية، الرغبة التي تدخل في مجرى تاريخ دوافع الفرد المستعمَر كتعويض متأخر لإحباطاته السابقة، وفي هذا المستوى من الدوافع الجماعية كانت النماذج التي تركها الاستعمار وخاصة النماذج التقنية وسائل وأهداف في آن واحد لهذه الرغبات[2].

[1] - LAKJAA Abdelkader, Op Cit. P P 03 07.

[2] – نور الدين طوالبي، التغير الاجتماعي وقضية الهوية الثقافية، مجلة التواصل: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية تصدرها جامعة عنابة الجزائر، عدد 6 جوان 2000، ص10.

المبحث الثاني: التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال:

1-النزوح الريفي وظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

ارتبط النزوح الريفي في الجزائر بفترة الاحتلال الفرنسي الذي اتخذ سياسة الاستيطان، التي تقوم أساسا على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين كما رأينا، لذلك أصبح سكان الريف الجزائري أمام أمرين :إما أن يتجهوا إلى المدينة وإما أن يمكثوا في الريف ليعملوا في مزارع المعمرين بأجر زهيد.

وبعد استقلال الجزائر، استمر النزوح الريفي، بل وازدادت حدّته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير وسياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية محددة، الأمر الذي نتج عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية إلى تحرك سكاني شديد بين الريف والمدينة وبين المدن نفسها[1].

وقد انقسمت فترة النزوح الريفي في الجزائر ذات الاتجاه الواحد (أي من الريف إلى المدينة) إلى فترتين، الأولى امتدت من سنة 1962 إلى 1966 أي من الاستقلال وحتى بداية التصنيع، أين اتسمت هذه الفترة بنزوح ريفي كثيف نحو المدن، وهذا نتيجة للنزوح الجماعي للأوروبيين نحو فرنسا من جهة ولإنتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والغربية (تونس والمغرب) ورجوع المواطنين اللذين هاجروا من قبل إلى هذين البلدين من جهة أخرى، إلا أن عودة السكان لم تكن باتجاه الريف بل باتجاه المدن الكبرى التي كانت في الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الأوروبيين.

الثانية من سنة 1966 إلى 1978 وهي الفترة التي تركزت فيها بوضوح الصناعة في المدن الكبرى واتسمت بنوع من الاستقرار والذي سوف نعود إليه بشيء من التفصيل في أجزاء موالية، لكن قبل هذا كان لابد لنا من معرفة كيف أصبح نظام الأسرة الريفية بعد أن نزحت إلى الوسط الحضري؟ واختيارنا لهذا العنصر تمثّل في أهميته في إبراز نتائج نزوح العائلات الريفية التقليدة إلى المدن الحضرية الكبرى التي تختلف عنها في جوانب عدة، فأدركنا من خلال القراءات المتعددة أن الأسرة الجزائرية المعاصرة (أي فترة بعد الاستقلال) أصبحت تتميز بتقلص حجمها، حيث اتجهت من النظام الأسري

[1]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص86.

الممتد إلى النظام الأسري النووي، وبعد أن كانت في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت تتسم بصغر الحجم، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي وتربية الماشية أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش أكثر فأكثر[1].

أما فيما يخص النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية، فيمثل انقلابا بالنسبة للنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي، فإذا كان النظام الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف يساعد على بقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك، فإن الصورة انقلبت في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة ووالدين وأعمام...الخ، ومن تم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب ربّ الأسرة العامل[2].

معنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي واستهلاكي قائم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ومعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي–فردي قائم على الاقتصاد الصناعي و التجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.

كما أن التصنيع الذي تركز في أغلب المدن الجزائرية الكبرى ابتداءا من سنة 1966 و حتى 1978م كانت له آثاره على تحرك السكان نحو المراكز الحضرية الصناعية، ولا شك أن تضخم هذه المراكز ونموها السريع غير المخطّط قد أدّى إلى ظهور مشكلات عديدة انعكست على الأسرة النازحة في نواحي الصحة والتعليم وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق والجريمة، ولا شك أن الأسرة النازحة إلى المدينة والتي غالبا ما تسكُن في حي قصديري أو في منزل قديم مع أسرة أخرى كثيرا ما يتعرض أفرادها للأوبئة، إذن فالأسرة النازحة هي التي أوجدت نفسها _مخيرة أو مكرهة– في وسط مختلف تماما عن وسطها التقليدي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا،

---

[1]– نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2]– سفير ناجي، مرجع سابق، ص296.

وبالتالي فإن انعكاسات هذا الوسط على بنائها وعلى علاقاتها هو أعمق من مجرد كونه تحركا في المجال الجغرافي[1].

هو الأمر الذي أكده "عدي الهواري" حين قال أنه عند هجرة ملايين الريفيين نحو المراكز الحضرية استغلوا السكنات الشاغرة من طرف الأقدام السوداء، أين أدى ذلك إلى تحول سوسيولوجي والذي أدى هو الآخر إلى خلق مجتمع جديد[2].

إذ تغيرت العلاقات الاجتماعية و الأسرية في المحيط الجديد مقارنة مع المحيط القديم، فقد أقاموا بأحياء بها أسر لا تجمعهم بها أي صلة قرابة، فنهاية الاستعمار و نشوة الاستقلال والسكن الجديد جعلهتم يجتمعون في المكان الجديد، لكن كان مقدر لها أن تفسد مع مرور الزمن: تضاعف نسبة المواليد، تدهور المرافق العامة، انتشار الأوساخ...، احساسهم بالغربة وتجاهلهم السلبي من طرف سكان المدينة أدى بهم إلى الانحراف والجريمة والعنف[3]. يضيف أيضا أن الهجرة التي حدثت إبان الفترة الاستعمارية كانت جماعية، بمعنى أنه يمكن أن تجد مجموعة أسر أقاموا في حي في المدينة بنفس النظام الذي كانوا عليه في الريف، لكن بعد الاستقلال وبسبب الطابع الفوضوي الكبير الذي اتسمت به حركة الهجرة فلم تكن الاقامة بنفس النظام القديم، إذ تجد في نفس الحي سكان قادمين من قرى مختلفة أين أفقدوا الطابع التقليدي فعاليته[4].

2-الاستراتيجية التنموية في الجزائر:

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد إعلان الإستقلال أمام تركة ثقيلة، فحرب التحرير خلخلت الريف من سكانه، وأدت بالنظم الاقتصادية والاجتماعية كلها إلى الانهيار، كما أسفرت الحقبة الاستعمارية على ترك الانسان الجزائري يتميز بثلاث خصائص:

- إنسان مستغل: إما كمجرد عامل وهو الغالب وإما كمجرد مالك تابع.
- إنسان جائع: بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه والتراكم الأول للرأسمالية الاستعمارية.
- إنسان جاهل: على صعيد التعليم والتكوين المدرسي.

---

[1]- محمد السويدي، مرجع سابق ص ص 88 92.

[2] -LAHOUARI Addi, Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Ed la Découverte, 1999

[3]- LAHOUARI Addi, ibid, P21.

[4] - Ibid, P22.

من هنا كان على الحكومة السياسية التأقلم مع هذه الظروف ومحاولة إيجاد أسرع الحلول للقضاء على الفقر والجوع والجهل، فعمدت إلى وضع خطط واستراتيجيات تنموية لها أهداف محددة تنفذ خلال فترات زمنية معينة، هدفت من ورائها إلى تطوير الاقتصاد والاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وإلى المساهمة في الصناعة بغرض أن تؤدي هذه الأهداف إلى هدف أبعد هو توفير حياة أفضل للمواطن واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، وهذا ما يفسر العلاقة الإرتباطية بين التنمية والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع، إذ تعتبر التنمية الأسلوب المحقق والموجه للتغير الاجتماعي.

لهذا وبعد الاستقلال ركزت الدولة الجزائرية جهودها للخروج من حالة التخلف التي كانت تعاني منها وذلك بوضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها (أي الدولة) ركزت منذ البداية مختلف خدماتها من تعليم وصحة وإدارة وغيرها في المدن الكبرى والمتوسطة، في حين بقي الريف في معظم مناطقه يعاني من نقص في هذه الخدمات مما تسبب في تعميق الهوة بين الريف والمدينة[1].

لقد تأثر الفكر التنموي الجزائري في بدايته تأثرا كبيرا بالفكر التنموي السائد في العالم في ذلك الوقت، شأنه في ذلك شأن معظم البلدان النامية حديثة الاستقلال، وفي الواقع يعتبر المشروع الجزائري ثمرة للتحليل الاقتصادي الذي تأثر بالتجربة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وهو التحليل الذي نظر إلى التصنيع بوصفه القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها تحريك عجلة التطور العام للمجتمع بفضل التوسع السريع في عملية الإنتاج وما يصاحبها من تتابع للآثار الاقتصادية ومن تم الاجتماعية على كافة قطاعات المجتمع، فيسمح ذلك في النهاية ويعجل بإخراج البلاد من حالة التخلف والتبعية وإلحاقها بركب البلدان الصناعية المتقدمة[2].

كما أنه بعد الاستقلال، التوجه أصبح نحو الأمام وليس إلى الخلف وتمثل في انتشار المدرسة التي أصبح الطفل فيها يتلقى كيف يصبح رجل الغد المتقدم، والمصنع أين أصبح العامل المتحضر حديثا يتلقى كيف يصبح الآن متقدما، تغيرت المكانة

---

[1]– محمد السويدي، مرجع سابق، ص67.

[2]– نور الدين زمام، مرجع سابق ص117.

الاجتماعو–مهنية للعامل الفلاحي الدائم متوجها نحو العامل الصناعي في مؤسسة عمومية.

تغير اجتماعي تمثل أولا في أنّ العامل الصناعي محى العامل الريفي من خلال الزج به في علاقة مباشرة ودائمة مع ثقافة غربية مادية وتواصلية عن طريق التكنولوجية الأكثر تطورا، ثانيا متعلقة بالمرور بالزراعة إلى الصناعة بفضل المستعمر[1].

وتمتد الجذور الأولى للسياسة التنموية في الجزائر لمرحلة الكفاح المسلح، إذ برزت بعض الوثائق الايديولوجية التي وضعت أثناء الحرب مثل «ميثاق طرابلس»، الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال سنة 1962م، لكن هذه الأفكار لم تتبلور إلاّ من خلال المؤتمر الأول للحزب المنعقدة سنة 1964م والتي صيغت في وثيقة تاريخية عرفت بـ «ميثاق الجزائر». وما يمكن قوله عن هذه المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة أنها امتازت بعدم الاستقرار السياسي وضعف الدولة التي أنهكتها النزاعات من أجل السلطة. رغم هذا فقد برزت إلى الوجود الكثير من المشاريع أصبحت فيما بعد ليس في مواجهة التحديات الداخلية فحسب لكن في مواجهة تحولات نهاية القرن الماضي على الصعيد العالمي، فقد كان للتغيرات العالمية السريعة الآثار البارزة للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، بدءا باضمحلال وتلاشي الحرب الباردة وبروز القطب الواحد والتحول في بنية النظام العالمي وآلياته وتطوير شبكات الاتصال والمعلوماتية، وتشريع قوانين دولية لضبط الحركة الاقتصادية العالمية، وظهور أفكار وثقافة غربية يريدها الغرب أن تكون موحدة لشعوب العالم في إطار ما يعرف بالعولمة. هذه التغيرات الدولية جعلت الجزائر كبلد نامي من أكثر البلدان اختراقا للرأسمالية ونظمها وقوانينها ومؤسساتها والمتمثلة في:

1 -الاتجاه نحو الخوصصة وإعادة الهيكلة وتسريح العمال.
2 -حرية الأسواق ونشر ثقافة السوق وتعدد أنماط التبعية.
3 -التوسع في القطاع الخاص وتحريره من الكثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية وطفيلية تابعة.
4 -حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية.

[1] - LAKJAA Abdelkader, Op, Cit P07.

5 -تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية، حيث ارتبط الانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي ببعض التجسيدات لسوء التوزيع في الثروات والدخول.

3-التصنيع:

لم يكن في الجزائر قاعدة صناعية ذات أهمية يمكن أن ينطلق منها، إذ لم يكن هناك تصنيع في عهد الاحتلال الفرنسي وأن الصناعات التي كانت موجودة غداة الاستقلال هي عبارة عن صناعات بسيطة موجهة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للمعمرين الأوروبيين، مثل بعض الصناعات الغذائية والخشبية ومواد البناء وبعض الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية محدودة الأثر، إذن فالصناعات الحقيقية لا تكاد تذكر وأن الورشات البسيطة التي كانت موجودة كانت مرتبطة باحتياجات المعمرين، ومهيكلة في الصناعة الفرنسية الأم ومملوكة من طرف الرأسمال الأجنبي الخاص وموطنة بالمراكز الحضرية والبحرية بالخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي الزراعي فيجدر بنا أن نشير إلى الواقع الذي أنتجه المحتل ذو الطبيعة الاستيطانية، الذي جعل من الجزائر مزرعة كبيرة محاصيلها الزراعية موجهة للتصدير وهذا بصرف النظر عن احتياجات السكان[1]. لذلك تعتبر جهود التصنيع المكثّف الذي عرفته الجزائر في فترة السبعينات من الاستثمارات الوطنية الهامة في ميدان اكتساب الخبرة الإنسانية المتعددة على مستوى اكتساب المعرفة التكنولوجية النظرية والتطبيقية وعلى مستوى اكتساب الخبرة في ميادين التسيير والتخطيط وإعداد الكوادر البشرية[2]. كما تعتبر الصناعة ظاهرة اجتماعية طالما أنها لا تتم إلا في وسط اجتماعي ويكون معها نسيج معقد من العلاقات الاجتماعية، ونجاحها مشروط بالمكونات الاجتماعية للوسط التي من أهمها العنصر البشري بما يحمله من قيم ومعايير ويتميز به من تأهيل وثقافة في ميدان العمل وما يعيشه من ظروف وعلاقات[3].

---

[1]-محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والآفاق ، دار الأم ة للطباعة والنشر، الجزائر 2001، ص42.

[2]- نفس المرجع السابق، ص10.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 24.

انقسمت أهداف التنمية الصناعية في الجزائر إلى نوعين هما:

أهداف اجتماعية: فقد أُسندت إلى التصنيع مهمة إعادة التوازن المفقود للمجتمع والقضاء على الثنائيات الصارخة القائمة بين قطاعاته الاقتصادية ومجالاته الاجتماعية والجغرافية، بسبب تركز الأنشطة الصناعية والاقتصادية في الشريط الساحلي للبلاد تاركة المناطق الداخلية والجبلية في تبعية مطلقة لهذا الشريط، فالصناعات التي كانت موجودة وعلى قلتها لم تكن موزعة توزيعا إقليميا متوازنا، فبعد الاستقلال مباشرة كانت مناصب الشغل مركزة بصورة أساسية في منطقة العاصمة ثم البليدة وخارجهما لا تكاد تُعتر على مؤسسات صناعية فيما عدا منطقتي عنابة و وهران، أما بالنسبة للأهداف الاقتصادية فقد ساهم التأخر الكبير الذي عانت منه البلاد غداة الاستقلال في تحديد السياسة الصناعية للبلاد والتي تُرجمت بالخصوص في السعي إلى بناء صناعة قاعدية قوية من شأنها ضمان انطلاقة حقيقية على المدى البعيد، اعتقادا بأن هذا النوع من الصناعات يشكل سندا ضروريا لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى بالخصوص القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الخفيفة[1].

4-اليد العاملة الريفية والتنمية:

في الواقع أنه بمجرد النطق بكلمة "اليد العاملة الريفية" يتبادر إلى الذهن بأنها تشير إلى تلك القوى العاملة الآتية من الريف والتي تقابلها اليد العاملة الحضرية، لكن اليد العاملة الريفية كاصطلاح يلاقي صعوبة كبيرة في التفرقة بينه وبين اليد العاملة غير الريفية، وهذه الصعوبة مستمدة من صعوبة وضع حدود فاصلة بين الريف والحضر حيث تختلف الآراء والمقاييس في هذا الجانب، وذلك حسب مداخيل متعددة، فهناك المدخل الإيكولوجي الذي يرى أن وصف الفرد بالحضرية أو القروية يتوقف أساسا على عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها وهناك الاتجاه التنظيمي الذي يرى أن وصف الفرد بالحضرية أو القروية يتوقف على طبيعة السلوك الصادر عنه، لكن كذلك فإن عملية تقييم السلوك هذا شيء نسبي، كما أن هناك من يميز بين الريف والحضر على

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 29 30.

أساس نوع النشاط الاقتصادي السائد، أما الجزائر فتأخذ في إحصائياتها بالمقياسين حجم السكان ونوع النشاط الاقتصادي السائد[1].

وقد كان لليد العاملة الريفية الجزائرية دور كبير في تحمل مشاكل المؤسسات وتسييرها والمحافظة على استمرارية الإنتاج بالجزائر، بعد أن ورثت البلاد غداة الاستقلال إرثا ثقيلا حتى أنه يمكننا القول أن مستقبل البلاد كان يتوقف على منهج مواجهة هذا الإرث الذي اتسم على الخصوص بتخريب منظم للإقتصاد من هروب مكثف للمعمرين الذين تركوا شغورا كبيرا في المؤسسات ولا يمكن تعويضهم خاصة من حيث الإطارات، كما ورثت قطاعات متباينة غير متكاملة وفوارق جوهرية ضخمة، إضافة إلى الجانب الاجتماعي المتمثل في مخلفات الثورة من أيتام وأرامل ومعطوبين وقرى مهدمة وهجرة ريفية...إلخ.[2]

5-التنقل الجغرافي لليد العاملة الريفية: إن تنقّل اليد العاملة الريفية وهجرتها سيمثل انعطافا حادا وتحولا كبيرا ابتدءا من سنة 1970م، تبعا للتحول في آليات هذه الحركةو التي تمثّلت بالخصوص في توزيع استثمارات التنمية بين المناطق والقطاعات والتي انعكست بصفة ملموسة على مستوى التشغيل والدخل وبالمثل على قطاعات أخرى ضرورية لاستقرار السكان[3]، من بينها المدرسة التي يشير عبد اللطيف بن أشنهو في شأنها أنها تعد أحد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين بصفة خاصة لما عانوه تاريخيا من اضطهاد اقتصادي وسياسي، أين اليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي يُنقدون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها[4]، وهذا رغم تعميم المدرسة في الأرياف إلا أنه يبقى دائما أحسن المدارس والمدرّسين في المدن ولأسباب بديهية مما يؤدي إلى الشعور بعدم المساواة وبالتالي الانتقال وإن لم يتيسر لهم ذلك فبانتقال أولادهم[5].

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص152.

[2]- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991، ص178.

[3]- نفس المرجع السابق، ص187.

[4]- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق ص183.

[5]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

وإذا ما تحدثنا عن القيم الثقافية للسياسة التنموية، فإننا نؤكد أن السياسات التنموية عامة إذا كانت تسعى إلى حل مشاكل من نوع اقتصادي فمن الواضح أن هذه الأخيرة نفسها لم تكن اقتصادية فقط من حيث أسسها واشكاليتها، لذلك لا يمكن تقبّل الفكرة القائلة بأن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية إذ يتضح أكثر فأكثر أن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية.

ومن تم يتعين علينا أن نعرف ما هي القيم الثقافية التي أتت بها السياسة التنموية في الجزائر؟ إذ كانت التنمية تُفهم لزمن طويل على أنها مسار نشر وفرض القيم الآتية من مجتمعات يعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة، والواقع أنه لا يمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل، إذ أنها لا توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي، نظرا للدور الذي تلعبه كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم لاسترجاع الهوية الوطنية.

ويبدو جليا أن نظامي القيم الأول يخص القيم التقليدية والثاني يخص القيم العصرية، وُجدا في أزمة بسبب المنطق الخاص بكل منهما وكذلك بسبب مجابهتهما، إذ أن ارتباط الاستقلال الاقتصادي للجزائر بإقامة قاعدة صناعية في إطار عملية شاملة استهدف إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وتعبّر هذه العملية عن الانتقال من الاقتصاد التقليدي الموروث إلى اقتصاد متطور، وهذا الانتقال بدوره عبّر عن المرور من الحالة التقليدية إلى الحالة الحضرية، أو أجبر على الانتقال إلى الحضر عن طريق الهجرة الريفية المكثفة، هذا الانتقال الذي يُجبر المنتقلين إلى التخلي عن بعض العادات في سبيل الانسجام والاندماج مع نمط الحياة الحضرية، وهذا التخلي لا يتم بسهولة طبعا بل ببطء لكنه يتم في آخر المطاف[1].

كما أنه حدث عند تنمية المجتمع الجزائري أن أصبحت الفلاحة تحتل مكانة منعزلة ودونية، وظيفتها الأساسية هي تزويد أو تموين قطاع الصناعة بالمادة الأولية وبالقوة العاملة، أين كان لهذا أثر كبير في إفراغ الوحدات الذاتية التسيير لفائدة المصانع، كما

[1]– محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص141.

أن العامل الريفي وجد نفسه في مفترق الطرق بين الفلاحة والطبقة العاملة، بين القرية والمدينة.

6-<u>الفئات الريفية والظاهرة الحضرية</u>:

من بين انعكاسات عملية التحضر في الجزائر، انتقال مركز الثقل الاجتماعي من الأرياف نحو المدن والدخول في العالم الذي كان قديما ممنوعا من طرف الاستعمار وأصبح مباحا بفعل الاستقلال.

كما أحدثت عملية التصنيع الواسعة والعنيفة واقعا اجتماعيا جديدا، حيث أضحى الفلاحون الشباب يرفضون البقاء في الأرياف بالرغم من سياسة التحديث الريفي التي أتت بها الثورة الزراعية، وهذا راجع إلى أن المدينة مكّنت هؤلاء من دخل أفضل وبأقل جهد و مكّنتهم من الحصول على مكانة اجتماعية أعلى نسبيا في السلم الاجتماعي، لكن ساهمت حركة التحضر المفاجئة بفعل الهجرات الكثيفة نحو المدن الكبرى الموروثة من عهد الاحتلال في ظهور أحياء غير مخططة على تخوم المدن الكبرى[1].

كان لهذا الوضع أيضا الدور الحاسم في بداية تصدع الإطارات القديمة لوسائل الإنتاج والتبادل والاستهلاك، فقد تفسّخت العائلة الممتدة واتجهت نواة الخلية الزوجية نحو التعميم، وأدخلت المدرسة ووسائل الإعلام أنماط جديدة من السلوك، أحد دلالاتها ذلك الفرد المنفصل نسبيا عن قبيلته وجماعته الأولى. وبالتالي فالنظم والأدوار بدأت تعرف تغيرا وخلقت رغبة قوية للاستهلاك دون أن يقابلها نمو في القدرة الإنتاجية، كما أدت الهجرة الريفية إلى المدينة إلى تفكك الإطار العائلي القروي الذي يربط الفرد بأقرانه[2] وأجبرته على الدخول في علاقات اجتماعية جديدة أضافت تباينات أخرى كانت أصلا موجودة في مجتمع المدينة، كما أن الصراع المفضي إلى العنف الذي ظهر في المدينة ما هو إلا تعبير عن أفعال التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع، وبين ما ترغب به مجموعة هامة في هذا المجتمع بصورة جدّية أن يكون عليه، وأن هذا التناقض كما يقول "ريمون بودون" أنه يتأثر عن طريقين: إما برفع المستويات التي

---

[1]- علي سموك، مرجع سابق، ص207.

[2]- نفس المرجع السابق، ص208.

تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع، أو باستمرار خلق نفس الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدّة الصراع المفضي إلى عنف أكثر حدّة.[1]

في سنوات الستينات والسبعينات لوحظ اكتظاظ كبير في أماكن بيع الخمور بزبائن جدد قدموا من الاحياء الجديدة وانتشار مخيف للدعارة، هي أحداث يرجعها "عدي الهواري" إلى أن النظام الحضري سمح أو شجع المجهولية والإغتراب مما أدى بالتيار الاسلامي أنذاك بالتوسع على حساب ما رأو أنه فوضى حضرية، ويضيف أن هذا التيار الاسلامي ظهر في المدينة ليعوض فقدان الرقابة الاجتماعية وكرّد فعل للحالة الاجتماعية المتردية، أين تلقى ترحيب وتشجيع من أغلب شرائح المجتمع خاصة الشباب المتعطش للتنفيس عن غضبه بسبب مشاكل متنوعة منها أزمة السكن والبطالة، في حين كان حبل الأسرة التقليدية بصدد الانقطاع والفردانية التي انتجها الاغتراب تنمو أكثر فأكثر بداية من الثمانينات[2].

7-<u>إعادة تشكيل البناء الاجتماعي</u>:

لقد عرف المجتمع الجزائري مع مطلع عقد الثمانينات انقسامية اجتماعية و ثقافية من نوع جديد، فقد نهض الاتجاه الإسلامي آخذا تنوعات عدّة من دعاوى الإسلام الحضاري والإسلام السياسي والأصولية الإسلامية وجميعها تصب فيما يمكن أن نسميه الإحياء أو التجديد الإسلامي.

لذلك شهد المجتمع الجزائري صراعا بين ثقافات وهويات صريحة، تقوم الأولى على المفهوم الإسلامي في الميدان الاجتماعي، والثانية ثقافة لائكيه وافدة مع الفعل التحديثي، وثالثة قائمة على إشباع الضرورات الأولية للحياة من جانب الفقراء، والترف الاستهلاكي من جانب الأغنياء وأجهزتهم الحاكمة، ورابعة مستترة كامنة في السلوك متوارثة في الضمير الجمعي، وتتمثل في العصبية والانتماء القبلي وتجلياته التي لا تزال بادية في الأفعال الاجتماعية على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي[3].

---

[1] - BOUDON Raymond, La place du désordre, critique des théories du changement social, Ed PUF,1984, P P 31 86.

[2] - LAHOUARI Addi, Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P23.

[3] – علي سموك، مرجع سابق، ص215.

كما أن أزمة النفط في منتصف الثمانينات بينت خطأ التوجه الاقتصادي ووضعت السياسة التنموية في الجزائر في محك الواقع الذي أدخل كل منظومات المجتمع الجزائري في أزمة أدت إلى اضطرابات اجتماعية عنيفة، تمتلث في حركة الإضرابات في القطاع الاقتصادي والاحتجاج بعنف عن عدم تلبية بعض الحاجات الحقوقية[1].

وعلى حد تعبير "عبد القادر جغلول"، أن المجتمع الجزائري قد أنتج في مجرى التغيرات شكلا جديدا من الفردية التاريخية أحد مظاهرها القوية تلك الثنائية، حيث يعيش المجتمع الجزائري بين البنى القديمة لتشريك وسائل الإنتاج التي تصدّعت والمعايير الجديدة التي هي في طريق التكوين، وحاضرا مهمّا حيث يلعب التحديث لعبة التخبئة (cachecache) مع التقاليد، حيث الرغبة الحاسمة للاستهلاك في مجتمع بقي مجتمعا للفاقة يقترب من دعوة التقشف وحديث الاشتراكية[2].

لذلك سوف نرى في الجزء الموالي كيف أن هذه الثنائية تصدعت بقوة وتباينت الاختلافات إلى حد وصولها إلى طريق مسدود شكل بحق قطيعة ميزت الجزائر المعاصرة، إنه الارهاب ...هذه الظاهرة التي نعتقد أنه كان لها من المخلفات على المجتمع الجزائري ما جعلها صدمة تارخية غيرت من صورة الجزائر في الداخل والخارج، آثار عنيفة مست بنائه الاجتماعي فغيرت من شكله ووظائفه المعتادة، لذلك كانت اضافتنا لعنصر "الارهاب" إلى العنصرين اللذين أجمع المؤرخين على أنهما عاملان من عوامل التغير الاجتماعي في الجزائر وهما: "دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر والنهج التنموي المتبع بعد الاستقلال"، أضفناه لكونه هو الآخر كانت له آثار بعيدة المدى على غرارهما، انعكست في التغيرات العميقة التي أحدثها وأصبحت تتسم بها الجزائر الراهنة، بمعنى أنه بعد دخول المستعمر والتنمية المتبعة بعد الاستقلال جاء الارهاب هذه المرة ليحدث تغيير في المجتمع الجزائري.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 202.

[2]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص ص 224 248.

المبحث الثالث: الإرهاب في الجزائر

من الجلي أن تاريخ العنف غالبا ما يتقاطع مع مسيرة الأديان قديمها وحديثها، واللغز هنا لا يأتي فقط من التناقض بين العنف وبين السلام الذي تنادي به كل الأديان، ولكنه يأتي أيضا من توظيف الدافع الديني لخدمة أغراض غير دينية، كما أن توظيف الحماسة الدينية من أجل إلهاب المشاعر القتالية هو من أهم الخلفيات التي جعلت أن ثمة ارتباطا بين العنف السياسي وبين الدين والمتدينين، ففي العقود البعيدة كم من دماء أريقت وكم من أرواح أزهقت تحت راية الدين وباسم الدفاع عن المقدسات، رغم أن الأسباب الحقيقية أغلبها مآرب سياسية وأطماع توسيعية ورغبة في بسط النفوذ. ولما كان ربط العنف في الجزائر منذ البداية بحركات الاحتجاج والتي غالبا ما أخذت طابعا دينيا في مواجهتها للأنظمة السياسية القائمة، فإنه لابدّ لنا من التعرف على حقيقة تطور الحركة الإسلامية في الجزائر.

1-الحركة الاسلامية في الجزائر...الميلاد والتطور:

بدأ نشاط الجماعات الإسلامية في الشهور الأولى من الاستقلال بشكل فردي، اعتمادا على الشخصيات القديمة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمثال الشيخ "البشير الإبراهيمي"، ففي 16 جويلية 1962م وجّهت" لجنة الثقافة الإسلامية "نداء إلى المكتب السياسي طالبة الاهتمام باللغة العربية والإسلام، ردًّا على مطالب فدرالية جبهة التحرير في فرنسا بتأسيس دولة لائكية علمانية، لكن هذا النشاط الفردي سرعان ما أخد شكلا منظما بتأسيس "جمعية القيم" سنة 1963م تحت رئاسة "الشيخ الهاشمي التيجاني" ومساعدة الشيخ "عبد اللطيف سلطاني" و"أحمد سحنون" و"محمد مصباح" و"مالك بن نبي"....الخ[1].

أصبحت هذه الجمعية في فترة قصيرة تمارس نشاطها في مساجد العاصمة إلى جانب إصدار مجلة شهرية "التهذيب الإسلامي"، وابتداءا من سنة 1964م بدأت تدخل في صراع منظم مع السلطة الناشئة التي كان يتزعمها "أحمد بن بلة"، هذا الصراع نتج إثر اعتقاد "البشير الإبراهيمي" أن "بن بلة" يحاول تهميش الاتجاه الإسلامي، وبذلك لاقى هذا الأخير معارضة وتنديد "البشير الابراهيمي"، واتهامه للسلطة في اعتمادها في رسم

[1]- نبيلة بن يوسف، البعد الاقتصادي للعنف السياسي في الجزائر، الوطن اليوم، سطيف الجزائر 2012، ص27.

سياستها على المذاهب المستوردة "الاشتراكيّ" لا على أساس العروبة والإسلام، الأمر الذي أصبح ينذر بقيام حرب أهلية[1].

عرفت جمعية القيم والتي اعتبرت كحركة للدعوة الإسلامية أول صدام لها مع السلطة سنة 1964م أدّى إلى عزل رئيسها الشيخ "الهاشمي التيجاني" من منصبه الرسمي كأمين عام لجامعة الجزائر، وبعد فترة منعت من مزاولة نشاطها بتاريخ 22 سبتمبر 1966م بعدما قامت بارسال برقية إلى الرئيس المصري "جمال عبد الناصر " تطالبه فيها بالافراج عن "سيد قطب" وجميع المسجونين من قادة الإخوان المسلمين في مصر، على اثره دخلت حركة الدعوة الإسلامية مرحلة السرية.

حركة الدعوة والجامعة: بعد ثلاث سنوات من الممارسة السرية ظهرت الحركة بقوة خلال الموسم الجامعي 1968-1969عندما بادرت مجموعة من الطلبة بتشجيع من "مالك بن نبي" بتأسيس مسجد الطلبة بجامعة الجزائر، وأصبحت كليات العلوم الدقيقة وكلية الطب بصفة خاصة تشكل مخزونا لتجنيد العنصر المثقف ذي التكوين العلمي العارف بقيم الغرب إلى جانب القيم الاسلامية، هذا العنصر لم يكن طرفا فحسب، ولكن قائد الحركة و موجّهها.

التفت الجماعة في هذه المرحلة حول "مالك بن نبي" أين أصبح خطابه الخطاب الوحيد المؤثر في الأوساط الجامعية، مركّزا على إبراز الذاتية الإسلامية والشعور بها في مواجهة الذاتية الغربية، فركّزت نشاطها على إقامة الملتقيات والمعارض الإسلامية وبيع الكتب والمجلات الإسلامية[2]، هنا وجدت السلطة نفسها معنية بالأمر بعدما تبينت خطورة تلك الملتقيات، فأصدرت مجلة الأصالة سنة 1971م بهدف الدفاع عن ثلاثية السلطة :الثورة الصناعية، الثورة الثقافية والثورة الزراعية، والتي كانت عرضة لهجوم مكثف من طرف هذه الحركة، ولكن هذه السياسة لم تزد حركة الدعوة الاسلامية إلا قوة متّخذة من صدور قانون الثورة الزراعية (نوفمبر 1971) ميدانا لصراع يتراوح بين التأييد المشروط والمعارضة المطلقة[3]. في هذه الفترة أيضا ظهرت جماعات كثيرة

---

[1] - BURGEOT François, L'Algérie de la laicité à l'islamisme, In revue Maghreb Machrek, n°121, 1988, P 44.

[2]– عروس الزبير ، الدين والسياسة في الجزائر، انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجا، مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت 1990، ص493.

[3] - BURGEOT François, Op. Cit, P40

قامت بنشاطات انجّرت عنها ممارسات عنيفة منها: أنصار الله، الموحدون، جنود الله، جماعات المودودي، جماعة الدعوة، جماعة الجهاد...الخ، من خلال توزيع المنشورات، وأحيانا عن طريق ارسال الجماعات العقابية التي تصدر أحكاما وتنفذها[1].

حركة الدعوة والأوساط الشعبية :ركزّت حركة الدعوة مرة أخرى على العمل المسجدي لتستقطب بذلك مختلف شرائح المجتمع، وبعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" في ديسمبر 1978م بدأت تنتشر ظاهرة الدروس الخاصة، وهي عبارة عن دروس وعظية ذات طابع سياسي تتم في حلقات هدفها التوعية من منظور إسلامي تقوم على أساس تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، بعدها شعرت الحركة بضرورة توحيد اتجاهات الدعوة الإسلامية، فكان ملتقى العاشور سنة 1979م والذي ضم الاتجاهات التالية: الاتجاه الاخواني، الاتجاه الصوفي، جماعة التبليغ وجماعة الطليعة.

وانطلاقا من هذا الملتقى خرجت الدعوة من أسوار الجامعة إلى الأوساط الشعبية، وازدادت قاعدتها اتساعا ابتداءا من سنة 1980م نتيجة سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي التي تبناها الرئيس الشاذلي بن جديد، كما أنها أحسّت بالقوة والسلطان لمجرد التفاف الناس حولها، وبدأ منهجها يتغير إزاء الحكومة، فبعد أن قام الرئيس آنذاك بإجراء تعديلات على سياسة الحكومة ومنها على سبيل المثال منح بعض الحقوق الثقافية والإعلامية أعتبرت من قبل من يوصفون بأتباع منهج الإسلام السياسي بأنها تنازلات تهدد الهوية القومية للجزائر.

بدأ نشاط التيار الإسلامي السياسي بالازدياد تدريجيا متأثرا بالثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م ووصول بعض القوى الإسلامية إلى الهيئة التشريعية في بعض الأقطار العربية كالأردن ولبنان، ناهيك عن حالة الاخفاق التي عاشها العالم الاشتراكي وتعثّر التجارب الثورية اليسارية والقومية في العديد من الأقطار العربية. إضافة إلى ذلك ظهرت الكتب الدينية والمنشورات وشرائط الكاسيت منها شرائط "عبد الحميد كشك" ومن أعلام هذه الكتب نذكر "سيد قطب" و"محمد فرج عبد السلام" بكُتّيبه "الفريضة الغائبة"

[1]– ابن الهاشمي، الحركات الاسلامية في الجزائر 1962–1988، دار الانتفاضة الجزائر 1992، ص ص 127 146.

الذي صدر عام 1977م في مصر والذي يبدأ بنظرة وتحليل حال الأمة حتى ينتهي إلى ضرورة الجهاد لإقامة الخلافة الإسلامية[1].

على إثرها قامت بعض الجماعات المنتمية لحركة الدعوة الإسلامية في الجزائر بتحطيم محلات بيع الخمور في مدينة الوادي، تبعتها مواجهات عنف واعتصامات أمام المساجد وإصدار بيان الشعب الجزائري يدعو إلى إعلان الجهاد ضد النظام القائم وسرعان ما انتقلت إلى الجزائر العاصمة، حيث شهدت الأحياء الجامعية بمنطقة بن عكنون مصادمات بين حركة الدعوة والرافضين لها ولم تجد السلطة بدّا من التدخل لإنهاء الحوادث.

أعقبته موجة الاعتقالات البوليسية وإغلاق المعاهد وبعض مساجد الأحياء الجامعية، الشيء الذي اعتبرته حركة الدعوة الإسلامية سابقة خطيرة ترتكب ضد الإسلام في الجزائر، خاصة بعد توقيف رموزه (أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، عباسي مدني وآخرين) هو الشيء الذي زاد في حدة الصراع بين أنصار حركة الدعوة الإسلامية والنظام وانتقاله من حرب البيانات إلى العنف المسلح[2].

وتصاعد سلوك العنف هذا خاصة بعد أن أنشأ "مصطفى بويعلي"[3] الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، وهي أول تنظيم إسلامي جزائري مسلح . في المرحلة الأولى نظم "بويعلي" الحملات التأديبية على المحلات التي تبيع المشروبات الكحولية، وأماكن الدعارة، ثم الحمامات ومنع البنات والأولاد من الاختلاط في المدارس واجبار البنات والنساء على ارتداء الحجاب ومنع النساء من الخروج وإلزام الرجال بإطلاق اللحية ثم

---

[1]- نبيلة بن يوسف، مرجع سابق، ص31.

[2]- عروس الزبير، مقال الدين والسياسة في الجزائر، مرجع سابق ص191.

[3]- كان من مجاهدي ثورة التحرير الجزائرية، وغداة الاستقلال كان رافضا لنظام الحكم، أصبح بعدها بسنوات خطيبا في مسجد العاشور في العاصمة، وأصبح يلقي خطبا نارية ضد النظام والسياسات المتبعة، وبدأت معها مراقبة الشرطة له ولمن يحضرون خطبه، لكن دون أن تصل الأمور حد الصدام، لكن في اكتوبر 1981 كانت محاولات اعتقاله كثيرة لكنها كانت تبوء بالفشل بعدما كان يتمكن من الهرب كل مرة، على أثرها قرر الدخول في السرية، وبدأ الاتصالات من أجل تشكيل تنظيم مسلح، وهو ما حدث من خلال انشاء ما سمي "الحركة الإسلامية المسلحة"، الأمر الذي اضطر بويعلي للبقاء مختبئا لمدة تجاوزت السنتين، ثم عاد لربط اتصالات مع جهاديين آخرين للدخول في العمل المسلح. عدد من هؤلاء سيكونون نواة العمل المسلح الذي سينطلق بعد ذلك بسنوات.

منع الجلوس في المقاهي ولعب الكرة والتدخين ثم وصل الامر لمنع أجهزة التلفاز والراديو...وانتهت بالهجوم الدموي والهمجي.

كما أنه في 11 ديسمبر 1982 فتح أحد أعضاء الحركة النار على نقطة مراقبة، الأمر الذي حفز السلطة على تغيير موقفها بشكل حاد أعقبته موجة اعتقالات كبيرة في صفوف هذا التيار، هنا الحكومة بدأت تدرك ضخامة وخطورة هذا التيار فقامت وكمحاولة منها لتهدئة الجو المشحون، بإفتتاح واحدة من أكبر الجامعات الاسلامية في العالم بولاية قسنطينة عام 1984م.

لكن الاقتصاد الجزائري استمرّ بالتدهور في منتصف الثمانينات وسط تجاوزات الطبقة البرجوازية المتحكمة في الاقتصاد الوطني واختلاسات ورشاوي وفساد وتبييض للأموال وتهريب مالي إلى بنوك أجنبية لاسيما السو يسرية[1]، ارتفعت معه نسبة البطالة وظهرت بوادر شح لبعض المواد الغذائية الرئيسية، ومما ضاعف من حجم الأزمة كان انخفاض سعر البترول عام 1986م إلى 10 دولار للبرميل الواحد مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري بتراجع نسبة الصرف ونقص السيولة والالتجاء للمديونية [2]. وكان الخيار الوحيد أمام الحكومة للخروج من هذه الأزمة هو تشجيع القطاع الخاص بعد فشل الأسلوب الاشتراكي في حل الأزمة، قوبلت هذه التغييرات بموجة من عدم الرضا وأخذ البعض في الشارع الجزائري يحس بأن الحكومة تُظهر لامبالاة بمشاكل المواطن البسيط خاصة الشباب، أمام التدهور الكبير الذي عرفته القدرة الشرائية والوضعية الاقتصادية للعمال الجزائريين مع موجة إغلاق المصانع المُفلسة وتسريح العمال، ورغم التهديدات التي تلقاها العمال بمناسبة إضراباتهم المهنية، إلا أنهم قاموا باضراب واسع النطاق بدءا من المنطقة الصناعية للرويبة في سبتمبر 1988م إلى بقية المدن الصناعية الأخرى، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات العمالية إلى مظاهرات شعبية، وهذا يعني توسُّعها إلى كافة المستويات والشرائح، مما أدى إلى بروز الشغب والعنف.

وكانت المظاهرات الشعبية الأكثر عنفا منذ الاستقلال الجزائري وأكثرها انتشارا هي المظاهرات التي وقعت ما بين 5 و 10 أكتوبر 1988م والتي حصدت المئات من

---

[1]- نبيلة بن يوسف، مرجع سابق، ص ص 46 47.

[2]- نفس المرجع السابق ص 53.

القتلى والآلاف من المعتقلين الشباب [1]، هؤلاء الذين كانوا قد وصلوا إلى درجة من القنوط وفقدان الامل والاحساس بالحرمان المتراكم وسط غياب العدالة الاجتماعية، جعلهم ينظرون للمستقبل بكثير من الحزن والتشاؤم. وهذا التزايد في المشاعر كان له دور كبير في تهيئة هذه الفئة (بصفة خاصة) لتقبل الدعوة الأصولية الاسلامية كجزء من تلهّفها إلى المشروع البديل للعدالة والمساواة الاجتماعية.

استغلّ التيّار الإسلاموي هذه الظروف وفسّر حالة التخلف والتردي في القطاع الاقتصادي والاجتماعي إلى ابتعاد المسلمين عن تطبيق نصوص الشريعة الاسلامية وتأثر الحكومة بالسياسة الغربية.

على إثرها بدأ خيار العنف يتعزز أكثر وهو ما فسّر المواجهة المفتوحة والعلانية ابتداءا من سنة 1985م خاصة مع حركة "بويعلي"، أين قامت أيضا باغتيال رجال الأمن والاستيلاء على الأسلحة والممتلكات العمومية. منذ هذا التاريخ، ووتيرة العنف الذي تمارسه هذه الحركة في تزايد مستمر، خاصة بعدما لاقت الظروف الملائمة لالتف حولها الكثير من المناصرين الساخطين على وضعية النظام، كما أن الجماعات الوافدة من أفغنستان وجدت في الحقل الاجتماعي الجزائري مع مطلع التسعينات ما يضمن استمرارية وتواصل ثقافتها الجهادية والحربية ضد ذلك الآخر المختلف عنها.

إن بداية عقد التسعينات وما حمله من تحولات شكلية في الحقل السياسي وأزمة على المستوى الاقتصادي ومن تفكك وانقسام وصراع في البناء الاجتماعي، شكلت فيه الجماعات الدينية المحرّك الرئيسي لهذا الحقل، وبالتالي أضحت أكثر قابلية من غيرها من الجماعات السياسية الأخرى على ممارسة العنف كونها متشبعة أكثر من غيرها بثقافة الموت وتحولت المسألة الجهادية لديها إلى وثن ذهني[2].

2-ظروف تصاعد وتيرة العنف: لم تشهد الجزائر منذ استقلالها أياما عصيبة كتلك التي عرفتها في بداية1988م ، إذ ما إن حل فصل صيف هذه السنة حتى شوهد اختفاء مريب لكل السلع الضرورية، وأصبح منظر الطوابير المنتشرة في البلاد شيء مألوفا، كما بدأ الحديث في تلك الفترة عن ديون الجزائر الخارجية وعن ضغوطات

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص59.

[2]- علي سموك، مرجع سابق، ص273.

اقتصادية خارجية وتَبيّن أن العملة المحلية عانت كثيرا من تضخم لم تشهده أبدا من قبل، أيضا اختلال الميزان التجاري إذ فاق حجم الواردات حجم الصادرات وبهذا اكتشف أن ميزانية الدولة لم تستطع تغطية المصاريف[1].

وبدل أن تضرب النخب الحاكمة المثال في الانضباط والتقشف راحت تنسج علاقاتها ضمن شبكات الاقتصاد السري أو ما سمي حينها "الترابندو" أو الاقتصاد الموازي الذي انتشر حينها، جنبا إلى جنب مع النشاط الطفيلي البسيط لعدد كبير من الشباب الحضري البطال، مع الفرق بين النمط الأول الذي يكاد ينعدم فيه عنصر المخاطرة لأنه يشتغل في ظل الحماية والتواطئ مع أشخاص من ادارات مختلفة (جمارك، ظرائب، أمن...)، في حين أن النمط الثاني الذي يضم المهمشين ممن لا سند لهم، فكانت عناصره تجازف بأموالها وأحيانا بحياتها من أجل كسب قوتها[2].

هنا بدأت شائعات التشاؤم تنتشر بين فئات المجتمع خاصة بعد تدني مستوى التعبئة الجماهيرية وبدأ التشكيك في مصداقية وصحة الخطابات الرسمية وعدم اهتمام الشعب بالبرامج المقدمة واقترابه أكثر من المعارضة التي كان أغلبها يعمل بسرية تامة، فالتفّ حولها وبدأ من خلال الإضرابات التي كانت تنتهي دائما بمواجهات مع قوات الأمن.

مباشرة بعد سياسة التقشف التي أعلنها الرئيس كوسيلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية[3]، بدأ الهيجان الجماهيري وخروج الشباب الجزائري في مسيرات ومظاهرات حاشدة بشكل عنيف، إذ ركّز المتظاهرون على اقتحام كل ما يرمز للدولة والنظام وكذا الحزب

---

[1]– محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، حقائق وأوهام، الطبعة الأولى، دار النشر للكتاب الجزائريين ، الجزائر 1999، ص50.

[2]– نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 174.

[3]– يُرجع أحمد بن بيتور أسباب تدهور الحياة المعيشية في بداية الأمر إلى عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل والسكن والتعليم والصحة من جهة، وبين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ويقدم بن بيتور الاحصائيات لإثبات رأيه حيث أوضح بأن نسبة القوى النشيطة وصلت فيما بين 1985 و1993 إلى 1980.000 أما مناصب الشغل التي تم توفيرها فقد وصلت إلى 000 800 فزاد ذلك من مخزون البطالة ب000 1160 شخص إضافي في تلك الفترة، ويرى بأنه بعد ذلك ازدادت خطورة تدهور المستوى المعيشي بسبب الآثار السلبية للإصلاحات الضرورية التي اتبعت بعد 1986 مثل التضخم، التذبذب المعتبر لدورات الإنتاج والتوزيع وما نجم عنه من عوز، الفساد وظهور الأثرياء الجدد في الأسواق الموازية.

BENBITOUR Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités, Alger, Ed Marinoor, 1998 P .P 86 87.

الحاكم (جبهة التحرير الوطني) وهنا فقط، وعندما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه قام الرئيس باستدعاء الجيش، وكانت بذلك الكارثة عظيمة من خلال المشادات بين الشباب الأعزل وأفراد الجيش وكانت الحصيلة ثقيلة، بعدما خلفت مئات القتلى ومئات الجرحى والموقوفين أين شكل ذلك نقطة تحول في تاريخ الجزائر المعاصرة.

3-إعادة تكوين المجال السياسي: قد يكون حجم الاضطرابات التي عرفتها البلاد خلال أكتوبر 1988 أو ما يسمى ب"أكتوبر الأسود" هو الذي دفع بالسلطة إلى التفكير في إحداث إصلاح سياسي وإلى توخي تعددية شكلية تضمن لنفسها البقاء فيها، وهو ما صرح به الرئيس "الشادلي بن جديد" في 12 أكتوبر 1988م من خلال إصدار مرسوم 200-88 داعيا الناخبين إلى استفتاء لتعديل جزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988 ، وفي ظل هذا التغيير فكرت الرئاسة في إحداث قطيعة مع الماضي الذي ميزته الأحادية الحزبية والاشتراكية على المستوى الاقتصادي وهكذا اتخدت طريقا جديدا، ومن بين علامات هذا الطريق:

-تبني دستور يسمح بإنشاء جمعيات سياسية.

-إنسحاب الجيش من اللجنة المركزية.

-إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الأمن العسكري....الخ.

وانتهى بذلك عالم الحزب الواحد ليحل محله عالم تعدّد الأحزاب خاصة بعد استفتاء 23فيفري 1989م الذي جسّد الاعتراف بعلامات هذا الطريق، بهذا الإجراء بدأت التعددية تظهر في شكل أحزاب سياسية مختلفة الاتجاهات والأهداف منها العلمانية (اللائكية) ومنها الإسلامية والوطنية ولهذا كان من الضروري أن تقوم انتخابات تشريعية تعددية حتى يتم تقسيم مهمة حل الأزمة.

كرونولوجيا الانتخابات التشريعية: انقسمت الأحزاب السياسية كما سبق ذكره إلى: الإسلاميين يتزعمهم كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة حماس وحركة النهضة، والوطنيين يتزعمهم حزب جبهة التحرير الوطني والحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر، أما بالنسبة للتيار الديموقراطي تمثل في التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية...الخ، وبدأ كل حزب بطريقته يتغلغل في الساحة السياسية باحثا عن الانتشار واستقطاب الأوساط الجماهيرية، ومن أهم نتائج هذه الانتخابات أن

تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سنة 1990م على 853 مجلس بلدي من بين 1541 و 24 مجلس ولائي من بين 48 .

بعد هذا الفوز الذي حقّقه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأ يطالب بالانتخابات التشريعية ثم الرئاسية، بعدها أعلن عن العصيان المدني والإضراب السياسي كرد فعل على عدم استشاراته في مناقشة القوانين الانتخابية، صاحب هذا عدّة اعتصامات في الساحة العمومية برفع شعارات تردد: "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول" وهنا أُعلن عن حالة الطوارئ من طرف السلطة في 05 جوان 1991م وتأجيل الانتخابات إلى غاية 26 ديسمبر 1991[1].

جرت هذه الانتخابات وكان الفوز في الدور الأول لصالح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مباشرة بعد هذا النصر الذي حققه التيار الإسلامي تجمعت بعض القوى السياسية التي عبّرت عن استيائها من تصرفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتخوفها من حكمها من خلال عدم اعترافها بالديمقراطية، حيث شاركت فيها التنظيمات العلمانية وشكلت لجنة وطنية سميت "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر" ناطقة باسم الأغلبية الصامتة ترفض أن يستلم الإسلاميون الحكم.

4-الجبهة الإسلامية للإنقاذ والعنف:

تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 فيفري 1981م بمسجد السنّة بباب الواد بالجزائر العاصمة، وحصلت على موافقة وزارة الداخلية في 16 سبتمبر 1989[2]م، كانت تمثل تركيبا لثلاث تيارات:

- تيار متشدد يقوده "علي بلحاج" وجماعته ذو الاتجاه السلفي.
- تيار إصلاحي يقوده "عباسي مدني" ذو الاتجاه الإصلاحي.
- تيار الجزأرة (أي المحلية) ويضم أتباع "مالك بن نبي" وأبرز رموزه "محمد سعيد" و"عبد القادر حشاني"[3].

---

[1]- علي سموك، مرجع سابق، ص275.

[2]- صلاح الدين برحو، مرجع سابق ص137.

[3] - KEPEL Gilles, Jihad... expansion et déclin de l'islamisme, Ed Gallimard, Paris 2000, P 258.

أما مشاكل الجبهة الإسلامية للإنقاذ فلم تكن وليدة الانتخابات المحلية التي فازت بها، بل كانت قبل هذه الانتخابات، بالذات مع الحكومة والجيش اللذين كان يتهمانها بممارسة العنف ولم يكن هذا العنف مجرد فعل آلي على مصادرة نتائج الانتخابات التي أعلن عنها مجلس الأمن بتاريخ 12 جانفي 1992م، والذي أعلن أيضا عن استحالة مواصلة المسار الانتخابي، بل أنّ الإعلان عن بداية العنف الإسلامي بدأ قبل هذا التاريخ خاصة بعد الهجوم على تكنة (قمار) الحدودية مع تونس سنة 1991م والتي راح ضحيتها العديد من الشبان المجندين ونُكّل بجثثهم كما تم الاستيلاء على السلاح، وتعرضت محكمة البليدة إلى هجوم قتل فيه عدة أشخاص، وفي ورقلة أحرقت امرأة حية في مسكنها، كما أعدت قوائم لرجال ونساء للقتل...

ومن خلال الإعلان عن إلغاء النتائج الانتخابية استطاعت السلطة كسب انتقام وسخط أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال نشر هذه الأخيرة لمناشير تحريضية ضد النظام العمومي على إثرها تقرر إعلان حالة الطوارئ أيضا في 09 فيفري 1992م وبدأت حملة الاعتقالات والحجز لأعضاء الجبهة، وأقامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية دعوى استعجالية مؤرخة في نفس التاريخ (1992/02/09) موضوعها طلب توقيف وصل جمعية ذات طابع سياسي وهي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتم سحب الاعتماد القانوني منها.

هذه الأسباب وغيرها جعلت من بعض مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ يكرسّون خيار العنف، خاصة أولئك الذين كانوا يؤمنون به منذ البداية كطريقة للتغيير.

وبهذا الإجراء زاد عنف الجماعات الإسلامية أكثر من ذي قبل عندما بدأ بضرب المصالح الإستراتيجية للدولة مثل تفجير مطار هواري بومدين الدولي سنة 1992م والذي خلف وفاة 09 أشخاص وجرح ما لا يقل عن 118 شخص مع إحداث أضرار مادية معتبرة، أو فيما بعد عندما أغتيل الرئيس "محمد بوضياف" في 29 جويلية 1992م على المباشر وهو يلقي خطاب في مراسيم افتتاح مركز ثقافي في عنابة على يد أحد أعضاء فريق حمايته، بعد عملية الإغتيال تلك حكم على "عباسي مدني" و"علي بلحاج" ب12 سنة سجنا.

وتعزّز العنف أكثر فأكثر بعدما عقدت الكثير من الاجتماعات من أجل توحيد القيادات الإسلامية التي كانت تؤمن بالعنف سبيلا لاستعادة ما أسمته بالحق المغتصب[1] بعد توقيف المسار الانتخابي، ومن خلال هذه الاجتماعات وُزّعت المهام أين عين "عبد القادر شبوطي " أميرا للجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) والتي استطاعت في وقت قصير من ضم أولئك الذين كان تكوينهم العسكري مرتفعا أو من جماعات الهجرة والتكفير وكذلك من الجنود والضباط الذين التحقوا بالجماعات المسلحة[2].

5-الجماعات المسلحة بين صراع الزعامات والإرهاب الأعمى: من خلال هذه الديناميكية في سيرورة الجماعات المسلحة، استفحل الإرهاب أكثر بعدما أصبحت هذه الجماعات تقترف مختلف أنواع التقتيل الجماعي، أصبحت تستهدف المدني كالعسكري، الأمي كالمثقف والصغير كالكبير دون غاية سياسية محددة وواضحة، جعلها هذا الوضع تكتسب قدرا كبيرا من العزلة نتجت عن فقدان الجماعة المسلحة تلك الجاذبية التي كانت تتمتع بها أيام تعاونها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفقدت معها تلك المساعدات المالية والدعم اللوجيستيكي البشري الذي كانت تحظى به بدعوى أن قيامها كان نتيجة طبيعية لقيام السلطة بإيقاف المسار الانتخابي[3]، ولم تكتف الجماعات المسلحة التي شرعت في التفكك حتى أصبحت جماعات متصارعة على الزعامة[4]، وسنذكر هنا أهّم هذه الجماعات:

- الحركة الاسلامية المسلحة MIA: تشكلت في نهاية 1991م لكنها مارست العمل المسلح في منتصف 1992م من خلال تبنيها العديد من العمليات والتي استهدفت على الخصوص رموز النظام وتخريب وتدمير الممتلكات، كان يرأسها "عبد القادر شبوطي" وتمزقت بوفاته بالمدية سنة 1993م.
- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA: تأسست سنة 1993م من طرف مجموعة من الأشخاص لكن "محمد السعيد " هو صاحب فكرة التأسيس،

[1] - BOUMEZBAR Abdelhamid et AZINE Djamila, L'islamisme algérien, de la genese au terrorisme, Chihab edtions, Alger 2002, P182.

[2]- محمد تامالت، مرجع سابق ص64.

[3]- تعبئة الموارد البشرية على خطاب شعبوي يهدف إلى تحطيم صورة النظلم الداخلية واتهامه بالعمالة للخارج.

[4]- BOUMEZBAR Abdelhamid et AZINE Djamila, Op. Cit. P183.

تواجدت في منطقة الجزائر أين توفرت على شبكات دعم في مناطق متفرقة في الشرق، من خصائصها أنها تنظيم ارهابي نخبوي يضم إطارات جامعية، استهدفت اغتيال الضباط والشخصلات السياسية والمثقفين والفنانين، كما برع كوادرها في تزوير الوثائق، تمكنت قوات الأمن من تفكيكها والقضاء على أهم عناصرها.

- الجبش الإسلامي للإنقاذ AIS: تأسس سنة 1995م، هو امتداد للحركة الإسلامية المسلحة أين عين "مدني مزراق " أميرا عليها، ارتكبت العديد من المجازر كما أنها كانت دائما في مواجهات دائمة مع عناصر الأمن، لكنها أعلنت الهدنة سنة 1997م أين أوقفت نشاطاتها وركزت هجوماتها حصريا على التنظيمات الأخت (organisations sœur) خاصة GIA والتي اتهممتها بالانحدار عن الأسس الحقيقية للجهاد لذلك دخلت في مواجهات دامية معها أدت إلى مقتل المئات من عناصرها[1].
- الجماعة الإسلامية المسلحة GIA: رغم أن ظهورها يعود للسنوات الأولى لتوقيف المسار الانتخابي، إلا أنها مع نهاية 1994 دخلت في دوامة راديكالية نشيطة أدت بها في أشهر قليلة من شنّ حرب على كل المجتمع وإقحام كل الطبقات الاجتماعية والمهنية، مع تنويع في وسائل وأشكال التعذيب الأكثر وحشية ودموية وزادت فضاعتها مع بداية 1997م وبالأخص مع التحاق "عنتر زوابري"[2] بالجماعة، وكان هذا التصعيد الخطير لممارساتها الإرهابية يعود

[1]- Ibid, P192.

[2]– عنتر زوابري هو القائد السابع لتنظيم الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، ولد سنة 1970 وتعلم المبادئ الأولى للعمل المسلح على يد شقيقه "علي" الذي أسس سنة 1989 تنظيما صغيرا باسم "جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، شهد مقتل أخيه "علي" بواسطة الجيش سنة 1993 كما سجنت أخته الوحيدة بعد ذلك، ويقول المسلحون التائبون أن زوابري التحق بالجبل في يده قنينة خمر وأنه كان عصبيا قليل الإلمام بأمور الدين، كانت كنيته "أبو طلحة" وقد بدأ قيادته للجماعة المسلحة باتصاله بالجزائريين الأفغان، اهتم بتوحيد الجماعات المنشقة وأصدر الفتاوى التي تكفر المجتمع كله لتبرير الاغتيالات وضمنها في كتابه "الأوامر الأسمى في إزالة المنكرات العظمى"، كان زوابري يختطف النساء ثم يتخذهن زوجات وخادمات له ولأتباعه في معاقل الجماعة، عرفت الجزائر في عهده أكبر وأبشع المجازر منها مجزرة بن طلحة سنة 1997 ومجزرة سيدي حماد، كما ألزم زوابري سكان القرى بدفع اشتراكات شهرية ومنعهم من التدخين واستعمال الهوائيات المقعرة وطالبهم بمقاطعة المحاكم الرسمية

لفقدانها للدعم الشعبي الذي كانت تتمتع به في بدايتها، أيضا مهاجمتها من طرف قوات الأمن وعناصر AIS مما أدى إلى عزلها تماما وهذا ما زاد من درجة حقدها وانتقامها من الكل.

- جماعة الهجرة والتكفير: وهو تنظيم أسسه قدامى محاربي أفغنستان بزعامة "نور الدين صديقي " و "أحمد بوعمرة "، نادت هذه الجماعة بالصراع المسلح منذ تأسيسها عام 1974م، وهي إيديولوجية قادمة من مصر وسوريا في منتصف الستينات، سيطرت هذه الجماعة على العمل المسلح وعلى (GIA) في عهد امارة "جمال زيتوني" حتى نهاية 1995م، ثم انتسبت إلى "عنتر زوابري"، ثم تفرقت هذه الجماعة بهجرة البعض واعتقال البعض، وبالتصفيات الداخلية.

إن تنظيم GIA على عكس MIA و FIDA و AIS والذين أرادوا العودة إلى مخططاتهم تبعا للمنظمات الارهابية الكلاسيكية، ف GIA تمكنت من وضع تنظيم فريد من نوعه مستقل عن الإدارة المركزية التي كونته في البداية، كما أعطت حرية كبيرة للنشاطات والمبادرات المتعلقة بالأمراء فيما يتعلق بكل العمليات، هؤلاء الأمراء الذين كان أغلبهم شباب عُيّنوا بعد فشل الGIA في توحيد جبهة الجهاد والتي كانت تريد أن تكون كلها تحت إمرتها وهذا ما فسّر تناحرها الدموي مع AIS، كما عين "جمال زيتوني" الملقب ب"أبو عبد الرحمن أمين" كأمير وطني، أين أدخل هذا الأخير المنظمة في سياق راديكالي أكثر تقدما قام بتوسيع كاسح لدائرة الحرب على كل المجتمع بوسائل وطرق تقتيل تفوق الخيال[1].

ولم تتمكن الحكومة الجزائرية من انهاء فترة الدمار والدم إلا بعد أن شنت حربا شعواء على الجماعات الإرهابية خاصة ما يسمى بالرؤوس الكبيرة التي كانت تفتي بالقتل

وفرض ارتداء الحجاب على كل النساء ، وسمّ نفسه قبيل مقتله "أمير المؤمنين في الديار الاسلامية الجزائرية" قُتل في مسقط رأسه مدينة بوفاريك في فيفري 2002.

عمار عبد السلام ، عنتر زوابري من تلميذ فاشل إلى أمير المجازر. جريدة المستقبل. بيروت 11.02.2002 ص16.

[1] - BOUMEZBAR Abdelhamid et AZINE Djamila, Op. Cit. P 192

وبالتفنن فيه، كما تم القضاء على أكثر من 17 ألف إرهابي منذ سنة 1992م[1]، لكن لم تحقن دماء الجزائريين إلا بعد إقرارها لقانون "الوئام المدني" الذي صدر عام 1999م وفقا لاتفاق كان قد وقع عام 1997م بين الجيش وقيادة الجيش الاسلامي للإنقاذ يقضي بتسليم المسلحين لأسلحتهم والنزول من الجبال والعودة إلى عائلاتهم، على إثره استفاد أكثر من 6 آلاف مسلح من تدابير العفو التي أقرها هذا القانون.

تلاه قانون "المصالحة الوطنية" الذي عرضه الرئيس "بوتفليقة" على استفتاء شعبي في 28 سبتمبر 2005م وصوت الجزائريون لصالحه بنسبة 85 بالمئة وبموجبه على جملة من الاجراءات المتصلة بتسوية آثار الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد، وأبرزها العفو عن المسلحين الذين يقبلون وقف العمل المسلح وتسليم أسلحتهم والإفراج عن المساجين المتورطين في الأعمال الارهابية أو تمويلها ومنح تعويضات لعائلات المسلحين الذين قضت عليهم القوات الحكومية، إضافة إلى اجراءات أخرى تخص فئات متضررة من المأسات الوطنية أطلق عليها مصطلح "ضحايا الارهاب". على إثره أيضا استفاد 9 آلاف مسلح آخر من اجراءات العفو بعد إقرار هذا القانون، ليصل مجموع المسلحين الذين تم العفو عنهم هي 15 ألف مسلح سلموا أسلحتهم منذ عام 1999 وأعلنوا التوبة ووقف العمل المسلح، وتمكنوا من العودة إلى عائلاتهم والاندماج مجدداً في المجتمع.
إضافة إلى تسوية وضعية 7100 مفقود من مجموع 7400 اعترفت بهم السلطات الجزائرية، عبر منح تعويض لعائلاتهم وتسوية وضيعتهم القانونية، فيما رفضت عائلات أخرى الخوض في مثل هذه الإجراءات مبدئيا، ورفضت أية تسوية قبل معرفة الحقيقة عن ظروف وملابسات اختفاء أبنائها.
كما أحصي ما يقارب 500 طفل ولدوا في الجبال، في مراكز المجموعات المسلحة، حيث كان عدد من المسلحين قد استقدموا زوجاتهم أو أقدموا على الزواج من نساء تم اختطافهن بالقوة من عائلاتهن، واستفاد أكثر من 4300 شخص من العودة إلى

[1]– عزي مروان المحامي، رئيس خلية المساعدة القضائية المكلف بتطبيق السلم والمصالحة المدنية، ندوة صحفية بمناسبة مرور تسع سنوات على استفتاء قانون المصالحة. نقلا عن ماجد موريس ابراهيم، مرجع سابق، ص ص 84 85.

مناصب عملهم بعد تسريحهم منها في التسعينات بسبب شبهة انتماءهم أو دعمهم للمجموعات المسلحة[1].

إن التحولات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في فترة قصيرة أدت إلى اضطراب عميق في نظام القيم المألوف الذي كان معروفا بانسجامه[2]، كما تشعبت الصراعية العنيفة بين علمانيين واسلاميين شملت القيادات التاريخية القديمة، ثم بين الأغلبية والأقليات، إلى جانب الصراع بين مدنيين وعسكريين أفضى إلى ارهاب أعمى، جعل الجزائر التي قدمت مليون ونصف مليون شهيد من أبريائها قربانا كي تحصل على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، تفقد عُشر هذا العدد في حمامات الدم الإرهابية، وليس فيه من مبالغة عند وصف تلك السنوات العشر بأنها سنوات الجمر، وهناك من قدر الخسائر الكلية للجزائر في هذه السنوات ب 25 مليار دولار وهو ما يعادل دخل الجزائر من تصدير البترول في ثلاث سنوات، وهناك من قدرها أكثو بكثير، وبالرغم من أن العدد الحقيقي لضحايا الإرهاب يبقى مجهولا، إلا أنه يتأرجح بين 150000 قتيل أو أكثر 200000، بالإضافة إلى 600000 نازح وتسجيل 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني أغلبيتها في المدن الكبرى وهذا من أثار الأعمال الإرهابية، التي عملت على هجرة الريفيين والقاطنين في المناطق الجبلية إلى المدينة هروبا من التقتيل والتخريب وبحثا عن الأمن والاستقرار.

كما دمر بالكامل 12000 مشروع كبير وصغير وهدمت 1183 مدرسة ومعهد، وتذكر التقارير أيضا أن حوالي 5000 سيدة وفتاة تعرضن للاغتصاب أين شهد عام 1997م أكبر معدل من هذه الجرائم. يوجد أيضا 400000 جريح و500000 من المصابين بامراض نفسية نتيجة للصدمات التي واجهوها[3].

---

[1]- نفس المصدر السابق.

[2] -LAHOUARI Addi, Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P 189.

[3]– ماجد موريس ابراهيم،، مرجع سابق ص ص 84 85.

المقاربة الميدانية

الفصل الخامس

البناء الاجتماعي لبن طلحة

تمهيد:

نعتبر المعرفة الواسعة والكافية بالبنية الاجتماعية لبن طلحة من المتطلبات الجوهرية لإكمال دراستنا بها، ونحن نعني ببنية المجتمع تلك الشبكة من العلاقات الاجتماعية والتي تشمل مختلف أعضاء المجتمع وكل ما يتّصل به من تصرفات وأفكار ومعتقدات وثقافة وطبائع خاصة بوحداته في فترة ما قبل الإرهاب أي قبل سنة 1992م، إذ لا نستطيع التحدث عن سمات مجتمع ما أو عن التغير إذا لم نحدد نقطة انطلاق أو زمن مرجعي يتيح لنا المقارنة مع نقطة الوصول. وكما يقول "عدي الهواري" أنه لفهم الديناميكيات والتناقضات التي يمر بها المجتمع الجزائري اليوم يجب العودة للبنيات التجميعية (Structures communautaires) وللتمثلات الثقافية التي كانت تسير الحياة الاجتماعية للأفراد [1]. لذلك جاء هذا القسم ليعود للشروط السوسيو–أنثروبولوجية التي كانت تحكم هذا المجتمع مركزين في ذلك على الذاكرة الجماعية لبعض المبحوثين، لكن قبل ذلك سنتطرق للاطار الجغرافي، الإثنوغرافي و المونوغرافي لبن طلحة.

1–الإطار الجغرافي والاثنوغرافي لبن طلحة:

تُعتبر بن طلحة فرع بلدي تابع لبلدية براقي ، هذه الأخيرة أصبحت بلدية سنة 1977 بقرار رسمي رقم 02/77، وهي تابعة إقليميا لدائرة براقي وتقع على بعد 10 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة، وأصبحت براقي دائرة بقرار رسمي 306/91 بتاريخ 24 أوت 1991 وضع تحت وصايتها كل من بلدية براقي، جسر قسنطينة والكاليتوس [2].

وتعد بن طلحة حي من الأحياء القديمة التابعة لبلدية براقي [3]، كما تعتبر بمكوناتها الطبيعية والبشرية جزءا من فضاء سهل متيجة المعروف بخصوبة أراضيه وبانتاجه لخضروات وفواكه كانت في الفترة الاستعمارية تصدر إلى أوروبا، والمعروف بأنه أول

[1] -LAHOUARI Addi, Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P190.

[2]- Document commune de Beraki 2007.

[3]– لمعرفة موقعها داخل براقي انظر الخريطة بالملحق رقم 01 ص354، وللإطلاع على خريطتها أنظر ملحق رقم 02 صفحة 355.

ميدان للمقاومة الشعبية المسلحة للجزائريين ضد الوجود الفرنسي والتي عرفت فيما بعد ب"مقاومة متيجة" بين 1830 و1840.

كانت قبل الاحتلال الفرنسي عبارة عن مستنقعات مائية، قبل أن يحولها المعمرون الفرنسيون إلى مزارع للحمضيات والعنب، كما أنشؤوا بها حضائر لتربية الماشية وإنتاج الحليب ومشتقاته.

خلال الفترة الاستعمارية كان يطلق عليها اسم (Raphanel)، كما لم تكن مكونة إلا من عدة مزارع كولونيالية أقيمت وسط بساتين وأكواخ يعيش فيها العمال الزراعيون الجزائريون أين وصفها بعض المبحوثين ب"الجنة فوق الأرض" نظرا لطابع الخضرة الذي كان يسّر ناضريها ، وبعد مغادرة المعمرين بعد الاستقلال بقيت شاغرة، حتى مطلع السبعينات أين وزعت التقسيمات في البناء مكونة بذلك قرية زراعية، كما أطلق عليها اسم بن طلحة أنذاك [1]، أما الباقي فلم يرى النور إلا في الثمانينات أين عرفت براقي عامة نوع من الاندفاع في عملية التحضّر، خاصة بعدما شرع بداية عام 1986 في بناء تجمع 200 مسكن لإيواء العائلات القادمة من الحراش، ومعها بدأ تزايد العائلات الوافدة من وسط براقي بعد أن ارتفع عدد ساكنيها، كما توافد عليها فيما بعد سكان من مناطق مختلفة.

ومع تزايد الكثافة السكانية بها، فقدت براقي عامة وبن طلحة خاصة منذ مدة طويلة طابعها القروي الفلاحي لتصبح أشبه بضاحية من العاصمة، ما تزال تحوي بعض البساتين وعددا كبيرا من البيوت الفردية، ولكن الأبنية الطابقية خاصة أرضي + واحد والبيوت المؤقتة من القوالب الاسمنتية والمئات من المساكن الصغيرة المتواضعة الغير ملبسة طغت عليها بالتدريج لتصبح أشبه ب "ورشات اسمنتية"، مكوّنة مجموعة من المباني نمت في كل الاتجاهات، إذ غالبا ما كانت تُقتطع مساحات زراعية من أجل

[1]– سواء الأهالي أو الجهات الرسمية بين طلحة وبراقي (البلدية وملحقة البلدية) لا يعلمون أصل التسميتين سواء Raphanel أو بن طلحة.

الاسكان، وفي ظل غياب الرقابة العمرانية عمت "فوضى عمرانية" كبيرة ، إضافة إلى شوارعها الواسعة وطرقاتها الغير معبدة وأرصفتها المهترئة[1].

كما تعتبر بن طلحة حي غير متجانس، إذ يعود سكانه إلى مناطق وأصول مختلفة، من واد السمار والكاليتوس والحراش أو مناطق أكثر بعدا مثل المدية، البويرة، جيجل، تيزي، وزو، سطيف، جيجل... [2]، لذلك كان السكان متحفظين اتجاه بعضهم البعض مع بداية استقرارهم، ولم تُمّتن الروابط إلا ببطء عندما عمد البعض الاتيان بأقاربهم أو جيرانهم من قراهم الأصلية، معها أصبح المجال العمراني يخضع لتقسيم إثني ممثلا في أحياء ينعتها المبحوثين بحي"القبايل" أو حي"الجواجلة" أو حي "السطايفيين" أين أصبحت التعاملات الاجتماعية والتجارية وصور التفاعل أسهل داخل هذه الأحياء مقارنة ما بين الأحياء، كما أبرز هذا التقسيم تباين اللهجات وأنماط التعبير وأسلوبه المرتبط بأصل المنطقة التي قدموا منها.

هذا التنوع لم يفضي إلى عداء أو توتر وإنما أخذ صورة تجانس اجتماعي متحفظ، كما أن الثقافة الأصلية أظهرت ارتباطهم القوي بالحياة القروية من خلال البساطة في العيش وعدم التكلف والابتعاد عن المظاهر الملفتة، كما كان يتميز أيضا بقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي ممثلا في العادات والتقاليد والأعراف التي كانت تحكم المجتمع، وبهذا الشكل كان المظهر العام لبن طلحة يتّسم بميزة الخليط السكني والسكاني. تمثلت أبرز أحياءها في: حي الجيلالي، حي 200 مسكن، حي بودومي، حي حامة1 وحي حامة2، حي الملعب، حي les émigrés (المغتربين)، حي sablier (الساعة الرملية)...

[1]– أنظر نموذج عن ذلك في ملحق رقم 3 ص 356.

[2]- Document commune de Beraki 2007.

2-مونوغرافية بن طلحة:

موقعها ومساحتها: رغم تواجدها بمحيط براقي، فإن بن طلحة يحدها من الغرب وادي الحراش، ومن الجنوب بساتين البرتقال والليمون التابعة للبلديات المتاخمة (براقي وسيدي موسى)، ومن الشرق الطريق الولائي رقم14 إضافة إلى أراضي تابعة لبراقي وسيدي موسى، ومن الشمال أراضي بابا علي التابعة لبلدية براقي.

تتربع بن طلحة على مساحة 170 هكتار مقسمة بين 96 هكتار مساحة مشغولة و74 مساحة غير مشغولة[1]، تراوح عدد سكانها سنة 1998 حسب الديوان الوطني للإحصاء 9491 ساكن [2]، عدد السكنات 3334 منزل ، مقسمة بين سكنات جماعية 1102 منزل، وسكنات فردية 2232 منزل.

نشاطها الفلاحي: إن وجود بن طلحة بسهل متيجة الشهير جعلها تزخر بأراضي زراعية خصبة مما جعل الكثير من سكّانها يمتهنون النشاط الفلاحي، أين كانوا يعتمدون في زراعتهم بالدرجة الأولى على إنتاج البرتقال، العنب، المشماش، الخوخ، الشعير والقمح وبعض الخضراوات ك الخرشوف والبطاطا والطماطم، لكن تناقص ذلك مع الزحف العمراني الذي طالها. بالإضافة إلى تربية الماشية بمختلف أنواعها مثل الأبقار والأغنام والماعز.

---

[1]- Etude du plan de récollement de la cité Bentalha à Baraki, Groupe CNERU, Direction de l'urbanisme de la wilaya d'Alger,2007, P6.

[2]- الديوان الوطني للإحصاء بتاريخ 2009 (لم نتمكن من تحصيل إحصاء عدد السكان لسنة 1988، حتى أننا لم نتمكن من تحصيل الخاص بسنة 2008 إلا بعد البحث في سجلات مقاطعات براقي واحتساب التعداد شخصيا لكل مقاطعة، بما أن احصاء سكانها مدمج ضمن احصاء سكان براقي وغير منفصل عن التعداد الاجمالي لها.

وبما أننا لم نتحصل على أي وثائق رسمية تفيد الصفة التي كانت عليها بن طلحة قبل 1992 فإن الديوان أفادنا بأن بن طلحة بهذا الشكل تكون عبارة عن قرية، بما أن القرية تضم ما بين 10 إلى 99 بناية، وهو ما كانت عليه سنوات الثمانينات قبل أن يتوافد عليها سكان من خارجها نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، لتصبح تجمع حضري أولي (aglomération secondaire)، على أساس أن هذا التجمع يجب ان يضم 100 بناية على الأقل وبين كل بناية وأخرى تكون مسافة أقل من 200 متر).

وفيما يخص قطاع الري فإن أغلب سكان بن طلحة كانوا يتزودون بمياه الشرب عن طريق شركة توزيع المياه الواقعة ببواقي.

أما عن الصناعة والتجارة فلم تكن بن طلحة تحتوي على الكثير من الوحدات الصناعية وجل ما يُذكر هو مصنع البلاستيك ومؤسسة Matelat Président ...، وعن التجارة فكانت مقتصرة على بعض المحلات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية العامة (4 محلات) وبعض ورشات الميكانيك...، وفيما يخص النشاطات الحرفية فقد عرفت بعضها من خلال صناعة النسيج والتطريز وذلك داخل المنازل وللاستعمال الذاتي فقط.

وفي قطاع التعليم كان في بن طلحة قبل سنة 1992 ابتدائيتين ومتوسطة واحدة، أما الثانوية فلم تكن موجودة وكان التلاميذ يزاولون دراستهم بثانوية براقي، وعن التكوين المهني فلم يكن بها أي مركز يضمن تكوينهم.

أما في قطاع الصحة فلم يكن بها مستشفى بل مركز صحي واحد ، لذلك الحالات الصحية الصعبة و النساء الحوامل كانت تتنقل إلى براقي أو وسط العاصمة، أو كنّ يلدن في منازلهن أين تقوم "قابلة" بتوليدهن وهو ما ذكرته الكثير من المبحوثات متحدثات عن عددهن الكبير، الأطباء الخواص كان بها اثنين كما كانت توجد صيدلية واحدة.

كان بها أيضا مسجد واحد وبعض المقاهي.

أما وسائل النقل الجماعية فكانت قليلة جدا، خاصة مع شبكة الطرقات التي كانت في حالة سيئة إذ هناك أماكن كان يتعذر الوصول إليها خاصة حين تهطل الأمطار. غاز المدينة غير متوفر كما لا يوجد بها مركز بريدي، لا مقر للحماية المدنية، ولا مقر للدرك الوطني، بل مقر واحد للشرطة. وعن النشاط الجمعوي فلم يكن متوفرا لعدم وجود أي جمعية أو منظمة ببن طلحة.

3-البناء الاجتماعي والأسرة:

تعد الأسرة نظام اجتماعي رئيسي كما أنها ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أُولى دروس الحياة الاجتماعية[1]. ويعرفها "أحمد زكي بدوي" على أنها: "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجماعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع"[2].

كما تعتبر أيضا نسق اجتماعي عام يوجد في كل المجتمعات، وبن طلحة كغيرها من المجتمعات تعتبر الأسرة فيها العامل الأول والأساسي في تكوين الكيان المجتمعي والتربوي، حيث تسهم في تكوين شخصية الطفل وتعليمه العادات والتقاليد والتربية والدين، لذلك هي من أهم مكونات بنائها الاجتماعي. وللأسرة أشكال مختلفة، يمتاز كل صنف منها بخصائص تميزه عن غيره من الأنماط المشابهة له، أهمها وأكثرها انتشارا:

- الأسرة الممتدة، والتي يصفها "مصطفى بوتفنوشت" بأنها "تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم وأحيانا غيرهم من الأقارب كالعمة والابنة الأرملة....الخ، وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المكان ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الاب الأكبر"[3]. بمعنى أن نشأتها تعود أساسا لبقاء الأبناء أعضاء في أسر آبائهم بعد زواجهم وانجابهم لأطفال.

---

[1]- سناء الخولي، الاسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984، ص37.

[2]- احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت 1983، ص152 .

[3] - BOUTEFNOUCHET Mostefa, La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes, Op.Cit p 42

- الأسرة النووية: وهي غالبا ما تضم الزوجين وأبنائهم غير المتزوجين وتتسم بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الاسرة بسبب صغر حجمها، كذلك في الاستقلالية في المسكن والدخل.

والاسرة في مجتمع بن طلحة كغيرها من المجتمعات، تحمل أيضا عدة أشكال لكن النمط الغالب فيها هو نمط الأسرة النووية نظرا لكونها –بن طلحة– حي جديد نسبيا، شُيد عندما ازدادت نسبة السكان واتسع حجمها في براقي، إضافة إلى نزوح بعض الأسر القادمة من مناطق ريفية أخرى وهم أغلبهم أسر نووية قادمة من صلب أسر ممتدة، بمعنى أن أغلبهم أبناء متزوجون غادروا مسكن الأسرة الممتدة التي كانوا أعضاء فيها، انتقلوا لأسباب متنوعة منها ضيق ال منازل التي قدموا منها أو اقتراب الزوج من مكان العمل إضافة إلى تمكنهم من شراء هذه المساكن بسعر معقول.

كانت بن طلحة حينها أقسام مكونة من جملة بيوت فردية أو ما يسمى ب ."تحتي زائد واحد" مبنية على أراضي زراعية، كما يتعلق الأمر بـ"تجاوزات" حضرية جديدة عكست نماذج للتحضر المدني المتفلت الذي شوه المتيجة، فأغلب البناءات لا تحوز على موافقة رخصة البناء ممّا سمح ببروز نسيج فوضوي، عكسته عشوائية التشييد واللاتناسق في المنظر العام للحي (ما عدا بعض الاستثناءات)، منازل بقوميد أحمر أو اسمنت وغير ملبسة وعندما تمطر في الشتاء تغدو شوارعها غير قابلة للاستعمال، أما الارصفة فغير موجودة أو غير جيدة.

ومع أن مجتمع بن طلحة مجتمع حديث التكوين، إلا أن ذلك لم يمنعه من وضع قوانين تحكم المجتمع الذي كوّنه بنفسه، في اطار انصهاره داخلها واضعا بذلك قالبا يجمع كل الوحدات على اختلافها [1] من خلال تشاركهم نفس الحي لسنوات، ورغم قدومهم من أماكن مختلفة وأصول متنوعة إلا أن وحدة الفضاء المسكون جعلت منهم

[1]– إلا بعض الاستثناءات، فقد حدثنا بعض المبحوثين عن أن مجتمع "القبايل" كان كثير التحفظ ولا يسعى للإختلاط اجتماعيا مع المجموعات الأخرى الموجودة.

وحدة اجتماعية تحكمها أعراف وعادات وتقاليد، وأهم عنصر جعلهم من غير دراية على انسجام ووفاق هو تقارب طابع حياتهم الاجتماعية والثقافية والايديولوجية الأصلية أي حتى قبل أن يأتوا إلى بن طلحة، فأغلبهم من الأرياف أين كانوا يحيون حياة قروية بسيطة[1]، ورغم دنوهم من العاصمة المعروفة بطابعها الحضري ونزعتها التحديثية، إلا أن ذلك لم يغير من تحفظهم السابق محاولين بذاك مقاومة كل أنواع التغيير.

وعلى الرغم أيضا من أن الأسرة النووية على عكس الأسرة الممتدة أكثر انفتاحا وحرية، إلا ان ذلك لم ينطبق على الأسرة النووية في بن طلحة فهي نووية وتقليدية في نفس الوقت، تحكمها قواعد تزيد من تمسكها بتقاليدها وأعرافها التي تمنع عنها الوقوع في "المحظور" بمعنى الخروج عن الأعراف التي وضعها المجتمع، وهي وجدانيا لا تزال مرتبطة بالأسرة الممتدة التي انفصلت عنها.

لذلك من البديهي هنا أن يكون الرجل –الأب– هو عميد الأسرة ومعيلها، والوحيد الذي يعمل والذي يأتي بالمؤونة وله السلطة المطلقة على كل من زوجته وأطفاله، أما المرأة –الأم– في بن طلحة فكان يُعتمد عليها في القيام بالأعمال المنزلية من تنظيف وطهي وعجن الخبز وصناعة الكسكس... أيضا تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة عليها لمدة أطول، كما كانت تقوم ببعض الحرف التقليدية كالخياطة والطرز، إضافة إلى دورها الأساسي المتمثل في إنجاب الأطفال ورعايتهم والحفاظ على تقاليد العائلة وغرسها في الناشئة. ومعنى هذا أن العمل كان مقسّما بوضوح بين الجنسين في كل من عالم المنزل وعالم خارج المنزل.

كما أن الرجل ببن طلحة مسؤول مسؤولية تامة عن حماية زوجته وأبنائه أي أسرته، فقبل المجزرة مثلا عندما كانت تحدث هجمات على أحياء أو منازل قريبة من بيته، هو من يتأهب لمواجهة الارهابيين وحماية أسرته، متقدما وحاملا ما تيسر من

[1]– إلا بعض الاستثناءات.

الأسلحة، وحتى عندما تسلح البعض في إطار الدفاع الذاتي وطالب آخرون بذلك، كان ذلك مدفوعا بواجب الحماية ازاء أسرهم.

وعلى الرغم من أن الأسرة وحدة اجتماعية صغيرة إلا أنها أساس وجود المجتمع وأقوى نظمه، تقوم داخله بوظائف عديدة تتصف بالاستمرارية والكمال والتداخل، والأسرة في بن طلحة هي الأخرى كانت تقوم بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية بها، منها:

- الوظيفة البيولوجية: وهذه الوظيفة تقتصر على التناسل وحفظ النوع، ويُعتبر مجتمع بن طلحة مجتمع يشجع على التكاثر رغم الحالة الفقر التي كان يعاني منها أغلبهم، إذ أن أغلب الأسر يتراوح عدد أبنائها ما بين أربعة وثمانية. كما يشجعون على ولادة الذكور بالخصوص فولادة الذكر في أسر بن طلحة ينطبق عليها ما تحدث عنه "فرانز فانون" حين قال بأنها "تحظى بمزيد من الحماسة عن ولادة الأنثى، لأن الأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال والخليفة على الأرض والعائلة بعد موته، بالإضافة إلى أنه الوصي على الأم والأخوات"[1].

- الوظيفة النفسية (الوجدانية): تُعتبر الوظيفة النفسية من أهم وظائف الاسرة اتجاه ابنائها، والأسرة في بن طلحة هي الأخرى كانت تبث في أفرادها الراحة النفسية والاحساس بالأمان والاستقرار الاجتماعي، فالطفل الرضيع لا ينمو على الغذاء فحسب بل على عطف الأم الذي لا يقل أهمية عن الغذاء، بل هو أهم منه في تربية شخصيته، وأن قوام الأسرة هو الحب المتبادل حتى إذا شب الطفل إستطاع نقل هذا الحب معه إلى خارج الأسرة، وهناك من يعتبر أن الحب الذي يمكن أن ينعم به الطفل يعطي له الثقة بالنفس والطمأنينة نحو شروط حياته وتعلقه بالآخر، كما يعزز قدرته على مواجهة الظروف القاسية، ويحدث العكس في سوء الاستقرار النفسي[2].

---

[1] - FANON Franz, Sociologie d'une révolution, 1 ère édition, Paris, petite collection Maspero, 1959, P 91.

[2] – نعيم الرافعي، الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف، مطبعة ابن حيان. دمشق 1983، ص55.

- الوظيفة الاقتصادية: تشارك الاسرة في بن طلحة عمليات الانتاج من خلال الأب، فتمدّ مجالات العمل بالأيدي العاملة، كما كانت تضمن حياة كريمة لأفراد الأسرة من خلال التخطيط والانفاق بما ينفعها، أما عملية التسيير الرشيد فكانت تقوم بها الزوجة، وهذا التعاون بينهما كان يزيد من تقوية العلاقات الاجتماعية بين جميع أفراد الأسرة.

- الوظيفة الترفيهية: هي الأخرى كانت محصورة داخل الأسرة في بن طلحة أو بين عدة أسر عن طريق الترويح و التسامر مع بعضهم البعض في أوقات فراغهم. وتعتبر هذه الوظيفة أحد العوامل المساعدة في التماسك والاستقرار الأسري بكسر الملل والرتابة وحدّة الضغوط اليومية، مما يُشعر أفرادها بالراحة والرضا والسرور، كما يعد المزاح والمرح بين أفراد الأسرة من أفضل أسباب تنفيسها.

وللأسرة في بن طلحة وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف المذكورة، وهي عملية التنشئة الاجتماعية، وسوف نتعرض لها بنوع من التوسع، ذلك لأن تأثير الأسرة في الفرد بأجلى صوره يظهر في السنوات الخمس الأولى من حياته.

- وظيفة التنشئة الاجتماعية : تعتبر من أهم العمليات تأثيراً على الأبناء فى مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي تعد إحدى عمليات التعلّم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة فى بيئتهم الاجتماعية التى يعيشون فيها، وتسهم أطراف عديدة في عملية التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والمسجد والرفاق وغيرها إلا أن أهمها الأسرة بلا شك، كونها المجتمع الإنساني الأول الذي يعيش فيه الطفل، والذي تنفرد في تشكيل شخصيته لسنوات عديدة من حياته، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الاخرى. ويبرز دورها –الأسرة– فى توجيه وإرشاد الأبناء من خلال عدة أساليب تتبعها فى تنشئتهم،

وهذه الأساليب قد تكون سويه أو غير ذلك وكلا منهما ينعكس على شخصية الأبناء وسلوكهم سواء بالإيجاب أو السلب.

وكان الطفل في بن طلحة ما إن يبلغ سن الثالثة حتى يتحضر للإلتحاق بالكتاتيب القرآنية التي كانت منتشرة بها ، ويعتبر الكتاب من أقدم مؤسسات التعليم في المجتمعات العربية والاسلامية، أين يتلقى فيه الطفل مبادئ القراءة والكتابة وقراءة وتجويد القرآن.

وقد حظي مفهوم التنشئة الاجتماعية باهتمام كبير في مختلف مجالات المعرفة كعلم الاجتماع وعلم النفس وأيضا الانثرويولوجيا التي تطرقت له منذ وقت طويل عندما كانت توجه أغلب اهتماماتها لدراسة الشعوب البدائية، من وصف ودراسة وتحليل لأسلوب هذه المجتمعات في التنشئة الاجتماعية ابتداءا من مرحلة الولادة وحتى مرحلة النضج.

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي "بارسونز" أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلّم تعتمد على التقليد والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، كما أنها مستمرة إذ تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق[1]. ويعرفها "إميل دوركايم" بأنها عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية لتصبح هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع[2].

إن عملية التنشئة الاجتماعية في بن طلحة كانت تعتمد أساسا وأولا على الأسرة، ومن الطبيعي أن للأم الدور الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية لطفلها فهي التي تدرّبه وتعوّده على سلوكات لا تخرج عن إطار ركائز وقيم وعادات أسرتها ومجتمعها.

---

[1]– عبد الفتاح تركي موسى، التنشئة الاجتماعية (منظور إسلامي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة 1998، صـ21.

[2]– علي ليلة، الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي، المكتبة المصرية، القاهرة 2006، ص .193.

ولهذا التدريب والتلقين أهمية كبرى في تكوينه اجتماعيا، إذ يذهب كثير من الدارسين إلى أن الأم في مرحلة طفولة وليدها تكون مسؤولة عما يمكن أن يتحول إليه في المستقبل فيما يتصل مثلا بعادات التنظيم والنظافة وخاصة السلوك والمسؤولية، فالسنوات الخمس أو الست الأولى من الحياة هي السنوات الهامة التي تكون مسؤولة عن تشكيل أنماط الشخصية.

كما تمثل المرأة –الأم– وحدة بنائية في الأسرة مؤدية دورا أساسيا في ضمان استقرار واستمرار النظام الاسري، وهو دور لا يقل أهمية عن دور الأسرة في النسق الاجتماعي الأكبر خاصة فيما يتعلق بالوظائف التي ترتبط بخصائصها البيولوجية كأنثى من حمل وإنجاب...الخ، فتلعب المرأة دورا أساسيا في التوازن الاقتصادي داخل الأسرة، من حيث تسييرها للميزانية والتوفير .أما من الناحية التعليمية فقد كانت أغلب نساء بن طلحة غير متعلمات ونسبة كبيرة منه ن لا تعرف القراءة والكتابة، إذ من حيث قدموا – الأرياف– لم يكن يسمح لهّن بالتعلم لذلك فالأمية هي الطابع السائد.

كما أن المرأة –الأم– في بن طلحة تحاول إدخال صورة الأب فعلا وقولا في ذهنية الطفل وتدفعه بذلك إلى عالم الرجولة، محاولة إعادة إنتاج نفس القيم الأسرية والتي منها التشدّد على حماية شرف الفتاة –أخته– وتجسيد سلطة الرجال على النساء، حيث تدعم المرأة سلطة الأب في الأسرة، فتشعره بأنه صاحب القرار والسلطة وأنه الأجدر بالمسؤولية الأسرية.

وهذا التمييز في التنشئة يبدأ منذ الطفولة حيث غالبا ما يُفضّل الذكر على الأنثى، وتبدأ هذه التفرقة بين الأخ والأخت بواسطة المهام المخصّصة لكل منهما على حدا، فتُعلم البنت الأعمال والأشغال المنزلية في سن مبكرة لتلتحق بجماعة النساء وبصفة عفوية، فتبدأ تنشئتها منذ نعومة أظافرها على الأشغال المنزلية، فالأم تُعلمها دورها وواجباتها الاجتماعية فتتعلم أسرار النساء وتحذر كل التحذير من الاتصال أو الاقتراب من الذكور، كما تتعلّم من صغرها أن الذكر متفوق عليها، وأنها ملزمة بإطاعته حتى

ولو كان اصغر منها. فتتعلّم "الحشمة" والحياء والحرمة التي تُعتبر القيمة الأساسية التي تقاس بها التربية الكاملة. أما الولد فعكس البنت عند قدومه يعتبر فال جيد وحسن على الأسرة باعتباره هو اليد التي تمد عند كبر الوالدين، فيعلمونه أنه هو رجل البيت وأنه هو المسير مستقبلا، فتعلمه الأم وأيضا الأب كيف يصبح رجلا فيشعر حينها رغم صغر سنه بالرجولة فهو دائما خارج البيت، لا يرجع إلا في أوقات الأكل والنوم.

وعن علاقة الزوج والزوجة فكانت تقوم على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين، فما هو حق للزوجة يعتبر واجب على الزوج والعكس صحيح، مع هيمنة النزعة السلطوية الشاملة للأب والتي غالبا ما كانت ترفض النقد ولا تقبل بالحوار، كما يغيب التفاعل والحوار المفضي إلى عرض كامل الآراء. تقول مبحوثة: "أتذكر أنني في خطبة ابنتي الكبرى كنت أنا وأبنائي وابنتي رافضين لهذه الخطبة رفضا قاطعا ، إلا أن والدها أصر على تزويجها ولم يتركنا نتحاور ولا نتناقش ، وجرى تزويجها كما أراد ، ورغم أنّ ابنتي تطلقت بعد عامين إلا أنه لا يرى أنه أخطأ في قراره".

وعن علاقة الأب بالأبناء فكانت مبنية على احترام وطاعة الابن للأب وقبول كل الأوامر الصادرة عنه دون نقاش مهما كان سنه، فيرى الابن أنه من حق الأب إلزامه وفرض قيم وسلوكات عليه باعتباره صاحب القوة والمالك في الأسرة، ولو كان غير راض عن ذلك، وبذلك تُبقيه في علاقة تبعية مستمرة منذ صغره إلى غاية رشده، أين يبقى خاضعا لأبيه في مختلف الجوانب المادية والاجتماعية. لذلك نجد أن الطفل الذكر يلعب دورا هاما في استمرارية القيم الأبوية كما يحدد توارثها داخل الأسرة، أما علاقة الأب بالبنت فهي علاقة متحفظة فإضافة إلى طاعة الأب والاستجابة لأوامره فهي تتميز ب"الحشمة"، وتتجلى سلطته عليها في حجبها عن الحياة العامة، كما يتحكم في مصيرها وفي دراستها وزواجها وفي منعها من الخروج من البيت وفي حرمانها من الدراسة، وحتى و إن لم تكن راضية عن ذلك، فإنها لا تمانع ما دامت وتيرة المجتمع تسير بهذه الطريقة.

علاقة الأم بالأبناء انعكست في علاقتها العاطفية اللينة مع الذكر مقارنة بالأنثى ويتجلى ذلك من خلال التمييز بينهما، إذ تحاول الأم إدخال القيم الأبوية فيه بترسيخ فكرة الرجولة–السلطة– القوة، أما علاقتها بالبنت فهي مختلفة من حيث المعاملة والتربية مرتكزة على الصلابة، فالأم تسعى إلى تلقين ابنتها قيم وعادات أسرية إضافة إلى شغل البيت منذ حداثة سنها، إضافة إلى تعويدها على صفة "الحرمة والحشمة" أمام جنس الذكر خاصة، مهما كان سنُه بداية بأخيها و والدها إلى غاية زوجها في المستقبل. تقول مبحوثة: "كانت والدتي كثيرا ما تُوبخني أنا وأخواتي في حين أن اخوتي على العكس فقد كانت تقول: لا عيب عليهم هم رجال، كما أنها كانت تُطعمهم قبلنا سواء وقت الغداء أو العشاء".

أما علاقة الأخوة والأخوات: فكانت تأخذ ثلاث أشكال:

الذكور فيما بينهم: وكانت تتميز بالمرح واللعب مع بعضهم البعض في فترة الطفولة، لكن تغيرت تدريجيا مع كبر السن، حيث أصبحت تسودها الجدية والالتزام المتبادل والتعاون في مختلف المجالات الاجتماعية ، وتزداد مسؤولياتهم عندما يتعلق الأمر بالأمور الأسرية الخاصة، كما كان يتمتع الأخ الأكبر بمكانة هامة داخل الأسرة بعد مكانة الأب فيحتفظ بالاحترام والطاعة والتقدير من طرف إخوته الأصغر منه.

الإناث فيما بينهم: وكانت تتسم بالزمالة والصداقة وإفشاء الأسرار بينهن، وتقوم على التعاون في القيام بأشغال البيت، وعلى الغيرة والمناوشات والعداوة المؤقتة في أحيان أخرى. تقول إحدى المبحوثات "كنا كثيرا ما نتشاجر على الملابس أو شغل البيت مثلا، لكن كل مرة نعود ونتصادق من جديد".

علاقة الأخ بالأخت: وتأخذ تقريبا نفس علاقة الأب مع البنت، خاصة مع كبر السن حيث تتميز بخوف و "حشمة" الأخت تجاه الأخ والطاعة والتنفيذ، وتستمر هذه الصفة حتى زواجها وحتى بعد الزواج. لا تخرج البنت ولا تتمدرس ولا تتزوج إلا إذا وافق الأب والأخ، كما لا مجال لها لل"خطأ" وإلا تعرضت الأسرة كلها للعار ، وتعبر عن ذلك

إحدى المبحوثات بقولها: " كنت في أحيان كثيرة أخاف من أخي أكثر من أبي ، ففي إحدى المرات تأخرنا في عرس احدى قريباتنا، لا يمكنني أن أصف الخوف الذي تملّكني رغم أننا كنّا نساء فقط، فقد كان يضربني وأخواتي أكثر من أبي".

ولقد وضع "بيار بورديو" وصفا مناسبا لهذا النوع من العلاقات الاسرية وهو ما تتصف به أغلب العلاقات الاجتماعية داخل الأسر الجزائرية، إذ يرى أن: "العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة (الجزائرية) تتميز بنوع من الاحترام والخوف، احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، والخوف الدائم من عقاب ولوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد، ومثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، وتستمر جذور وآثار هذه العملية حتى كهولة وشيخوخة الفرد وهذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية وشخصية الفرد، فالمشاعر الفردية ليست هي بالغائية، لكنها يجب أن تبقى خفية ومقموعة، وكل سلوك لا يتوافق والمعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة"[1].

[1] - BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, PUF, Paris 1958, P 44.

4-**الزواج في بن طلحة**: يعتبر الزواج أساس تكوين الأسرة والمدخل الطبيعي والشرعي لدخول عالمها، كما يعتبر رابطة بين رجل وامرأة يدخل المجتمع لتنظيمها وتحديد إطارها ورسم صورتها وفقا لنُظم اجتماعية يحددها العقل الجمعي، وبذلك تختلف هذه الرابطة باختلاف العصور والمجتمعات.

تتراوح مفاهيم الزواج بين عدة تعريفات فهناك من عرف الزواج بأنه "رابطة تقوم بين رجل وامرأة ينظمها القانون أو العرف، وهو وسيلة لاستمرار الحياة ودوامها في انجاب الذرية، وهو حجر الأساس والدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الاسرة" [1] وعرفه الأنثروبولوجي "ميرودوك" بأنه: "علاقة بين رجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر يُقرّها القانون أو العادات وتنطوي على حقوق و واجبات معينة تترتب على اتحاد الطرفين، وعلى انجاب الاطفال الذين يولدون نتيجة هذا الزواج"[2].

ويرتكز الاتجاه العام للزواج ببن طلحة على المصاهرة داخل العائلة القرابية ، سواء الموجودة في بن طلحة أو براقي، أو من المناطق الأخرى التي قدموا منها، أين أن هذا الزواج الداخلي هدفه المحافظة على تماسك الوحدة القرابية أيا كانت قريبة أو بعيدة، وتدعيمها عن طريق المصاهرة من الأقارب، وحفاضا على ثروة الوحدة القرابية (ان وجدت) من أن تتبدد بانتقالها، وأيضا العلم بأخلاق الفتاة ، كانوا كما يقول مبحوث: "الجيجليين يأتو ن بجيجلية أو ت ذهب ابنتهم إلى جيجل، و هكذا مع القبائل أو السطايفيين".

حتى وان كان يقوم في بعض الأسر على الزواج الخارجي أي المصاهرة من خارج العائلة القرابية، أين كان هذا النوع هو الآخر يؤدي إلى تدعيم الجماعات القرابية عن طريق توسيع دائرة قرابتها بالمصاهرة من جماعات أخرى جديدة.

---

[1]- محمد يسري ابراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي. دار المعرفة، مصر 1995، ص ص 15 .18

[2]- محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها – دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا. وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق 1976، ص 176.

أما بالنسبة لاختيار شريكة الحياة، فليس للعريس دخل في عملية الاختيار أبدا، إذ يتكفل بها والديه أو أحد أقاربه الأكبر سنا، والحال كذلك بالنسبة للعروس فليس من حقها أن تختار وليس من شأنها أن تقبل أو ترفض من تقدم لخطبتها، بل يعتني بهذه المسألة والدها واخوتها الذكور، فإذا وافقوا ليس عليها إلا أن تقبل.

ويعتقد سكان بن طلحة أنه كلما تزوجت الفتاة صغيرة، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لها ولأهل زوجها حتى تنجب أكبر قدر من الأطفال، ويُعتبر ذلك ميزة مهمة وأفضل بالنسبة لعائلتها، من خلال جعلها مدعاة للتفاخر بين الاهل والجيران. يكون تكوين "جهازها" منذ حداثة سنّها، وعن محتوياته فراجعة لتقاليد كل أسرة والمنطقة القادمة منها، أما العريس فهو يعتمد غالبا في مسألة "المهر" ولوازم العرس على أهله.

وفيما يخص النظام السكني فكان يُحتّم عليه الاقامة هو وعروسه في بيت والديه. كما نذكر بأن سكان بن طلحة عندما أقاموا بها كانوا عبارة عن أسر زواجية بمعنى أسر نووية (زوج وزوجة وأطفال)، لكن البعض الذين بدأو بتزويج أبنائهم بدأوا معهم في تكوين النمط الممتد، وكأنهم يحيون نمط العيش القديم.

كانت مراسيم العرس في بن طلحة تدوم لأيام بدءا من فترة التحضير للعرس أين يتوافد الأقارب والجيران والأصدقاء، كانت النساء تحضّرن الحلويات وتهتم بتزين البيت وشراء لوازم العروس...، أما الرجال فكانت توكل إليهم مثلا مهمة المشتريات خاصة الثقيلة منها ونحر الكباش. تتزين العروس ويقام لها حفل كبير وتحضُر السيارات مزينة فتزف إلى بيت زوجها وسط فرحة الجميع وزغاريد النسوة.

5-جماعات الجيران والأصدقاء:

إذا كان المنزل أو البيت هو العنصر الذي تدور حوله العلاقات الأسرية بين الأب والأم والأبناء، فإن الحي السكني هو البيت الثاني الذي يمكن أن تبنى من خلاله العلاقات الاجتماعية والاسرية بين مجموعة من المتجاورين، من خلال تطوير علاقات مشتركة بينهم يقوم فيها كل جار بمتطلبات الجوار من رعاية وسؤال و متابعة.

ويعرف "لدريت ريمون" " LEDRUT Raymond" التجاور السكني بأنه: "إقامة السكان بعضهم قرب بعض وهؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون ويتزاورون، ويتعاونون فيما بينهم"[1] كما أن المحافظة على علاقة طيبة مع الجيران وزيارتهم ومعاونتهم في مختلف المجالات والمناسبات السعيدة (كالأعراس) وغير السعيدة (كالجنائز) يُعتبر واجب بين الجيران.

وبما أن جماعة الجيران تمتاز بالقرب المكاني للأعضاء، فإن الجيران بالتالي يتميزون بالعلاقات المباشرة أو ما يسمى بعلاقة الوجه للوجه (face a face)، ونتيجة لهذا الاتصال المباشر فإن التفاعل يحدث بسرعة بينهم، وتنعكس أهمية هذه الجيرة في بن طلحة في أنهم يستطيعون تحقيق أشياء دقيقة للغاية لا تستطيع الأسرة الحصول عليها في الوقت المناسب مثل الحاجة إلى استعارة شيء ما أو مرض مفاجئ ، كما كانت النساء يسألن عن بعضهن البعض و يتساعدن ويتزاورن، تقول مبحوثة: " كنا كثيرا ما نسأل عن بعضنا البعض، وعندما يملأنا الملل نتزاور وننفس عن بعضنا " أما الرجال فكانوا يتعاونون في الأمور التي تحتاج مساعدة إضافة إلى تحولها إلى علاقات صداقة قوية، إذ يقول مبحوث: "في بداية استقرارنا هنا لم نكن نتفاهم مع جيراننا لكن فيما بعد أصبحنا كالأهل ، كان أبنائنا يبيتون عندهم وأبنائهم يبيتون عندنا، عندما نسافر كنا نأتمنهم على بيوتنا" . وقد حدث هذا التفاعل بين الجيران خاصة لأنهم كانوا متقاربين في درجة الثقافة والإمكانيات المادية والمستوى التعليمي والبساطة التي كانت تطبع

[1] -LEDRUT Raymond , Sociologie urbaine, P.U.F, Paris 1968, P 106.

سلوكهم، كما ان اشتراكهم في حي واحد جعلهم يعيشون احداث مشتركة و يعانون من نفس المشاكل.

أما جماعة الاصدقاء فهي تنطوي على علاقات اجتماعية أكثر تعقيدا من علاقات القرابة والزمالة والجوار، حيث يقوم هذا النوع من الجماعات على الاختيار الحر من جانب الأفراد، كما تُعرف أيضا بأنها علاقة اجتماعية تربط شخصين أو أكثر، على أساس الثقة والمودة والتعاون بينهم، ولجماعة الرفاق والاصدقاء دور كبير في حياة الفرد في مختلف مراحله.

وفي بن طلحة علاقات الصداقة غالبا ما كانت تتم في مجالات تقترب من:

- مجال العمل أو القرابة أو الجيرة بالنسبة للرجال ، ومع الجيران خاصة بعد أن توثقت العلاقات أكثر.
- مجال القرابة أو الجيرة بالنسبة للنساء ، وتقول مبحوثة في هذا المجال "منذ أن قتلت جارتي سنة 1996 وكأني فقدت توأمي، فقد كانت صديقتي وأختي ، كنت أحكي لها كل أسراري وكان لا يمر يوم بدون أن نرى ونسأل عن بعضنا البعض".
- مجال الزمالة في المدرسة أو الجيرة أو القرابة بالنسبة للفتيات والفتيان، فالفتيات كنّ يفضفضن لبعضهن البعض ويتحادثن عن مشاكلهن الشخصية مثلا، لكن بالنسبة للفتيان في بن طلحة كانت أكثر تميزا خاصة بالنسبة للشباب، فهناك الكثيرين الذين سُربُوا من المدارس لعدم تحصيلهم على معدلات تؤهلهم للإنتقال، وفي ظل افتقار بن طلحة على أماكن الترويح أو مراكز التمهين أين يمكن أن يستغلوا وقت الفراغ، إضافة أنهم كانوا معدومي الدخل وبطالين، كان هؤلاء الشباب يلتقون في الحي وبالتكرار أصبحت عادة مكّنتهم من التقرب من بعضهم البعض ما أدّى إلى تحولها إلى علاقة صداقة، يقول مبحوث متحدثا عن مجموعات الشباب أنذاك: "كنا ننزعج كثيرا من تلك المجموعات من الشباب المنشرة في كل الأحياء وفي كل الأوقات" ورغم أن من بين أهداف الصداقة

الترويح عن النفس ومعاني ايجابية أخرى ، إلا أن ما كان يزعج هذا المبحوث وآخرون غيره هو كون هذه المجموعات المتكئة على الحائط يوميا تقريبا ولساعات وهو ما أطلق عليهم وصف (حيطيست) [1] كانت في أغلب تجمعاتها تحمل تذمرات وإنزعاجات الشباب من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، كانوا يحملونها معهم إلى منازلهم وكانت تتفاقم كل مرة، تقول مبحوثة: "كنا جميعا نعرف أن الأوضاع كانت مزرية في كل بن طلحة لكن ما كان يفطر قلوبنا هو رؤية أولادنا بدون عمل، كان ابني عندما يعود إلى المنزل لا يُكلّم أحد وإذا تحدث فلا يكون ذلك إلا عن كرهه وانزعاجه من كل شيء هنا ". كانت أوقات فراغ هؤلاء الأصدقاء كثيرة وملازمتهم لبعضهم البعض وتذمراتهم المستمرة جعلت من بعض هم يسلك سلوكا منحرفا كالسرقة و الاعتداء، يقول مبحوث: "كنا نلتقي أمام القهوة، لم نكن نملك عمل ولا مال، بل لم أكن أملك حتى ثمن فنجان قهوة وكان جميعنا كذلك، أحيانا كنا نجهل ونقوم بأمور جنونية كالسرقة". هذا ما يوحي بأن لوقت الفراغ علاقة بالكثير من التصرفات والسلوكات والأفكار التي كان ينظر إليها أولياءهم بأنها خاطئة، لذلك كان الفراغ هو الباب الأوسع الذي كانت تلج منه تلك الانحرافات.

إن القيمة الحقيقة للجيران والأصدقاء عامة تكمن في مقدرتهم على أن يكونوا مصادر مكملة للأسرة، وذلك بحكم علاقات التفاعل الكبيرة بينهم، كما أنهم يمارسون ضغط غير رسمي على بعضهم البعض للإمتثال للقواعد والمعايير والقيم والتقاليد التي تحكم المجتمع عامة.

[1]– "الحيطيست" عبارة انتشرت في الجزائر منذ نهاية الثمانينات، والكلمة آتية من لغة الشارع، تعني أصحاب الجدار.

الفصل السادس

الارهاب في بن طلحة

1-بن طلحة بين 1992م و1997م:

منذ بداية الأزمة الأمنية في الجزائر سنة 1992م وبن طلحة تعاني من تصاعد العمليات الارهابية بها كل مرة، إذ عرفت نشاط مجموعات مسلحة أرهبت سكانها، وهذه المجموعات لم تكن تعمل منفردة بل كانت مندمجة في بنية قيادية تشمل كل منطقة مدينة الجزائر وضواحيها، أين تدخل بن طلحة في منطقة العاصمة المسماة (السابقون) والتي كانت تضم أربع كتائب:

كتيبة الفرقان: كانت تعمل في المنطقة الواقعة بين سيدي موسى وأولاد علال، بهذه المنطقة كان يقع أيضا مركز قيادة الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة مدينة الجزائر.

كتيبة الموت: امتد نشاطها إلى منطقة بوروبة، واد السمار، الكاليتوس، شرارية ووسط شرق الجزائر.

كتيبة الغرباء: عملت هذه الكتيبة في منطقة براقي والتي كانت تضم جسر قسنطينة شمالا وبن طلحة وضواحيها جنوبا، كانت بقيادة "برافتا عيسى".

كتيبة الشهداء: كانت بقيادة "خليفي عثمان" المشهور بلقب "حسن فليشة"، تمتد منطقة نشاطها من الجزائر الوسطى إلى بوشاوي غربا، مرورا بباب الواد، الأبيار، بوزريعة وبينام.

بتعبير آخر، أن المجموعة الإسلاموية المسلحة الناشطة في بن طلحة كانت تنتمي إلى سرية براقي التي ترجع بدورها إلى كتيبة الغرباء التابعة للجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) في منطقة الجزائر المسماة "السابقون"، كانت منظمة ومندمجة في تنظيم عسكري مقسم جغرافيا (محلي، مناطقي ووطني) موضوع بدقة[1].

[1]- لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، دار الفارابي للنشر والتوزيع، لبنان 2003، ص ص 346 347.

2-بن طلحة وبداية العلاقة مع الجماعات المسلحة: منذ عام 1991م كان هناك تواجد للمجموعات المسلحة الأولى في بن طلحة في الكروم والبساتين المحيطة بها، إذ بنت لنفسها مهاجع ومعاقل هناك، كانوا يترددون على بن طلحة كثيرا وبسرعة جرى قبولهم ودعمهم ومساعدتهم من جانب بعض الأهالي، معنويا بما أن أغلب سكان حي الجيلالي كانوا متعاطفين مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ، إذ حققت هذه الأخيرة في بن طلحة فوزًا ساحقا في انتخابات عام 1991م، يقول مبحوث ممن صوّت في هذه الانتخابات "نعم صوّتُ لصالح الجبهة وكذلك فعل أغلب الجزائريين وإلا لما تحصلت على أكبر نسبة، كنا نصدق ما كانوا يقولون ولم نكن ندري أنهم سيُغيّرون مبادئهم وينقلبون علينا "، و ماديا من خلال التجار الذين كانوا يقدمون لهم هبات سخية فلا يحتاجون للسلب، وهناك حتى من كانوا يقدمون لهم الطعام ومنهم من سلموهم بنادق صيد خاصة بهم.

كان أعضاء الجماعة معروفين عند السكان ويتحركون فيها بسهولة حتى أنهم كانوا يعقدون لقاءاتهم أحيانا ببن طلحة في بيوت البعض كما صرح بعض المبحوثين. وكان هذا التقارب يحدث خاصة لأنهم كانوا يرون فيهم أنهم ذو حق مغتصب وأن مطالبهم شرعية بعد إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 التي تحصلوا فيها على 188 مقعد من مجموع 232 مقعد. في هذه السنة وحتى منتصف 1993 لم تناصبهم العداء يقول مبحوث "لم يكونوا يزعجوننا أبدا على العكس كانوا يساعدوننا ويُعلّموننا أصول الدين لأننا كنا نجهل أغلبها لذلك كسبوا محبتنا".

في النصف الثاني من سنة 1993 أصبحت المجموعات تلتفتُ نحو السكان ونحو سلوكاتهم، ومن أجل رصد ذلك أصبحت تعتمد على المخبرين ببن طلحة، وعلى الباعة الجوالين الذين يتولون مثلا مراقبة العسكريين أو ما يسمونهم "المشبوهين" في الحي، ومن يعملون في الإدارات أو قوى الأمن، كانوا يراقبون ذهابهم وإيابهم، مواقيتهم ومسالكهم. ففي تلك الفترة لم يكونوا يهاجمون السكان بل رجال الأمن والدرك خاصة،

على اثر هذا العداء مع مختلف قوى الأمن أصبح هناك انتشار واسع للعسكر في براقي كلها كما أقيمت الحواجز المتحركة بين براقي وبن طلحة، كانت مراكزها ع ند مدخل بن طلحة وأمام المدرسة أو قبالة الملعب الرياضي.

كانوا يفتشون المارة بحثا عن أي أسلحة ويتابعون المشتبه فيهم، بمعنى المشتبه في انتمائهم إلى الجماعات الاسلامية أو المتعاطفين معها. تلته فيما بعد حملة الاعتقالات والتوقيفات، وأصبحت محاصرة الأحياء والمنازل وصوت الأعيرة النارية في الهواء من قبل أفراد الأمن (شرطة، درك، عسكر...) حدثا عاديا، إذ يطوقون الحي أو المنزل المراد تفتيشه، يطلبون من السكان الدفتر العائلي ينادون الكل باسمه ليمتثل أمامهم، يفتشون الغرف جيدا، ويعتقلُون من اسمه وارد في القائمة التي يحملونها، ثم ينصرفون. وكان هذا ع قب انضمام عدد كبير من سكان بن طلحة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة أغلبهم شباب.

لكن اعتبارا من سنة 1994، لاحظ السكان تبدلا في سلوك المجموعات المسلحة اتجاههم، قابله تبدّل في سلوك الأهالي اتجاه الإرهابيين أيضا، إذ رويدا رويدا تصاعد الضغط عليهم – السكان– لأنهم علموا أن أفرادا مدنيين قتلوا بكل برودة لأنهم فوجئوا وهم يدخنون مثلا أو لأنهم كانوا يعملون لحساب إدارة ما وتدريجيا أيضا تكاثرت الممنوعات، بمعنى منع الاتصال مهما كان نوعه بالإدارات كالبلدية لأنها تُعتبر من رموز الدولة[1]، منع الذهاب إلى مفوضية الشرطة، منع التدخين، منع قراءة الصحف، منع مشاهدة التلفزيون، اجبار النساء على ارتداء الحجاب ومنعهم من الذهاب إلى العمل أو إلى الحمامات الجماعية...

هذا الضغط أقلق السكان كثيرا وأخافهم مما أدى ببعضهم لمغادرة الحي، خاصة بعدما بدأت المجموعات الإسلامية المسلحة في نهاية 1994 بعملية انتزاع أوراق الهوية، إذ قامت مجموعة مسلحة كبيرة العدد بتجريد ال سكان من أوراق هوياتهم (بطاقة التعريف

[1]– ما تدعوه الجماعات المسلحة ب "الطاغوت".

الوطنية، جواز السفر، رخصة السياقة...)، كان يقودها شخص يدعى "بشكور"، تعرف عليه المبحوثين لأنه من الحي كما تعرفوا أيضا على عشرات المهاجمين أصلهم من بن طلحة كانوا قد انظموا للجماعة الاسلامية المسلحة من قبل [1]. هذه العملية دفعت بالكثير من السكان نحو الفرار أيضا.

وبسبب هذه السياسة التي وصفها الكثير من المبحوثين بالمأساوية تفاقمت البطالة أكثر وزادت بن طلحة انحباسا وانعزالا عن الخارج، إذ أصبح سكانها محرومين من وسائل الاتصال (بريد، هاتف، فاكس...) وصارت التنقلات أصعب أكثر فأكثر يقول مبحوث "كنا في سجن كبير لا نخرج و لا يأتي عندنا أحد حتى أقاربنا توقفوا عن زيارتنا"، كما أصبح السكان يخافون على أبنائهم فيمنعونهم من الخروج ووصل الأمر بالبعض بأن حرموا أطفالهم من الذهاب إلى المدارس.

كما كانت هناك تهديدات عبارة عن رسائل مكتوبة تطالب شخصا معينا بالمال أو تهدده بالقتل يجدها صباحا تحت باب منزله، أيضا تزايد ظهور المنشورات على الجدران بتوقيع الجماعة المسلحة تروي ما أنجزته من مهاجمتها للشرطة أو ثكنات العسكر كنوع من التباهي خاصة عندما يكون عدد القتلى كبير، كان ذلك يزعج أجهزة الأمن كثيرا وأيضا تلك الشعارات الكبيرة المكتوبة على الجدران ليلا ليتفاجئ بها الأهالي أيضا صباحا مثل "دولة اسلامية"، "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول"، "الموت للطواغيت"، "إن كان الجهاد في سبيل الله ارهابا فاللهم انصر إخواننا الإرهابيين"...، كما أدى سلب التجار إلى تدمير أعمالهم، وأصبحت بن طلحة جحيمية أكثر بسبب الاغتيالات التي طالت بعض ال سكان، لذلك بدأت تفاصيل الحياة الاجتماعية تتغير بسبب الخوف من بطش الارهابيين، فالسكان كانوا يسارعون في

[1]- "بوشكور" أصبح أميرا للجماعات المسلحة في بن طلحة لأكثر من سنتين، المبحوثين الذين يعرفونه يقولون أنه كان جانح لم يكن يتردد على المساجد قبل ظهور الـ"فيس"، حمل السلاح باكرا ومباشرة بعد توقيف الانتخابات، كان كثيرا ما يقف عند الحواجز يغتال دون أي رحمة، أيضا شرقي والعذراوي الذان روعا سكان بن طلحة فيما بعد.

العودة إلى منازلهم قبل حلول الظلام، كما بدأت العادات اليومية تتناقص تدريجيا، فبالرغم من انعدام مراكز الترفيه في بن طلحة إلا ان هناك من كان يتسلى بلعب الكرات الحديدية أو كرة القدم أو التنزه في البساتين المجاورة أو حتى الجلوس أمام منازلهم لأوقات متأخرة يتسامرون، الأطفال خارجا يلعبون مع بعضهم البعض، كل ذلك تغير ولم يعد أحد يغامر بالخروج من منزله، كما كان الارهابيون يطلبون منهم اطفاء الانوار أو يجبرونهم على ذلك بتكسيرها.

سنة 1995م تفاقم الوضع أكثر ، ويُرجعه بعض المبحوثين إلى انظمام أمراء جدد للمجموعات الإسلامية المسلحة متعصبون ومتعطشون للدماء أكثر ممن سبقهم، كانوا يستهدفون أفراد المجتمع ولا يحترمون أي قانون، ما أدى بطبيعة الحال إلى حقد وغضب سكان بن طلحة منهم بعدما كانوا يساندونهم في البداية. وبعدما تغيرت تركيبة تلك الجماعات تزايدت وتيرة العمليات الارهابية والتفنن في طريقة القتل لذلك كان من المستحيل على السكان مساندتهم، فتفرقوا من حولهم وكان التجار قد توقفوا قبلها عن امدادهم وتزويدهم بالمال والمؤونة ، ونتيجة سلوك الرفض هذا كان الأخذ بالقوة أو القتل هو السلوك الغالب، أو الهجرة أيضا يقول مهاجر كان يملك محل مواد غذائية عامة: "متجري متواضع ورغم ذلك كنت كل مرة أتلقى زيارتهم وأسلمهم مبلغ من المال، لكن فيما بعد أصبحتُ في عسر شديد ولم أتمكن من توفير المبلغ، انزعجوا وأخذوا الكثير من اللوازم من المتجر دون دفع مستحقاتها ثم أصبح ذلك عادة حتى أغلقت المتجر وفررت أنا وأسرتي" ، بالإضافة إلى مصادرة سيارات السكان، وذلك من أجل القيام بمهامهم المختلفة ثم اعادتها ، مما أدى ببعض السكان إلى بيعها حتى لا تأخذها الجماعات الارهابية.

أدّت هذه الضغوطات على المجتمع سنة 1995م إلى معارضة ممارساتها، فسّرتها الجماعات المسلحة على أنها تحدي لها مما جعلها تحقد بدورها عل يهم أكثر فأكثر .

ومن بين أسباب هذا الحقد أيضا:

- التوافد الكبير للناخبين على مكاتب الاقتراع في الانتخابات الرئاسية (التي فاز فيها ليامين زروال) التي جرت في نوفمبر 1995م.

- ظهور وتكاثر "الوطنيين" وعناصر الحرس البلدي في بن طلحة.

سنة 1996م، التزم سكان بن طلحة بالنضال ضد مجموعات GIA من خلال رفض أعمالهم ومطالبة البعض بالتسلح من أجل مواجهتهم، على إثره بدأت تظهر نتائج هذا الإلتزام منذ مطلع 1997م، خاصة بعد أن بدأ رجال العسكر الخروج من ثكناتهم راجلين للقيام بدوريات التفتيش، محاولين التقرب من السكان الذين أنهكتهم تعديات المجموعات المسلحة.

على إثره يقول المبحوثين أن الوضع تغير جدريا بالمقارنة مع عامي 94 و 95، أين عادت بعض الثقة والاطمئنان في نفوس سكان بن طلحة، فمع انتشار العسكر لم تعد المجموعات المسلحة تظهر في بن طلحة إلا قليلا بعدما كان حضورها يومي كما أنهم كانوا لا يزالون يقومون بعمليات لكن أقل من السابق، يقول مبحوث: "على اثر ذلك تركنا أطفالنا يخرجون للعب في الشارع من جديد".

بسبب هذه الوقائع ظن المبحوثين أن الجماعات فقدت سيطرتها على بن طلحة، وأن وجودها سيزول نهائيا قريبا، خاصة بعد مقتل بعض أعضائها، وتسلح بعض السكان وتعاونهم مع الجيش، لكن رد فعل المجموعات الاسلاموية المسلحة لم يتأخر ففي نوفمبر 1996م هجموا على حي الجيلالي ليلا وقتلوا 13 شخصا أغلبهم ذبحا من بينهم امرأة حامل، هذا العمل كان دليلا على أن القطيعة قد وقعت نهائيا بين مجتمع بن طلحة والجماعة الاسلامية المسلحة ، وكما يبينه لنا "س.ن. كاليفاس" إستنادا إلى تجربة المجازر الجماعية خلال الحرب الأهلية اليونانية: "المجازر هي سيف ذو حدين، يمكنها أن تؤدي إلى الطاعة أو إلى عكسها، أي إلى إنتاج عكس النتيجة المنشودة، غالبا ما تكون المجازر العمياء منتجة لعكسها"[1].

هذه المجزرة الأولى التي ارتكبتها الجماعة، جرى تنظيمها لمعاقبة السكان اللذين تجاسروا علنا على تحدي نظامهم، ولإخافة البقية، وبالفعل فقد كان لهذه العملية تأثيرات كبيرة في إدراكهم للوضع العام، إذ لم يستوعب السكان ما حدث أثناء تلك الليلة خاصة الوحشية التي رافقت عملية القتل. فرّ العديد بعدها.

[1] - KALYVAS (S. N), Aspects méthodologiques de la recherche sur les massacres collectifs, le cas de la Guerre Civil، grecque, Revue internationale de politique comparée, Vol 8, n° 1. Printemps 2001, P 40.

لكن منذ 1996م كما ذكرنا سابقا، لم يعد ميزان القوى في مصلحة الجماعة المسلحة سواء في بن طلحة أو في كامل أنحاء الجزائر، وعلى الرغم من ذلك فان السكان كانوا يعيشون في ضغط كبير فالممارسات الأمنية من جهة كالحواجز العسكرية المتعددة والتفتيش المتكرر بعد انزال جميع الركاب شيئا عاديا، مداهمة الأحياء والمنازل كل مرة، حملة الاعتقالات للمشبوهين، دوي طلقات الرصاص، وأيضا منظر فرحة العسكر وهم يعرضون جثث ارهابيين قتلوهم ووضعوهم فوق المصفحات أو المدرعات والمرور عبر الأحياء لمشاهدتها،[1] وغالبا ما يكون ذلك انتقاما لمقتل عدد من أفراده، وممنوعات وتهديدات واغتيالات الجماعات الارهابية من جهة أخرى، ما أدّى إلى خلو الشوارع من الناس، واعتزال لعب كرة القدم والكرات الحديدية ولم يعد الاقتراب من بساتين البرتقال ممكنا، كما نقص الاختلاط بين الناس حتى بين الجيران تقول مبحوثة "بعدما كنا كعائلة واحدة أصبحنا أغراب فلم نعد نتزاور وحتى وإن احتجنا إلى شيء فلا نطلبه من بعضنا أصبح الجميع يغلق بابه باكرا"، ومع هبوط الليل يؤمر جميع السكان بإطفاء الأضواء أو الكشافات أمام منازلهم، فينفذّون ولا يخرجون وإذا حدث وأن تجرأ أحد على الخروج وانتهاك قانون الجماعة فمصيره الموت مثل ما حدث مع مجموعة شباب كانوا يتسامرون ليلا فقدمت إليهم جماعة مسلحة تأمرهم بالدخول إلى منازلهم، وبعد ملاسنات كلامية بينهم انتهت بمقتل مجموعة الشباب برصاصة في الجبين، كما كان الموت أيضا مصير المجندين للخدمة الوطنية أين كانوا يعترضون طريقهم في القطارات والحافلات أو فور وصولهم لأهاليهم.

كانت الجنازات كثيرة يقول مبحوث "لا يمر أسبوع دون نسمع عن مقتل شخص أو أكثر، كما كنا نجد في الطريق رؤوس مفصولة عن أجسادها" ويقول مبحوث آخر "أحيانا كنا نجد جثث أشخاص مربوطة بسلك معدني مرمات على قارعة الطريق تبقى كذلك حتى يأتي العسكر فلا يجرأ أحد منّا على رفعها".

---

[1]– هذه الممارسات خبرها الكثير من الجزائريين ، وكنا قد مررنا شخصيا بهذه التجربة فمنظر الارهابيين المقتولين المكومين فوق بعضهم بعض وموضوعين على سطح الدبابات، إضافة إلى منظر الدم واللحى الطويلة والشعر الكثيف كان يترك أثرا بالغا في نفوسنا، على غرار الرؤوس المفصولة عن الأجساد التي كان يتركها الارهابيون على الطرقات وكنا أحيانا نجدها صباحا أثناء دهابنا إلى المدرسة.

ويضيف مبحوث كان من المتعاطفين م ع الجماعة في بداية ظهورهم: "انكشفت حقيقتهم أمام أعيننا بعدما تعبنا من أعمالهم البشعة وغير الانسانية والتي لا تمت للإسلام بصلة مثلما كانوا يدّعون في البداية وكنا نصدقهم لسذاجتنا، لذلك انقلبنا عليهم عندما أدركنا حقيقتهم"، هذا الانقلاب لم يكن خاصا ببن طلحة وحدها، بل شمل كل الجزائر خاصة منذ نهاية سنة 1995م، وفي مقابل هذا الانقلاب وهذا الرفض عمدت الجماعات إلى تكثيف عملياتها لا سيما في ولايات الوسط (المدية، البليدة، عين الدفلى، الجزائر وتيبازة) والغرب (تلمسان، تيارت، الشلف، معسكر، تيسمسيلت وغليزان) أين كان اللجوء إلى أسلوب الردع وأو الانتقام نفسه وهو أسلوب المجزرة الجماعية، إذ كلما ابتعد الأهالي عن المجموعات اشتد الضغط عليهم.

هذا الأسلوب الذي يقوم على معاقبة ا لسكان بالموت بأبشع الطرق، تعزز أكثر عندما أصبحت الجماعة تحت قيادة "جمال زيتوني"[1] حيث استصدر فتوى بأن كل الجزائريين كافرين، استخدم تها الجماعة كمبرر ديني للطغيان والذبح الجماعي، خلفه "عنتر زوابري"، هذا الأخير الذي حلّل قتل مجمل الجزائريين ومن ضمنهم أيضا كل التنظيمات الإرهابية المناوئة مثل الجيش الاسلامي للإنقاذ (AIS).

كما كان أكثر ارهابي محلي (اصله من بن طلحة) تعرف عليه السكان في الكثير من الاعتداءات والذي كان يحضُر بشكل منتظم هو "ولد حمران " الملقب "بجحا" وهو المسؤول عن مقتل العديد من الأشخاص بها، ومعروف عن عائلته أيضا أنها كلها منخرطة في أعمال ارهابية على غرار أخوه "عمر" الذي كان يبتز التجا ر، أبوه الذي كان يراقب تحركات العسكر، وأيضا الأم والأخت "نصيرة" التي سيكون لها دور كبير في مجزرة بن طلحة.

ومع تضاعف عمليات القتل أقيم مخفر عسكري في مدخل بن طلحة على الطريق العام بين براقي وسيدي موسى مع بداية عام 1996، كما بدأ الحرس البلدي بالظهور

---

[1]– جمال بن محمد زيتوني المدعو أبو عبد الرحمن أمين (1964–1996) كان أمير الجماعة الاسلامية المسلحة ما بين 1994 إلى 1996، من أشهر العمليات التي قام بها بعد الهجمات والاغتيالات الوحشية التي كانت تطال رجال الدرك والموظفين بالسفارة الفرنسية، تنظيم خطف طائرة ايرفرانس الجزائر–فرنسا سنة 1994، تفجيرات باريس في 1995، إختطاف وإعدام الرهبان السبعة في تيبحرين بالمدية سنة 1996، كما عرفت فترة إمارته لمجازر راح ضحيتها اللاف من المدنيين.

في بن طلحة، لم يكن لهم مقر خاص بهم فشاركوا العسكر ثكنتهم ثم أصلحوا المدرسة التي تهدم جزءا منها أثناء اعتداء سابق و اتخذوها مقرا لهم.

بداية سنة 1997 توافد على بن طلحة بعض العائلات الفارة من مناطق أخرى هاجمها الإرهابيون مثل المدية خاصة بني سليمان وتابلاط أين ارتكبت عدة مجازر هناك ، فالعشرات كانوا يُنحرون بها تقريبا كل أسبوع، إذ استأجروا بيوت الفارين من بن طلحة خاصة العسكر ورجال الأمن . فسكان بن طلحة كانوا يفرون ثم يعودون ثم يفرون ثم يعودون من جديد، بعد أن أندرهم العسكر بأنهم سيُهدّمون جميع المنازل الفارغة حتى لا يأوى إليها الإرهابيون، ما أدّى إلى هدم بعض المنازل المهجورة وقصفها بالقنابل، هناك عائلات عادت أسبوع قبل المجزرة فذبح جميع أفرادها.

مع تواجد العسكر وبعض الوطنين وتزايد رغبة البعض في التسلح تشجّع بعض السكان أيضا إلى المقاومة ، من نوع تقوية النوافذ ووضع شبابيك حديدية وأبواب مصفحة وتركيب بعض الكشافات الضوئية وصفارات الانذار...

لكن رغم هذا ورغم أن بعض الهدوء عاد قليلا، لكن الخوف كان يسيطر على السكان فصوت القنابل هنا وهناك والمروحية التي تحوم في السماء كل يوم، بالاضافة إلى اغتيالات ومجازر في مناطق قربية مثلما حدث في الرايس بتاريخ 29 أوت 1997م وبني مسوس بتاريخ 5 إلى 6 سبتمبر 1997م، ما جعل العديد من الأسر تنام مع بعضها في منزل واحد ويتولى الرجال الحراسة بالدور.

3-<u>بن طلحة ليلة 22 إلى 23 سبتمبر 1997 (المجزرة)</u>: يقول مبحوث: "مرّ ذلك اليوم عاديا ككل يوم، حتى بداية الليل كانت عادية لولا سماعنا لانفجارات مدوية على الساعة الحادية عشر والنصف، ومع أننا ألفنا سماعها إلا أن صداها القريب جدا هو ما عجل ارتباكنا"، كان الصوت قادما من ناحية البساتين تحديدا من الناحية الجنوبية لبن طلحة، حينها بدأ النساء والأطفال بالصراخ ، ثم بدأت صفارات الإنذار التي كانوا قد ركبوها من قبل تذوي هي الأخرى.

كان الصراخ يزداد ويتعالى ويقترب كل مرة أكثر فأكثر، أدرك السكان أنهم هوجموا فأصيبوا بحالة هيستيرية بدأوا يرتعدون من الخوف، منهم من تجمد في مكانه ومنهم من هلع إلى الخارج وبدأ بالصراخ والجري في كل مكان.

كان الارهابيون يقتربون ويقتربون حتى حاصروا بن طلحة خاصة حي بودومي، حي الجيلالي وحي 200 مسكن من جميع النواحي، كان صوت الانفجارات والأعيرة النارية والدخان يدوي المكان لكن صراخ السكان وهم يذبحون فاق كل ذلك.

كان الارهابيون يتقدمون بالعشرات من منزل إلى آخر تقودهم المدعوة "نصيرة"[1]، هذه الأخيرة كانت ترشدهم إلى المنازل الواجب مهاجمتها والأخرى التي لا يجب الاقتراب منها، كانوا يُكسرون الأضواء يفجرون أبواب المنازل بالقنابل ثم يدخلون على أهلها، كان السكان مرعوبين منهم من يبكي ومنهم من تبكم من شدة الصدمة، يرتعدون من الخوف يتوسلون الارهابين أن لا يقتلوهم أو لا يقتلوهم ذبحا بل بالرصاص، لكن الارهابيين وبقهقهات جنونية وسب للذات الالهية لم يهزهم منظر الشيوخ والعجائز (منهم من تجاوز 90سنة) ولا الكهول ولا النساء ولا النساء الحوامل ولا الفتيان والفتيات ولا الأطفال ولا الرضع وهم ملتصقين ببعضهم البعض أو متكومين على أنفسهم، مرتعدين من الخوف بعد أن حاصروهم ولا مفر لهم، كانوا يجدبون الواحد يجبرونه على الانحناء على الأرض ثم ينحرونه...ثم الثاني، ثم الثالث وهكذا... ، والبقية كل مّرة تشهد ذبح أحد أفراد عائلتها إلى أن يحين دورها، كانت الأمهات وهن ملتصقات بأطفالهن الرضع يجذبون صغيرها من بين أحضانها وبحركة دائرية يهشمون رئسه على الحائط، في البداية يكثر الصراخ والنحيب ثم التوسلات ....ثم الهدوء.

هناك من فرُّوا من منازلهم لكن قبض عليهم الارهابيين ونحروا خارجا ومن كان بعيدا قتل بالرصاص، إذ كان هناك من يترصد الفارين ويقطع عليهم الطريق، وهناك من الفتيات من خطفن يتراوح عددهن تقريبا 30 فتاة كانت أعمارهن بين 15 إلى 30 سنة، من كانت تقاومهم تذبح أو تلقى من فوق السطح، هناك من السكان أيضا من حوصروا في أسطح بيوتهم ففضلوا القفز من فوق لتتهشم أجسادهم على الأرض، حتى المتأخرين عقليا لم يسلموا من بطشهم.

[1]– كنا قد أشرنا إليها من قبل، هي أخت " ولد حمران" الملقب ب"جحا"، لعبت دور دليلة مرشدة إلى البيوت المطلوب اجتياحها والعائلات الواجب تجنبها، كما أنها كلفت بنهب الضحايا.

كان الإرهابيون عندما يجهزون على النساء تأتي الارهابية "نصيرة" ووالدتها يجردونهن من مصوغاتهن ثم تنتقلن إلى الغرف وتبحثن عن الأموال أو أي متعلقات قيمة.

بعد مدة على بداية الهجوم وصلت مصفحات الجيش واتخذت مواقعها عند مداخل الأحياء المهاجمة لكنها لم تتمكن من الوُلوج، فالمداخل كلها ملغمة وكان كل من يقترب لنجدة السكان من عسكر أو شرطة أو مدنيين [1] يُرَدُ برصاص الارهابيين الذين كانوا يحرسون المداخل [2]، وأما الدخان الكثيف في السماء فقد منع المروحية من الاقتراب أكثر ومما صعب المهمة أكثر أن كثرة الإرهابين بزي مدني اختلطوا على العسكر مع مدنيين كانوا يجرون في كل ناحية فلم يتمكنوا من التفريق بينهم، خاصة وأن الضلام كان دامسا بعد أن أغرق الإرهابيون المنطقة المستهدفة في الظلام، مخرّبين الشبكة الكهربائية قبل أن ينتقلوا إلى الفعل، ووضعوا مجموعات في كمائن عند المواضع الإستراتجية، راصدين على هذا النحو وصول الإسعافات والنجدات ، يقول مبحوث في هذا الأمر "كنا مرعوبين وهم كانوا كثر وجدّ منظمين وهادئين".

لم يتراجع الإرهابيون إلا بعدما أتموا عملهم على أكمل وجه [3]، حينها فقط بدأوا بالعودة إلى البساتين من حيث أتوا والتي تقود إلى قايد قاسم ، القليل من نجا من فهناك من نجح في الهرب والاختباء، والقليل من كان مسلحا فساعد الكثيرين على الهرب أو الاحتماء عنده، وأخيرا أيضا تمكن العسكر والشرطة من الدخول بالإضافة إلى سكان الأحياء المجاورة الذين هرعوا للمساعدة، منظر لم يصدّقه الوافدين على بن طلحة آنذاك، وديان من الدماء، أعناق منحورة، جثث تحمل ضربات سيوف وسواطير وأخرى بالرصاص تغطيها الكثير من الدماء من الصعوبة التعرف على ا صحابها. داخل المنازل أكوام من الجثث تغرق في دماء بعضها بعض، يقول مبحوث: "عندما دخلت إلى منزلي بعد المذبحة جننت ولم أصدق ما رأيت أمي، زوجتي، ثلاث بناتي و ولدّي

---

[1]– هم سكان براقي الذين سمعوا صوت القنابل والرصاص والصراخ ورأو الدخان في السماء أسرعوا لنجدة سكان بن طلحة حاملين أسلحتهم (سيوف، خناجر، بنادق...) لكن لم يتمكنوا من الدخول إلا بعد مغادرة الارهابيين.

[2]– فجروا سيارة كانت عند المدخل وتمركزوا يطلقون النار نحوها فقتلوا شرطي منذ بدأ العملية.

[3]– هناك من المبحوثين من قال أنهم غادروا على الثانية صباحا من يوم 23 سبتمبر وهناك من قال الثالثة وهناك من قال مع بزوغ الخيوط الأولى للفجر.

إثنين كلهم مذبوحين، وما جعلني أفقد وعيي ابني الرضيع و هو مهشم الرأس...كان لا يزال جزء من دماغه لاصقا في الحائط".

كان الرد الأنجع هو رد الوطنيين المسلحين في إطار الدفاع الذاتي، أين كان بعضهم متواجدين داخل ا لأحياء المهاجمة، فقد استطاعوا وقف تقدم الإرهابيين، وقتل العديد منهم وإنقاذ الكثير من السكان. بالاضافة إلى عمليات الجيش بعدما تمكن من الدخول أين قضى على عدد من الارهابيين ، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بعدما جلبت قوى الأمن مصابيح كاشفة " Projecteurs"، الأمر الذي أتاح لها أن تتقدم بين المساكن بيسر أكبر، ليتبعها رجال الإطفاء وأولى سيارات الإسعاف الذين كان عملهم صعبا وطويلا ، فالبيوت مازالت مشتعلة وكان لا يزال هناك صراخ مسموع، انتحابات أولئك الذين كانوا يُحتضرون، وعويل أطفال ونداءات استغاثة من كل جهة. كانت المحصلة ثقيلة، فقد سجل مئات القتلى ومئات الجرحى، مشارح الجثث امتلئت بجثث مبتورة، مشوهة ومحروقة، وأجزاء من الجسم كانت تصل منفصلة عن الرؤوس ، أطراف، أجذاع...الخ[1].

توجّب على الأطباء الشرعيين إعادة تجميع الأجسام وتركيبها، والبدء بتحديد هوية أولئك الذين لا يزالون قابلين للتحديد، لم يكن العمل ميسورا في أقسام الجراحة العامة وطب الأطفال والأعصاب والجراحة الداخلية ...، إن الجرحى المنقولين بالعشرات جرى تصنيفهم قبل إرسالهم إلى الأقسام المختصة.

انسحب الإرهابيون وهم يحملون غنائم قوامها أغراض ثمينة نسبيا، من الجواهر والمآكل ومن الفتيات والسيدات الشابات، أين وجد بعضهن ذبيحات أو مرميات في بئر بأولاد علال "سيدي موسى" في الأيام التي أعقبت المجزرة، وأخريات لم يظهر لهن أثر لحد الساعة[2].

[1]- أنظر ملحق رقم 04 ص 357، أين يصف البروفيسور خياطي صبيحة اليوم الذي تلى المجزرة.

[2]- لياس بوكراع، مرجع سابق، ص369.

وضعت جثث الأموات بعد تغطيتهم ودمائهم لا زالت تسيل في باحة المدرسة الابتدائية "ابن باديس" الواقعة وسط شارع بن طلحة [1]، أيضا الجرحى وُضعوا هناك قبل أن تأخذهم سيارات الاسعاف إلى مشاف مختلفة (سليم زميرلي، مصطفى باشا ..) منهم من كان في حالة خطيرة.

أما من بقي فتكفل بهم ذويهم أو سكان المناطق المجاورة فقدموا لهم الطعام والشراب والأغطية محاولين مواساتهم، وأغلبهم من فرّ في تلك الصبيحة إلى خارج بن طلحة حاملا معه بعض الأمتعة.

بدأت عمليات الدفن صبيحة اليوم الذي تلى المجزرة في مواكب جنائزية توافدت على مقبرة "سيدي رزين" الواقعة بين براقي والحراش ، لم يكن ذلك سهلا فالأعناق المنحورة والأجساد المقطعة بالسواطير والسيوف ورؤوس الأطفال المهشمة كثيرة جدا، كان مشهدا فضيعا جدا وصعبا على أقارب المتوفين وعلى غيرهم، وسط حزن كبير ونحيب وبكاء وصدمة. يقول مبحوث "ذهبنا وعدنا بعد أسابيع وجدنا رائحة الموت لا تزال تفوح من المكان: ثقوب هائلة في واجهات المنازل، أبواب ونوافذ مقتلعة، سيارات وبيوت محترقة، ثياب مبعثرة في الشوارع، دماء جافة في كل مكان ، كلها تذكرنا بما جرى في تلك الليلة".

4-السكان المستهدفون: عندما قدم الإرهابيون إلى بن طلحة تمركزوا بالضبط في ثلاث أحياء هي حي بودومي، حي الجيلالي وحي 200 مسكن، كما أنهم داخل هذه الأحياء أيضا لم يكن هجومهم عشوائيا، بل كانوا يستهدفون عائلات دون أخرى وبتخطيط مسبق، تقودهم في ذلك كما أشرنا المدعوة "نصيرة" التي تدُلهم على المنازل الواجب جزرها وتمنعهم عن المنازل الواجب الابقاء عليها وهي غالبا تعود لعائلات إرهابيين أو ذويهم . كانوا يعرفون السكان إذ يقول مبحوثين أنهم كانوا ينادون على الضحايا بأسمائهم ويسألون عن الغائب باسمه أيضا، فيقتلونهم وهناك من الأسر من وقعت في الخطأ فلم يكونوا يستهدفون منازلهم لكن من خوفهم عند سماع الانفجارات والصراخ هلعوا إلى بيوت جيرانهم المستهدفين فقتلوا معهم، في حين لم يقربوا من منازلهم أصلا.

[1]- أنظر الملاحق رقم 05 و06 و07 بالصفحات 358، 359، 360.

الارهابيون زاروا كل صف المنازل الممتدة على طول البساتين التي تسللوا منها، توغلوا في حي الجيلالي بدءا بمصنع البلاستيك الذي جرى إحراقه في تلك الليلة بعد مقتل حارسه، لم يستثنوا إلا بعض المنازل، يعتقد العديد من المبحوثين أن الارهابيين تسللوا من بستان "طافيل" وهو عبارة عن غابة كثيفة وواسعة يفصلها عن بن طلحة حقل مترامي الأطراف، وقد اتخذوا من البستان ممرا لهم، قدوما من قرية "أولاد علال" التابعة لسيدي موسى والتي تعتبر أهم ملاجئ الارهابيين، كما كان يسكنها العشرات منهم مع عائلاتهم وأولادهم، وكان العديد منهم يقيمون احتفالات بزواجهم بالفتيات المختطفات، في حين يؤكد مبحوثين آخرين أن الارهابيين قدموا من ديار "قايد قاسم" القريبة من سيدي موسى أين كان يلجأ إليها الارهابيون بعد تنفيذ عملياتهم.

مع العلم أن أغلب العائلات المهاجمة يقول مبحوثين تعود في أصلها إلى الوافدين الجدد (لجأ معظمهم إلى بن طلحة خوفا وهربا من تجاوزات و/أو تهديدات الجماعات الارهابية) مثل عائلة تحدث عنها بعض المبحوثين يدعونها عائلة "الجواجلة" في حي بودومي التي قتل منها 23 فردا، هناك أخرى أيضا قتل أغلب أفرادها هي عائلات: خلادي، مجراب، زواهر، هني، زرواطي، بوعمار، عمران وبلعيدي...، وهناك من تنقل إليها أياما فقط قبل أن يذبح هو وعائلته.

يقول مجموعة مبحوثين ممن كانوا حُضورا ليلة المجزرة على أن ثياب الارهابيين كانت متنوعة، منهم من كان بزي مدني ومنهم ب"قشابية"، ومنهم من بزي عسكري أو ما يدعونه (النينجا)، منهم من يضع قناع ومنهم من بلحية ومنهم دون الاثنين، كما تنوعت أسلحتهم بين السيف، السكين، الساطور، الرشاش، المنشار، والقنابل اليدوية...، أما عن المهام فإنها كانت موزعة بتنظيم بين الإرهابيين: فمنهم من يفتح الطرقات من خلال خلع الأبواب، ومنهم من يقتلون ومن يخطفون، من يسلبون وينهبون ومن ينصبون الأفخاخ، ومنهم أولئك "المحجوزون" عند مداخل الأحياء والذين ينتظرون النجدات، وأخيرا منهم من يترصدون الفارين لقتلهم.

كما تعرف بعض المبحوثين على ارهابيين محليين من بين المهاجمين: لفقير، سلامي محمد المعروف بلقب عزراوي، وشرقي حكيم وأن عددهم يتراوح مائة فرد.

مباشرة وخلال الساعات التالية للمجزرة، شن الجيش الوطني الشعبي عملية واسعة لمطاردة مرتكبي المجزرة ، أول عملية شنت على أولاد علال سمحت بالقضاء على عدد من الارهابين من بينهم مرتكبو مجزرة بن طلحة. وجرت اعتقالات عدة منها اعتقال "نصيرة"[1] أين سمحت هذه العملية بالحصول على معلومات دقيقة حول دواليل الإرهابيين واتصالاتهم، وحول عمليات مخططة أخرى، وحول هوية أعضاء المجموعة وما تيسر لهم من تواطؤات داخل بن طلحة بالذات. كما أن هذه العمليات العسكرية سمحت باكتشاف جثث عدة فتيات خطفن أثناء المجزرة وهن ذبيحات في قعر بئر [2]. بالاضافة إلى اكتشاف وثائق للجماعة الإسلامية المسلحة كشفت تورط مجموعاتها في مجازر بن طلحة والر ايس، أيضا تفكيك معامل لصنع قنابل يدوية. كما أتاحت هذه العملية الاستيلاء على قسم كبير من وثائق الجماعة الإسلامية المسلحة، إحدى الوثائق المستولى عليها هي بطاقة تحمل توقيع الإرهابي "برفتة عيسى"، الملقب "أبو عبد الله عيسى "، يصرح فيها بأنه سلم لأمير الجماعة الوطني "عنتر زوابري" كمية أغراض ذهبية[3].

[1]– بعد توقيفها تم تقديمها أمام الصحافة وقد اعترفت وأجابت بكل هدوء عن أسئلة الصحفيين.

[2]–لياس بوكراع، مرجع سابق، ص370.

[3]– قوامها 160 إسوارا، و 28 سلسلة معصم و 56 قلادة و 184 زوج حلق و 79 خاتما وعلبة ذهبية و 96 ليرة ذهبية فرنسية (louis) وكمية من المجوهرات الفضية. إلى هذا كله يضاف مبلغ من المال 600 512 26 دينار جزائري، 000 700 فرنك فرنسي و139 ريال سعودي.

5-مسؤولية المجزرة: الارهابين الذين اعتقلوا في حوش "قايد قاسم" بسيدي موسى، أكدوا أن المجموعة الإرهابية التابعة لتيار "زوابري" والمنتمية إلى الجماعة الإسلامية المسلحة GIA هي التي ارتكبت مجزرة بن طلحة، وأن الإرهابي "بزيو حسين" هو المحرض على العملية، كانت مؤلفة من مئة عنصر قادمين من بوقرة (روفيقو سابقا)، من بن طلحة ، أولاد علال ، قايد قاسم، بوفاريك، الأربعاء، شريعة... [1] استفادوا من تواطؤ (معلومات، ارتباط، دعم...) الكثير من الأشخاص الذين يسكنون في بن طلحة، أغلبهم تتراوح أعمارهم بين 18 و26 سنة وهم أفراد عائلات إرهابيي بن طلحة.

كما صرح الارهابي المكنى "القعقاع" اسمه الحقيقي "شامة محمد" التابع لتنظيم الـ GIA الذي كان تحت امرة "عنتر زوابري" والذي تمت محاكمته يوم 20 جانفي 2010م في جنايات العاصمة في محضر استجوابه أنهم قتلوا 1000 مواطن في عمليتي بن طلحة والرايس[2]، كما أضاف بأن جماعته هي من ارتكبت مجزرة بن طلحة ومجزرة الرايس [3] وأنه هو شخصيا شارك في المجزرتين[4].

6-لماذا بن طلحة؟ هناك مجموعة أسباب منها خاصة ببن طلحة ومنها عامة صنفناها كما يلي:

- تصفية حسابات وردّ فعل على ما اقترفته جماعات محسوبة على "مدني مزراق"، هذه الأخيرة كانت قد أغارت على معاقل احدى الجماعات التابعة للمهاجمين على بن طلحة في منطقة "تالة عشة" في الشريعة وقتلت العشرات منهم، حينما أبلغ "زوابري" بالخبر رفقة جماعته غضب كثيرا لمقتل العديد من المقربين منه، فقرروا الرد عليهم بوحشية، وعند مناقشة هوية الاشخاص الذين ينشطون في المنطقة تأكد لهم أن

---

[1]- لياس بوكراع، مرجع سابق، ص365.

[2]- موسى بونيرة، قعقاع كتيبة الحق: قتلنا 1000 مواطن في عمليتي بن طلحة والرايس واغتصبنا المئات بعد فتوى أبو المنذر، جريدة النهار الجديد 22.01.2010، ص3.

[3]- نادية سليماني، "القعقاع" يروي جرائم مجازر الرايس وبن طلحة والاغتصاب الجماعي ، الشروق اليومي 22.01.2010، ص3.

[4]- أنور مالك، أسرار الشيعة والارهاب في الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر 2011، ص 482.

من بينهم كثيرون ينحدرون من بن طلحة، واغلبهم من حي الجيلالي الذي سجل فيما بعد أكبر عدد من الضحايا[1].

- كانوا حاقدين على أهالي بن طلحة وأرادوا معاقبتهم لتمردهم عليهم ورفضهم ابتزازات وتهديدات الجماعات المسلحة، وأيضا لمشاركتهم في الانتخابات الرئاسية في سنة 1995م التي فاز فيها ليامين زروال [2]، ولمطالبتهم بالاسلحة و تسلح البعض حتى يواجهونهم [3]، فكانوا يتحيّنون الفرص للانقضاض عليهم إلى أن تجهزوا لمهاجمتهم سنة 1997 و هي السنة التي وصل فيها نشاط المجازر الجماعية ذروته، ومن جهة أخرى حتى ترعب الباقين برسالة: إما الولاء وإما الذبح، وهو ما صرحت به مجموعة من المبحوثين.

- منذ بداية الأزمة الأمنية في الجزائر، كان هناك تواجد دائم للمجموعات الارهابية في بن طلحة داخل الأحياء أو قريبة منها (سيدي موسى، بوفاريك، المدية، الاربعاء...)، كما أن التواجد بها كان يسهل عليها عملية الاختباء في البساتين والكروم مع امكانية الهروب وصولا إلى واد الحراش و مناطق أخرى.

- منذ سنة 1995م والجماعة الاسلامية المسلحة تعاني أزمة عميقة، إذ اشتد عليها الضغط والحصار من ممارسة العمل المشترك بين السكان الوطنيين والحرس البلدي والجيش، كما كانت ملغومة من الداخل بفعل الانشقاقات والصراعات والتصفيات التي سرعان ما أدت إلى تسريع وتيرة انعزال الجماعة، أين أخذ ينشق عنها زعماء عدة مناطق، فما كان منها إلا أن تكثف الرعب والإرهاب للحفاظ على ضبطها لمنطقة حيوية واستراتيجية مثل الجزائر العاصمة من خلال بن طلحة خاصة

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 482 485.

[2]- على الرغم من تهديدات الموت التي أطلقتها الجماعة الإسلامية المسلحة ضد كل مخالف لدعوتها إلى مقاطعة صناديق الاقتراع

[3]- علم الارهابيون بذلك من ذويهم ودواليلهم في بن طلحة.

بعدما تولى قيادتها التكفيريان "جمال زيتوني " ثم "عنتر زوابري "، أكبر دمويي الجماعات الاسلامية المسلحة.

- لا يجهل أحد أهمية منطقة كالعاصمة في إستراتيجية إرهاب الجماعة، خاصة على الصعيدين السياسي والإعلامي، فللعملية في الجزائر العاصمة أثر سياسي وإعلامي لا سيما في الخارج أكبر بكثير من أية عملية أخرى مرتكبة في باقي أنحاء الجزائر.

- محاولة تأليب الرأي العام العالمي حول موقفه من الجزائر خاصة فرنسا، مستفيدين من الحملة الخارجية التي كانت تسعى لإيفاد لجنة تحقيق دولية للتحقيق في المجازر وهوية مرتكبيها والتي تأججت أكثر بعد مقتل رهبان تيبحرين متهمة و/أو مشككة في فاعلية الجيش أمام المذابح، في حين رفضت الجزائر ذلك رفضا قاطعا واعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية.

7-<u>التضارب في الأرقام:</u> منذ تكثيف وتيرة المجازر سنة 1997م وأرقام عدد القتلى تتضارب صعودا ونزولا متباينة بشكل ألفت الانتباه وأثار ضجة إعلامية في الداخل والخارج[1]، وحصيلة ضحايا بن طلحة هي الأخرى عرفت هذا التضارب والتفاوت بين الارقام، فالتقارير الرسمية تحدثت عن 85 ضحية [2]، لكن مصادر غيرها قالت أن ضحايا المجزرة هم 212 قتيلا[3]، وهناك من قال 300[4]، وهناك من قال أكثر من

---

[1] - Ghazi.S et Tlemçani.S, Polémique autour des bilans des massacre de citoyens, El Watan 04 janvier 1998, P 1.

[2]- أ.وليد، ماذا يريد الأوروبيون من الجزائر؟ ، الخبر 26 نوفمبر 1997، ص2.

كانت الحكومة الجزائرية تخفي الارقام الحقيقة لضحايا المجازر خشية من التدخلات الاجنبية التي كانت تمارس ضغوطا كبيرة على الجزائر للسماح لها بإقامة لجنة دولية للتحقيق فيما شهدته الجزائر من مجازر، خاصة منذ صيف 1997 أين عرف وقوع عدة مجازر ضد المدنيين العزل في مناطق مثل (الرايس، بن طلحة، بني مسوس،...).

[3]- لياس بوكراع، مرجع سابق، ص369.

[4] - Naravas, Algérie: Les massacres collectifs de civils (1996-1998), anglesdevue.canalblog .com, 07octobre 2009.

300 قتيل [1]، أما الناجين من الم جزرة بما فيها مبحوثينا ومصادر اعلامية وحقوقية أخرى فتحدثوا عن أكثر من 400 شخص[2].

8-بعض الشهادات : هنا سنُدرج شهادات لبعض المبحوثين منهم من نجح في الاختباء أو الهرب، أو القليل من كان مسلحا ورد الكثير من الارهابيين، ومنهم بعض أهالي الضحايا الذين حضروا بعد المجزرة.

يقول مبحوث: "كانوا يزعجوننا دائما، لكن لم نتصور أن يفعلوا ما فعلوه تلك الليلة، ذبحوا زوجتي وأطفالي، أصغرهم عمره 9 أشهر، هناك منازل لم يمسوها هم أقاربهم أو كانوا يساعدونهم، وهناك منازل ذبحوا كل من كان فيها ثم أحرقوها مثل عائلة خوجا (10 قتلى)، عائلة بشيري (5 قتلى) وعائلة "الجواجلة" (23 قتيلا)".

مبحوث آخر : "المنازل المهاجمة كانت مستهدفة ومختارة من قبل، فقبل أن يهجموا على بيتي كنت في السطح مع عائلتي (7 أفراد) فقد رأيت بعيني مجموعة من سبعة أشخاص من بينهم امرأة ترتدي رداء أحمر سمعتها تقول" هنا، هنا دار ...." وتنحّت جانبا، بعدها لمحني ارهابي فبدأ باطلاق الرصاص الى الأعلى، وقام أخر بتلغيم الباب فانفجر بسهولة، حينها لا يمكن أن أصف كيف كنا نحسّ كنا نرتعد من الخوف، زوجتي كانت تحتضن كل أطفالنا حاملة إثنين (عام، ثلاث سنوات) و 3 ملتصقين برجليها (هنا يجهش المبحوث بالبكاء)، كنت أتقدمها عندما وجدنا الارهابيون كنا نبكي ونتوسل وهم يضحكون، توسلتهم أن يقتلوني ويتركوهم، لكن قام واحد منهم بج ذبي بقوة وقال لي وهو يبتسم: "لا تخف سنتركهم كلهم"، ثم بدأوا بجدب أبنائي وذبحهم الواحد تلو الآخر، كانت زوجتي تصرخ وتصرخ وتبكي وتتوسل ثم صمتت نهائيا ، عندما أرادوا ذبحها قامت بدون مقاومة وحنت رقبتها، ثم ذبحوها، بقيت أنا عندما همّ أحدهم ووضع السكين على رقبتي سمعوا حركة في الدرج ثم لمحوا جيراني كانوا قد هربوا لكن حوصروا أمام منزلي فدخلوا، لكن حوصروا أيضا داخلا عندما نزل إليهم من كانوا ينحرونا، بعدما أوكلوا مهمة إنهاء ذبحي إلى واحد منهم، فقام بذلك لكن بما أنه كان

[1] - SAID Yasmine, Bentalha la vie malgré tout, El watan 08 juin 2012, P4.

[2] – عثمان لحياني، الارهاب الأعمى يضرب في كل مكان وفي كل وقت، جريدة الخبر 7 يناير 2015، ص5.
أيضا : صارة ق، الاعدام لمفجري نواة "الجيا" (مصعب الكفيف) المكنى البراء، شاركا بمجزرة بن طلحة والرايس، جريدة النهار السبت 19 مارس 2016، ص9.

وحده لم يمرّر السكين جيدا على كل رقبتي لكنه ضن أنني مت فغادر. كنت أتنفس بصعوبة وأشعر بأن الدم يسيل بغزارة ومن شدّة الوهن لم أستطع التحرك نهائيا ، وأنا مستلقي على الأرض لمحت فيما بعد المرأة التي كنت قد رأيتها من قبل وهي تقلب جثّة زوجتي، نزعت من أيديها أساورها، ثم نزعت أقراطها بعنف دون أن تفتحهما ممزقة أدنيها".

يقول مبحوث آخر: "لم تسرق فقط بل هي من قطعت يدي زوجتي حتى تنزع حليها، تعرفنا عليها جميعا لأنها كانت قد مرت مع شخص آخر قبيل المجزرة بأيام مدعية أنها من لجنة احصاء السكان، طرحت أسئلة من نوع منذ متى وأنتهم هنا؟ كم عددكم؟ ماذا يعمل رب الأسرة؟ بالاضافة إلى الألقاب ، ومن سذاجتنا أجبناها بكل عفوية، حتى أننا قدمنا لها وثائقنا".

وتقول مبحوثة: "كنّا دائما خائفين، لا نترك أبنائنا خارجا أبدا، رغم ذلك زارهم الموت حتى أماكن نومهم، قد رماهم الارهابيون من سطح المنزل ، لم أستطع النسيان حتى أدق التفاصيل أذكرها، كان الابن يدرس في السادسة ابتدائي والبنت في الرابعة، كان يحب الأكل كثيرا خاصة البطاطة المقلية، لحد الساعة عندما أقليها أذكر حبه لها، أما ابنتي فكان شعرها أسود طويل أتذكر دائما كيف كنتُ أمشّطه لها، أحتفظ لحد الساعة بلباسين لهما ، عندما أختنق أعانق ملابسهما وأبكي بحرقة حتى تجف دموعي (المبحوثة تتحدث وتبكي)".

وتضيف مبحوثة أخرى: "أنا أتنفس اليوم بسبب من بقي من أولادي فلم أُرد أن يتيتّما، قُتل زوجي وابنتي وابني المتزوج و ولده، و خطفت ابنتي الثانية و زوجة ابني، بينما بقيت أنا شبه مذبوحة واثنين من أبنائي كانا خارج بن طلحة عند عمّهما، لولاهما لكنت انتحرت، فليس لي شيئ أعيش من أجله لولاهما، ليس لي طعم لأي شيء".

وتقول مبحوثة: "عندما أتذكر ما جرى، تضيق نفسي وأتنفس بصعوبة شديدة ثم أبدأ بالتعرق، بعدها أدخل في حالة صمت لا أكلم أحد ولا أريدهم أن يكلموني، أبكي وأبكي ثم أبدأ في الاستغفار حتى تذهب النوبة لوحدها".

ويقول مبحوث: "أنا أعمل حارس ليلي في شركة بيراقي، عندما قدمتُ فجرا لأتفقد أهلي، هلعت من هول ما رأيت في الطريق المؤدي إلى منزلي، كان الدخان ما زال

يتصاعد من السيارات والمنازل المح ترقة، صراخ وبكاء، ثم بركة دماء كبيرة قربها العشرات من الجثث، أجساد أطفال مرتطمة بالأرض ألقو بهم من الأسطح...عندما وصلت منزلي ودخلت لم أجد أحدا، هرعت إلى المنزل المجاور وجدت وديان من الدماء والكثير من الجثث ملقات فوق بعضها، لم أتمكن من معرفة إذا كانت زوجتي وأطفالي بينهم فالجميع مغطى بالدماء، بدأت أقلب الجثث وأمسح الدماء عن وجوههم حتى أتمكن من معرفتهم....لا يمكن أن تتصوروا ذلك المنظر، ثم وجدتهم جميعا مذبوحين زوجتي وأطفالي الأربعة، يا ليتني كنت هنا وذبحت معهم، فلم يبقى لي شيء بعدهم".

ويقول آخر : "كنت أقفز من الحائط عندما فجر الارهابيون الباب، كنت قد اتفقت أنا وأخي المتزوج أن أقفز من الحائط وآتي بصناديق كانت مرمية وراء المنزل أرتبها كدرج حتى تتمكن زوجتانا وأطفالنا الثمانية من النزول من الحائط بسهولة كان قد قفز ابني الأول، لكن دخل الارهابيون قبل أن يتمكن الباقون من القفز، كنت وراء الحائط عندما سمعتهم يضربون أخي بشيء ثقيل (فأس) لكن لم يمت حينها ...فقد كنت أسمعه يتوسلهم، بعدها بدأوا بذبح الأخرين الواحد تلو الآخر، كان ابني متعلقا بي تبول علي من شدة الخوف، كما كان يعانقني بشدة غارزا أظافره الصغيرة في ظهري كلما سمعهم يذبحون واحد يقول: ذبحوه ويزيد من معانقتي، حتى آخر واحد ثم أجهزوا على أخي مرة أخرى بالفأس، فلم أعد أسمعه".

تقول مبحوثة تحمل ندبة واضحة على وجهها (مهاجرة): "لم أتمكن من البقاء يوما واحد في بيتي بعد مقتل زوجي وأبنائي فالجدران تحمل دمائهم وحتى جزء من دماغ ابنتي الرضيعة (ترتجف وتبكي بحرقة)، ورغم عودة الأمان الآن لكن بن طلحة كلها تذكرني بالموت ، حتى هذه الندبة على وجهي لا يزعجني وجودها إلا لأنها تذكرني بالطريقة التي ماتوا بها، لذلك لا أنظر أبدا في المرآة".

يقول مبحوث آخر: "المعمر الفرنسي كان قد جعل من بن طلحة جنة خضراء، لكن الارهاب دمرها وقضى علينا جميعا، لم أتمكن من فهم ما جرى، فكيف لانسان أن يقتل آخر ولا يهتز له جفن، ولا أنسى كيف كانوا يضحكون وهم يحطمون رؤوس الأطفال

على الجدران، وكان يزعجهم كثيرا من كان يلقي بنفسه من السطح، وكنت قد سمعت أحدهم يوبخ صاحبه ويأمره بذبحهم جميعا وعدم تركهم يقفزون من فوق..."

وآخر أيضا يقول: "أنا لم أنسى أبدا الطريقة التي قتل بها أبنائي (4 كانوا جميعهم متمدرسين) ووالدتي، لكن مع اقتراب كل مناسبة أفقد شجاعتي وأمرض كثيرا، حتى هذا البيت لم أدخله لمدة ثلاث سنوات فقد كنت بمستشفى (دريد حسين) و ذلك بعد المجزرة بأسابيع قليلة، فقد ذهب عقلي و لحد الآن أنا تحت رحمة الأدوية"

الفصل السابع

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب الاجتماعي

(تحليل معطيات الفرضية الأولى)

تمهيد:

لا يخلوا أي مجتمع مهما كان تكوينه من نظام اجتماعي يحدّد أدوار فاعليه الاجتماعيين، ضمن تجمعات وتنظيمات تضمن قيم العيش المشترك والانسجام والتوافق، وتُخضعهم لقيم وعادات وتقاليد مشتركة بحكم وحدة المجال الجغرافي، مما يجعلهم ينتظمون ويدخلون في علاقات محددة. هذه المعايير هي نفسها التي خلقت بمجتمع بن طلحة فرد جماعي لا يخرج عن اطار البيئة المحلية التي ينتمي إليها.

وبما أن ظاهرة الارهاب مست مجتمع بن طلحة بطرق مختلفة فإن ذلك انعكس على أسس مجتمعها وبذلك على نسقها الاجتماعي العام، لذلك جاء هذا الفصل ليبحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في الجانب الاجتماعي باعتباره احد أبرز أسسه.

وقد اعتمدنا في الاقتراب من هذه الفرضية على متغيرات تابعة رأيناها أساسية في تشكل هذا الجانب، وهي: الأسرة، المرأة، الزواج، الهجرة والجيران والاصدقاء، وهي المجالات الأكثر بروزا في تشكيل هذا النسق في مجتمع بن طلحة، والتي استخلصناها من خلال دراستنا الاستطلاعية بها.

لقد تم ذلك وفق المنهج الذي اعتمدناه للتأكد من صدق الفرضية وهو منهج وصفي مقارن، رأيناه الأنسب لتحديد الخصائص والسمات المميزة للأنماط المجتمعية لهذا المجتمع لما لها من تداخل وترابط بنائي ووظيفي معقد ومتشابك.

1-بناء الأسرة بعد الارهاب :

يشير دوركايم للأسرة بأنها "ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينجبانه من أولاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكوّنت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضائها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض"[1]، على هذا الأساس نعتبر أن المعنى الحقيقي للأسرة في بن طلحة موجود في وظيفتها التوسطية في المجتمع بما أنها تربط الفرد بالبناء الاجتماعي الأكبر. وقد كان لحدث الارهاب بها الدّور البارز في تغيير حجمها، شكلها ووظائفها كما سنرى من خلال المعطيات الميدانية التالية.

- تغير حجمها: إذ تناقص العدد الاجمالي للأسر في بن طلحة بسبب:

- أن هناك الكثير من الأسر التي أبادها الارهاب ولم يترك منها فردا واحدا [2]، من بينها أسرة "كولال"، أسرة "الجواجلة"، أسرة "مجراب"...
- أيضا تناقص عدد كبير من الأسر بسبب الهجرة الجماعية التي خلّفها الارهاب كما يمثله الجدول التالي:

الأسر المهاجرة خارج بن طلحة	80 أسرة
العدد الاجمالي لأفراد هذه الأسر	411 فرد
أفراد مهاجرين دون أسرهم	20 فرد

جدول رقم (02) يمثل علاقة الارهاب بتناقص عدد الأسر.

إذ صرح 80 مبحوث من بين 100 مهاجر أنه وأسرته هاجروا خارج بن طلحة، بمعنى أن 80 أسرة غادرت بن طلحة، من بينها: أسرة خلادي، أسرة طاباطوش، أسرة

[1] - DURKHEIM Emile , La famille conjugale. Revue philosophique, janvier-février, 1921 Paris, P6.

[2] – لا توجد احصاءات رسمية عن عدد الأسر التي أبيد جميع أفرادها، في حين هي حالات ذكرها الكثير من المبحوثين لأقارب وجيران وأصدقاء لهم.

قوريشي، أسرة معافي...، العدد الاجمالي لأفراد هذه الأسر هو 411 فرد فروا من بن طلحة، كما يوضح الجدول أيضا نسبة 20 فرد تمثل أفراد هاجروا دون أسرهم منهم 14 توفي ذويهم، و6 بقيت أسرهم ببن طلحة في حين هجروا وحدهم.

- كما تناقص حجمها أيضا بسبب تناقص عدد الأفراد في الأسرة الواحدة من جراء موت بعضها، فالكثير من أسر العينة من مات على الأقل فرد من مجموعها ، كما يوضحه الجدول التالي الخاص بالأسر التي لا تزال مقيمة في بن طلحة:

	النسب
الأسر المقيمة في بن طلحة	260
أسر توفي على الأقل فرد واحد منها	107
العدد الاجمالي لأفراد هذه الأسر قبل الارهاب	642
العدد الاجمالي لأفرادها بعد الارهاب[1]	517

جدول رقم 03 يمثل علاقة الارهاب بتناقص عدد أفراد الأسر.

من خلال الجدول نلاحظ جيدا أنه من بين 260 أسرة التي بقيت في بن طلحة نسبة 107 من مسها الارهاب مباشرة بوفاة فرد واحد منها على الأقل، ما جعل عدد أفرادها يتناقص من 642 فرد إلى 517 فرد، وذلك معناه وفاة 125 فرد من مجموعها الكلي.

[1]– كنا نود أن ندرج العدد الاجمالي الرسمي لأفراد بن طلحة الذين هجروا والذين قتلوا، حتى نستخلص منه كم تناقص حجم المجتمع الكلي وحتى نتمكن من معرفة عدد الوافدين الجدد، لكن استحال ذلك فلا وجود لهذه الأرقام الرسمية، وعلى الرغم من أن عدد سكان بن طلحة أصبح 116369 سنة 2008 حسب الديوان الوطني للإحصاء 2008 (أين كان 9491 سنة 1998) إلا أن المبحوثين ومصادر رسمية (الفرع البلدي لبن طلحة وبلدية براقي) صرحوا لنا بأن أكثر من نصف هذه النسبة تمثل وافدين جدد اشتروا سكنات بـبن طلحة بعد هجرة أصحابها وبيعها بأسعار جد منخفضة.

- تغير شكلها: إذ تغير شكل بعض الأسر بعد الارهاب كما يوضحه الجدول التالي:

	شكل الأسرة	النسبة
قبل الارهاب	عدد الاسر النووية	246
	عدد الأسر الممتدة	114
بعد الارهاب	عدد الأسر النووية	123
	عدد الأسر الممتدة	237

جدول رقم 04 يمثل علاقة الارهاب بتغير شكل الأسر.

كنا قد أشرنا إلى أن أغلب الأسر في بن طلحة نووية وهو ما مثلته نسبة 246 من بين 360 أسرة[1] من عينتنا، لكن بعد الارهاب تناقصت لتصبح 123 أسرة نووية، إذ أصبحت ممتدة بعد أن انتقلت إلى أهلها سواء داخل أو خارج بن طلحة، وهو ما حدّثنا عنه مبحوث بقوله: "من الخوف رجعنا إلى "دار العايلة" بعد أن كنا قد غادرناه منذ أكثر من 15 سنة، ورغم ضيق المكان كثيرا إلا أننا نحس بأمان أكبر"، منهم من هو راض بهذه الحالة الجديدة، ومنهم من هو منزعج لدرجة التدمر، إذ تقول مبحوثة في هذا الأمر: "أصبحنا أكثر عصبية وبمرور الوقت أصبحت هناك الكثير من المشاكل بيننا" وتقصد الأسرة التي انتقلوا للعيش معها مؤقتا. أما الممتدة والتي كان عددها 114 قبل المجزرة ارتفع عددها إلى 237 بعد انضمام أسر أخرى إليها، رغم أنه منها ما

[1]– عدد هذه الأسر هو عدد أفراد العينة جميعها أي 360 مبحوث، كنا قد سألناهم عن أفراد أسرهم على ذلك الأساس صنفناهم أسر نووية (زوج، زوجة، أبناء) أو أسر ممتدة (جد و/أو جدة، ابن وزوجته وأبناءه، عم و/أو عمة.....).

تحول إلى أسر نووية، معناه أنه بعد أن كانت تحمل أكثر من جيل ين، أصبحت لا تحمل إلا جيل واحد أو اثنين بعد موت أو هجرة أغلب أفرادها ، وتتحدث مبحوثة عن ما طرأ على أسرتها، أين كانت هي وزوجها خارج بن طلحة ليلة المجزرة: "لم نألف بعد أن نكون وحدنا، كان المنزل يعج بالأطفال من كل الأعمار، لم نكن هنا ليلة المجزرة وعندما عدنا كان الجميع قد ذبح كبارا وصغارا 11 فردا، والآن أصبح فارغا وكأن الاشباح تسكنه". إن هذا التغير الذي أصاب نمط كلتا الحالتين، لا يعني فقط مجرد تحول نوعي فحسب فمعه تغير النظام الاقتصادي ونظام العلاقات الاجتماعية الذي كان قائما.

- تغير وظائفها:

- الوظيفة البيولوجية: مع موت الأب أو الأم توقفت عملية التناسل والتي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة لتستمر في المجتمع ، وهو ما تعكسه نسب الجدول التالي:

	40 رجل بالغ	40 امرأة بالغة	أعاد/أعادت الزواج
توفيت الزوجة	16	/	10
توفي الزوج	/	18	3

جدول رقم 05 يمثل علاقة الارهاب بوفاة الزوج/الزوجة.

فكما يبين الجدول فإنه من 40 ذكر بالغ 16 توفيت زوجاتهم، نسبة 10 منهم أعادوا الزواج، صرحوا أنه كانت لهم صعوبات كبيرة في تقبل فكرة الزواج مرة أخرى، وكلّهم لم يتزوجوا إلا بإلحاح من الأهل والأقارب أو بسبب ما بقي لهم من أطفال

أحياء، مقابل نسبة 6 من رفضوا الزواج مرة أخرى يقول مبحوث "منظر زوجتي وأطفالي وهم يذبحون أمام عيني، منعني من تجربة انشاء اسرة مرة أخرى، ولم يتمكن أحد لا الأقارب ولا الامام ولا الطبيب النفسي ولا أمي باقناعي بالعكس على مر كل هذه السنين، فقد أخذت نصيبي".

ومن بين 40 امرأة بالغة 18 قتل زوجها، نسبة 3 نساء أعدن الزواج، اثنان منهن لهّن طفل واحد، أما الاخريات الواتي لم تُعدن الزواج أي 15 حالة، فإن نسبة 6 حالات منهن رفضن فكرة الزواج مرة أخرى لأسباب مختلفة منها أن لديهم أطفال أو "العشرة"، والنسبة المتبقية أي 12 حالة صرحت أنه لم يتقدم أحد لطلب الزواج منهن، أغلبهن لديهن أطفال أكثر من اثنان.

أيضا بالنسبة للرجال الذين لم يعيدوا الزواج (6 حالات) ومن أعادوا ولم ينجبوا (3 حالات) فان عملية التناسل قد توقفت، كذلك بالنسبة للنساء اللواتي لم يعدن الزواج (15 حالة) فان عملية الانجاب قد انتهت مع موت الزوج.

- الوظيفة الاقتصادية: أشرنا من قبل إلى أن الرجل بين طلحة هو رب الأسرة وهو المتكفل الوحيد بمتطلبات أسرته، لكن موت البعض ونسبتهم 18 حالة أوقف العملية الاقتصادية التي كان يقوم بها من توفير مصروف البيت وخروج لقضاء حاجيات البيت المختلفة من شراء لوازمه أو قضاء الحاجيات الادارية مثل استخراج شهادات الميلاد...الخ، بعد موتهم أصبح كل هذا من مسؤولية الزوجة أو الأبناء أو الأقارب...

أما بالنسبة للأسر التي كانت ممتدة وأصبحت نووية ونظرا لمحدودية عناصرها فإنهم أضحوا يقومون بعمليات اقتصادية محددة كان أفراد الأسرة الممتدة رجال يتعاونون في قضائها (الأب، العم، الجد) ، أين أصبح فيما بعد فرد واحد مسؤول عن قضاء هذه الحاجيات. في حين أن الاسر النووية التي دخلت تحت كنف الاسرة الممتدة

وانصهرت معها، أصبح أفرادها يتعاونون في توفير مستلزمات البيت وقضاء حاجياته.

- الوظيفة الوجدانية : من أبرز أسباب نجاح الأسرة الانسانية في مهامها وأقوى عوامل تمثين اللحمة بين أفرادها أنها اجتماع يقوم على المودة، ينشأ وينمو في جو من عواطف الحب ومشاعر الحنان، لذلك اعتبرنا أن حدث الارهاب في بن طلحة مثل أكبر عائق حدّ من عطائها خاصة بالنسبة للأطفال، وهو ما عبر عنه مجموعة المبحوثين ونسبتهم 69 من بين 80 مبحوث (بالغ رجل وامرأة مقيمين في بن طلحة و مهاجرين منها)، صرحوا بأنهم لم يتمكنوا من مساعدة أبنائهم في تحسيسهم بالآمان والتخفيف عنهم، إذ أن نفسياتهم المرهقة لم تتمكن من القيام بهذه الوظيفة خاصة في الأسر التي كان بها العديد من الموتى ، يقول مبحوث: "عندما رفضت ابنتي الذهاب معهم أطلق عليها أحدهم رصاصة في رأسها لم أتمكن من منع ذلك فقد كنت مصابا، الآن وبعد مرور كل هذه السنوات لا يمر يوم دون أن أتذكرها، ومن حينها أيضا وأنا لا أعانق أيّا من أطفالي الآخرين فان ذلك يجعلني أنهار أمامهم" ، وقد صرح الاخصائيين النفسانيين الذين توافدوا على بن طلحة منذ المجزرة أن فئة البالغين هي الأخرى بحاجة ماسة إلى معالجة نفسانية حتى تتمكن من الاستمرار.
- الوظيفة الترفيهية : أيضا من الأمور التي كانت تجعل أفراد الأسرة في انسجام وتماسك هي تلك الأنشطة الترويحية التي كانت تقوم بها من أجل التخفيف من حدة روتين الحياة اليومية، في المنزل بالتسامر والتحاور بين أفراد الأسرة، وخارجه بين الآباء والأبناء بالتجول مساءا في بساتين البرتقال القريبة، أين كانت هذه تعتبر عادة يحبها العديد من الأولياء وأطفالهم في بن طلحة، ولكن بفعل الارهاب غابت هذه الأنشطة بسبب الخوف الذي لحق بأفراد الأسرة، إذ صرحت النسبة الكلية للمبحوثين البالغين (رجال ونساء ومهاجرين ومهاجرات) أي 80 مبحوث أن أبواب

منازلهم كانت توصد بعد دخول الأبناء من المدارس والأزواج من العمل، لا يخرج أحد لأن القيام بذلك يعرض حياتهم للخطر و كان هذا قبل المجزرة بوقت طويل وحتى بعدها، حتى فئة الشباب من الذكور أصبحوا يتفادون الجلوس خارج المنازل للترويح عن أنفسهم مع أترابهم أو لعب كرة القدم، وهو ما مثلته نسبة 45 من مجموع 60 شاب مقيم ومهاجر (قبل هجرتهم) ، أين صرحوا بأنهم كانوا لا يخرجون من المنزل إلا قليلا، لا يلتقون مع أصدقائهم ، ولعب الكرة توقف، أما في البيت فأصبح الحديث إلا عن مقتل فلان والتفكير في الوضع اللاأمني في بن طلحة وفي الجزائر كلها ، وبهذا فقدت الأسرة عنصرا هـ امًّا في حياتها كانت له القدرة على التخفيف من حدة المشاكل والضغوطات اليومية.

- وظيفة التنشئة الاجتماعية: إن طرق تربية الأطفال هي جزء من النسق الاجتماعي الكبير كما ذكرنا، وهي بدورها تأثرت في بن طلحة بالارهاب الذي غير من الأساليب المرعية المعتادة في التنشئة الاجتماعية، إذ قام بنقل جوانب عديدة من التنشئة الاجتماعية:

- من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، إذ أن هذه الأخيرة أصبحت وحدها مسؤولة عن تنشئة أبنائها، فبعد أن كان الأبناء يستمدّون المعارف والقيم والعادات والتقاليد من كل فرد فيها كالأب والأم والجد والجدة والعم...، أصبحت من مسؤولية الأسرة النووية المحدودة الأفراد.

-من الأسرة النووية إلى الأسرة الممتدة، إذ بعد أن كان الأب والأم وحدهما مسئولان عن تنشئة أبنائهما، أصبح فيما بعد كل أفراد العائلة البالغين مسؤولين عن تربيتهم.

- إلى أقارب من ناحية الأب أو الأم بالنسبة لبعض من توفي أحد والديه.

- كذلك بالنسبة للمرأة التي أصبحت عاملة بعد الارهاب، فإن اشتغالها جعلها تترك مسؤولية رعاية طفلها أو أطفالها لغيرها مثل: دور الحضانة، الفورام، نساء ماكثات بالمنازل...الخ.

كما أن الطرق القديمة في التربية والقائمة على فرض سيطرة الوالدين أو الأب بالذات تغيرت، هناك من أصبح أكثر حزما، فسرعة الغضب بسبب النفسيات المرهقة جعلتهم عصبيين وشديدوا العطب لأبسط الأمور، انعكست على تعاملهم مع أبنائهم وتعنيفهم لهم، إذ أن نسبة 39 من النسبة الكلية للرجال والنساء البالغين المقيمين والمهاجرين أي 80 مبحوث، صرحوا بأنهم أصبحوا يعنفون أبنائهم لأتفه الأسباب، أما النسبة المتبقية أي 41 فعلى العكس تماما أصبحت أكثر مرونة وتسامحا مما كانت عليه من قبل، يقول مبحوث بالغ: "لا يمكن أن نزيدهم أكثر بعد كل ما شهدوه من عنف خلال هذه السنوات خاصة المجزرة، فما زالوا مرعوبيين وخائفين". أصبح ت هذه الفئة من الأولياء لا تبالي كثيرا بالأخطاء التي يرتكبها أبنائه ا ما لم تكن خطيرة . هذا الأسلوب الجديد أدى إلى نقص الرقابة الأسرية على الأبناء وهو ما أدى ببعض الحالات الشابة إلى الانحراف[1]، إذ انصب همهم في توفير الأمن لأفراد الأسرة مما جعل عنصر التربية يأخذ مرتبة ثانوية يقول مبحوث بالغ: "أصبح تفكيرنا الوحيد هو ماذا نفعل لنبقيهم أحياء، وأي شيء آخر غير مهم" إذ أصبحت التربية في مثل تلك الظروف شيئا ثانويا مقارنة مع ابقائهم أحياء. يقول مبحوث صرح لنا بأنه يلاقي صعوبة في التعامل مع أبنائه خاصة الذكور: "أصبح ابني كثير العناد، وعندما أحدثه أو أنصحه لا يتقبل ذلك، يذهب ولا يستمع إلي، أحيانا أعذره بسبب كل ما رآه من هول تلك الليلة، كان مختبأً ورأى أمور لا توصف، هو لم يكن هكذا قبل المجزرة، فأنا والده وأنا متأكد من أنه لم يعد نفس الشخص، أحيانا أخاف أن يخرج ولا يعود"، وتقول مبحوثة متحدثة عن نفس الصعوبة التي تلاقيها مع ابنتها: "ابنتي أصبحت إما هادئة أكثر من اللازم أو

[1]– في حصة بثتها قناة النهار بتاريخ 2017/11/03 تحت عنوان سنوات الدم وراء مجرمي اليوم، صرح عبد الكريم حمزاوي (أخصائي اجتماعي) أنه بعد العشرية السوداء بدأ الأطفال والشباب في استخدام الأسلحة البيضاء، وبتورط العديد من الأطفال في جرائم السرقة والاغتصاب و القتل.

من الصعب علي اسكاتها في احيان أخرى، إذ تكون كثيرة الكلام وإن وبختها تبدأ بالصراخ، أصبحت أخاف من تصرفها لذلك أراقبها كثيرا".

كما أن علاقة الاخوة فيما بينهم تغيرت هي الأخرى، فعقب المجزرة مباشرة كان هناك تلاحم شديد بين الاخوة ذكور فيما بينهم وبين الاناث فيما بينهن أيضا، وبين الذكور والاناث بدرجة كبيرة، لكن بعد مرور مدة من الزمن (أكثر من ثمانية أشهر) انعكس ذلك بشكل ملفت فأصبح هناك عصبية وخناق وصراخ حتى من طرف الفتيات مع اخوتهم الذكور، تقول مبحوثة: "أصبحت لا أطيق هذه الحالة، فكل يوم يتخانقون على شيء ما، وبعدما كانت ابنتي تستمع إلى أخيها وتخشاه، أصبحت الآن ترد عليه وبأعلى صوتها ولا تخافه، أصبحت لا تبالي حتى وإن ضربها ضربا مبرحا".

2-تغير أدوار ومكانة المرأة:

تُعتبر المرأة في بن طلحة أحد ركائز الأسرة لما تلعبه من دور أساسي في المحافظة على توازنها، إلا أن حدث الارهاب وما استتبعه من آثار جعلها تغير بعضا من وظائفها، ولعل خروجها للعمل كما يوضحه الجدول التالي لعينة النساء (100 مبحوثة بالغة وشابة، مقيمة في بن طلحة ومهاجرة منها) أكبر مؤشر على تغير أدوارها ومكانتها.

	قبل الارهاب	بعد الارهاب	
		داخل بن طلحة	مهاجرات من بن طلحة
نساء عاملات	2	18	28
نساء منخرطات في نشاط جمعوي، منظمة...	3	33	42

جدول رقم 06 يمثل علاقة الارهاب بارتفاع نسب النساء العاملات والمنخرطات في جمعيات.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ جيدا الاتجاه الذي سلكه وضع المرأة بعد الارهاب، هذه المرأة الزوجة خاصة التي كانت منزوية في المنزل والتي لم يكن همّها سوى ارضاء زوجها ورعاية ابنائها والقيام بواجباتها المنزلية، وبسبب الارهاب الذي غير من أوضاعها المادية والاجتماعية خاصة لجأت إلى:

- الخروج للعمل، ممثلة في نسبة 18 حالة داخل بن طلحة ونسبة 28 حالة خارجها، بمعنى أن النسبة الكلية لنساء بن طلحة اللواتي أصبحن يشتغلن بعد الارهاب هي 46 حالة مقابل نسبة 2 قبل الارهاب.

-الانخراط في منظمات وجمعيات على غرار منظمة ضحايا الارهاب، SOS disparus، جمعية صمود، المركز السيكولوجي لبن طلحة...، وهو ما عبرت عنه نسبة 75 من نساء بن طلحة مقسمة بين 33 مقيم ة في بن طلحة و 42 مهاجرة منها، مقابل نسبة 3 مبحوثات كن منتميات لـSOS disparus أين 2 فقدن ازواجهن وواحدة ابنها . إثر هذا التواصل المستمر أصبحن أكثر وعيا ومعرفة بحقوقهن واحتكاكا بأفراد آخرين، أصبحن يستخرجن وثائقهن الادارية بمفردهن حتى و إن استدعى تنقلهن إلى أماكن أبعد عن من اطق إقامتهن، يستخرجن الأموال من مراكز البريد(منحة ضحايا الارهاب مثلا)، يطالبن بحقوقهن في المحاكم، ينشطن ضمن حركات نسوية في الشارع مطالبات بمعرفة مصير مفقوديهن أيام فترة العشرية السوداء، مما جعلهن يحتكن بمجموعات خارجة عن بيئتهن الأسرية.

كما أن المرأة التي توفي زوجها بسبب الارهاب وبقيت هي و أولادها دون معيل أصبحت تلعب دورا قياديا في أسرتها، أضحت صاحبة القرار رغم صعوبة هذه المهمة عليها، كما كان لزاما عليها أن تخرج للعمل حتى توفر قوت أولادها و إن لاقت معارضتهم خاصة الابن الأكبر، تقول مبحوثة :" لم يكن سهلا علي أن أعمل خارج البيت، بعد المعارضة الشديدة التي لقيتها من ابني إذ يقول لي دائما أنني ألحقت بهم العار وانه يستعرّ بي كثيرا، كما أصبح لا يكلّمني كما كان من قبل، لكن ما باليد حيلة سنتسول جميعنا إذا توقفت عن العمل".

أما التي لم تفقد زوجها وخرجت للعمل فأغلب هذه الحالات كان بسبب تغير الظروف المعيشية (الاقتصادية) والفقر الذي خلّفه الارهاب مثل تسريح الزوج من العمل أو فقدان مصدر الرزق الوحيد.

وعن نوع العمل و نظرا لمحدودية مستواهن التعليمي (خاصة فئة البالغات)، فإن أغلب الأعمال التي أصبحن يمتهن هي عمل منظفات بالمؤسسات مثل المدارس أو الملحقات البلدية، طبّاخات...

وعن الفتيات الشابات اللواتي خرجن للعمل بعد الارهاب، فكان ذلك بسبب تغير الذهنيات التي كانت تمنعهن من العمل خوفا عليهن من بطش الارهاب، لكن بعد استتباب الأمن تناقصت الممنوعات وأصبح مسموحا لهنّ بالعمل ، تقول مبحوثة: "حتى في مخيلتي لم يكن وجود للنساء في شوارع بن طلحة، إذ لم يكن مسموحا لنا بالخروج أما الآن فالمرأة تعمل وتخرج متزينة ..فأحيانا أتجول أنا وأطفالي مساءا دون أي معارضة من زوجي أو نظرة احتقار من أي أحد في الخارج".

إن المرأة في بن طلحة بعد الارهاب قد أتيح لها أن تعمل وأن تستقل اقتصاديا وأن تشارك في مسؤولية رعاية أبنائها، ما استتبعه بالضرورة ارتفاع مكانة المرأة وسقوط كثير من الأفكار والقيم التي كانت تعطيها مرتبة ثانوية أو أقل بكثير من مرتبة الرجل، إذ أن التحاقها بمجال العمل في الماضي كان بين غير وارد تماما أو يقابل بالاحتجاج والرفض القاطع، إلا بعض الحالات النادرة مثل حالة امرأة كانت تعمل في محكمة براقي فهددت بالقتل هي وعائلتها ان لم تتوقف حتى رحلت من بن طلحة تماما، أيضا من كان يريد أن تدرس ابنته فإما أن يبتعد هو وعائلته عن بن طلحة أو يبعث بها تدرس عند أحد الأقارب خاصة مرحلة الجامعة (حالات نادرة) فيجب ألا تظهر أبدا في بن طلحة، مغيرا بذلك مكان اقامتها ومكان دراستها.

إن الارهاب أعطى للمرأة (خاصة التي خرجت للعمل) فرصة التعرف على ما يدور في العالم الخارجي، محطما بذلك الأعراف التي كانت تمنعها من الخروج، كما أنه لم يكن أبدا همها السعي للحصول على مكانة اجتماعية مرموقة، لكن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الارهاب في بن طلحة أدت إلى انخفاظ المستوى المعيشي.

3-تغير أسس الزواج:

كان للإرهاب دور كبير في تغيير تقاليد الزواج التي كانت موجودة قبل 1992م، فبعد أن كانت مراسيم العرس تدوم أياما وليالي والمعازيم بالمئات، أصبحت في فترة الارهاب محدودة الزمن والمعازيم وبسرية تامة أيضا، لا موسيقى ولا زغاريد ولا حتى موكب العرس، تقول مبحوثة: "تزوجت أواخر سنة 1996، لم نقم أي مراسيم، لا عرس ولا معازيم، كنا نحن فقط أي أفراد العائلة وبعض المقربين جدا ، ويوم زفافي لم أرتدي الفستان الأبيض ولم أتجمل بل حجاب عادي ذهبت به إلى بيت زوجي بعد أن أتت سيارة واحدة غير مزينة لتأخذني، كاد أبي أن يصاب بنوبة قلبية، ولم يرتح إلى أن وصلت إلى بيت زوجي" . غير أن عادة اختيار شريك الزواج بقيت نفسها قبل و إثناء حدث الارهاب، معناه بقيت من مسؤولية الأولياء، لكنها تغيرت بعد الارهاب وبعد المجزرة خاصة إذ لم تعد بنفس القواعد، فعن سؤالنا لمبحوثينا الذكور (40 بالغ مقيم ومهاجر) عمّا إذا كانوا سيزوجون أبنائهم وبناتهم بالطرق التقليدية السابقة، أي من نفس الأصل أو العائلة القرابية وغير عاملة، كان جوابهم كالآتي:

طرق الزواج / متغير الجنس والاقامة		التزويج بالطرق التقليدية	رفض التزويج بالطرق التقليدية	المجموع
البالغين الذكور	مقيم في بن طلحة	8	12	20
	مهاجر من بن طلحة	4	16	20
المجموع		12	28	40

جدول رقم 07 يبين علاقة الارهاب بتغير نظرة الآباء إلى طرق الزواج.

كما يوضح الجدول فإن الاتجاه العام للزواج في بن طلحة لم يعد قائما على الطرق التقليدية كما كان قبل الارهاب، معناه أنه لم يعد يهمّ إذا كانت العروس من نفس الأصل أو العائلة القرابية أو عاملة أو من اختيارهما، وهو ما مثلته أكبر نسبة وهي 28 مبحوث ممن صرحوا بأنهم يرفضون تزويج أبنائهم أو بناتهم بالطرق التقليدية، عكستها نسبة 12 مبحوث مقيم في بن طلحة ونسبة 16 مهاجر منها، وهي الحالة التي أصبح تدخل الأهل في شؤون زواج أبنائهم واهتمامهم بالتفاصيل يقل أكثر فأكثر خاصة في وضعية العائلات التي تعرضت لاعتداء ارهابي مباشر كوفاة احد افرادها أو أكثر (الأم، الأب ، الاخوة)، يقول مبحوث: "بعد كل ما عايشوه من رعب، لا نريد أن نخنقهم أكثر بالتفاصيل، يختارون من يريدون، وما علينا إلا تسهيل الأمور وتزويجهم، المهم أن يكونوا أسرة وينجبوا أطفال"، وكما نلاحظ أيضا في الجدول أن أكبر نسبة 16 حالة سجلها المبحوثين المهاجرين سببُها أن الاحتكاك بالمحيط الجديد وتغير ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بعد الارهاب غير من نظرتهم فـأصبح همهم تزويج أبنائهم بأي طريقة.

أما بالنسبة للمتمسّكين بفكرة الزواج التقليدي مثلتها نسبة 12 مبحوث، منها 8 مقيمين و4 مهاجرين، هذه الفئة لا يهمها عمل العروس أكثر ولا الزواج القرابي ولا فكرة اختيار شريك الحياة بأنفسهم، لكنها ترفض أن تكون العروس أو العريس من أصلين (عرشين) مختلفين خاصة إذا كانوا على خلاف سابق.

أما عن نظرة الشباب لطرق الزواج فنشير إليها في الجدول الموالي:

متغير الجنس والاقامة / طرق الزواج		تفضيل الزواج التقليدي	رفض الزواج التقليدي	المجموع
شباب	مقيمين	11	19	30
	مهاجرين	4	26	30
شابات	مقيمات	10	20	30
	مهاجرات	9	21	30
المجموع		34	86	120

جدول رقم 08 يمثل علاقة الارهاب بتغير نظرة الشباب لطرق الزواج.

نلاحظ جليا من خلال هذا الجدول أيضا أن أكبر نسبة 86 مبحوث سجلتها فئة الشباب الرافض لفكرة الزواج التقليدي، وبالأخص فئة المهاجرين 26 حالة والمهاجرات 21 حالة، ويفسّر ذلك بتغير شروط حياتهم بعد هجرتهم بسبب الارهاب واحتكاكهم بمجتمعات أخرى على غرار العاصمة، أما فئة غير المهاجرين منهم ذكور 19 وإناث 20 فرفضهم عائد أيضا إلى أن أهلهم أصبحوا أكثر تساهلا معهم في هذا الجانب، كما صرحوا بأنه بعد حدث الارهاب لم يعد شرطا أساسيا أن يكون العريسين من نفس الأصل أو العائلة القرابية أو أن تكون العروس عاملة، وأن اختيار شريك الحياة أصبح من اختيار العريسين وليس فرضا من طرف الأهل كما كان من قبل، وأن امكانية قبول أو رفض العريس أو العروس أصبحت متاحة أمامهم أين كان التفكير فيها غير وارد تماما من قبل نظرا لتسلط الأهل، وهذا معناه تحصيل درجة معينة من الحرية في الاختيار.

في حين ترجع فئة المفضلين للزواج التقليدي والمتمثل في نسبة 34 مبحوث إلى أن الطرق القديمة في الزواج هي الأنجع خاصة المقيمين من ذكور نسبتهم 11 و 10 إناث، إذ يرجعون أن الشروط التي كان يضعها الأولياء خاصة الأباء لتزويج أبنائهم كانت في صالح هؤلاء، وهم أدرى بما ينفعهم وينفع العائلة كلها، وهي نفس الفكرة تقريبا التي تحدث عنها المهاجرين بنسبة 4 مهاجرين و 9 مهاجرات.

4-الهجرة:

إن الإنسان لا يهاجر آليا بل بدوافع ذاتية قوية نابعة من نزوعه نحو الأفضل أو ما يضنه الأفضل، ويتوسّم فيه الخير والخلاص مما يلاقيه في المكان المهجور من الضغوط الواقعة على حريته أو مكانته أو كرامته، أو يهاجر هربا من الأخطار التي تهدّد حياته وبقائه سواء أكانت طبيعية هذه الأخطار أو اجتماعية.

وقد شكل الارهاب في بن طلحة أكبر الأخطار الاجتماعية التي هدّدت حياة الإنسان وبقائه بها، لذلك نزع إلى الهجرة، هذه الأخيرة التي كانت من أكثر النتائج بروزا للإرهاب، إذ تناقص عدد كبير من الأسر والأفراد بسبب الهجرة الجماعية التي خلفها الارهاب، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الأسر المهاجرة خارج بن طلحة	80 أسرة
العدد الاجمالي لأفراد هذه الأسر	411 فرد
أفراد مهاجرين دون أسرهم	20 فرد

جدول رقم 09 يمثل علاقة الارهاب بالهجرة[1].

صرح 80 مبحوث من بين 100 مبحوث مهاجر أنه وأسرته هجروا بن طلحة، بمعنى أن 80 أسرة غادرت بن طلحة، والعدد الاجمالي لأفراد هذه الأسر هو 411 فرد، كما يوضح الجدول أيضا نسبة 20 فرد هاجروا دون أسرهم منهم 14 توفي ذويهم أخذهم أقارب لهم خارج بن طلحة، و 6 حالات بقيت أسرهم في بن طلحة في حين هجروا وحدهم واستقروا عند أقارب لهم، هؤلاء المهاجرين جميعا قام الارهاب بدفعهم إلى الهجرة بعد أن تملّكهم الخوف على مصيرهم ومصير أسرهم من الموت ، تقول مبحوثة "لولا الخوف على أولادنا لما تركنا منازلنا التي شيدناها بشق الأنفس ولما لجأنا إلى

[1]- سبق وعرضناه في جزء المخصص للأسرة.

أقاربنا، ثم ها نحن الآن هنا (بيت قصديري بمحيط زرالدة) التقط أبنائي الكثير من الأمراض هنا مثل الربو والحساسية".

وفيما يلي سنعرض جدول يمثل متغير السن والجنس بالنسبة لعينتنا المهاجرة:

متغير مكان الاقامة / متغير الجنس والسن		مهاجرين إلى خارج بن طلحة
ذكور	بالغين	20
	شباب	30
إناث	بالغات	20
	شابات	30
المجموع		100

جدول رقم 10 يمثل متغير جنس وسن أفراد العينة الذين هجروا بن طلحة.

يمثل الجدول التالي نسب أفراد العينة المختارة المهاجرة إلى خارج بن طلحة بسبب الارهاب، هذه العينة كما ذكرنا هجرت مع أسرها أو وحدها (كما يمثل الجدول رقم 09)، ظروفهم متنوعة لكن كما صرحت النسبة الكلية الممثلة في 100 مبحوث أنهم اضطروا إلى مغادرة بن طلحة خوفا من أن يقتلهم الارهابيون ، تقول مبحوثة شابة "كنا مرعوبين طوال الوقت، كنا نجتمع في غرفة واحدة ليلا ونظل نحرس حتى الصباح، وعندما كنا نسمع عن مقتل أشخاص من الحي، كانت الابتسامة تغيب عنا لأسابيع، لكن بعد المجزرة أدركنا أنه لم يعد لنا بقاء في بن طلحة" ، كما صرحت نسبة 60 مبحوث أنه إضافة إلى خوفهم من بطش الارهابيين، دفعتهم محاولة تفادي تذكر موت وطريقة موت ذويهم أو جيرانهم أو أصدقائهم إلى الفرار خارج بن طلحة، ويُعبّر عن ذلك أحد المبحوثين بقوله: "كيف لي أن أبقى في بن طلحة وأنا أدرك أن رائحة الموت

لن تزول أبدا". وحسب المبحوثين أيضا هناك من هجر قبل ليلة المجزرة، لذلك قسّمنا فترات هجرتهم إلى مراحل حسب اجاباتهم:

- هناك من هجر قبل ليلة 22 سبتمبر 1997م لحدوث بعض العمليات الارهابية المنفردة أو الجماعية، ولحدوث بعض التهديدات بالقتل من أجل المال أو التوقف عن "العمل مع الطاغوت" بمعنى في سلك الأمن أو الدرك أو مصلحة إدارية، التجنيد العسكري، طلب السلاح أو طلب الزواج من احدى فتيات الحي، وهو ما سجلته نسبة 29 حالة ، يقول مبحوث "كانت ابنتي الصغرى مخطوبة وزواجها كان سيتم عن قريب، عندما أتى شخصان معروفان في بن طلحة كلها بأنهما التحقا بالجماعات المسلحة وكان ذلك حوالي الثانية عشر ليلا، طلب مني أحدهما يد ابنتي لمرافقه، اخبرته أنها مخطوبة وأن عرسها سيكون عن قريب، لكنه تجاهلني وتجاهل كلامي، وقال: سيقدم لها أخي كذا وكذا...(يعني المهر) ولتتجهز ليأخذها بعد أسبوعين، فقلت: حسنا سنجهّزها، بعد مغادرتهما هممنا إلى جمع كل ما يمكننا حمله، وخرجنا من بن طلحة فجرا لاجئين إلى بيت أخي في الحراش".
- وهناك من هجر بعد ليلة 22 سبتمبر 1997، وهو ما سجلته أكبر نسبة ممثلة في 71 مبحوث وهو ما تحدثت عنه ال عديد من الصحف أيضا [1]، إذ كان للمجزرة وقع عميق على أنفسهم وحد فاصل في تاريخهم، أدخلتهم في حالة ذهول ورعب وعجز، فلجأوا إلى الفرار خارج بن طلحة خوفا على حياتهم وحياة ذويهم من الموت بأبشع الطرق كما حدث مع من قتلوا في تلك الليلة، تقول مبحوثة: "ليلة المجزرة، رأيت بأم عيني طفل يلقى به من الطابق

[1] -KOUDIL Salim, le GIA y a perpétré en 1997 un horrible massacre collectif, Bentalha, 11 ans apres : la plupart des survivants du massacre ont quitte les lieux, liberte, 23 septembre 2008, P6.

الأول...ما زلت لحد اليوم أتخيل أنه كان يمكن أن يكون طفلي مكانه، لذلك منذ ذلك التاريخ لم أستطع أن أخاطر بحياتهم فهربنا خارج بن طلحة".

هؤلاء السكان الذين أبعدهم الارهاب عن منازلهم الأصلية، أقاموا في بداية هجرتهم عند أقارب لهم في براقي أو خارجها، في المساجد، في حمّام الحي، عند غرباء، في سكنات مؤقتة، خيم قرب مراكز الأمن ....، لينتقلوا إلى شراء أو كراء أو اقامة بيوت قصديرية، وذلك بمناطق مثل الشراقة، زرالدة، الحراش (بحي بوبصيلة وحي الجبل)، أو وسط العاصمة مثل "الكاريار" في باب الواد، القصبة، العقيبة... وهي أحياء تحمل أكبر التجمعات الشعبية، والشراء أو الكراء كان لبيوت جد متواضعة لكن أغلبه كان لغرف أو غرفة واحدة (خاصة في القصبة) أو حتى في مرأب سيارات بالنسبة للكثيرين.

أما بالنسبة لشكل الهجرة فكان التنقل فوضويا لأنه كان اضطراري، لذلك في بدايته كان أغلبه مؤقت، من هجروا قبل ليلة المجزرة أي 29 حالة كانت لهم بعض الحرية والوقت لاختيار ما يناسبهم، منها 10 حالات استأجروا، 11 حالة اشتروا منازل و 8 حالات سكنوا بيوت قصديرية، منهم من بقي على هذه الحال خاصة بالنسبة لمن اشتروا، ومنهم من تغير وضعه فيما بعد وذلك بالنسبة للمستأجرين وساكني البيوت القصديرية، فكل الحالات المستأجرة انتقلت سواء إلى الأحياء القصديرية وهي 8 حالات لعدم قدرتهم لا على الكراء ولا على الشراء (مع أنهم كانوا قد باعوا سكناتهم ببن طلحة) و2 منهم استفادوا من سكن اجتماعي، أما ساكنوا البيوت القصديرية فقد مكثوا بها لسنوات عديدة قبل أن يستفيدوا من سكن اجتماعي وهي الست حالات الباقية أين لا يزالون فيها لحد الساعة.

فيما يخص المهاجرين عقب ليلة المجزرة والممثلة في نسبة 71 حالة، اتسم شكلها بفوضوية أكثر وحراك أكبر، وهي الأخرى بدأت أغلبها مؤقتة، منها ما تغير ومنها من بقيت على حالها. إذ مباشرة بعد المجزرة:

- نسبة 45 مبحوث استقبلهم أقرباء لهم خارج بن طلحة: 8 منهم لا زالوا يمكثون عندهم حتى بعد مرور عشر سنوات هم أوليائهم، نسبة 21 حالة منهم من تنقلوا إلى بيوت قصديرية (10 منهم استفادوا من سكنات اجتماعية، 9 لا زالوا في بيوت قصديرية و2 تمكنوا من شراء مسكن)، 11 تمكنوا من كراء منازل (5 تنقلوا فيما بعد إلى بيوت قصديرية لا زالوا بها و 6 استفادوا من سكنات اجتماعية)، و5 تمكنوا من شراء منزل.
- 12 أقاموا خيم قرب مراكز الأمن ببراقي، منهم 6 ذهبوا عند أقرباء لهم و 6 لجأوا إلى بيوت قصديرية (4 منهم استفادوا من سكنات اجتماعية و 2 لا زالوا في البيوت القصديرية)
- 8 تمكنوا من شراء منازل متواضعة.
- 6 حالات قاموا بكراء منازل (2 منهم تمكنوا من الشراء فيما بعد، و 4 استفادوا من سكنات اجتماعية).

من خلال المعطيات التالية نلاحظ جليا التغيرات التي طرأت على حال هذه الأسر ، يقول مبحوث مهاجر: "لم نكن نتخيل يوما ان نترك منزلنا ونتشرد، كنت أملك منزل به باحة وحديقة صغيرة، في ليلة وضحاها أصبحنا في خيمة لمدة 3 أشهر، ثم انتقلنا إلى بيت قصديري لمدة 7 سنوات، عانى فيه أولادي ومرضوا كثيرا خاصة الصغير (توفي)، بعدها استفدنا من سكن اجتماعي" وهي حال 32 مبحوث الذين اختبروا تجربة السكن في بيوت قصديرية مع اختلاف المدة التي مكثت بها كل حالة، ويحدثنا مبحوث شيخ وهو يبكي: "وقت الاستعمار الفرنسي صودرت أراضيَ الزراعية كلها بجبال تابلاط، ولم يبقى لي غير المنزل الذي كنت أسكن فيه، ثم جاء الارهاب قتل ابني

وخطف ابنتي وزوجة ابني، تركنا كل شيء وراءنا وفررنا إلى بن طلحة عند أقارب لنا، ولم تمضي مدة طويلة حتى حدثت المجزرة، فوجدنا أنفسنا في أكواخ لا ماء ولا كهرباء ولا وسائل نقل، والكثير من الأمراض بسبب القذورات المتراكمة، عانيت وأسرتي في وقت الارهاب أكثر مما عانيت في وقت الاستعمار".

كما أنه مع هذا النزوح المكثف لهذه العائلات على المدن خلق أزمة خانقة هي أزمة السكن، فباتت الأسر تنتشر هنا وهناك في مناطق غير لائقة وأحياء قديمة تفتقر لكل المتطلبات الأساسية والضرورية للحياة مع انتشار النفايات ومياه الصرف الصحي (بيوت قصديرية قرب واد الحراش) ، وذلك ببناء بعض البناءات الفوضوية القائمة بوسائل بسيطة غير صحيحة، وبالأحياء القصديرية ذات الحالة المتدهورة، يقول "عبد المالك صياد" في حالة مماثلة لسكن المغتربين "الصور الملتصقة بسكن المغتربين تتداخل دائما مع السكن غير الصحي. إذا كان حقيقة أثناء كل موجة مغتربيين، أن الواصلين الأوائل وجدوا أنفسهم دائما في أحياء قديمة متدهورة أو بنوا ملاجئ مؤقتة على ضواحي المدينة. فقد أمكننا بعد ذلك ملاحظة تحسّن ظروف سكنهم وتقارب مع مساكن المواطنين (الفرنسيين) الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية نفسها" [1]، وإن كانت دوافع هذا الاغتراب وأماكن هذه الهجرة تختلف إلا أن طموح تحصيل ما هو أفضل يبقى نفسه، لذلك فمن الطبيعي أن ترغب أكبر عينة من مبحوثينا في تحسين مستواها المعيشي وتغيير هذا الوضع "المزري" كما يقول مبحوث: "تعبنا ومللنا من هذه (الميزيرية)[2] نريد أن تتحسّن أمورنا وأن يلتفتوا لنا حتى نتجاوز ما مررنا به" وهي إحدى الحالات التي لا تزال تقيم ببيت قصديري، أما من استفاد من سكن اجتماعي فرغم أن حالهم أفضل إلا أن النمط السكني لم يعد نفسه كما كان في بن طلحة، فبعد أن كانت هذه الفئة تسكن (في بن طلحة) في بيت واسع تحيط به الأشجار والطبيعة

[1] - Laacher, S. (2012), Dictionnaire de l'immigration en France, Paris, Larousse, P285.

[2]- مصدرها الكلمة الفرنسية Misère ومعناها الشقاء و البؤس.

الخضراء ويخيم عليه الهدوء ، أصبحت الآن تسكن في عمارة ذات طوابق تشرك في مدخل واحد، لذلك لاحظنا أن الكثير من أدخل على مسكنه تعديلات وتقنيات تقترب إلى الطابع الريفي في محاولة للحفاظ على خصوصية الأسرة وبالأخص فيما يتعلق بتحركات النساء، مثل غلق المنافد التي يمكن أن يلمحها فيها "الغريب" كالشرفات الكبيرة (balcon) وتحصين النوافد بالقضبان وتغطيتها بستار خارجي (rideau)، تحويل المطابخ إلى غرف إضافية وجعل المطابخ مكان الشرفات الكبيرة...

كما كنّا قد أشرنا من قبل إلى أن السكان كان أغلبهم منتظمين داخل أحياء في شكل جماعات تنتمي كل منها إلى جهة أو بلدة معينة ، غير أنه مع هذه الهجرة لم تعد الأحياء أو العمارات التي انتقلوا إليها تحمل هذا الوصف فأصولهم مختلفة ومن مناطق متنوعة.

مخلفات الهجرة إلى وسط العاصمة: سواء لمن اشتروا أو استأجروا أو مكثوا عند أقارب أو سكنوا في بيوت قصديرية .....، وحدهم أو مع أسرهم، لا شك في أن انتقالهم إلى مركز حضري كوسط العاصمة حيث تختلف الظروف والعلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة فيه، يعني انتقالهم إلى مجتمع معقد له صفاته وخصائصه ومغاير لما ألفوا، خاصة وأننا كنا قد أشرنا إلى أصولهم الريفية القروية، وأنه على الرغم من أن بن طلحة تقع ضمن محيط العاصمة، لكنها أشبه بضاحية أو قرية صغيرة، زادتها سنوات الارهاب عزلة وانغلاقا وتخلفا.

ومن خلال هجرتهم إلى وسط العاصمة و تواصلهم مع الأنماط الحضرية المباشرة، تم انتزاع سكان بن طلحة عن شروط حياتهم التقليدية، إذ حدثت قطيعة شبه كلية مع التقاليد والقيم المعتادة لإختلاف نمط المجتمعين، حتى أصبح منهم من لا يصرح بأنه من بن طلحة لعدم رغبته في الحديث عما جرى بها، يقول مبحوث: "كنت كلما أذكر لأحد أنني قادم من بن طلحة، حتى يسألني عن المجزرة وعن أشياء أخرى تزعجني

كثيرا، لذلك أصبحت أقول أنني من الحراش"، أصبحوا يتفادون السؤال وكل ما يذكرهم بما حدث، أيضا تضيف مبحوثة: "لا أريد أن أتذكّر ولا أحب أن يذكّرني أحد".

أمّا من الناحية الثقافية لم يكن يلزمهم الكثير من الوقت للتكيف (التثاقف)، رغم بعض محاولات التشبث ومقاومة اغراءات المدينة، فالهجرة عامة هي التنقل من نمط حياة إلى نمط آخر لذلك تفرض في أدنى مستوياتها لونا من الاحتكاك الثقافي والاجتماعي .

وعند سؤالنا عن كيفية تعايشهم في بداية هجرتهم لوسط العاصمة، استخلصنا أنها كانت صعبة جدا في البداية، إذ حدث لهم نوع من اصطدام الأنماط الثقافية التقليدية الخاصة بهم بالأنماط الثقافية الحضرية السائدة في وسط العاصمة، مما تطلب منهم تغيير أو تعديل نماذج السلوكات والقيم التي كانت تحكم حياتهم.

أما بالنسبة للشباب مثلا ظهر هذا التكيف أولا من خلال اكتساب السمات الثقافية "الظاهرية"، مثل اللباس والمظهر (كتمشيط الشعر) والسلوك الاستهلاكي والعادات الغذائية والكثير من الأنماط السلوكية مثل اللهجة الخاصة بوسط العاصمة....

كما أن المهاجرين وأبنائهم على أقل تقدير أصبحوا مندمجين بطرق مختلفة في المؤسسات الموجودة بوسط العاصمة، فالأطفال والمراهقين أولاد وبنات الذين أدخلوا إلى المدارس والثانويات أصبحوا على اتصال بمدى واسع من الأفكار وأنماط السلوك وتواصلوا مع أشخاص آخرين من خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة عنهم، فالمدرسة عامة هي الوسط الاجتماعي الذي يحتّك به الطفل بعد الأسرة ويواجه فرصا ضخمة للتقليد والاندماج وغيرها من اكتساب القيم والمبادئ. كما دخل الآباء والأمهات في علاقات اجتماعية مع "غرباء عن مجتمعهم التقليدي" تطلبت منهم أن يتخلوا عن العرف المتبع والالتزام بقواعد القانون المنظم لوسط العاصمة.

ماذا يعملون في وسط العاصمة؟ وهو سؤال طرحناه على هؤلاء المبحوثين المهاجرين إلى وسط العاصمة، لمعرفة كيف يتدبرون أمورهم المادية، وكما أشرنا سابقا إلى أن هذه الهجرة كانت اضطرارية وصعبة جدا، إذ كانت تعني لأغلبهم أنها مغامرة لا بد من

خوضها، وعلى أساس طبيعة تكوينهم التعليمي الضعيف ودرجة الأمية المرتفعة، صعب عليهم ذلك الحصول على عمل في المؤسسات الادراية إلا بعض الحالات، أما الاغلبية فكانوا حراس، حمالين في الأسواق، تجار، بنائين، أو بطالين بما أنهم لم يجدوا أي عمل معتمدين على منحة ضحايا الارهاب فيما بعد...

وعن سؤالنا إن كانوا يريدون العودة إلى بن طلحة بعد عودة الأمن؟ صرحت نسبة 22 من عينة النساء والرجال البالغين أنها تود العودة لولا استحالة ذلك (لم يعد لديهم مسكن هناك)، أما أكبر نسبة وهي 78 اجابت بعدم رغبتها في ذلك حتى وان وفروا لها مسكن هناك، تقول مبحوثة "لم يعد لنا مكان هناك، فلا نريد أن يتذكر أبنائنا ما حدث بها"، وليس هذا السبب الوحيد، إذ بعد اتصالهم مع محيط حضري كوسط العاصمة تغيرت نظرتهم إلى بن طلحة، خاصة بالنسبة للشباب إذ عبروا عن أنهم كانوا في بن طلحة معزولين، مهمشين، مقيدين، أن الأهل متسلطين، أن العادات والتقاليد الاجتماعية بالية وأن وسائل الترفيه منعدمة، في مقارنة لما وجدوه في المدينة من حرية وتفتح، ووفرة وسائل الترفيه والتنقل..الخ، وهذه عوامل تعتبر من المزايا الجاذبة للمدن، وهي في نفس الوقت اغراءات أقوى من الاغراءات التي قدمتها بن طلحة من عودة الأمن وتغير محيطها (تحسن المجال العمراني وتوفر العديد من الخدمات التي لم تكن متوفرة من قبل...). كما أن الشباب هم أكثر من عبروا عن رفضهم العودة سواء الذكور أو الإناث ممثلة في نسبة 105 مبحوث، وإن كان لكل حالة مشاريعها وأحلامها الخاصة مثل: العمل بالعاصمة، الهجرة خارج الجزائر ، الزواج في العاصمة...، لكن كلها بعيدة عن بن طلحة، وهذا من الأمور المتوقعة، إذ أن احتمال عودة المهاجر القروي ذو الأصول الريفية إلى قريته إذا تواصل مع المدينة ضئيل جدا، خاصة إذا كان عامل الهجرة قويا مثل الارهاب.

ومن الخصائص التي تميز المدينة عامة كوسط حضري مقارنة مع المجتمع القروي التقليدي أنها تنمي سلوكات تشجع على الفردية وسطحية العلاقات وقيامها على

المصلحة الخاصة وابتعادها عن التعاطف والمودة [1]، ويقول "عدي الهواري" في هذا الشأن أن الرقابة على القيم الاجتماعية تقل في المدينة، وأنها المكان الأنسب للإغتراب أو المجهولية، مكان يلتقي فيه الناس دون أي رابطة قرابية، إنه المكان المسموح فيه لكل شيء منها الاعتداء على بعضهم البعض وممارسة العنف، والحرية ليس لها حدود[2]. وكل هذه الفترة التي تواصلوا فيها مع المدينة مكّنتهم من اكتساب سمات شخصية مغايرة لشخصيتهم الأصلية وذلك عن طريق الاحتكاك الثقافي، والذي يُعتبر الوسيلة الفعالة للتغّير الثقافي، إذ كلما طالت فترة الاحتكاك الثقافي بين أي مجتمعين أو جماعتين وتنوّعت مظاهر وفرص الاتصال نمت الاستعارات الثقافية وازدادت حدة مع مرور الوقت [3]، ويقول "بورديو" في هذا الصدد أيضا أنه إذا حدث تواصل بين حضارتين جد مختلفتين سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي (مثل مجتمع بن طلحة ومجتمع وسط العاصمة)، إحداها صناعية اقتصادها قوي والأخرى تقليدية لا تملك آلات فإن تحطم المجتمع التقليدي هو النتيجة الحتمية لهذا التواصل"[4]، لذلك فمن المرجح جدا أن يغير القروي من سمات شخصيته تماشيا مع البيئة الجديدة التي يتواجد بها، كما أن المهاجرين إلى مجتمع جديد معرّضون بالضرورة لما يسمى بالصدمة الحضارية والتي تتعاظم قسوتها كلما كان البون الحضاري شاسعا بين البيئة الأصلية وبيئة الملجأ. وهنا تعمل الملكات التكيفية المختلفة عند كل من الفرد والجماعة بغرض التمكّن تدريجيا من التواؤم تدريجيا مع المجتمع الجديد ، علما أن " الحياة الحضرية أو في المدينة، تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والانجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والدفء العاطفي لأفرادها"[5].

---

[1]– سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص330.

[2] -LAHOUARI Addi, Les mutations de la société algérienne, Op. Cit, P193.

[3]– أحمد الخشاب، دراسات انثروبولوجية، دار المعارف، القاهرة 1970، ص72.

[4] - BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Op. Cit, P160.

[5]– محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص89.

5-تغير جماعة الجيران والاصدقاء:

إن الحياة المشتركة لمجتمع بن طلحة لم تكن الاشتراك في الرقعة الجغرافية فحسب، وإنما الاشتراك في الخصائص والقواعد والمعايير المنظمة لهذا المجتمع، والاشتراك في المصير أيضا، وذلك من خلال التفاعل مع الآخرين مثل الجيران والأصدقاء.

لذلك كان لعلاقات الجيرة في بن طلحة أهمية بالغة وخاصية فريدة تعززت أكثر سنة 1997م، عندما تكاتف الجيران رجالا ونساءا لصدّ الموت في تناسق وانسجام كبيرين، لكن الحصيلة كانت أقوى مما تحضروا له، والبشاعة فاقت توقعاتهم، فبعد المجزرة خاصة لم تعد الأمور كما كانت، إذ تأثرت العلاقات الاجتماعية كثيرا واتخذت مناح متنوعة، وهو ما عكسته اجابات المبحوثين عن سؤال: كيف أصبحت علاقتكم بجيرانكم بعد الارهاب (المجزرة)؟ ومن خلال المعطيات المتوفرة بوّبنا الاجابات كما يلي:

لقد فقدت علاقة المواجهة اليومية استمراريتها بالنسبة:

- للجيران الذين قُتلوا ، فالكثير من الأسر أبيد جميع أفرادها، حتى أن هناك مجموعة أسر متجاورة أبيدت جميعها مثلما حدث في حي الجيلالي، خمسة أسر متجاورة مكونة من رجال ونساء وشباب وأطفال وشيوخ، ليلة المجزرة فروا إلى بيت أحد الجيران مساحته أوسع وطوابقه أكبر، ضنّا منهم أنهم محصّنون أكثر فذُبح وقُتل جميع أفراد الأسر ال خمسة، عددهم 35 فردا، بذلك انتهت علاقة الجيرة بموت هؤلاء جميعهم.
- للجيران الذين هجروا ، أين انتهت علاقتهم الجوارية من بن طلحة وانتقلت إلى الأماكن التي استقروا بها بعد هجرتهم، مما يعني تشكيل علاقات جوارية جديدة خاصة بالمكان الجديد يقول مبحوث مهاجر: "ليست لدينا أي أخبار عن جيراننا القدامى، إذا كانوا أحياء أو أموات"، وهناك من يتواصل مع جيرانه ببن طلحة بالهاتف، أو يلتقيهم عند قدومه إلى بن طلحة من أجل قضاء مصالحه.

لذلك فتواصل المهاجرين مع جيرانهم في بن طلحة أصبح بين القليل والنادر سواء بالزيارات القليلة أو الاتصال بالهاتف، بعدما كانوا كالأسرة الواحدة كما يقول مبحوث يزور بن طلحة أحيانا "أصبحت أحس أنني غريب فيها، عندما أمر في الشوارع قليلا ما ألتقي سكان بن طلحة القدامى، الآن كلهم جدد" فبعد استتباب الأمن توافد عليها الآلاف من خارجها.

أما بالنسبة لعلاقة سكان بن طلحة بالجيران الجدد الذين توافدوا على بن طلحة بعد استتباب الأمن، فهي لا تُشبه أبدا علاقتهم بجيرانهم القدامى، بعد موت هؤلاء أو هجرتهم، إذ لم تعد بنفس المودة والتلاحم كما كانت من قبل، كما غلب على معظمها الخوف والانطواء على الذات، وعدم الرغبة في خوض علاقات جديدة.

هؤلاء السكان الجدد ال ذين توافدوا على بن طلحة بعد 1997م جذبتهم الأسعار المنخفضة للمساكن الشاغرة أو الأراضي التي كانت معروضة للبيع مقارنة مع مناطق أخرى في العاصمة خاصة الوسط، فقد كان ثمنها زهيدا جدا بسبب الوضع اللاأمني الذي أصبح لصيقا بها، مما أدى إلى عزوف الناس عن السكن بها، يقول مبحوث: "لو كانت الأوضاع آمنة لما بيعت بتلك الأسعار"، لكن الإغراء الوحيد الذي كان متوفرا هو بيعها بأسعار زهيدة ثم عودة الأمن فيما بعد شيئا فشيئا، وبالنسبة لهؤلاء الوافدين فإن أغلبهم أيضا لم يحاولوا أن يدخلوا في علاقات جيرة وطيدة مع سكان بن طلحة الأصليين، ماعدا مجموعة من النساء خاصة الشابات فعبّرن عن احتكاكهن بالوافدات الجّدد بالتدريج، ما أدى حسبهّن إلى تغير الكثير من الامور كتغير طريقة اللباس والخروج والتسكع معهن...الخ

كما أن التلاحم الذي كان موجود بين الجيران في بن طلحة، تضائل بشدة وقلت حاجة الجيران إلى بعضهم البعض إلى حد الاستغناء، إذ:

- تناقص في الاحياء التي أغلب جيرانها قدامى مقارنة على ما كان عليه من قبل.

- موجود بدرجات متفاوتة في الأحياء التي بها سكّان جدد ذات صلة قرابة مع السكان القدامى.
- ناذر في الأحياء التي أغلب سكانها جدد.

معنى هذا أن علاقاتهم ولقاءاتهم وتفاعلاتهم تقلصت و/أو تلاشت، ولم تبقى محافظة على شكلها ومعناها القديم، حيث أصبح الجيران يتبادلون التحيات تارة بالكلمات وتارة لا تتعدى رفع الأيدي أو بحركات مثل هز الرأس، خالية من أي جانب وجداني اجتماعي ولا ترمي إلى توطيد العلاقات بل أصبحت تلقائية آلية، تحدث من باب الحفاظ على الأمان والابتعاد عن العداوة، مما جعل من منازلهم مجرد تكدّس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد منهم اسم الآخر، كما يقول مبحوث: "أعرف أنه بعد وفاة جاري عمي أحمد وعائلته في المجزرة بسنوات، سكن بيته أسرة أخرى من أقاربه، وها قد مرت أربع سنوات على قدومهم ولم نتبادل ولا كلمة واحدة".

كما ظهرت بعض المشاكل والتذمرات بين السكان القدامى والوافدين الجدد، أغلبها متعلقة بالشباب كانت تصل لحد المشادات الكلامية أو التعارك بالأيدي، فسكان بن طلحة القدامى يعرفون بعضهم البعض، شبابها يعتبرون جاراتهم الفتيات مثل أخواتهن ولا يتعدّوا حدودهم معهّن، كما يحافظون على سمعتهّن ومعها على سمعة أسرهنّ، لكن الشباب الوافدين هم غرباء عن بن طلحة ولا يعرفون تقاليدها وأعرافها، وتحرش بعضهم مثلا بفتيات بن طلحة علنا أحيانا كان يغضب شبابها إلى حد العراك بالأيدي أو الأسلحة البيضاء في مرات عدة.

أما بالنسبة للنساء فعادة الاقتراض أو تبادل الوجبات بين الجارات، والتزاور وتبادل الحلويات في الأعياد اندثرت كتقليد كان منتشرا بين السكان القدامى، كما أن التعاون في المناسبات السعيدة أو الحزينة اختفى لحد عدم الدعوة تماما، بعد أن طغت الفردانية وتضاءلت الارتباطات الاجتماعية في الحي، ومع أنها لم تختفي نهائيا إلا أنها أصبحت في نطاق أضيق.

أما **جماعة الأصدقاء** وبما أن فرص الاختيار في مجالها أكثر اتساعا ووفرة من جماعة الجيران، وأن دورها يرتكز أكثر على الدعم العاطفي والمادي في أحيان أخرى، من إدلاء بالنصح والمعاونة والصحبة، إلا أنها كانت مميزة في بن طلحة بسبب الظروف اللاأمنية التي كانت تميز الوضع العام أنذاك، كما كانت علاقات صداقة في مجال الجيرة وفي مجال العمل بسبب الظروف المشتركة، لكن بعد المجزرة تغيرت بسبب من مات أو هجر من الأصدقاء، وهناك من انقطعت أخباره بسبب الخوف أو الانطواء على الذات، أو تقلصت بسبب الشك والخوف حتى من القريب ، إذ يقول مبحوث في هذا الأمر: "هناك من ذبح حتى أهله وأقاربه فكيف لي أن أئتمن جار أو صديق".

كما أنه بسبب تكاثر العمليات الإرهابية أصبحوا يلازمون بيوتهم باكرا، مما أدى إلى عدم الالتقاء بالأصدقاء، ومع مرور الوقت أصبحوا لا يسألون عن بعضهم البعض أو حتى يتفادون بعضهم البعض، لتنتقل علاقة الصداقة إلى عالم الفتور أو انقطاع الاتصال، يقول مبحوث: "...حتى و إن كنا نلتقي في بعض الاحيان، إلا أننا لم نكن نحس بالحماس كما كنا من قبل، فقد قل الكلام بيننا وكأننا غرباء".

لقد أجبر الارهاب الأصدقاء على البعد والوحدة وعلى الاغتراب الذي يقابله على العكس تماما مفهوم الانتماء الاجتماعي، وهو يعني الابتعاد النفسي للفرد عن نفسه وعن جماعته.

استنتاج الفرضية الأولى:

يتعايش أفراد المجتمع ضمن نظام اجتماعي أساسه مجموع الأفعال والتفاعلات بين الأشخاص، كما يهدف أطرافه إلى تحقيق التكافل والاستقرار في المجتمع، أين تحكمه أيضا قواعد اجتماعية تتكون من العادات والتقاليد والقيم والصفات الاخلاقية المنظمة بوعي أو بدون وعي كوحدة وظيفية. وحين يتعرض المجتمع إلى حدث قوي وصادم مثل حدث الارهاب فإن ذلك يزعزع أركان المجتمع ويؤثر في نظمه، وهي الحال الذي أصبح عليها مجتمع بن طلحة بعد تعرضه لحدث الارهاب، مخلفا آثار وتغيرات مست أسس المجتمع بطرق مختلفة.

لذلك جاءت فرضيتنا هذه كمحاولة للبحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في الجانب الاجتماعي، معتمدين في ذلك على عدة متغيرات رأينا أنّها تُشكّل هذا النسق وأنها الأبرز في تكوينه، وأنها قد تساعدنا في إثبات فرضيتنا أو نفيها.

وكانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- ✓ الارهاب غير من حجم الاسرة من خلال ابادة بعض الأسر أو دفعها للهجرة، كما تناقص حجم الأفراد في الأسرة الواحدة بموت واحد أو أكثر من أفرادها.
- ✓ الارهاب غير من شكل الأسرة من خلال انتقال بعض الأسر من النمط النووي إلى الممتد ومن الممتد إلى النووي وما استتبعه من تغيرات في قواعد النمطين.
- ✓ الارهاب غير من وظائف الأسرة مثل:

– الوظيفة البيولوجية بتوقف عملية التناسل بموت أحد الآباء أو كلاهما.

– الوظيفة الاقتصادية بانتقالها في حالة وفاة رب الأسرة إلى الزوجة، الأقارب أو الأبناء.

– الوظيفة الوجدانية بعجز أفرادها خاصة الأباء عن التخفيف عن بعضهم البعض.

– الوظيفة الترفيهية بزوال الممارسات الترويحية داخل المنازل وخارجها.

– وظيفة التنشئة الاجتماعية بانتقالها من الأسرة النووية إلى الممتدة والعكس، أو دور الحضانة أو أقارب أو غرباء بالنسبة لحالات النساء اللواتي خرجن للعمل.

- ✓ تغيّر أدوار ومكانة المرأة، إذ أكّدت المعطيات أن المرأة بعد الارهاب فقدت إلى حد كبير تحفظها التقليدي وأصبحت أكثر تفتحا وحرية في مواقفها وسلوكاتها وأكثر وعيا ومعرفة بحقوقها. وتحقق ذلك من خلال خروجها للعمل وهو ما عكسته النسبة الكبيرة للنساء اللواتي خرجن للعمل بعد الارهاب واللواتي انخرطن في منظمات وجمعيات، مما استدعى أن تدخلن في علاقات مع زميلات وحتى زملاء في العمل، بمعنى معارف خارج العلائق القرابية، إضافة إلى الحصول على أجر والمشاركة أو الانفراد في مصروف البيت.
- ✓ أصبحت المرأة مستقلة إلى حد ما من حيث التوجيه والمراقبة وأصبح هناك اعتبار لرأيها ووعي بحقوقها، بالاضافة إلى الدور القيادي الذي تقلدته بعد الارهاب خاصة بالنسبة للأرملة، كما أصبح في يدها الاختيار والمفاضلة تبعا لظروف كلّ امرأة، وتجدر الاشارة إلى أن تحرر المرأة قد ألقى على عاتقها أدوار إضافية إضافة إلى دورها القديم كزوجة وأم، إذ أصبحت مرغمة بسبب الإرهاب على القيام بأدوار إضافية مثل العمل خارج المنزل وترك وظائفها القديمة إلى مصادر أخرى مثل تربية الاطفال.
- ✓ تغير أسس الزواج بتغير التقاليد والأعراف التي كانت تحكمه، إذ سجلنا أن عادة اختيار شريك الزواج كانت مسؤولية الآباء قبل وأثناء الارهاب لكنّها تغيرت بعده وأصبحت من حق العروسين، حتى نظرة الآباء تغيرت اتجاه طرق الزواج التقليدية إذ عكستها أكبر نسبة مقيمين ومهاجرين معبّرة عن عدم نيتها في التقيد بالشروط السابقة للزواج كأن تكون العروس من نفس الأصل أو العائلة القرابية أو عاملة أو من اختيارهما، أصبح التدخل في شؤون أبنائهم يقل أكثر فأكثر المهم تزويجهم،

مقابل المتمسكين بفكرة الزواج التقليدي بل المتمسكين أكثر بشرط أن لا يكون العروسين من أصلين على خلاف سابق.

- ✓ كما تغيرت نظرة الشباب أيضا فتيان وفتيات، إذ عبرت أكبر نسبة عن رفضها لفكرة الزواج التقليدي لأسباب متعددة منها تغير ظروف حياتهم بعد الارهاب واحتكاكهم بمجتمعات أخرى، وأن الأهل أصبحوا أكثر تساهلا، مقابل المفضلين للزواج التقليدي بنسبة أقل والذين يرون بأنها الطريقة الأنجع وأنها في صالح الجميع.
- ✓ تغيير مكان الاقامة، إذ دفعت الأعمال الارهابية بسكان بن طلحة إلى الهجرة والفرار خارجها خوفا من بطش الارهابيين، في محاولة للحفاظ على حياتهم وحياة أسرهم إذ غادرتها 80 أسرة مجموع أفرادها 411 شخصا تاركين ورائهم بالاضافة إلى منازلهم و متعلقاتهم شروط حياتهم كلها.
- ✓ انقسمت فترات الهجرة إلى مرحلتين، قبل المجزرة (ليلة 22 سبتمبر 1997) لحدوث بعض الاغتيالات المنفردة أو الجماعية، أو لحدوث تهديدات بالقتل، وبعد المجزرة أين تمثل هذه الأخيرة خط فاصل في تاريخ بن طلحة، قسّمها لما قبل وما بعد المجزرة، اتّسمت بحراك كبير وفوضى أكبرخاصة في بدايتها، كما كانت أغلبها مؤقتة: عند أقارب، في مساجد، عند غرباء، سكنات مؤقتة، خيم قرب مراكز الأمن، بيوت قصديرية، منها ما تغيرت فيما بعد ومنها ما بقيت على حالها إلى يومنا هذا.
- ✓ كان للهجرة إلى وسط العاصمة مخلفات على المهاجرين من كلا الجنسين ومختلف الأعمار، إذ لا شك أن انتقالهم إليها وهي التي تمثل مركز حضري، معناه انتقالهم إلى مجتمع معقّد حيث تختلف الصفات والخصائص الثقافية والعلاقات الاجتماعية، بمعنى أنه مغاير تماما لمجتمع بن طلحة القروي التقليدي، على اثره تم انتزاعهم عن شروط حياتهم التقليدية فطرأت تغيرات على تقاليدهم

وقيمهم المعتادة من خلال تكيفهم واندماجهم رغم صعوبة التجربة خاصة في البداية.

- ✓ ظهر هذا التغير في سلوك ومظهر الشباب، وفي تواصل واندماج البنات والبنين في مؤسسات الوسط المهاجر اليه كالمدارس والثانويات، كما دخل الآباء والأمهات في علاقات اجتماعية مع غرباء عن مجتمعهم ألزمتهم التخلي عن العرف القديم وتبني عرف الجديد.
- ✓ تغيرت أعمال الرجال المهاجرين وأصبحت مُقتصرة على: الحراسة، التجارة، البناء، أعمال يومية متنوعة، أو الإحالة على البطالة.
- ✓ عدم رغبة أكبر نسبة من المهاجرين، بالغين وشباب، رجال ونساء في العودة إلى بن طلحة رغم عودة الأمان، لعدم رغبتهم في تذكر ما حدث، بالاضافة إلى تواصلهم مع محيط حضري يعتبر جاذب مقارنة مع الوسط القروي التقليدي الذي قدموا منه.
- ✓ تغير جماعة الجيران بسبب انتهاء علاقة المواجهة اليومية بموت أو هجرة الجيران، كما تغيرت علاقة الجيرة بين الجيران القدامى مع بعضهم البعض بعدما دخل الشك إلى النفوس ونقصت الحاجة إلى بعضهم البعض إلى حد الاستغناء، لم تبقى محافظة على شكلها ومعناها القديم، إضافة إلى تغير علاقة الجيرة بين الجيران القدامى والوافدين الجدد فلا تواصل ولا مودة بينهم مثلما كانت مع القدامى.
- ✓ تغير جماعة الأصدقاء، بعدما انتهت مع الموت أو انقطعت مع الهجرة، أو تقلصت واتّسمت بالفتور وتفادي بعضهم البعض.

ومن كل هذا يمكننا القول أن فرضيتنا التي تقول أن الارهاب غير من ا لجانب الاجتماعي هي صحيحة، فقد توصّلنا إلى أن الارهاب غيّر من ركائز الأسرة ومن أدوار ومكانة المرأة ومن أسس الزواج ومن علاقة الجيران والأصدقاء، كما دفعت بالكثير منهم إلى الهجرة، وهي تغيرات لم تكن شكلية وإنما أصابت صميم وجوهر المجتمع الذي كان قائما على معايير وأسس مرتكزة على تقاليد وأعراف وعلاقات اجتماعية تقليدية خاصة به.

الفصل الثامن

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب النفسي

(تحليل معطيات الفرضية الثانية)

تمهيد:

يتكون البناء النفسي للإنسان من مجموعة من الخصائص والسمات النفسية التي تميّزه في تفاعله مع المواقف المختلفة وتميّز سلوكه في تكيُّفه مع ذاته ومع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ويُعتبر السلوك الانساني غاية في التعقُّد حيث يعكس حالة من التفاعل بين الكائن الحي ومحيطه، و ينظر إليه على أنه كل ما يفعله الانسان ظاهرا كان أم غير ظاهر، وينظر إلى البيئة على أنها كل ما يؤثر في هذا السلوك. وهو الأمر الذي ينطبق على بن طلحة من حيث أن كل ما يؤثر في بيئتها الاجتماعية يؤثر في سلوك ونفسية أفراد مجتمعها.

وبما أن ظاهرة الارهاب تركت أثرا عميقا في البيئة الاجتماعية لبن طلحة فإن ذلك انعكس على سلوك أفرادها وبذلك على البناء النفسي العام لمجتمعها، لذلك جاء هذا الفصل ليبحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في الجانب النفسي باعتباره احد أبرز أسسه.

وقد اعتمدنا في الاقتراب من هذه الفرضية على متغيرات تابعة رأيناها رئيسية في تشكُّل هذا النسق، وهي: فئات الأطفال المتكفّل بهم نفسيا، التطور النفسي لهؤلاء الأطفال، طرق العلاج، اضطراب ما بعد الصدمة وتقدير الذات وحالتهم النفسية بعد مرور 10 سنوات من حادثة الصدمة. وهي المجالات الأكثر بروزا في تشكيل هذا الجانب، والتي استخلصناها من خلال تجربتنا مع فريق المركز النفسي العلاجي ببن طلحة.

لقد تم ذلك وفق المنهج الذي اعتمده فريق المركز وهو منهج تتبعي يندرج تحت المنهج الوصفي التحليلي، هدفه تتبع حالات العينة وتقويم توافقها النفسي باستعمال عدة مقاييس منها: مقياس الضغوط التالية للصدمات ومقياس تقدير الذات، وذلك من أجل تشخيص الحالات وقياس مدى تطورها النفسي وشدة الصدمة التي تعرضت لها،

وبالتالي اعتمدنا على خلاصة نتائجهم في التوصل إلى صدق الفرضية، ارفقناها بعرض لبعض الحالات والرسومات الخاصة بالعينة.

لقد اهتم كثير من علماء النفس بدراسة "الشخصية" في محاولة وضع نظرية لها تقوم بتفسير سلوك الانسان في إطار منطقي منظم، لذلك وُضعت نظريات الشخصية من وجهات نظر مختلفة، لكلّ منها إسهامات هامة في دراسة سلوك الانسان وفهمه، فكل نظرية تهتم بدراسة الدوافع كمحرّك أولي للسلوك الانساني محاولة تفسيره كظاهرة انسانية. ويعتبر "فروم" أحد المفكرين البارزين في التحليل النفسي وأحد تلاميذ "فرويد" المميزين، يؤكد أن الانسان كائن اجتماعي يرتبط بالعالم الطبيعي والانساني، كما بين أهمية التغيرات الاجتماعية في تكوين الشخصية و تحديد السلوك الانساني، وبما أنه لا يمكن عزل الفرد عن تأثير المجتمع، فإن الظروف الاجتماعية تطبع بطابعها الشخصية السليمة أو الشاذة[1].

ولشخصية الانسان في بن طلحة بناء نفسي واجتماعي حدد ملامحها مكونا شخصية مجتمعية عامة في تكاملها وتفاعلها مع بعضها البعض، لذلك فإن كل ما يعترض سير المجتمع ينعكس على نفسية الأفراد وسلوكهم.

وقد أفرزت ظاهرة الارهاب ببن طلحة حالة مستديمة من الرعب والترهيب وزعزع العنف والموت ركائز المجتمع بشكل فضيع، مما أدّى لانتشار الهلع والخوف في نفوس الأفراد، كما انعكس على بنيتهم النفسية وأصيبوا بالأمراض النفسية كالاكتئاب والعزلة والقلق، وما زاد من تفاقم هذه الآثار هو وجود فئات كبيرة من المجتمع على درجة كبيرة من الفقر، مما جعلها غير قادرة على مواجهة هذه الآثار بمفردها، أين أثر ذلك في نشاطاتها الاعتيادية.

[1]– فيصل عباس، التحليل النفسي للشخصية، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت 1994، ص176.

وبسبب ضخامة وهول ما اختبروه، كان من الضروري التعجيل بالتكفل النفسي بالأفراد الذين عايشوا الحدث [1] خاصة الأطفال بسبب هشاشة تكوينهم النفسي والبدني، لذلك أصبحت اشكالية التكفل النفسي للأطفال المصدومين بالعنف المرتبط بالإرهاب مدمجة في البرنامج التعاوني المشترك بين السلطات الجزائرية واليونيسيف (1998-2000)[2].

كما قامت جمعيات حكومية وغير حكومية بالتقرب و/أو التكفل بهذه الشريحة من المجتمع منها الهلال الأحمر الجزائري، المنظمة الوطنية لضحايا الارهاب...

ثم تم فتح أول مركز نفسي علاجي سنة 1998م لاستقبال الأطفال المصدومين نفسيا ببن طلحة[3]، بعد أن تبرّع أحد الخواص بقطعة أرض في نفس القرية التي شهدت المجزرة، بدأت تجربة هذا المركز مع مجموعة من الاخصائيين النفسانيين الجزائريين من أجل التكفل العملي بالمصدوميين نفسيا رجالا ونساء ، لكن كان التكفل خاصة بلأطفال والمراهقين، تراوح عددهم في بداية الأمر 400 شخص ليتضاعف كل سنة، يرتكز كليا على إعانات المتطوعين المشتركين الدائمين ، أغلبهم أجانب مثل الهلال الأحمر الاماراتي الذي تعاقد مع المركز م قدّما مساعدات بصفة منتظمة، كما قام بضمان التكفل ب 1500 طفل يتيم منذ 2003 حيث يستفيد "كافل اليتيم" من منح على مدار 3 أشهر لتربية ورعاية الأطفال الأيتام ضحايا الإرهاب . بالاضافة إلى اعانات ظرفية من منظمات وطنية وأشخاص معنويين أغلبهم أجانب مرتبطة بالمناسبات كالأعياد الدينية خاصة. واضافة الى تقديم المساعدة النفسية فتح المركز

---

[1]- "....وبعد التكفل بالموتى والجرحى، ظهر نوع آخر من ضحايا المأساة وهم الذين شهدوا المجزرة (مجزرة بن طلحة) مما يتطلب التكفل والعناية الخاصة بهم وخاصة الأطفال الذين كانوا يعانون اضطرابات نفسية مختلفة الخطورة جراء الصدمة النفسية الرهيبة التي تعرضوا لها"، د.مصطفى عشوي ود.مصطفى خياطي بمشاركة مجموعة باحثين:الصدمات النفسية في الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص3.

[2] - SANTE PLUS, Dossier : Enfants victimes de la tragédie nationale, n° 70 septembre-octobre 1999, F0REM, Alger, P5.

[3]- تعتبر منظمة غير حكومية تابعة للهيئة الوطنية لترقية الصحة والبحث الطبي (FOREM) مؤسسها ورئيسها مصطفى خياطي.

مكتب "كافل اليتيم" لتقديم المساعدات المادية خاصة لفئة الأيتام، إذ يتراوح عدد أيتام الارهاب 250000 طفل مبعثرين عند أقارب، جيران، أصدقاء العائلة، مراكز ايواء...[1].

وقد كللت هذه التجربة بكتاب صدر سنة 2002[2]، ويعد هذا العمل أول تجربة طويلة المدى (خمس سنوات من المتابعة) في إفريقيا والعالم العربي، ثم تلته دراسات أخرى تعرض تجربة 10سنوات من التكفل، ثم تبعه كتاب آخر يلخص نتائج 11 سنة من المتابعة (الصدمات النفسية في الجزائر) هدفه تقويم حالتهم النفسية بعد مرور سنوات من الصدمة.

لكن قبل كل هذا لم يكن في الأيام الأولى التي تلت المجزرة أي حضور لأي نفساني في بن طلحة، بعد أسبوع وحدهم المعلمين ببن طلحة أخذوا على عاتقهم مسؤولية التنقل إلى بيوت الأطفال المتمدرسين وحثهم على العودة للدراسة، وعند عودتهم كانوا حاضرين من أجل مساعدتهم على التعبير بكل حرية على ما حدث لهم في محاولة للتخفيف عنهم، كما كانوا يبدون مرونة وتساهلا مع تصرفاتهم الغير اعتيادية في القسم، كالعدائية وعدم الرغبة في الدراسة، أو حتى في ساحة المدرسة أين كانوا يتحاشون المشي أو الوقوف في الجزء الذي وضعت فيه الجثث صبيحة المجزرة، وأيضا الانطواء وعدم الرغبة في اللعب...،ثلاث أسابيع فيما بعد أرسلت مديرية الصحة لولاية الجزائر ثلاث نفسانيين إلى مدرسة بن طلحة[3].

لتأتي تجربة المركز فيما بعد، أين تكفّل بالأطفال المصدومين من عنف الارهاب وعائلاتهم، خصيصا لبن طلحة لكن أيضا المناطق المجاورة، كان فريق المعالجين يتنّقل إليهم حتى منازلهم، يسمعونهم يواسونهم ويؤكدون لهم أنهم ليسوا وحدهم، كما أن

[1]- SANTE PLUS, Dossier : Le devenir des enfants victimes de violence, n° 74 septembre-octobre 2002, F0REM, Alger, P P 187 188

[2] -KHIATI Mostéfa, Algérie, l'enfance bléssée, les enfants de bentalha racontent, Edition Barzak, Alger juin 2002.

[3] -Mostéfa khiati, Op. Cit, P67.

تواجد المركز وسط بن طلحة سهل على المصدومين وأوليائهم زيارته، أحيانا كان هناك أربع أو خمس أفراد في العائلة الواحدة يتلقون معالجة نفسية، كان هدف المركز تقديم يد المساعدة على شكل تكفل: طبي، نفسي، بيداغوجي واجتماعي، إذ كان يتوفر على عدة اختصاصات في مجال الطب النفسي، منها: علم النفس التربوي، العيادي، الأرطفوني والمدرسي.

اختيارنا لفئة الاطفال الذين تعرضوا لصدمة العنف الناتج عن الارهاب، كان أساسها أن أدبيات علم نفس الطفولة تعتبر أنهم (الأطفال) أكثر هشاشة أمام أعمال العنف التي قد يتعرضون لها أو حتى تلك التي يشاهدونها، إضافة أن هؤلاء الأطفال الذين صدموا في مرحلة طفولتهم أصبحوا الآن شبابا مما يستدعي السؤال على حالتهم النفسية أو مصيرهم، وماهية تقديرهم لذواتهم.

كما أن لفترة الطفولة أهمية بالغة في تكوين بدايات شخصية الانسان، وما لها من تأثير في بقية أيام حياته، ولذلك فالطفولة هي أهم مراحل النمو النفسي للشخص والحجر الأساس لتكوين شخصية الانسان، وإذا تم بناءها بصورة صحيحة وسليمة نتج عنها شخص يستطيع مواجهة صعوبات الحياة بكل ثبات.

العينة التي اخترناها للأطفال المتكفل بهم نفسيا (160 حالة) أخذناها من العينة الكلية للمركز أين تمت معاينتهم ومتابعتهم على مدى عشر سنوات في شبه دراسة تتبعية، وقد تم ذلك بعد اتصالنا بالمركز الذي أتاح لنا فرصة التواصل مع هؤلاء الأطفال والمراهقين القاطنين بن طلحة، إذ كان يتم استدعائهم على دفعات وفي فترات مختلفة إلى المركز حتى نلتقي بهم في حضور الاخصائية النفسانية [1] التي كانت تقدمنا بصفتنا طبيبة أو مساعدتها وفي حالات أخرى حضور اخصائية أرطوفونية، كان الدور الرئيسي للأخصائية النفسانية في تشخيص الحالات ومعرفة الآثار المترتبة عن

[1]– سهيلة زمرلين أخصائية نفسانية بمستشفى الأطفال –بلفور– الحراش، وبالمركز النفسي ببن طلحة، تعتبر من أوائل الاخصائيين الذين تكفلوا نفسيا بأطفال بن طلحة نفسيا وتابعوهم منذ افتتاح المركز إلى يومنا هذا (2017).

الصدمة التي تعرضوا لها وكيف يتم التعايش معها، كانت تمدّنا بالملاحظات والنتائج في كل مرة تتم المعاينة، وخارج المركز كانت زيارتنا لهم أساسها التقرب أكثر منهم ومسائلة الأهل عن أبرز ما شعروا أنه تغير في شخصيات وسلوك أطفالهم.

1-فئات الأطفال المتكفل بهم نفسيا:

إذ قبل التكفل بهم قسموا إلى فئات حتى تتيسر عملية التشخيص والعلاج فيما بعد ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

فئات أطفال العينة	النسب
أوليائهم أغتيلوا.	18
مسهم جسمانيا فعل ارهابي.	32
شاهدوا جثث قرب منازلهم أو في طريقهم إلى المدرسة...	13
سمعوا أخبار غير سارة.	23
كانوا شهود على فعل عنيف.	24
شاهدوا جرحى.	21
سمعوا صوت قنابل و/أو رصاص...	29
المجموع	160

جدول رقم 11 يمثل فئات الأطفال المتكفل بهم نفسيا[1].

[1]- هناك تداخل بين النسب لكن التفريق بينها كان لصالح تشخيص الفئة الأغلب مثلا: هناك أطفال مسّهم جسمانيا فعل إرهابي وفي نفس الوقت شاهدوا جثث وسمعوا صوت قنابل...

من خلال الجدول يظهر جليا أن أكبر نسبة وهي 32 حالة مسهم جسمانيا فعل ارهابي وهم أطفال تعرضوا لعنف مُباشر، كما تحمل أجسادهم جروحا وندبات متفاوتة الخطورة تعرضوا لها عن طريق رصاصة، ضربة فأس، حروق.... ، مثل حالة طفل كان يحمي رأسه بيديه الصغيرتين عندما انهال عليه ارهابي بضربة فأس، قطعت أصابع يده كما يحمل ندبة عميقة وواضحة في رأسه.

ثاني نسبة وهي 29حالة تمثلها فئة من سمعوا صوت القنابل و/أو الرصاص، الآن يفزعون بمجرد سماع صوت فرقعة أو سقوط شيء ما، مثل حالة طفلة كان عمرها ستّ سنوات أيام مجزرة بن طلحة، تقول والدتها أنها "منذ ذلك الحين وهي تفزع و تبدأ بالصراخ والبكاء بمجرد سماع صوت سقوط شيء ما، تعجز عن التنفس وقلبها يخفق بسرعة، وتدوم مدة طويلة حتى نتمكن من تهدئتها".

ثالث نسبة وهي 24 حالة شاهدوا فعل عنيف مباشرة سواء على أهلهم أو جيرانهم أو حتى غرباء عنهم، مثل حالة طفل أنقذه جاره بصعوبة، وهو مختبئ رأى أمه واخوته كلهم يذبحون في حين كان والده قد فرّ قبل ذلك، أو الطفل يونس الذي شاهد مع أمه وهما مختبئان في حديقة البيت، مقتل جيرانهم في مجزرة بن طلحة، لكن لم يمحى من ذاكرته مقتل الأخوان المنغوليان (mongoliens) عندما ألقى بهم الارهابيون في سيارة كانوا قد أضرموا فيها النار مسبقا، كانا يصرخان ويحاولان الخروج، وفي كل مرة كان يعاد القائهم في النار، وهكذا إلى أن خمدا نهائيا وسط ضحكات الارهابيين.

رابع نسبة ممثّلة في 23 حالة سمعوا أخبار غير سارة كفقدان أحد الوالدين، رفيق اللعب، زميل الدراسة، ويكون وقع ذلك شديد على أنفسهم، كحالة أيمن الذي فقد زميل دراسته ورفيق لعبه في نفس الوقت. إذ بين ليلة وضحاها يجد الطفل نفسه بدون أحد الوالدين أو كلاهما (موت)، أو يجد نفسه مغيرا مكان اقامته نظرا لتهديم منزله، وأحيانا الحالتين معا، هي حال طفلة صغيرة كان عمرها خمس سنوات أيام المجزرة لمحتها صحفية تبكي أمام منزل في بن طلحة وتقول : "فاتح، راندا و نبيل كلهم ماتوا" هم

أصدقائها في الحي، كانت تلعب معهم لا يتعدى سنّهم خمس سنوات، رمى بهم الارهابيون من الطابق الثالث تبكي وتضيف: "مع من سألعب الآن"[1].

خامس نسبة هي 21 حالة شاهدوا جرحى، خاصة صبيحة المجزرة أين كان الكل في حالة فوضى، وكان الجرحى سواء من أهلهم أو غيرهم ملطخين بالدماء والتي كانت في كل مكان أيضا، ناس أعناقها منحورة لكنها مازالت حية تنزف، أخرى أطرافها مبتورة أو تحمل جراحا....

سادس نسبة عكستها 18 حالة وهي فئة أطفال أوليائهم أُغتيلوا وهي من أصعب الحالات، لأن الأطفال في هذه السن يشتاقون إلى والديهم كثيرا يسألون ويبحثون عنهم.

سابع نسبة وهي 13 حالة، هي فئة من رأوا جثث قرب منازلهم أو في طريقهم إلى المدرسة، أغلبها قبل حدث المجزرة، أين كانت عمليات القتل والقاء الجثث تحدث ليلا، و في الصباح يجدها المارة منهم أطفال ذاهبون إلى مدارسهم، وهي حالة طفلة التي كانت متوجهة إلى مدرستها صباحا لتلمح من بعيد شيئا على الرصيف، وعندما اقتربت منه وجدته رأس رجل مقطوعة، عادت إلى منزلها ولم تنطق بكلمة واحدة، لم تبكي ولم تصرخ و لم يفهم أهلها ما حدث لها، إلا بعد أن علموا ما وجد الناس صباحا.

من بين الأطفال من وجههم المركز إلى تخصصات في مجالات أخرى إلى جانب التكفل النفسي، مثل: طب الأمراض العقلية، طب الأعصاب، طب أذن أنف وحنجرة، طب أمراض القلب، طب العيون، طب الغدد، طب تقويم الاعضاء...

2-<u>التطور النفسي لأطفال بن طلحة:</u>

إن أطفال بن طلحة مسّهم الارهاب بطرق مختلفة: فقدان أحد الوالدين أو كلاهما، فقدان أخ أو أخت أو جميعهم، فقدان رفيق في القسم أو صديق اللعب....، كان تعبيرهم متنوع بين صراخ وبكاء أو شرود وخرص، فالتجربة التي مروا بها كانت قاسية

[1]- TLEMCANI Salima, A quoi sert de cacher la vérité…., El WATAN jeudi 25 septembre 1997, P 3.

جدا عليهم، وكان أصعب ما فيها طريقة الموت الفظيعة التي كانوا شهودا عليها فمنهم من رأى أهله يذبحون ومنهم من قطعت أطرافه أو أصيب بجروح.

لذلك كانت اسباب استقبال هؤلاء الأطفال بالمركز مختلفة، لكنها كانت كلها متمثلة في شدة الصدمات التي واجهها الأطفال جراء تعرضهم لحدث الارهاب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

أسباب التكفل النفسي	النسب
خوف و فزع	27
شكوى من الكوابيس	19
اضطرابات في النوم	17
اضطرابات سلوكية وعدائية	15
اكتئاب	9
تبول لاإرادي	7
خلل في التكلم وتأتأة	6
مصّ الأصبع	5
ذهول وعدم التركيز	10
رهاب مدرسي ورفض التمدرس	11
رسوب مدرسي	10

مشاعر الحقد والانتقام	5
الانطواء وحب العزلة	6
فرط الحركة والصراخ	7
عدم الاهتمام باللعب والألعاب	6
المجموع	160

جدول رقم 12 يمثل أسباب استقبال الأطفال في المركز [1].

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة وهي 27 حالة سجلها الخوف والفزع وذلك في حالات مثل الظلام (الليل) أين أصبح أوليائهم يتركون الانارة مضاءة ليلا، وفي حالات انقطاع التيار الكهربائي يُصبحون في حالة هستيرية متشبتين بأوليائهم، تقول والدة

[1]– كان هناك تداخل بين العديد من النسب أيضا لكن التفريق بينها كان لصالح تشخيص السبب الغالب.

مبحوث: "إذا انقطع التيار الكهربائي ليلا خاصة، يُصبح ابني في حالة غير عادية يرتجف ويتعرق ويردد "سوف يأتون...سوف يأتون لذبحنا..." فنستيقظ جميعنا ونبقى معه حتى الصباح محاولين تهدأته"، بالإضافة إلى الخوف من مشاهد عنف كالتي تُعرض في التلفزيون.

ثاني نسبة كانت الشكوى من الكوابيس مثلتها 19 حالة وهي في الأغلب لها علاقة بما شاهدوه أو سمعوا عنه ومن خلال استرجاع الذكريات والشعور بالحادثة من جديد من خلال الكوابيس، ولهذا أيضا علاقة بالاضطرابات في النوم التي يشتكون منها والتي تمثل 17 حالة وهي ثالث نسبة يقول أوليائهم انهم يتكلمون وهم نيام، يإنّون أو يبكون، يتحركون ويستيقظون كثيرا.

رابع نسبة كانت 15 حالة الممثلة في الاضطرابات السلوكية، هؤلاء الأطفال أصبحت تصرفاتهم غير سوية مثل العناد، عدم الامتثال، كما تحمل الكثير من العدائية من خلال لغة الجسد بالتشاجر مع الأشقاء مثلا لكن مع الغرباء خاصة.

أما خامس نسبة فمثلها الرهاب المدرسي ورفض التمدرس ب 11 حالة ويليها الرسوب المدرسي ب10 حالات، ولهذا علاقة بنفسيتهم المرهقة جراء ما خبر وه، بالاضافة إلى أن المدرسة أصبحت تذكرهم أيضا بالمجزرة بعد أن علموا أو شاهدوا الجرحى وجثث الموتى بساحة المدرسة (ابتدائية ابن باديس) ، لتليها بنفس النسبة ذهول وعدم التركيز وذلك سواء في البيت أو القسم بالنسبة للمتمدرسين.

لنتبعها أيضا هذه النسب المتقاربة: الاكتئاب ممثل في 9 حالات وهي فئة أصبحت أفكارها تتسم بالسلبية، كما تؤدي بدورها إلى فقدان الشهية وفقدان المتعة وعدم الاهتمام لأي شيء.

تبول لا إرادي عكسته نسبة 7 حالات وبنفس النسبة أيضا فرط الحركة والصراخ من دون سبب، يليه بنسبة 6 حالات خلل في التكلم وتأتأة والتي ظهرت مباشرة بعد تعرضهم لحدث الصدمة، الانطواء وحب العزلة على عكس ما كانوا عليه من قبل،

وعدم الاهتمام باللعب والألعاب والتي هي من المفروض محور حياتهم في هذه السن، ويأتي بعدها بنسبة 5 حالات عادة مص الأصبع خاصة لمن هم في سن خمس وست سنوات، وبنفس النسبة أيضا تأتي مشاعر الحقد والانتقام خصوصا سنوات المراهقة.

بالاضافة إلى اضطرابات جسما–نفسية على غرار: ارتجاف في اليدين، التهابات جلدية، تعرق، الاحساس بالتعب، اضطرابات تنفسية، اضطرابات هضمية، السكري، ارتفاع ضغط الدم...

سُجلت هذه الآثار حتى بعد سنتين على حدوث مجزرة بن طلحة، وحتى وإن كانت أقل ظهورا على بداية التحاقهم بالمركز إلا أن أغلبية هؤلاء الأطفال بقوا يعانون من مضاعفات سيكولوجية، تظهر خفيفة أحيانا، وأحيانا أخرى قوية، لكن لا تختفي أبدا وهي النقطة التي أجمع عليها كل الاخصائيين والأطباء النفسانيين بالمركز، مما استدعى متابعتهم على المدى الطويل، وإن لزم حتى البلوغ أو أبعد، فلا يمكن الجزم متى تنتهي معالجة طفل تعرض لصدمة.

ما أدى بالفريق المكوّن من أطباء وعلماء نفس ومربين وممرضين من اكتساب المزيد من الخبرات بفضل التربصات ودورات التدريب والمحاضرات والملتقيات التي كانت تنظم بالمركز إلى جانب التكفل العملي بالمصدوميين نفسيا.

3–طرق العلاج:

اعتمد فريق المركز على طرق علاجية متنوعة تعتبر خلاصة خبرتهم العملية، قصد التخفيف من حدة الصدمة التي تعرض لها الأطفال ومحاولة منع تفاقم آثارها على صحتهم النفسية والعقلية والجسمية، وهذه هي أغلب ما اعتمدوا عليه:

أ-طريقة اللعب: وهي طريقة للتقارب خاصة بالنسبة للأطفال الانطوائيين والذين يرفضون التحدث، تجعل الطفل يحسّ بالراحة كما تُمكّن من ملاحظة سلوكاته عن قرب، سواء باللعب وحده أو مع مجموعة، وكيف يتعامل مع الألعاب.

ب-طريقة الحوار: وذلك حتى يتمكّن من سرد ما حدث، إذ يُسمع صوته من طرف بالغ، مما يسمح له بفهم أفضل بعد محاورته بكلمات بسيطة وفي نفس الوقت مخفّفة لصدمته فكما يقول فرويد "إما الكلام أو الموت"[1].

ت-طريقة اليومية (la méthode du journal): هذه الطريقة تطبّق خاصة مع المراهقين و المراهقات الذين يفضّلون الكتابة، كما تسمح للشخص المصدوم من تحديد مسار الحدث (l'événement schématiser)، تحديده وتفصيله أكثر حتى يأتي إلى الجزء النهائي، وهي طريقة أخرى للتعبير عمّا يحسّ به وعمّا يزعجه.

ث-طريقة الرسم: وهي قبل كل شيء الوسيلة المفضلة عند الطفل للتعبير عن نفسيته، لذلك سلّط فريق المركز الضوء على بعض رسومات الأطفال الذين تكفّلوا بهم نفسيا وتابعوهم بانتظام، أين عكست الرسوم المقدمة في معظمها معاناتهم مع ما حدث لهم أو شاهدوه أو سمعوا به من عنف أرق طفولتهم.

وسنتطرق لهذه الطريقة بنوع من التفصيل بسبب نجاعتها في التخفيف من الضغوط الناتجة عن الكثير من الاضطرابات النفسية، وبخاصة للفئات العمرية الصغيرة من أطفال ومراهقين وهو سهل التطبيق خاصة إذا طُبق ضمن العلاج الجماعي للضحايا، كما أن للرسم فعل السّحر على هذه الفئة فلا تحتاج سوى لورقة وأقلام للرسم يمكن من

[1]- نقلا عن الهلال الأحمر الجزائري، التكفل النفسي بالنساء والأطفال ضحايا العنف فعاليات الملتقى الوطني الثاني 24-25 و26 أفريل 2001، سيدي فرج الجزائر، ص73.

خلالها الوقوف على العلامات الدالة على الصدمة، وقد لوحظ إقبال الأطفال على رسم الوجوه سواء للضحايا أو للمعتدين وهم بذلك يُفرغون مشاعرهم في الأوراق، يرسمون بطريقتهم وجوها سبّبت لهم الرعب، أحيانا يمزقونها، وقد سميت هذه الرسوم "رسوم شهادة" لما تحتويه من شهادات موثّقة لما حدث معهم [1]، ومع الرسم كان يّطلب إليهم الحديث عن رسومهم، التكلم إليها والاسترسال في ذلك، لا يقاطعهم أحد، وكان يُستمع اليهم باهتمام، وتدخل الاخصائي النفساني لم يكن إلا بتعليقات مقتضبة.

بعد العديد من الجلسات كانت تُقيّم رسوماتهم، ويشترك الفريق كله في التعليق والتحليل وتبادل الآراء والخبرات، وفي العديد من الأحيان كان يُقام معرض لهذه الصور على فترات متباعدة، أيضا بعد مدة من الزمن (سنة أو أكثر) وبعد عدة جلسات علاج، كان يُطلب من نفس الأطفال والمراهقين رسومات أخرى، وذلك قصد تقييم رسوماتهم الجديدة وملاحظة الفرق بين الرسم الأول والثاني ومدى فاعلية العلاج المقدم.

4-أطفال بن طلحة...بين اضطراب ما بعد الصدمة وتقدير الذات:

[1]- أنظر عينة هذه الرسومات في الملحق رقم 08 ابتداء من ص 361 حتى ص 375، علما أن نفس هذه الرسومات وأخرى غيرها موجودة في كتاب د. مصطفى خياطي: Algérie, l'enfance bléssée, les enfants de bentalha racontent -

إن صور القتل والدم لا تمحى من ذاكرة الأطفال ما ظلوا أحياء، خاصة إذا كان الحدث فاجعة تخصهم كمقتل شخص عزيز عليهم ، أو تعرض حياتهم وحياة ذويهم لخطر حقيقي، فالأطفال أقل قدرة من الكبار على التماسك وضبط المشاعر وتحمّل الصدمات، ومن الممكن جدا أن تتحول إلى آفة نفسية مزمنة إذا لم يجدوا من يساعدهم على تجاوزها خاصة في الأشهر الأولى للصدمة، لذلك يُعتبر اضطراب ما بعد الصدمة من بين الآثار النفسية الشائعة التي تلي التعرض للصدمة، وهي كما أشرنا مجموعة من الأعراض النفسية التي يصاب بها الشخص بعد فترة تصل إلى شهور أو سنين من تعرضه أو اختباره لصدمة تفوق أحداث الصعوبات اليومية، وتؤثر تلك الأعراض سلبا على قدرته في ممارسة نشاطاته اليومية.

إن البعض يتخطى مع مرور الوقت ما سببته له تلك الفترة الصعبة من معانا ت وأحزان، وبالاستعانة بأساليب صحية للتعامل والسيطرة عليها، أما البعض الآخر فيصاب باضطراب ما بعد الصدمة، حيث تتفاقم الأعراض لديه وقد تستمر لمدة أشهر إلى أعوام، لذلك من المهم أن يتم البدء بالعلاج بأسرع وقت ممكن لمنع الاضطراب من التفاقم.

وفي محاولة لمعرفة مدى استمرار معاناة الاضطرابات التالية للصدمة بعد مرور عدة سنوات على حدوثها، بمعنى هل لا يزال أفراد العينة يعانون اضطرابات ما بعد الضغوط الصدمية بعد مرور عدة سنوات على وقوعها؟ قام فريق المركز بإجراء اختبار (دراسة) لتقويم التوافق النفسي لهؤلاء المصدوميين، وقد خلُصت نتائج الفريق إلى أنه رغم مرور عدة سنوات على تعرض هؤلاء الأطفال للصدمات النفسية جراء أحداث العنف التي اختبروها في بن طلحة، فقد تبين من خلال تطبيق مقياس الاضطرابات التالية للصدمة، أن 46.5 بالمئة منهم لازالوا يعانون الاضطرابات التالية للصدمة في حين أن البقية 53.5 بالمئة لا يعانون منها. ورغم أن نسبة من لا يعانون منها هي الأكبر، إلا أن فئة من لا يزالون يعانون من الصدمة رقم ضخم يشير إلى خطورة ما يعانيه هؤلاء رغم مرور سنوات من المعالجة والدعم النفسي والاجتماعي.

وحسب دراسة كانت قد أعدتها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث (فورام) أنه بعد 10 سنوات بعد المجزرة نصف أطفال بن طلحة لا زالوا يعانون من الاضطرابات، وفي متابعة نفسية بالمركز ل413 طفل أصبحوا مراهقين بعد 10 سنوات على المجزرة نتج عنه أن 51 بالمئة منهم لا زالوا يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة"[1]

أما عن ما مدى تقدير المصدومين نفسيا لذواتهم بعد عدة سنوات على وقوع الصدمات؟ أين يعتبر مفهوم "الذات" من الأبعاد الهامة في حياة الأفراد حيث يعبّر عن اعتزازهم بأنفسهم وثقتهم بما يرتبط بقدراتهم واستعداداتهم وانجازاتهم، خلص الفريق المعالج إلى أن تقدير هؤلاء لأنفسهم جاء كما يلي:

- تقدير منخفض بنسبة 39 بالمئة.
- تقدير متوسط بنسبة 31 بالمئة.
- تقدير مرتفع بنسبة 30 بالمئة.

ومن الملاحظ جيدا أن أكبر نسبة مثلتها مجموعة الذين لديهم تقدير منخفض لذواتهم، ويرى الفريق أن ذلك أمر طبيعي، إذ تبث أن تقدير الذات لدى الطفل يتحدّد بقدر خلوه من القلق وعدم الاستقرار النفسي، بمعنى أنه إذا كان الفرد متمتعا بصحة نفسية جيدة ساعد ذلك على نموه نموا طبيعيا، ويكون تقديره لذاته مرتفعا، كما أن النجاح في أي عمل يتوقف على مدى درجة تحقيق الذات، أما إذا كان الفرد من النوع القلق غير المستقّر نفسيا، فإن فكرته عن ذاته تكون منخفضة وبالتالي ينخفض تقديره لذاته ، ويكون غير واثق من نفسه وممّا يريد، لذلك عندما سألنا مبحوثي هذه العينة عما يريدونه كعمل عندما يكبرون، كان الجواب إما الصمت أو: لا أدري...

[1] - LB Malik, Plus d'un million d'enfants traumatisés par le terrorisme, selon le FORM, Le jeune indépendant, 14 septembre 2008, P 4.

ولهذا عواقب وتأثيرات سلبية بعيدة المدى من بينها الاصابة بالاكتئاب خاصة عند النساء، كما أنه مرتبط باضطرابات فزيولوجية عدة من بينها ضعف جهاز المناعة والتعرض للأمراض المختلفة.

ومن بين النتائج التي أفادنا بها الدكتور خياطي أيضا، أن التعرض المباشر للعنف مثلما حدث في بن طلحة يخلق شعور باللاقدرة والخوف من كل شيء وهذا يؤثر على سلوكه ثم حكمه على الأمور، كما أن هؤلاء الأطفال والمراهقين أغلبهم يحسون أنهم لا يفهمون الآخرين وأن الآخرين لا يفهمونهم ويحاولون تجنبهم. وأفادنا أيضا بأن الحزن العادي لوفاة طبيعية عادة ما يستمر ستة أشهر على الأكثر وتساعد مراسم الجنازة وطقوس الدفن أفراد الأسرة على التعود والتأقلم مع رحيل المتوفي، لكن في حالة موتى الارهاب تكون الفجيعة أفدح، إذ أن الأذى المقصود الذي يلحقه انسان بآخر وخاصة إذا كان بالوحشية التي عرفتها بن طلحة، يميل لأن يكون ذو تأثير صادم أكثر من الذي يوصف بأنه "قضاء وقدر" أو الحوادث والكوارث غير الشخصية، إذ تعتبر الصدمات التي يتعرض لها الطفل بفعل الانسان أقسى مما قد يتعرض له من جراء الكوارث الطبيعية وأكثر رسوخا بالذاكرة.

5-الحالة النفسية بعد 10 سنوات من الصدمة:

لقد قدم المركز وبعد 10 سنوات من الصدمة بعض التجارب والخبرات مغتنما فرصة إضافة دراسة جديدة خصت عينة من أطفال بن طلحة الذين تعرضوا لعنف ارهابي مباشر أو غير مباشر (والتي تنتمي إليها عينتنا كما أشرنا من قبل) سمحت لهم بإعادة تقويم تأثير أحداث الصدمات على مستقبلهم.

وبعد 10 سنوات من حادثة الصدمة أولئك الأطفال أصبحوا مراهقين، والمراهقين أصبحوا شبابا وبالغين، والآن لا يرسمون كما كانوا في طفولتهم كما أن حالتهم الراهنة تُظهر بعض الاستقرار، ويعود هذا بالتأكيد إلى المجهود الشخصي الذي بذله كل واحد منهم إضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي الذي حظوا به والذي خفف من الصدمات التي تعرضوا لها، لكن آثار الصدمة النفسية التي تعرضوا لها راسبة في نفوسهم وأن شفائهم لا يكون كاملا مهما كان نوع التكفل بهم [1]، لذلك من غير الممكن الحديث عن الشفاء، أو حتى عن التوازن والاستقرار النفسي التام، إذ أنه حتى ولو أصبحت آثار العنف الذي تعرضوا له أقل ظهورا، وأقل خطورة على ما كانت عليه، إلا أنه يبقى أغلبية هؤلاء الاطفال يعانون من مضاعفات سيكولوجية تظهر خفيفة أحيانا، لكن لا تختفي أبدا. ممّا يستدعي متابعة أغلبهم على المدى الطويل، وحتى البلوغ أو أبعد فلا أحد يمكنه الجزم متى تنتهي معالجة طفل تعرض لصدمة.

وهو الواقع الذي عكسته حالات العينة، فهناك حالات أبدت نوع من التوازن والاستقرار، مثل حالة طفلة (كان عمرها 5 سنوات وقت المجزرة) استيقظت ليلة 22-23 سبتمبر 1997 على صوت الصراخ، ليليها مباشرة هجوم الارهابيين على منزلها، تلقت العديد من الضربات بالفأس على رأسها ويديها ثم ألقي بها من الطابق الأول لمنزلها. نصف عائلتها والمكونة من ثمان أفراد أبيدت في تلك الليلة، بقيت هي ووالدها وأخواها الأكبر

[1]- د. مصطفى عشوي ود.مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص6.

منها أحياء، تمّ اسعافها بعد أن وُجدت حية فاقدة للوعي (بعد أن ظن الجميع أنها توفيت) وبقيت بالمستشفى ثلاثون يوما، أُجريت لها عمليتين جراحيتين واحدة على مستوى الرأس (جراحة الأعصاب) والأخرى تقويم اعوجاج بعض عظامها على مستوى الكتف واليد (orthopédie) أين خسرت ثلاث أصابع من يدها اليسرى، فور استفاقتها طلبت رؤية والدتها، كان سلوكها عدائيا جدا مع المرضى الآخرين والفريق الطبي، بعد خروجها من المشفى تكفّلت بها خالتها (لديها سبعة أطفال) ، وأمام جروحها الجسدية التي لم تكن قد شفيت منها تماما كانت حالتها النفسية هي ما يدعوا للقلق، كانت تحمل الكثير من الأعراض الارتدادية أو التراجعية (régressif) مثل مصّ الأصبع، تبلول لاإرادي، اضطرابات في النوم والخوف من الظلام، كوابيس واضطرابات في السلوك وعدائية كبيرة، كانت محاولات فريق المركز صعبة جدا في ظلّ رفضها التواصل مع أي أحد إلا مع خالتها، وفي وجود المعالج (thérapeute) كانت تبقى متشبثة بخالتها متفادية النظر إليه ورافضة اللعب أيضا، ورغم هذا الرفض الذي كانت تعبر به إلا أن اللقاء بها كان يتم مرّتين في الأسبوع. دامت على هذه الحال مدة من الزمن إلى أن تمّ إدماجها ضمن مجموعة من الأطفال خلال جلسات العلاج النفسي، أشهر بعدها بدأ يظهر تغير في سلوكاتها إزاء محيطها، أصبحت تصرفاتها أكثر مرونة ومعاونة، قبلت التواصل مع الاخصائية النفسانية عن طريق الرسم وبدأت اللعب مع أطفال آخرين، التبول اللاأرادي الذي كانت تعاني منه توقف، لكن لا زالت تعاني من اضطرابات النوم والكوابيس. ثلاث سنوات فيما بعد قبلت الرسم ضمن مجموعة أطفال، وفي سن العاشرة قيّم فريق المركز نتائجها الدراسية بالجيدة، لكن لا تزال تتابع العلاج النفسي بالمركز.

حالة مراهق أيضا كان عمره 14 سنة عندما نُسف منزلهم بقنبلة وضعت وراء ساحة المنزل، انفجرت دقائق بعد وصوله إلى المنزل وقت الغ ذاء، هو الوحيد الذي كانت اصاباته خطيرة من بين كل أفراد عائلته، أصيب في عينه وأذنه ورجله اليسرى،

وحروق على كامل الجزء الأيمن من جسده، تمّ اسعافه الى المستشفى في حالة غيبوبة لم يفق منها إلا بعد أسبوع، مكث هناك ثلاث أشهر، أصبح عدائي ومفرط الحركة، مشاعره مملوئة بالحقد والانتقام، كما كان يعطي الانطباع أنه يلوم أهله بما أنه الوحيد الذي كانت اصاباته خطيرة، يعاني من اضطراب في النوم وكوابيس، أصبح يلتصق بوالدته حتى يتمكن من النوم، يعاني أيضا من رهاب الخروج إلى الشارع خاصة بعد أن فقد عينه وهو الأمر الذي زاد من عدم توازنه وتأثره الكبير بذلك أين أصبح يتهرب من نظرات الآخرين، كان الفريق في حالته يعمل أكثر على مساعدته على تقبُل التغيرات التي طرأت على جسمه. تحدث الفريق عن آثار ايجابية ظهرت عليه بعد علمه بأنه سيسافر لسويسرا لتلقي العلاج، لكن منذ ذهابه إلى سويسرا لم يعد للمركز.

وحالة طفلة أخرى والتي كانت ضحية انفجار قنبلة عندما كان عمرها عشر سنوات (سنة 1996)، تتابع العلاج النفسي بالمركز، تحصلت على البكالوريا وعلى شهادة ليسانس في علم النفس.

وهناك حالات أخرى رغم الدعم النفسي، إلا أن محاولة المساعدة في التخفيف من حدة الصدمة التي تعرضوا لها لم تعطي النتائج المرجوة من ذلك، وهي حالة طفل تعرض لصدمة أولى عندما فقد صديق الدراسة في انفجار وقع في مدرسته في براقي، وقد لفظ صديقه أنفاسه الأخيرة أمام عينيه (سنة 1995)، ثم كان شاهدا بنفسه في مجزرة بن طلحة بعد أن نجى بأعجوبة. جاء إلى المركز متأخرا وعمره آنذاك 14 سنة (لرفضه ذلك)، وهو لا يؤمن ولا يكترث لشيء، ترك المدرسة وأصبح يرافق أصدقاء السوء ثم غادر المركز، تم إدخاله السجن في العديد من المرات من أجل سرقاته المتكررة، وهو يعاني تدهورا صحيا ملحوظا إضافة إلى إدمانه المخدرات.

حالة طفلة أيضا كان عمرها ست سنوات عندما فقدت أخاها (11سنة) بعدما خرج باكرا لشراء الحليب، ثم فقدت جدها، أعمامها، زوجاتهم وابنائهم أين قتل جميعهم في مجزرة بن طلحة، هم يسكنون معهم الحي نفسه، نجت عائلتها باعجوبة لكن والدتها

تعرضت لصدمة وعائية دماغية أو ما يعرف ب AVC أدت إلى شلل ذراعها، الطفلة تعاني فزع وفوبيا، تهلع بسرعة وتبدأ في الصراخ والارتجاف بمجرد ان تجد نفسها وحدها أو بحلول الليل أو انقطاع الكهرباء، كما لا تنام إلا والانارة مضاءة. أما الجانب المدرسي فسجل تراجع مستواها اضافة الى عدم تمكّنها من التركيز، تتابع برنامج علاجي متنوع في المركز: فردي، جماعي وعائلي، كما تتلقى دروس دعم مدرسي، لا زالت تتابع العلاج في المركز هي وكل أفراد عائلتها.

حالة طفلة أخرى تعرضت لعدوان إرهابي مباشر ح ين أصيبت برصاصة في ذراعها، كما قتل والداها، مكثت في مستشفى "الدويرة" ثلاثة أشهر. أُلحقت ببرنامج "كافل اليتيم"، وهي تعاني من عدم تفهم كفيلها، لم تتحسن وضعيتها رغم تجربة العديد من الطرق العلاجية، وهي لا تزال تحت العلاج.

ويرجع فريق المركز معانا ت بعض الأطفال أو معظمهم من الاضطرابات النفسية رغم مرور عدة سنوات على الحدث الصدمي إلى عدة أسباب منها: الفروق في السمات الشخصية التي يحملها كل فرد وقدرته على تحمل الصدمة، قوة هذه الصدمات، عدم الحضور المستمر إلى المركز للمعاينة النفسانية أو إلى فشل الطرق العلاجية المعتمدة مع بعضهم، مما تتطلب هذه النقطة الأخيرة بحثا آخر من طرف الفريق للكشف عنها.

إن لهذه التوترات جميعها الاثر البالغ على نفسية أفراد المجتمع خاصة فئة الأصغر سنّا، و لها أثر في تحديد منحى سير المجتمع أيضا، "فإذا تسبب موقف اجتماعي جديد في تلهف وقلق احدى الجماعات، بعد ان كانت تشعر بالرضى إلى حد معقول، فان هذا التلهف سيؤثر على سلوكهم في البيت، ومن تم على البيئة التي ينموا فيها أطفالهم، وأرى أن مثل هذه التوترات التي تمتد لبضعة أجيال، هي سبب أساسي للتغير الاجتماعي. وبهذا قد يكون لنموذج المجتمع الذي يتضمن مثل هذه التوترات وتأثيرها على بيئة الطفولة فائدته في تفسير التاريخ"[1].

[1]– افريت ا.هاجين، ترجمة عبد الغني سعيد، حول نظريات التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية (السنة غير مذكورة)، 1179.

كما تحدّث فريق المركز أيضا عن التغيرات الكبيرة في نظرة المجتمع الجزائري للمختص النفسي في السنوات التي تلت فترة الارهاب، إذ يؤكدون أن الجزائرين أصبحوا يتوافدون على المركز سواء في بن طلحة أو مراكز أخرى تابعة ل هـ متواجدة في 12 ولاية منها ولاية غليزان (وبالتحديد في الرمكة) وحتى عند أطباء نفسانيين خواص ، أين أضحت النساء والأطفال خاصة يأتون من أجل الاستفادة من المساعدة النفسية، حيث صار الجزائري يذهب للطبيب النفسي أو يأخذ ابنه ولا يتحفّظ في الإعلان عن زيارته، على عكس ما كان سائدا قبل العشرية السوداء، إذ كان كل من يعلن عن زيارته للطبيب النفسي ينعتُ ب"المجنون". لكن هذه النظرة تغيرت خاصة بعد ما شهدته الجزائر من بشاعة وما انجرّ عنها من مشاكل وصعوبات في تخطي صدمة الارهاب، لتفتح الباب واسعا فيما بعد وتبيح للجميع المعاينة النفسية لصعوبات وضغوطات توصف حتى بالعادية وليس لها علاقة بصدمة الارهاب ، وفي ذلك أدراك و وعي أكبر بأهمية العلاج النفسي الذي لا يقل شأنا عن العلاج العضوي.

كما أنه من بين هؤلاء الذين زاروا الطبيب النفسي كانوا قد زاروا قبلها "راقي"، إذ كانوا يرجعون عللهم النفسية إلى استلاء جن على روح المريض، فكان "الراقي" يسعى بذلك إلى اخراج الجن من جسمه عن طريق قراءة السور القرآنية أو شرب خلطات أو حجاب يحمله المريض معه...، وبعد عدم نفع ذلك لجؤا إلى المعالج النفسي.

استنتاج الفرضية الثانية:

يُعتبر العنف بمختلف صوره كمشكل للصحة العمومية، كما خلّف العنف المنظم في الجزائر خسائر في الارواح تقدّر بالآلاف، جرحى ومعاقين، خسائر مادية معتبرة وصدمة نفسية مست شريحة هامة من المجتمع أين يظهر أن الأطفال والمراهقين هم أكثر تأثرا بذلك، و لذلك يطرحون مشكل كبير في الصحة النفسية العمومية والوقاية منه[1].

لذلك جاءت هذه الفرضية كمحاولة لمعرفة كيف غير الارهاب من ال جانب النفسي، وذلك من خلال تركيزنا على فئة الاطفال باعتبارهم سيغدون مراهقين ثم شباب فبالغين، ولإيماننا بأن الطفولة هي أهم مراحل النمو النفسي في تكوين شخصية الانسان، وأن كل مرحلة تُبنى على أساس المرحلة السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة تشكوا من خطب ما فإن ذلك سيؤثر حتما على جميع المراحل اللاحقة، وهنا تكمُن أهمية التكفل النفسي بالأطفال المعنّفين بسبب الارهاب سواء في أجسادهم أو في ذاكرتهم ووجدانهم، لما لذلك من أثر نفسي بالغ وأعراض سلوكية بارزة قد تتّحول إلى خطيرة على الفرد نفسه وعلى المجتمع. فالطفل الذي يكون شاهدا على إهانة أمه وضربها مثلا، هو معرض خمس مرات لمشاكل وجدانية واضطرابات سلوكية أكثر من أي طفل آخر[2]، وتتفاقم حدّة صدمته إذا لم يتلقى مساعدة نفسية ودعما مجتمعيا يمكّنُه من التعايش والانسجام داخل المجتمع.

وبما أن حدث الارهاب خلّف صدمة وأثرا عميقين في مجتمع بن طلحة، فإن التطرق لنتائج التكفل النفسي به كان أكثر من ضروري في دراستنا هاته، خصوصا وأنه رافق أفراد المجتمع خاصة الأطفال منذ بداية أفول العمليات الارهابية، وكان له الفضل في التخفيف من حدة الصدمات التي تعرضوا لها ومن الآثار الناجمة عن ذلك ومنع تفاقمها.

[1] - SANTE PLUS, dossier : enfants victimes de la tragédie nationale,Op Cit, P29 .
[2]- Idem, P13 .

فمن خلال بحثنا هذا والذي اعتمدنا فيه على عدة متغيرات، رأينا أنها قد تساعدنا على معرفة كيف غير الارهاب من الجانب النفسي، كانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- ✓ أطفال بن طلحة مسهم الارهاب بطرق مختلفة، منهم من تعرض مباشرة لفعل ارهابي، ومنهم من أغتيل أولياؤه، أصدقائه، زملائه، ومنهم من شاهد جثث أو جرحى أو سمع أخبار غير سارة...
- ✓ كان للمعاينة والمعالجة النفسية دور كبير في التكفل بالأطفال الذين تعرضوا لعنف ارهابي من خلال تشخيص الحالات واكتشاف الاضطرابات ومحاولة معالجة أو التخفيف من الصدمات.
- ✓ كان هؤلاء الأطفال يعانون ويشتكون من أعراض مختلفة وهي في نفس الوقت هي أهم الأسباب التي أدت للتكفل بهم نفسيا، منها: الخوف والفزع، الشكوى من الكوابيس، اضطرابات في النوم أو في السلوك، العدائية، الاكتئاب، رهاب مدرسي، التبول اللاإرادي ...
- ✓ الاعتماد على طرق علاجية متنوعة من أجل التخفيف من حدة الصدمة، منها: طريقة اللعب، طريقة الحوار، طريقة اليومية، طريقة الرسم وهي أكثر الطرق نجاعة وسهولة إذ تجعل الطفل يُعبّر بكل حرية عما يختلجه من مشاعر، وكان لأطفال بن طلحة تجربة مميزة من خلال رسوماتهم التي أطلق عليها "رسومات شهادة"، تمكّن الاخصائيون النفسانيون من خلالها قياس مدى شدة الصدمة والتطور النفسي لهؤلاء الأطفال.
- ✓ نسبة كبيرة من الأطفال لا زالوا يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة رغم مرور عدة سنوات على حدث الصدمة، ورغم مرور عدة سنوات من المعالجة والدعم النفسي والاجتماعي.
- ✓ نسبة كبيرة من الأطفال يعانون من تقدير منخفض ومتوسط للذات يفسّره مدى احساسهم بالقلق وعدم الاستقرار النفسي الذي سبّبه لهم حدث الارهاب.

- ✓ رغم تناقص آثار الصدمة لدى الأطفال على مرّ السنين، إلا أن الشفاء منها لم يكن ولا يمكن أن يكون كاملا ونهائيا مهما كانت طرق التكفل، إذ بقي عدد كبير منهم يعاني من مضاعفات سيكولوجية تظهر خفيفة أحيانا، لكن تبقى راسبة ولا تختفي أبدا، مما يستدعي متابعة على المدى الطويل، حتى البلوغ أو أبعد.
- ✓ الحالة النفسية للأطفال الذين تعرضوا لصدمة حدث الارهاب تتفرع بين مستجيب للعلاج فيسجل بذلك تأقلم مُرضي مع الصدمة، ومستجيب أقل فيُسّجل تعايش مقبول، وبين غير مستجيب فيّشكل بذلك خطرا على نفسه وعلى الآخرين أحيانا، ودرجة الاستجابة تكون راجعة سواء إلى الفروقات الفردية للأفراد، عدم المتابعة المستمرة في المركز النفسي، أو عدم نجاعة الطرق المعتمدة في العلاج.
- ✓ تغير نظرة المجتمع الجزائري للمختص النفسي عقب فترة الارهاب، وتزايد الاقبال على مراكز التكفل النفسي مع اتاحة فرصة المعاينة للجميع ولمختلف الضغوطات اليومية، إذ أضحى الدعم النفسي ضرورة مجتمعية بعدما فرضته ضغوطات فترة الارهاب.

ومنه يمكننا القول أن فرضيتنا التي تقول أن الارهاب غير من ال جانب النفسي هي صحيحة، فقد توصّلنا إلى أن الحالة النفسية لم تعد آمنة وبالتالي تغيّرت من حالة الأمن إلى حالة اللاأمن، ومن حالة الاستقرار النفسي إلى حالات الخوف والفزع والاكتئاب، مبدية أعراض سيكولوجية مُجتمعية أحيانا تظهر خفيفة وأحيانا مُقلقة وخطيرة، ومُولّدة احساسا بالعجز وعدم الثقة بالنفس، وهو شعور سيشوش على شخصية الفرد من خلال تصرفاته، نموه، مواقفه وأحكامه لاحقا، إذا لم يتلقى الدعم النفسي اللازم والفعال للتخفيف من حدة الصدمة ومنع تفاقم أعراضها. لذلك يُعتبر الارهاب من بين الأحداث الصادمة التي تأثر على الصحة الجسدية والعقلية للإنسان والتي بإمكانها أن تقود إلى اضطراب ما بعد الصدمة وإلى تقدير منخفض للذات.

كما بينت النتائج أنه بالرغم من نفع التكفل النفسي على الأطفال الذين تعرضوا لحدث الارهاب وفوائده في تحسين صحتهم تبقى جروح نفسية غير مضمدة يمكن أن تلازمهم حتى البلوغ، لذلك فإن مصير بعض البالغين الذين صدموا في مرحلة طفولتهم والذين لا يزالون يعانون بعض الاضطرابات النفسية وانعكاساتها المختلفة على صحتهم النفسية والجسمية، تجعلنا نقول وبكل تأكيد أن آثار الصدمة النفسية التي تعرضوا لها راسبة في نفوسهم وأن شفائهم لا يكون كاملا مهما كان نوع التكفل بهم، وبالتالي فإن هذه الآثار النفسية التي انتجها حدث الارهاب غيرت من خط سير شخصيتهم المعتادة ومن مصيرهم.

الفصل التاسع

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب الاقتصادي

(تحليل معطيات الفرضية الثالثة)

تمهيد:

يعتبر النظام الاقتصادي مجموعة القواعد التي تُنظّم العلاقة الاقتصادية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه، ويتّم بموجبه استخدام الموارد الاقتصادية بعقلانية وكفاءة لإشباع حاجات الانسان المتنوعة، وتُعّد هذه الحاجات مترابطة ومتفاعلة تضمنُها علاقات أفراد المجتمع مع الطبيعة ومع بعضهم البعض في جو من الاستقرار والأمان. لكن عندما يغلب على هذه العلاقات الخوف والرعب وينتشر الحذر واليقظة، فـإنّ ذلك ينعكس حتما على المردود الاقتصادي وبالتالي على السلوك الانتاجي والاستهلاكي على السواء.

وهو الأمر الذي حدث ببن طلحة بعدما أدّت العمليات الارهابية المتكرّرة بها إلى جعل أفراد مجتمعها يتّخذون سلوكات غير التي ألفوها، لذلك جاء هذا الفصل ليبحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في الجانب الاقتصادي باعتباره احد أهم ركائزه.

وقد اعتمدنا في الاقتراب من هذه الفرضية على متغيرات تابعة رأيناها أساسية في تشكل هذا النسق، وهي على التوالي: وضعية العمال قبل وبعد الارهاب، المجتمع بين التخريب وفقدان الأملاك، وتغير علاقة الدولة بمجتمع بن طلحة بعد الارهاب، مثلت هذه أبرز المجالات في تشكيل هذا الجانب في مجتمع بن طلحة، والتي استخلصناها من خلال دراستنا الاستطلاعية به، كان الهدف منها وصف السلوك الاقتصادي الذي أصبحت عليه بعد الارهاب.

1-وضعية العمال قبل وبعد حدث الارهاب

يُعتبر الارهاب بكافة صوره وأساليبه اعتداء على حاجات الانسان، فهو يسبّب الرعب والخوف والفزع بين الناس ناهيك عن التخريب والتدمير للممتلكات الخاصة والعامة، وقد قامت وحشية الارهاب في بن طلحة بتحطيم البنية الاقتصادية التي كانت قائمة بها من خلال القضاء على مصادره ومقوماته الحيوية. وهذا ما سنراه من خلال عرض الجدولين التاليين في محاولة لمقارنة نسب العمال قبل وبعد حدث الارهاب.

متغير الجنس والسن	نسب العمال
100 مبحوث بالغ وشاب	49
100 أنثى بالغة وشابة.	02
المجموع	51

جدول رقم 13 يمثل نسبة العمال قبل الارهاب.

يمثل الجدول التالي نسب العاملين وذلك قبل حدث الارهاب، وكما نلاحظ من خلاله أنه من بين 100 ذكر نسبة 49 حالة كانوا عمالا سواء دائمين، يوميين أو موسميين، وهو ما يوحي بارتفاع نسبة البطالة في تلك الفترة (أي قبل سنة 1992) مقسّمين كما يلي: من بين 40 ذكر بالغ 38 يعملون، ومن بين 60 ذكر شاب 11 يعملون، أما فيما يخص النساء فمن بين 100 امرأة حالتين فقط كنّ يعملن قبل واثناء سنوات الارهاب لكن بسرية تامة، يخرُجن ويعُدن بتحفظ وخوف كبيرين.

وقد أصبحت وضعية هذه العينة بعد الارهاب كما يلي:

وضعية العامل بعد الارهاب	النسب
سُرّح من العمل (بعد إغلاقه)	5
أُحرق المعمل	6
قُتل	18
هجر	11
المجموع	40

جدول رقم 14 يمثل وضعية العمال بعد الارهاب.

كما نلاحظ جيدا أن نسبة 40 من أصل 49 أصبحوا في حالة بطالة رُغما عنهم، ففيما يخص أكبر نسبة انقطع مصدر رزقها تماما بسبب الإرهاب هي نسبة 18 حالة بعد أن قُتل معيلها الوحيد بمعنى الذكر العامل سواء كان يعمل في القطاع العام أو الخاص، وثاني نسبة مثلها 11 حالة وهي الخاصة بأولئك الذين هجروا بن طلحة وبذلك هجروا مصدر رزقهم بها، منهم حالة واحدة تاجر وحالتين عامل يومي و 8 حالات يملكون قطعة أرض ببن طلحة أو يعملون بها [1]، تلتها نسبة 6 حالات ممثلة في من أحرق المعمل أو المصنع الذي كان يعمل به، وهو مصنع البلاستيك الذي كان متواجد ببن طلحة أين كان يوظف 200 عامل، ثم نسبة 5 حالات وهم المسرحين من العمل وبالتحديد من مؤسسة PRESIDENT Matelas أين أغلق أبوابه ببن طلحة بعد تخريبه مخلفا 150 بطال، كانت قد سبقتها تهديدات وابتزازات مطالبة بدفع ضرائب

[1]– تردد الكلام عن هذه الحالات كثيرا في أغلب مقابلاتنا مع المبحوثين، لذاك سنعود لهذه النقطة بنوع من التفصيل فيما بعد.

للإرهابيين على اثرها انتقل إلى الكاليتوس، وأيضا من المؤسسة الصغيرة لصناعة الأقفال التي غلقت أبوابها بعد تخريبها[1].

من الأسر التي قتل معيلها الوحيد (الأب)، منها من انتقل إلى الأقارب فتكفلوا بهم وبمصاريفهم إلى يومنا هذا، أو مؤقتا إلى حين استفادتهم من منحة ضحايا الإرهاب [2]، تقول مبحوثة: "بعد مقتل زوجي سنة 1995 (مغني)، بقيت أنا وأطفالي الأربعة في بيت والدي زوجي كما كنا من قبل، كان والده يتكفّل بكلّ مصاريفنا وحتى الكماليات، وابتداءا من سنة 2007 بدأت أنا وأبنائي نتقاضى منحة ضحايا الارهاب، كما تحصّلنا على سكن اجتماعي بحي 700 مسكن، وانتقلنا اليه". لكن الأوضاع لم تكن بهذه السهولة بالنسبة لأسر أخرى أين عدد أفرادها كبير ومنزل الأقارب ضيق والفقر شديد. من هجروا وانقطع رزقهم ببن طلحة، لم يكن سهلا عليهم أن يجدوا عملا خارجها خاصة وأنهم بدون أي مؤهلات منهم عمال يوميين وتجار يقول مبحوث: "لم أستطع حتى شراء الحليب لإبني الرضيع، ما كنت أدّخره نفذ بسرعة وبقينا مدة طويلة في عسر شديد" وهذه من بين الحالات التي مرّت بظروف صعبة جدا قبل أن تستقر ببيت قصديري، أين لجأت في البداية إلى محطة القطار وافترشت الأرض هي وأسر أخرى غيرها، إذ "كثيرا ما تترك العائلات الهاربة من الارهاب ورائها كل شيء وتلجأ إلى مدن أخرى حيث تقيم في الأمكنة العمومية ، محطة القطار بالجزائر العاصمة والساحات العمومية"[3].

أما مجموعة من خُرّب مكان عملهم أو سرحوا منه فلم يتمكنوا من أن يُوظّفوا ثانية ويُصبحوا عمال أجراء (إلا حالتين منهم وبعد مرور فترة طويلة)، وتحولوا إلى أعمال

---

[1]- WWW.LHUMANITE.fr, Bentalha : des habitants témoignes de lhorreur et de leur résistance, Vendredi 17 octobre 1997.

[2]– أنظر في الملحق رقم 9 ص376 قانون تعويض ضحايا الارهاب.

[3]– المركز الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي 1996، سينارجي للإتصال والنشر. الجزائر ص 112.

حرة كميكانيكين، مساعدين في متاجر، منظفين، وحتى التسول لفترة يقول مبحوث: "افترشنا الارض بمحطة الحافلات بوسط العاصمة وأصبح الناس يتصدقون علينا". على هذا الأساس هناك من الأسر من أصبح دخلها مرتبط بالراتب الشهري الذي يتقاضاه الأب أو الأم أو الأبناء كمنحة ضحايا الارهاب وذلك بالنسبة للأسر التي توفي أو فقد على الأقل فرد منها ، أو تعويض الذين تضررت منازلهم كثيرا بفعل التخريب أو التدمير.

وعودة للحالات التي أُبعدت عن خدمة الأرض، منها 8 حالات بسبب الهجرة و7 حالات بسبب الموت الذي خلفه الارهاب أي ما مجموعه 15 حالة، فبالتخلي عن خدمتها فقدت الأرض الزراعية أهم عناصرها الحيوية في العمل من خلال انخفاض اليد العاملة الفلاحية بها، ناهيك عن الموتى فإن هؤلاء المهاجرين حتى بعد استتباب الأمن لم يعودوا لخدمتها، مفسّرين ذلك بعدم رغبتهم في العودة إليها وأنه حتى أولادهم لا يرغبون فيها، لا في خدمتها ولا في امتلاكها. إذ بعد المجزرة انهمكوا في البحث عن مكان آمن والاستقرار به، وبعد ان ابتعدوا عنها مجبرين لمدة طويلة، تعذر عليهم العودة الى خدمتها بعد ان انشغلوا عن الفلاحة بأمور أخرى كالبحث عن الآمان والبحث عن مصدر رزق آخر لإعالة أسرهم في المكان المهاجر اليه، يقول مبحوث: "بعد مقتل ابنتي هربنا خارج بن طلحة خوفا على أبنائنا الآخرين، اشتغلت كحمّال في سوق خضار كان يكفيني لقوت يوم واحد، سمحت في الأرض ولم أعد حتى لتفقّدها إلا بعد مرور ثلاث سنوات، وجدتّها قاحلة وكان يلزمني الكثير لتعود كما كانت، لكن لم يكن لي المال لاستصلاحها أو خدمتها فبعتها واشتريت منزل بالحراش". وهناك من أعجزته الصدمة عن القيام بأي عمل، وهنا يقول مبحوث: "بعد المجزرة هربنا واستقرينا عند والدي، وبعد كل ما رأيته لم استطع حتى الخروج من المنزل ولم أتمكن من نسيان وجوه أولئك الذين أعرفهم وقتلوهم بوحشية، أصبحت لا أكلم أحدا إلا قليلا، لم أبح ث عن عمل ولم أعد إلى خدمة أرضي فأجّرتها".

إن الاستغناء عن خدمة الأرض بالنسبة لهذه العينة لا يعني فقط أنه الابتعاد عن الأرض الزراعية أو التحطيم الكلي لهذه المهنة العتيقة التي توارثوها، إنما يعني أيضا تغير في السلوكات المتعلقة بالحياة الفلاحية أي تغير العلاقة بين الانسان القروي والأرض، وهذا التغير في السلوكات لا يفسره إلا التغير في التفكير والنظرة إلى الأرض، فلم تعد تمثل بالنسبة لهم تلك الثروة التي لا تقدر بثمن كما كانوا يقولون من قبل. وبعدما كانت شيء أساسي أصبحت شيء ثانوي يمكن الاستغناء عنه مثل الحالات التي باعتها، كما أنها لم تكن بالنسبة لهم مجرد مهنة وقيمتها لم تكن اقتصادية بالدرجة الأولى وإنما كان لها بعد اجتماعي واخلاقي موروث يجمع ويُوحّد الأجيال المتعاقبة، سواء بخدمتها معا أو بتوارثها وانتقالها من جيل إلى آخر، لكن ببيعها أو كرائها أو العزوف عن خدمتها تقطّع ذلك الحبل الذي كان يربطهم ، خاصة في الحالات التي كانت فيها الأرض ملكية جماعية بين اخوة أو أبناء عم، وفضّ هذه الوحدة وتقاسم أرباحها أدّى إلى نمو النزعة الفردية، التي تعزّزت بتحول الملكية الجماعية إلى ملكية فردية محطّمة التوازن الاقتصادي التقليدي من خلال إفقار البعض وإغناء البعض الآخر كما قال "بورديو": "...المرور من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية يؤدي إلى الإفقار"[1].

كما تغير مفهوم الربح عند أغلبهم فبعدما كان الرضا على الرزق، أصبحوا بعد ما مروا به يتذمرون من قلته ودائم ي الشكوى من الحالة التي أصبحت عليها أوضاعهم سواء رجال أو نساء، بالاضافة إلى أن انتقالهم إلى وسط العاصمة (باب الواد، القصبة، العقيبة...) جعلهم على اطلاع بالسلع الاستهلاكية الخاصة بها أين أقبلوا عليها في حدود قدرتهم الشرائية، أيضا تداول السلع الآلية والأقمشة وغيرها ، ما تعتبر عناصر ثقافية طارئة على نمطهم الاستهلاكي التقليدي ومشاركة في تغيير أسلوب معيشتهم عامة.

[1] - BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, Op Cit, P33.

أما بالنسبة لعينة النساء، فإنه ابتداءا من سنة 1998 تغيرت أحوال العديد منهن، خاصة اللواتي قتل أزواجهن وليس لهن من مصدر رزق آخر:

متغير العمل	تعمل قبل الارهاب	تعمل بعد الارهاب	
عينة النساء		مقيمات	مهاجرات
100 مبحوثة بالغة وشابة	02	18	29
المجموع	02	47	

جدول رقم 15 يمثل نسب النساء العاملات قبل وبعد الارهاب.

يوضح الجدول جليا التغير الكبير الذي أصاب وضعية المرأة بعد الارهاب، إذ أصبحت تشارك في مصروف البيت إن لم تكن معيله الوحيد وذلك في بعض الحالات التي توفي أزواجهن وفي غيرها أيضا. قبل الارهاب كانت حالتين تعملن فقط من بين 100 حالة، لكن بعد الارهاب أصبحن 47 حالة مقسّمات بين 18 حالة مقيمة و 29 حالة مهاجرة، وإن كانت تختلف ظروف كل واحدة عن الأخرى، بين من توفي معيلها، وبين من أحيل زوجها إلى البطالة رغما عنه، وبين من تغير رأي أهلها وسمحوا لها بالعمل، أغلب الأعمال التي تشتغلن بها تمثّلت في عاملات نظافة في مؤسسات أو بيوت أو عمل يدوي في ورشات (خياطة وأحذية)، أو طبّاخات في مطاعم...

ورغم هذا فإن فرص العمل تضاءلت عامة خاصة بالنسبة للشباب الذين يملكون مستوى تعليمي محدود وهم الأغلبية في بن طلحة، منهم من تمكن من اجراء تربُّص في التكوين المهني: لحام، عون صيانة، الكترونيك وقليلا منهم في البناء والحدادة، كهرباء سيارات... ، ومنهم دون ذلك المستوى فلم يستفيد من شيء لا تربص ولا عمل.

في ظل هذه الظروف ارتفعت نسبة البطالة واصبحت عبء حتى على المناطق المهاجر إليها إضافة إلى مساهمتها في مشكل الإسكان، فالهروب من بن طلحة وانشاء بيوت قصديرية على حواف أو وسط العاصمة زاد من مشكل البطالة وساهم في مشكل الإسكان.

2-المجتمع بين فقدان الاملاك وتخريبها:

إن عمليات التخريب التي حدثت في بن طلحة لم تمسّ المؤسسات الاقتصادية فحسب بل طالت الكثير من المنازل، فمنها ما خرب ت، إذ كان دخول الارهابيين إلى المنازل عن طريق تكسير الانارة ثم خلع الأبواب بعد تلغيمها، إضافة إلى التخريب الذي طال الأثاث وكل الممتلكات في الداخل، ومن الخارج أيضا فبعض البيوت خرّمت بالرصاص ومنها ما أحرق[1] أو لغم أو دمر تماما[2]، مثل ما حدث مع منزل أسرة مكونة من سبعة أفراد كانت تسكن في منطقة جبلية قريبة من بني سليمان (ولاية المدية)، الارهابين أحرقوا منزلهم كاملا قبل أن ينهبوا ما تيسر حمله، هربوا إلى بن طلحة عند أقارب لهم وما هي إلا أشهر قليلة حتى حدثت مجزرة بن طلحة ودمّر البيت بالكامل، كانوا قد فروا إلى البساتين منذ بداية سماع الانفجارات لذلك نجو، وحتى سنة 2008 كانوا لا يزالون يسكنون مرأب سيارات أعاره لهم أحد السكان.

كما حدث تخريب للممتلكات العمومية بعد قطع شبكة الكهرباء أو تخريبها، الطرقات أيضا بعدما لغمت هي الأخرى، تهديم بعض السكنات من طرف القوات المشتركة للأمن، و هي تلك التي كان يتحصن بها الارهابيون أو يشتبه أنهم سيتحصنون بها، وهي ليست ملكهم بل ملك سكان بن طلحة بعدما قُتل أو هجرها أصحابها بحثا عن الأمان، منها أحياء كاملة مكوّنة من فيلات، ولم يجري ذلك في بن طلحة وحدها بل المناطق المجاورة لها أيضا على غرار قايد قاسم وأولاد علال، هذه الاخيرة التي جعل منها الارهابيون معاقل لهم، تحولت منذ 28 سبتمبر 1997م، تاريخ انطلاق الحصار الأمني عليها إلى مساحات واسعة من السكنات المهدّمة بأشكال عدّة. ففي حي "السطايفية" الذي كان بارزا في المنطقة بفيلاته أصبح كغيره من الأحياء الأخرى باسطا

---

[1]- أنظر ملحق رقم 10، صفحات 379 و380.

[2]- أ ر، الفيلات الملغمة تواصل حصد الأرواح، جريدة الخبر، السبت 18 أكتوبر 1997، ص6.

جدرانه المكسّرة على الأرض ولم يبقى في هذا الحي إلا المسجد والمدرسة اللذين تحولا إلى مركز قيادة عسكرية.

هذه المنطقة التي كانت مشتلة لتصدير الفواكه إلى فرنسا سابقا تحولت إلى ميدان للموت كما يحدثنا بعض المبحوثين ، وجلّ السكنات غادرها أصحابها منذ أن شرعت عناصر الجيا في عمليات يومية لإبادة منظمة للعائلات المقيمة في أولاد علال. كما هدمت جميع المنازل التي اشتبه في وجود مخابئ تحتها من طرف الجيش، واقتلعت مئات الأشجار التي كانت تغطي الحقول حتى يسهل على قوات الجيش رصد تحركات الارهابيين منها أشجار كبيرة مثل النخيل[1].

بالاضافة إلى كل هذا كان هناك:

- ابتزاز اصحاب المحلات وفرض ضرائب عليهم وتهديدهم بالقتل في حالة الرفض، ما أدى ببعضهم إما للهجرة أو غلق المحل مؤقتا أو نهائيا وهو الأمر الذي خلخل حركة التجار، كما تناقص نشاطها بين طلحة.
- سرقة المركبات سواء الخاصة أو النقل العمومي، أو حرقها في حالة رفض أصحابها اعطائها لهم[2]، وهناك ما كانت تستعمل في عمليات ارهابية ثم تُ عاد إلى أصحابها فأصبح هؤلاء يبيعونها أو يخبئونها ولا يستعملونها ولو للحاجة

[1]– ع س، الجيش يواصل الحصار لليوم الرابع، نار على أولاد علال، جريدة الخبر الاثنين 29 سبتمبر 1997، ص5.

[2]– أنظر ملحق رقم 11 صفحة 381.

الشديدة، مما زاد من حدة أزمة النقل، كما أن الخوف من الحواجز المزيفة (faux barrages) عجل بنذرتها في بن طلحة[1].

- سرقة المجوهرات والنقود والاشياء الثمينة، ففي ليلة المجزرة مثلا "نصيرة" وأمها كانتا تجردان الضحايا من الحلي وغيرها من المتعلقات الثمينة، كما انه بعد السرقة كان الارهابيون قد أجبروا بعض الأطفال والشباب على حمل ما سرقوه وأخذه إلى مركباتهم التي كانت مركونة قرب بساتين البرتقال، بعدما أتموا ما طلب منهم أعدموهم قرب بساتين البرتقال. هذه السرقات أكدتها وثائق تابعة لأرشيف "الجيا" وجدت بعد تمشيط معاقلها بأولاد علال (سيدي موسى) أنه: "أعطي لعنتر زوابري حق الاستفادة من 49 مليون سنتيم من 124 مليون التي جمعها القتلة في مجزرة بن طلحة [2]" وهي حصيلة ما سرقوه من بن طلحة ليلة المجزرة.

[1]– إذ كان الارهابيون في العديد من المرات ينصبون حواجز مزيفة على الطريق العام بين المؤدي إلى بن طلحة، كان يصعب على المارين التفريق بينهم وبين رجال الشرطة أو الدرك الحقيقين إذ كانوا يلبسون زيهم الرسمي موهمين الناس بأنهم حقيقيون، ولا يدرك الناس ذلك إلا بعد الاقتراب منهم، فيفتّشونهم جيدا ومن يجدون عنده بطاقة اقتراع أو بطاقة الخدمة الوطنية أو بطاقة مهنية تدل على عمله في سلك الأمن أو الدرك أو مجند كان يعدم على الفور.

[2]– ج د حريز، الحقيقة في أولاد علال...و"الجيا" في القائمة السوداء، جريدة الخبر، السبت 11 أكتوبر 1997، ص2.

3-تغير علاقة الدولة بمجتمع بن طلحة بعد الارهاب:

رغم أن الارهاب هدفه زرع الفوضى وعدم الاستقرار وايقاف عجلة التنمية، وهو الوضع الذي عرفته بن طلحة مطولا خاصة فترة 1992-1997، إلا أن ذلك بدء في التغيّر بعد تبني الدولة لسياسة تنموية انعكست في توسيع نطاق مسؤولياتها وواجباتها نحو أفراد هذا المجتمع فيما يجب أن تقدمه لهم من خدمات جراء ما تعرضوا له من مجازر كالتكفل النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي....الخ

لذلك حدثت مشاريع تنموية كان هدفها إحداث تغيير مقصود جعلها تتبنى مسار غير الذي كانت تسلكه في حركتها التلقائية، ولا شك أن الارهاب وما صحبه من تخطيط اجتماعي يُعتبر وسيلة من وسائل الإسراع لإحداث هذا التغيّر المنشود.

فبمبادرة ورعاية رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة انعقد بالجزائر العاصمة أيام 30/29/28 أكتوبر 2000 بقصر الأمم بنادي الصنوبر ندوة وطنية، هدفها إعداد إستراتيجية واعتمادها لمحاربة الفقر والاقصاء، تم إسناد تنظيمها إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني باعتبارها النقطة المحورية للتحضير التقني والعلمي لهذا اللقاء [1]، ولقد وضعت هذه الندوة خمس برامج وطنية هي كالتالي:

- ✓ برنامج وطني لتنويع الانتاجية الفلاحية ورفعها للتخفيف من حدة الفقر.
- ✓ برنامج وطني لتكوين الشباب العاطل عن العمل.
- ✓ برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء.
- ✓ برنامج وطني للقروض المصغرة المخصصة للفقراء.
- ✓ برنامج وطني للصحة العمومية.[2]

هذه البرامج وجهت لتغطية مجموع التراب الوطني إلا أنه أقترح أن ينفذّ في مرحلة أولى بالمناطق والجهات التي تشهد مستويات مرتفعة من الفقر، لهذا اعتمدت استراتيجية

---

[1]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والاقصاء، نادي الصنوبر الجزائر العاصمة 2001 ص 4 و5.

[2]- نفس المرجع السابق ص4.

برامج نموذجية للتنمية المشتركة موجهة إلى خمسة مناطق وتم إعداد هذه البرامج النموذجية في إطار الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل 2001-2005.

ولقد تم اختيار المجموعات النموذجية على ضوء دراسة اللجنة التقنية التي وضعت عددا معينا من المقاييس والتي اعتبرتها مناسبة لاختيار القرى النموذجية مقارنة مع كل مدن الجزائر[1].

وعلى أساس الدراسات المتوفرة والمعرفة الفردية والمؤسساتية لأعضاء اللجنة والخبراء المحليين وكذا المؤسسات الدولية العاملة على مستوى الجماعات في الجزائر (مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونيسيف....) تم إعداد قائمة بعشر ولايات ثم تم تقليصها إلى خمسة وهي الجزائر، وهران، أم البواقي، سوق أهراس وغليزان، ولقد سمحت المشاورات المشتركة باختيار مجموعات نوعية في هذه الولايات وقام فريق من المستشارين الجزائريين والدوليين بزيارات ميدانية مطولة ودقيقة لكل ولاية من الولايات الخمس، ثم وقع اختيار المواقع المحددة للبرامج النموذجية على: بن طلحة في الجزائر،

[1]- هذه المقاييس هي: - النسبة المرتفعة من الضحايا البشرية.
- النسبة المرتفعة من المصدومين.
- توقف نشاطات الانتاج منها التجارة.
- تدمير الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- تدمير الهياكل القاعدية الاجتماعية.
- هدم التنظيم الاجتماعي.
- تفكيك الروابط الاجتماعية.
- النسبة المرتفعة من القلق الاجتماعي.
- النسبة المرتفعة للفقر.
- الحرمان.
- الاقصاء.
- التغطية الضئيلة للشبكة الاجتماعية.
- التغطية الضئيلة للمرافق العمومية.
- احتمالات قوية للانعاش الاقتصادي والاجتماعي.
-.....

حي الصنوبر في وهران، سيدي فرج في سوق أهراس، الجازية في أم البواقي والرمكة في غليزان.

بالنسبة لبن طلحة تمثل هدف البرنامج الذي سُطّر لها في محاولة التخفيف من حدة الفقر والاقصاء الذي كانت تعاني منه، وضمان محيط اقتصادي واجتماعي يسوده الأمن والاستقرار، ومن أهم المشاكل التي وضعها البرنامج ضمن أولى أولوياته هو تحسين الوضعية الأمنية والتي تعتبر عملية جوهرية خاصة بالنسبة للسكان الذين هجروا إلى سكنات مؤقتة...

ناهيك عن هذا المشروع الخماسي، أصبحت بن طلحة منذ مجزرة بن طلحة سنة 1997 وجهة السلطات المحلية والدولية وذلك قصد التكفل بهم والتخفيف من معاناتهم ، كما أصبحت مركز اهتمام الولاية ، فالكثير من مشاريع التهيئة العمرانية تحقّقت أصلا وهذا لم يمنع برمجة مشاريع أخرى [1]، كما رُصدت لها الملايير من أجل دفع عجلة التنمية والوقوف على النقائص بها[2].

وسنتعرض فيما يلي إلى مجموعة من البرامج التنموية التي تحققت ببن طلحة ما بين 1998 و2008:

في قطاع البناء: إن هدم البنايات من جراء الإرهاب أو هجرة أصحابها عنها، وتوافد مئات الأسر من مناطق أخرى، كانت سببا في استفادة بن طلحة من عدة مشاريع سكنية أهمها حي 720 مسكن و180 مسكن اجتماعي، وهو ما يعكس نمو احتياجات السكان[3]، بالاضافة إلى:

بناء 1102 سكن اجتماعي.

---

[1]- CHAFA Djamel, Travaux d'amélioration urbaine a Bentalha Baraki, LE TEMPS DALGERIE le 18-07-2009, P9.

[2] - IDDIR Nadir,"l'état a consenti une large enveloppe pour sortir cette région de l'ornière. Le quartier de Bentalha a bénéficie de 700 milliards de centimes. Aucun quartier en Algérie na eu autant d'égard. c'est dire tout intérêt qua l'état pour cette région" relève le wali délègue M .Lebka : 700 milliards pour le quartier de Bentalha, projet de développement a Baraki, EL WATAN le 11-07-2009, P3.

[3]– بوغرارة عبد الحكيم وعباس تيليوة ، السكان ينتظرون التنمية بعد دحر الارهاب، جريدة الشعب 26-12-2008، ص18.

بناء 1078 سكن اجتماعي.

بناء 700 مسكن.

مسجدين اثنين.

في قطاع الطرقات : قامت مديرية تهيئة المحيط الحضري لولاية الجزائر، في إطار برنامج أشغال تحسين وإصلاح المدن بالعديد من الأشغال ك: خدمة شبكة الطرقات والتهيئة الخارجية وتحسين شبكة المياه الصالحة للشرب، إعادة شبكات الصرف الصحي وتوصيل الغاز وإعادة تعبيد الطرقات وذلك سنة 2008.

أيضا تزفيت عدة طرق عابرة لأحياء الجيلالي 1 وحي الجيلالي 2 وحي 200 مسكن والطريق الولائي 114 وكذا الشطر الثاني من طريق حي الرملي[1].

في قطاع الري: توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب.

في مجال الأمن : منذ مجزرة 1997 حرصت السلطات من أجل أمن و حماية سكان بن طلحة على إنشاء:

مقرين اثنين للأمن الوطني.

مقر للدرك الوطني.

في مجال الهياكل القاعدية : من أجل تسهيل قضاء حاجيات السكان الادارية قامت السلطات بانشاء الهياكل التالية:

ملحقتين بلديتين.

مقرات لـ: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

وأيضا مقرات ل: شركة المياه والتطهير SEAAL، الشركة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ، وديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI.

[1]– نفس المرجع السابق.

في مجال الرياضة والثقافة : أنشئ ملعب بلدي واحد مهيئ ، اضافة إلى اثنين نصف مهيئين، أين كان الالحاح كبير على انهائهما من طرف أنصار فريق اتحاد بن طلحة الذي كان يلعب (سنة 2008) في بطولة القسم الوطني الثاني والذي حقق انجازا وصفه المبحوثين الشباب بالتاريخي. أما بالنسبة للثقافة فقد أصبح العنصر الثقافي متوفرا بفضل المركز السيكولوجي لبن طلحة، فبالإضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة في التكفل النفسي بضحايا الارهاب، فإنه يقوم بالنشاطات التالية:

- حضانة للأطفال، منهم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التكوين في التخصصات التالية: الرسم، الحلاقة، الخياطة، صناعة الحلويات..
- نشاطات رياضية متنوعة مثل كرة القدم وكرة السلة...
- نشاطات تثقيفية من خلال توفير مكتبة تضم مراجع مختلفة باللغة العربية والفرنسية متاحة للجميع، إضافة إلى تقديم دروس في الإعلام الآلي وتوفير نشاطات أخرى على غرار الانترنيت.
- نشاطات ترفيهية تمثلت خاصة في المخيمات الصيفية والرحلات والجولات لمختلف المواقع كان ينظمها المركز خلال كل سنة.

في مجال الصحة: تم انشاء مركز صحي.

في مجال التربية والتعليم، تم انشاء:

4 مدارس ابتدائية.

3 متوسطات.

ثانوية واحدة.

مدرستين خاصتين: ابتدائية ومتوسطة.

وسائل النقل: متوفرة بكثرة مقارنة مع سنوات العشرية السوداء.

بالاضافة إلى هذه المشاريع المحقّقة، هناك مشاريع أخرى بُرمجت في اطار التجهيزات العمومية حسب مخطط تهيئة المجال منها:

مدرستين ابتدائيتين.

متوسطتين في طور انتهاء الأشغال بها.

دار شباب مساحتها 2000 م2.

مسبح نصف اولمبي مساحته 13000م2.

مكتبة 1000م2.

مشروع بناء 100 مسكن.

مشروع بناء 190 مسكن.

بناء ثانوية.

مشروع بناء 568 مسكن LSP حوش الميهوب.

مشروع مدرسة بحوش الميهوب.

مشروع بناء مركز ثقافي[1].

عامة بعد استرجاع الأمن والآمان عرف الحي هذه المشاريع التنموية التي انصبت في تحسين مستوى وظروف معيشة المواطنين المصدومين، وهو الوضع الذي تحدّث عنه أغلب المبحوثين سواء المقيمين وبالأخص المهاجرين الذين كانوا يزورون بن طلحة في مناسبات عدّة بقولهم أنها تغيرت كثيرا ممثّلة في نسبة 192 حالة (ذكور و إناث ، شباب وبالغين، مقيمين ومهاجرين) ، فالحي عرف توسُّعا عمرانيا كبيرا، والسكنات التي كانت أغلبها من طابق واحد أصبح الآن النمط الغالب هو طابقين أو أكثر وملبّسة وبهندسات فنية معاصر، أيضا يلاحظ انتشار لافت للمحلات التجارية الصغيرة والكبيرة والمطاعم ومحلات الأغذية الجاهزة، اضافة إلى التحسن الكبير في وضعية الطرقات، أدّت هذه التحسينات إلى تغير الواجهة العامة لبن طلحة، فالزائر لحي بن بن طلحة اليوم بالمقارنة مع سنوات العشرية الدموية يلاحظ التحسُّن الكبير في الجانب الأمني، وكما يقول مبحوث: " الارهاب قد ولى ولعلّ وصول السكنات من 3 غرف إلى 500

[1]- Rapport sur le developpement, documment communes de Baraki 2008.

مليون وأكثر دليل على الاستقرار والطمأنينة الكبيرة التي أصبحت، كما أن القطع الأرضية قد ارتفعت كثيرا أيضا في السوق وتجاوز سعر المساحة 250 متر مربع الـ400 مليون سنتيم "، كما استفاد حي بن طلحة ما بين 2006-2008 من 231 مليار سنتيم كميزانية للنهوض بالحي وتدارك التأخر في التنمية والقضاء على الدمار الذي خلفه الإرهاب[1].

كان هذا أغلب ما حدث ببن طلحة من تخطيطات ومشاريع تنموية على مدى عشر سنوات غيرت هي الأخرى الخط الستاتيكي الذي ألفته بن طلحة، وقد أخطأ من تصوّر أن التنمية غالبا ما تنحصر في عملية من نوع اقتصادي تؤثر على البنيات الاقتصادية للمجتمع دون غيرها ولا يكون لها سوى تأثيرات طفيفة على البنيات الأخرى، غير أن الواقع أثبث عكس هذا التصور إذ من ناحية لا يمكن للتنمية أن تكون مسارا اقتصاديا محضا، فلا معنى لها خارج كونها مسارا شاملا يتضمن بالتالي أبعادا من طبيعة أخرى: اجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية وخلقية....الخ، ومن ناحية أخرى فإن للتنمية كمسار شامل آثار مباشرة وفورية على كافة عناصر المجتمع، لذلك كان هذا الجرد لمعرفة الفروق التي أحدثتها هذه التعديلات الكمية على الحياة الاجتماعية ببن طلحة، على هذا الأساس نعتبر أن التنمية التي حدثت في بن طلحة غيرت ولو قليلا من المسار التقليدي الذي كانت تسلكه من خلال ما تضمنته من أبعاد هامة، ولو أن التزايد الكبير للوافدين وتزايد طلباتهم معهم لم يُمّكنها من بلوغ المستوى المطلوب، لكن التخطيط في جوهره هو: "محاولة بشرية عمدية لتوجيه التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع"[2].

[1] - Idem.

[2] – محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، مرجع سابق، ص52.

استنتاج الفرضية الثالثة:

يعتبر الارهاب أحد أبرز وأخطر العوامل المعرقلة لتقدم اقتصاديات الدول وازدهارها، حيث أن تدمير الاقتصاد والدخل الوطني جراء الهجمات الارهابية لا يُضّر بالمنطقة أو القرية المهاجمة فحسب بل الوطن كله، كما أن الإعتداء على الإنسان هو اعتداء على الاقتصاد لأن الانسان هو قوام الاقتصاد، فتناقص اليد العاملة بسبب هجرتها أو موتها يؤثر في سير المجتمع وفي اتجاه الاقتصاد.

لذا فقد جاءت فرضيتنا هذه كمحاولة لمعرفة كيف غير الارهاب من ال جانب الاقتصادي، معتمدين في ذلك على متغيرات عدة رأينا أنها قد تساعدنا في نفي أو إثبات فرضيتنا.

وكانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- ✓ الارهاب غيّر أوضاع العمل بالنسبة للرجال وأحالهم إلى البطالة، هذه الأخيرة التي لها تأثير شديد نفسي واجتماعي واقتصادي على الشخص البطال وأفراد أسرته في ظل شبه انعدام لفرص عمل أخرى، كما أدى إلى قطع الارزاق من خلال القتل أو الهجرة أو التسريح من العمل أو إحراق مقر العمل.
- ✓ الارهاب غيّر من الأوضاع المادية وأدى إلى الفقر الشديد، فالمدخول أصبح شبه معدوم ولا يكفي أحيانا للقوت اليومي، كما أن موت رب الأسرة أو احالته إلى البطالة ولدتا حياة صعبة وبؤس و شقاء.
- ✓ الارهاب غيّر العلاقة التي كانت بين القروي والأرض، فبعد أن أُبعد عنها مكرها تخلى عنها فيما بعد لتغيّر نمط عيشه، كما سجلنا زوال قدسيتها بعد تغير النظرة إليها واحتلالها مرتبة ثانوية، ما أدى إلى عزوف الآباء والأبناء عن خدمتها خاصة المهاجرين.
- ✓ الارهاب غيّر من الاحوال الاقتصادية للنساء ودفعهن للخروج إلى العمل وبالتالي الحصول على أجر والمشاركة أو الانفراد بمصروف البيت، أغلبهن مدفوعات

بسبب الحاجة والحالة الحرجة التي أصبحت عليها أوضاعهن خاصة الأرامل منهن.

- ✓ الارهاب غيّر من أسس البنية التحتية بعد سرقة أو تخريب أو تدمير الممتلكات العامة على غرار تخريب شبكة الكهرباء، تدمير الطرقات، احراق أو تدمير المؤسسات...، والخاصة أيضا مثل تخريب أو تدمير السيارات، المنازل مما زاد من حدة أزمة السكن مع التهديمات التي خلفها الارهاب، اضافة إلى سرقة المتعلقات الثمينة كالمجوهرات والنقود...
- ✓ الارهاب غيّر من علاقة الدولة بالمجتمع بعد الارهاب، من خلال تبنيها لسياسة تنموية هدفها التخفيف من حدة الفقر والاقصاء الذي كانت تعاني منه والذي زاده الارهاب استفحالا، لكن قبلها ركزت على توفير الأمن من أجل ضمان محيط يسوده الاستقرار والآمان، ولو أن هذه النقطة تحدث عنها أغلب أفراد العينة غير أنها لم تغطي معظم النقائص نظرا لكثرة الوافدين الجدد.

كما أن العبء الاقتصادي الناجم عن الارهاب عامة لا يُعّد ولا يحصى سواء على القطاع الخاص أو العام و سواء في مجال الانتاج أو الاستهلاك، إذ يعتبر الارهاب من أخطر العناصر على الاقتصاد الوطني ومن أكبر معوقات التنمية الاقتصادية فالتنمية مرتبطة بالأمن ولن تتحقق إلا من خلال نظام آمن، فالانسان سواء كان عاملا أو صاحب عمل وهو لا يأمن حياته وحريته وعقله، يعمل في قلق وخوف وهذا يقود إلى ضعف الإنتاجية وقلّة الانتاج، كما أن أحد أهداف الارهاب هي القضاء على اقتصاد البلد حتّى يُظهر الدولة بمظهر الضعف والفشل، فالعنف الذي ضرب الجزائر كبّدها 45 مليار دولار كما جاء في التقرير السنوي العاشر لمؤشر السلام العالمي لعام 2016 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، جعلها تتأهّب وتصرف مبالغ طائلة لاستتباب الأمن في محاولة المحافظة عليه، وعلى الرغم من أن الجماعات الارهابية لم تعد تمثل خطرا على كيان الدولة الجزائرية ولم تعد تهدد الأمن الوطني إلا أنها (الدولة

الجزائرية) لا تزال تعتمد على سياسة دفاعية، خاصة في ظل الظروف الدولية والخطر القادم من الدول المجاورة كتونس وليبيا وما يعرفانه من لااستقرار أمني، جعل المؤسسة العسكرية الجزائرية تعتمد ثلاث أولويات إلى غاية 2023، هي حماية الحدود البرية والتي أصبحت أولوية قصوى بالنسبة للجيش، وتطوير الصناعة العسكرية في محاولة لتحقيق اكتفاء ذاتي وتوقيف عملية التبعية الكبيرة للخارج في مجال الحصول على السلاح، وثالثا تحدد التهديد الارهابي كأولوية من الدرجة الثالثة وتقرر في هذا الإطار تكثيف التحقيقات الأمنية والاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا في مواجهة التهديد الارهابي ومكافحة كل أشكال الارهاب[1].

بالاضافة إلى ما ذُكر فإن الارهاب عامة يؤدي باقتصاديات الدول إلى:

- تعطيل الانتاج: فالاقتصادات الصغيرة والفقيرة أكثر هشاشة وأقل قدرة على تحمُّل آثار الهجمات الارهابية من الاقتصادات الغنية والكبيرة ، فعلى سبيل المثال أدّت الهجمات على الو لايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2011 إلى خسائر تقدر ب 80 مليار دولار أمريكي ، إلا أن هذه الخسائر على ضخامتها لم تكن سوى جزء ضئيل (أقل من 0,1 بالمئة) من اجمالي الناتج المحلي الأمريكي، في حين كانت أشدّ في بلدان أصغر مثل كولومبيا أو إقليم الباسك في اسبانيا، حيث كلّف الارهاب إقليم الباسك أكثر من 10 بالمئة من نصيب الفرد من خسائر اجمالي الناتج المحلي 26 تكلفة الارهاب[2]، كما أن هناك في داخل الدول نفسها مناطق تتأثر أكثر من غيرها بالخسائر التي يخلفها الارهاب فتكون أكثر هشاشة وضعفا من مناطق اقتصادها أكبر وأكثر تنوعا.

---

[1]– محمد بن أحمد، حماية الحدود والتصنيع العسكري ومكافحة الإرهاب، الجيش يعتمد ثلاث أولويات إلى غاية 2023، جريدة الخبر 15 مارس 2017، ص2.

[2]– سوبهايو باندیوباديای، تود ساندلر وجافيد يوناس، تكلفة الارهاب، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، يونيو2015، ص26.

- تخويف المستثمرين وإبعادهم: فغالبا ما يُؤّدي تزايد النشاط الارهابي في منطقة معينة إلى خفض العائد المتوقّع على رأس المال المستثمر فيه [1]، كما أنّ رأس المال المهّدد بواسطة الارهاب نجده يهرب إلى مواطن حيث الأمان وهذا ما نشاهده بعد كل عملية إرهابية ، حيث نجد خللا في أسواق النقد والمال والبورصات وارتفاع الأسعار وظهور السوق السوداء وهروب الاستثمار إلى الخارج، فالارهاب يوفر بيئة طاردة للإستثمار، كما أن التجارة بين الدول التي تتعرّض للإرهاب تتراجع في حين تنمو بين الدول التي لم تتعرّض للإرهاب، لذلك فالاستقرار الأمني يعدّ مطلبا ضروريا للإستثمار الداخلي وكذا الخارجي.
- نقص في الموارد السياحية بسبب هروب السياح الناجم عن العمليات الارهابية: إذ تعتبر السياحة في معظم الأحيان موردا رئيسيا للعملات الأجنبية التي تحتاج إليها الدول في تمويل التنمية، وهناك ثلاث وجهات سياحية عالمية فقدت أمنها وهدوئها بسبب العمليات الارهابية منذ الاضطرابات التي لحقت بالربيع العربي منذ سنة 2011 وهي مصر وتونس وتركيا أين تعتبر صناعة السياحة بهذه الدول مصدرا حيويا وحجر الزاوية لإقتصادها[2].
- ارتفاع تكلفة الأمن بسبب التأهب العام لكافة أجهزة الدولة المعنية به والتي كان يمكن توجيهها إلى التنمية ورفع مستوى دخل الأفراد، فتُصرف مبالغ كبيرة من أجل التصدي للإرهاب ومحاربته، فالجزائر مثلا تعتبر محاربة الارهاب من ضمن أهداف التنمية المستدامة، مركزة على استقدام أحدث وأكفأ التجهيزات، كما تخصص على الأقل من 5 بالمئة إلى 10 بالمئة من الناتج الداخلي الخام الجزائري لمجابهة التحديات ال لاأمنية الموجودة على حدودها خاصة في

[1]– نفس المرجع السابق، ص 27.

[2]– www.arabic.cnn.com الارهاب يُخرج مصر وتونس وتركيا من المنافسة السياحية، 5 جويلية 2016.

الاضطرابات التي تعيشها الآن دول الجوار [1]، إذن فأية تدابير تتخذها الدولة من انفاق عسكري يمكن من خلالها تخفيض احتمال وقوع هجمات ارهابية و/أو الحد من الخسائر المتوقعة لدى وقوعها، كما ستخفض من اجمالي المخاطر الأمنية بنسبة ما.

- الخسائر المالية في المرافق الرئيسية التي أصيبت بسبب أحداث الإرهاب من تدمير الأبنية و المنشآت كالمدارس والمطارات والفنادق والمتاجر والمحلات ، بالاضافة إلى وسائل النقل كحرق و/أو تدمير القطارات والحافلات...، تخريب الطرق، وشبكات المياه والكهرباء وتكلفة إعادة إعمارها أو انشائها من جديد. ففي الجزائر على سبيل المثال دُمّر بالكامل 12000 مشروع كبير وصغير وهُدمت 1183 مدرسة ومعهدا [2]، وهدمت أكثر من 3040 مؤسسة عمومية و 2051 منزل كليا أو جزئيا بين 1995 و 1997 قُدّرت تكلفتهم ب 28,4 مليار دينار، بالاضافة إلى تدمير وتخريب 219 مقطورة قطار و 280 سيارة اسعاف دُ مّرت تماما.[3] وبذلك تدفع الدولة أموالا باهضة لاعادة بناء ما دمره الارهاب.
- المبالغ الكبيرة التي تُصرف على أسر ضحايا الارهاب، فالحكومة الجزائرية سنّت قوانين في إطار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تُمكّن أُسر ضحايا الارهاب من الاستفادة من منح شهرية لمختلف أفرادها، ونظرا للعدد الهائل لضحايا الارهاب (ما بين 150000 و200000 قتيل) فالمستفيدين من هذه المنح هم كُثُر.

---

[1]– www.radioalgerie.dz، كمال رزيق (خبير اقتصادي) وأحمد ميزاب (رئيس لجنة السلم والمصالحة بالاتحاد الإفريقي)، الجزائر تحتفل باليوم الدولي للسلام بتصدير تجربتها في إرساء قيم السلم والمصالحة، 21 سبتمبر 2016.

[2]– ماجد موريس إبراهيم، مرجع سابق، ص84.

[3]- KHIATI Mostéfa, Op cit , p 48

- تكاليف علاج المصابيين بسبب العمليات الارهابية في المستشفيات والمراكز الصحية.
- تكاليف السجون، في ظل اكتضاض السجون بـالارهابيين المسجونين خاصة المحكوم عليهم بـالمؤبد.

من كل هذا يمكننا القول أن فرضيتنا التي تقول أن الارهاب غير من ال جانب الاقتصادي هي صحيحة، فقد توصّلنا إلى أن الارهاب زعزع الأمن الاقتصادي وغير من القيم الاقتصادية التي كانت موجودة، كما أدى إلى البطالة وإلى التفقير عقب تهديم المنازل أو تركها فرارا، أو عقب فقدان رب الأسرة أو احالته إلى البطالة، كما جعل المرأة تخالف الأعراف التي كانت موجودة وتخرج للعمل ، لذلك من أخطاره المباشرة ضرب الاقتصاد الوطني الذي هو شريان الحياة للمجتمعات.

الفصل العاشر

أدّى الارهاب إلى تغيير الجانب الاعلامي السياسي

(تحليل معطيات الفرضية الرابعة)

تمهيد:

يحدث في بعض المجتمعات التقليدية أن تنتقل في فترة من فترات تاريخها من حالة العزلة التامة ومن المجهولية إلى حالة الانتماء والانضمام إلى مجتمعات عالمية أكبر، ويكون الفضل في ذلك إلى الحدث الأبرز الذي يغير خط مسارها، وإلى وسائل الإعلام التي تُعرّف و تُشهّر به.

وهو الأمر الذي نعتقد أنه حدث في بن طلحة من خلال الدور الذي لعبته وسائل الاعلام المكتوبة تحديدا في عولمة حدث الارهاب بها، وأهمية البعد الاعلامي وقدرته على الوصول إلى الناس، وتمكُّنه من التأثير في الرأي العام والرأي الخاص والمقصود به الحكومات واتخاذها مواقف سياسية وقرارات بناءا على ذلك.

معتبرين أن هذا الجانب جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي العام الذي يُشكّل صورة المجتمع ويُحدّد مجريات الفعل الاجتماعي به، لذلك جاء هذا الفصل ليبحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في ال جانب الاعلامي السياسي باعتباره احد ركائزه. محاولين الاجابة من خلاله عن سؤال كيف انتقلت بن طلحة من المحلية إلى العالمية ومن المجهولية إلى الشهرة؟

وقد ارتكزنا في الاقتراب من هذه الفرضية على متغيرات تابعة رأيناها أساسية في تشكل هذا النسق، وهي: صورة La madone de Bentalha" وكتاب " Qui a tué a Bentalha?" لنصر الله يوس وما أثاراه من جدل وخلّفاه من ردود أفعال جزائرية وأجنبية وتداعيات كل منهما سياسيا.

لقد تم كل هذا وفق منهج تحليلي قائم على التفكيك ثم التركيب وبعدها التقويم لما جمعناه من كتابات وقراءات محلية ودولية متعلّقة بالصورة والكتاب.

1-"مادونا بن طلحة"... صورة وقصة:

بالرغم من وجود المئات من الصور التي نشرتها الصحف الجزائرية خلال فترة 1992-2002 أو ما يعرف بالعشرية السوداء، والتي عكست فضاعة الجرائم التي ارتكبت في حق المجتمع الجزائري، أطفال مفحمين، أعناق منحورة، رؤوس مفصولة...إلا أن هذا كله أُختزل في صورة واحدة جعل منها الاعلام العالمي [1]، خاصة الأوروبي، "رمزا للمأساة الجزائرية" [2]، كما أُطلق عليها العديد من الأسماء والأوصاف منها:

« Madone de Bentalha », «Piéta de Bentalha », «Une madone en enfer»…

ولم يكن "حسين زورار"، المصوّر في وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، يعرف أنّ صورته تلك التي كتب عنها "ميشيل غيران" "Michel Guerrin" في افتتاحية جريدة "لوموند" le Monde، والتي أطلق عليها اسم "مادونا في الجحيم " "Une madone en enfer"[3]، ستُصبح صورة القرن التي تجوب العالم كله، وتتصدّر غلاف 750 صحيفة عالمية، وتحصد جائزة "صورة الصحافة العالمية" "World presse photo " لعام 1997[4].

الصورة الشهيرة في أحد المعارض عام 1998 (فرانس براس).

[1]- ما عدا الجزائرية.

[2] - HANROT Juliette et CLEVENOT Dominique, Fabrique d'une icône ; la Madone de Bentalha, entretien avec Juliette HANROT, revue Ecrire l'histoire, 9/2012, P111 118.

[3] - GUERRIN Michel, Une madone en enfer, in le Monde du 26 septembre 1997, P 1, 5, 12 et 13.

[4] - HANROT Juliette , La Madone de Bentalha ; Histoire d'une photographie, Paris, Armand Colin, 2012. P30

فالعالم أجمع يتذكر صورة السيدة التي تغصّ في دموعها مُتّكئة على باب مستشفى "زميرلي" بالحراش ، تبكي أهلها الذين قُتلوا في مجزرة بن طلحة ، تلك الصورة التي جابت أقطار العالم والتي بقيت شاهدة ورمزا لفظاعة المجازر التي حدثت ليس في بن طلحة وحدها بل الجزائر كلها.

ففي صباح يوم 23 سبتمبر 1997 توجه المصور الجزائري "حسين زورار " مصور وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) إلى مستشفى "زميرلي"، أين نقل جرحى مجزرة بن طلحة، حاملا آلة تصويره، وجد أمواجا من الناس على باب المشفى، هم أهالي الجرحى المسعفين أين مُنعوا من الدخول وسط مشاهد كئيبة ومريعة، يقول: "في تلك اللحظة كانت الصرخات تتعالى، صراخ حاد لامرأة شد انتباهي" [1] ....كان ذلك صراخ "أم السعد" صاحبة الصورة، هذه المرأة المجهولة التي ستُصبح رغما عنها "أيقونة" وتصبح صورتها "تاريخية" ومصنفة ضمن "الأيقونات الدينية" " les icônes religieuse"[2].

[1] - STORA Benjamin, Autopsie d'une icône « 100000 morts et une image » Algérie années 90, Paris, Ed Presses de Sciences Po, 2001, P79.
[2] - Idem.

صورة تعرف عالميا بـ"مادونا بن طلحة" وبأنها "صورة القرن" للمصور الجزائري حسين زورار.

وعلى الرغم من الصدى الكبير الذي خلفته الصورة عالميا، إلا أن وقع ذلك لم يكن نفسه في الجزائر، فقد انزعجت من تداعياتها السياسية عالميا ومن التأويلات التي رافقتها، على اثرها مُنع المصور من العودة إلى الجزائر بقرار حكومي كما مُنع من تجديد بطاقيته الصحافية، بتهمة تزييف الصورة وتصوير البلاد بشكل سلبي أمام العالم الخارجي، كما لم تسلم من انتقادات جزائرية اتّهمت "إعلاما معاديا" باستغلال ذلك للتدخل في الشؤون الوطنية الخاصة، التقت مع أصوات فرنسية شاجبة للتصوير الأيقوني لرمزية العذراء في الفن المسيحي، تطوّرت لاحقا إلى شكوى قضائية رفعتها "أم السعد" (صاحبة الصورة) ضد المصوّر "حسين زورار " متهمة إياه بالتشهير بصورتها دون اذنها ومطالبة بتوقيف نشرها، ومُعترضة على تسميتها ب" madone" "السيدة العذراء" وتشبيهها بمسيحية في حين هي مسلمة[1].

[1] - « Quand j'ai retrouvé les miens morts, je me suis sentie très mal et on m'a demandé de sortir. Dehors, je me suis évanouie. C'est là que la photo a été prise…Moi, je suis algérienne, musulmane, fille de martyr. Je ne veux pas être comparée à une Madone, qui est une chrétienne, pas une musulmane…Même dans les mariages, je n'aime pas être photographiée…Je veux que le gouvernement algérien arrête la

يقول "بنجامين ستورا" في هذا الشأن أن الصورة أصبحت تنتمي إلى ثقافتين مختلفتين، من جهة إلى العالم العربي الاسلامي ومن جهة أخرى إلى العالم المسيحي الأوروبي [1].

وقد انتهت الدعوى القضائية سنة 2003 بقرار يقضي بإغلاق القضية نهائيا لعدم التأسيس مع تبرئة المصوّر "زورار"[2].

لكن قبل ذلك أيضا كان هناك نوع من الالتباس في القصة التي رافقت الصورة، فهذه الأخيرة كانت قد جابت العالم تحت رواية مغلوطة، تقول أن ا لسيدة التي تظهر في الصورة "أم السعد" هي من بن طلحة وأنها قد فقدت ثمانية أبنائها في المجزرة[3]، في حين أن السيدة ليست من سكان بن طلحة ولم تفقد ولا واحد من أبنائها البالغ عددهم ستة، وإنما فقدت أخاها وزوجته وابنته الساكنين ببن طلحة[4]. ورغم أن الوكالة صحّحت المعلومة لاحقا إلا أن ذلك لم يشفع للمصور المشاكل التي تتابعت عليه جراءها، ثمان سنوات بعد ذلك يقول زورار: "هذه الصورة لم تأتني إلا بالمتاعب"[5].

---

diffusion de cette photo. Je ne veux plus qu'elle circule dans le monde, je veux qu'elle reste en Algérie… ». OUM SAÂD, cité in Marie-Monique Robin, Les Cent photos du siècle, Paris, Hachette, 1999.

[1]- STORA Benjamin , Autopsie d'une icône « 100000 morts et une image ». Algérie années 90. Op Cit, p79.

[2]- Idem.

[3] - GUERRIN Michel, Op Cit ,p5.

[4]- MAAZOUZI Djemaa, dossier: Arret sur image, Arret sur un massacre, image d'une guerre, Media et société, presses de l'université du québec,Montréal 15 10 2006, P P 4 9.

[5] - GUILLOT Claire, L'encombrante "madone" d'Hocine Zaourar, Le Monde 06.10.2005, P14.

2-الصورة وبداية خرق الصمت:

كانت الجزائر قد عرفت منذ بداية التسعينات مجازر دموية فظيعة، استمرت لأكثر من عقد من الزمن، في ظلّ صمت دولي، ثم جائت صورة "أم السعد" الثكلى على باب المشفى التي تصدّرت الصفحة الأولى في معظم الصحف العالمية، خرقا لذلك الصمت، فمعها تحوّل الألم من الخاص إلى العام ومن المجهولية إلى العالمية، كما كسرت عزلة "المأساة الجزائرية" وسلّطت عليها إعلاما دوليا وردود أفعال سياسية، احدثت وعيا في الحيّز المعرفي والصوري المتعلّق بالقضية الجزائرية، فكانت أقوى من السكين الذي نحروا به، لذلك لا يمكن قراءة الحدث -مجزرة بن طلحة - من دون العودة إلى صورة "مادونا بن طلحة"، فمعها لم تعد الكاميرا مجرّد ناقل للصورة، ولم يعد بالإمكان اختصار دورها بفكرة البث الوقائعي، فالصورة في معناها التجريدي رفعت الدم من مكنون عدميّ إلى دليل حسيّ يحيي إحداثيات الموت. ورغم مرور عدة سنوات إلا أن الصورة بقي الهامها مستمرا في محاولة لفك لغز: من تبكي هذه المرأة؟ ما الذي حدث؟ ولماذا تكرّر نشرها في أولى صفحات 750 صحيفة عالمية؟ ملونة أو بالأبيض والأسود في فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، ايطاليا، لبنان والولايات المتحدة الأمريكية....

هي أكثر الأسئلة التي طرحها العام والمتخصص في العديد من المجالات، ومن سياسين ومؤرخين وعلماء اجتماع ونفسانيين، ومتخصصين في الدين والفن.

منهم النحّات والسينمائي "باسكال كونفير" "Pascal Convert"، الذي استعاد الصورة الأيقونية في غاليري بـمونتريال، بعد خمس سنوات على التقاطها واستكمل الأمر بفيلم حمل عنوان "مادونا بن طلحة"، أجرى فيه حوارا مع المصوّر "حسين زورار" الذي آثر الصمت لسنوات، وأورد فيه تحليلات لمختصّين في فهم الصورة والتشفي ر مثل "كريستيان كوجول"، وآراء للفيسلوف والمؤرّخ الفني "جورج ديدي-هوبرمان"، وكاتب أول مقال عن الصورة في "لوموند" "ميشيل غيران"[1].

[1] - CONVERT Pascal, La Madone de Bentalha - Un filme de 50 minute.
Diffusé par Mudam - Musée d'art moderne Grand Duc Jean, Luxembourg - Marie-Claude Beaud.

في العمل نفسه، قام النحات بتماثل بصريّ يجمع ثلاثة مشاهد حصلت ثلاثتها على جوائز عالمية في اطار الصور الصحفية (Images de presse)، هي أيضا تمثل ثلاث مآسي حدثت في ثلاث دول: كوسوفو، فلسطين والجزائر، لكنها أصبحت عالمية بسبب شدة الألم الذي عبرت عنه، حوّلها "كونفيبر" إلى منحوثات:

الأولى للمصوّر "جورج ميريلون"، يظهر فيها الناشط الصربي "نسيمي الشاني" المسجّى أرضا، تتوسط جثته مجموعة من النساء، وعلى رأسه سيدة تنتحب، عرفت الصورة بـ" la Pieta du Kosovo".

Pascal Convert, Piéta du Kosovo, 2000.

الصورة الثانية التقطها مصوّر "فرانس 2" "طلال أبو رحمة"، للطفل الفلسطيني محمد الدرة، محاولا الاحتماء بوالده، ثم مقتولا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي.

Pascal Convert, Mort de Mohamed Al Dura, 2004

أما الصورة الثالثة والتي عرفها العالم ب "مادونا بن طلحة"، فهي للمصور حسين زورار (الوكالة الفرنسية للصحافة)، لامرأة منهارة تنتحب وأخرى محاولة مواساتها، عقب مجزرة "بن طلحة" الجزائر.

Pascal Convert, La madone de Bentalha, 2001-2002.

وحتى بعد خمسة عشر سنة، لا زالت الصورة تستحوذ على اهتمام الباحثين، منهم البروفيسورة "جولييت أنرو " "Juliette HANROT"، والتي نشرت مؤلّف خصصته كاملا لصورة "مادونا بن طلحة" تقول فيه بأن الصورة ألهمت المهتمين بالفن، وأنه من أجل اتمام دراستها عن هذه الصورة استعانت بالعديد من العلوم: التاريخ، السياسة، تاريخ الفن، السيميولوجيا وميديولوجيا ...، كما تصفها بأنها صورة أعطت وجها للحدث الجزائري لذلك صنفها البعض كما تقول "رمزا للمأساة الجزائرية"، و أن العالم عرف بقصة أو مجزرة بن طلحة ومن تم إهتم أكثر بالمأساة الجزائرية من خلال تلك الصورة التي اختزلت الألم، أما من الناحية الجمالية فرمزية الألوان، الضوء، الملابس، تعابير

الألم... أعطت ل"مادونا بن طلحة" قراءة معمّقة وغير اعتيادية بالنسبة لصورة، لتجعل منها "أسطورة" و"أيقونة"....[1].

أيضا كتاب صغير ل"بيار–البان ديلانوي" "Pierre-Alban DELANNOY"، خصّصه كما يقول لإحدى الصور الصحفية المدوية في القرن العشرين، فمعها لم تعد دراسة الصورة بغرض دراسة الصورة فحسب، وإنما تحلّل التأويلات التي تحملها معانيها، ومع صورة "مادونا بن طلحة" تحوّل الحدث إلى "أسطورة" ولم يعد مرتبطا بالظرف الذي أوجدها وإنما أصبح "أيقونة راسخة " " Iconicotemporel" فقدت دلالتها السياسية لتصبح صورة لازمانية للألم[2].

وغير هذه المؤلفات كثير، شكلت الصورة لمؤلفيها تحدّيا في محاولة القدرة على قراءتها، وتوثيق الحدث المرافق لها، متعرضين لجوانب متعددة من أجل تقديم معالجة أنثروبولوجية للصورة بوصفها مرئية[3].

[1] - HANROT Juliette, La Madone de Bentalha. Histoire d'une photographie, Paris, Armand Colin, 2012.

[2]- DELANNOY Pierre-Alban, La Pietà de Bentalha : étude du processus interprétatif d'une photo de presse Paris, L'Harmattan, 2005.

[3]– "الأنثروبولوجية المرئية" تشكل ميدانا حديثا نسبيا من ميادين التخصص الأنثروبولوجي وموضوعها واسع ومتنوع فهي تتناول الأبعاد البصرية للسلوك الانساني.

3-صورة أقوى من المجزرة، قراءة في انثروبولوجية الصورة:

من بين كل الصور الأقوى والأكثر تمثيلا لفضاعة المجازر التي ارتُكبت في حق المجتمع الجزائري لسنوات، هناك هذه الصورة التي نشرها كل الاعلام الغربي في أولى صفحات جرائده، وأطلق عليها "madone" و "piéta"، جعل السؤال يُطرح: ما هي الصورة الأكثر تعبيرا؟ هل الاصابات القاتلة أم الألم النفسي؟ [1] بمعنى صور الجثث والدم أم صور ألم الأحياء.

في هذا الصدد تحدث "ستورا" وأصاب من خلال مقال عنوانه التمهيدي " 100.000 ميت و صورة" متحدثا ليس عن بن طلحة فحسب بل عن كل الأوضاع اللاأمنية التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينات، متسائلا كيف أن الحصيلة الكلية للضحايا هي مئة ألف قتيل (حسبه)، في حين صورة واحدة فقط اختزلت جميع الآلام؟ [2]، كيف أن هذه الصورة نابت عن كل ما كان يصل العالم من أخبار عن الجزائر، وما لم يكن يصل؟ وتحولت من صورة إلى نصّ، يمكن قراءته وتفكيكه في كل زمان ومكان، فالصورة تمثل أداة أنثروبولوجية لفهم الانسان وأفعاله وسلوكياته.

إن ما ميز صورة "مادون ا بن طلحة" عن صور أخرى كوفئت هي الأخرى بالجائزة الأولى في "World presse photo" أنها لم تُظهر ولا جثّة، ومع ذلك مثّلت أقوى صور الألم، ورغم الحكاية المغلوطة التي رافقتها، ثم تصحيحها من قبل الوكالة إلا أن ذلك لم يغيّر من قيمتها الرمزية، وأن هذه المرأة الظاهرة في الصورة أصبحت "أم الجميع" وألمها أصبح "رمزا عالميا للمأساة الجزائرية"[3].

هي صورة لا تعطي أي معلومة عن نفسها، وذلك ما زاد من قوة رمزيتها وجعل كل من يراها يحاول أن يفهم ما قصّتها، وفي محاولة لتشفيرها أصبح يعرف مجزرة بن طلحة ومعها ما يحدث في الجزائر من ارهاب دموي لم يسلم منه أحد، خاصة سنة 1997

[1] - DELANNOY Pierre-Alban, l'image et le savoir partagé; la piéta de Bentalha, Revue communication et langages, Ed Armand Colin, France Année 1998, Volume 115 Numéro 1, P54.
[2]- STORA Benjamin, Autopsie d'une icône « 100000 morts et une image », Op Cit, P79.
[3] - MAAZOUZI Djemaa, Op Cit, P4.

أين تكتفت العمليات الارهابية في المناطق القروية، وهنا قدمت الصورة رسالة إخبارية وإعلامية وسياسية، من خلال مشاهد موت استطاعت الكاميرا أن توثّقها وتعولم معها المجزرة.

ومازاد من شهرة الصورة عالميا خاصة في العالم الغربي هو تماثلها القوي مع الأيقونوغرافيا المسيحية للألم "iconographie chrétienne de la douleur"[1]، فجعلتها تتّسم بالطابع الديني وباللمسة القدسية عندهم كما أصبحت قراءتها تفصيلية ودقيقة، وهناك من وضع ثلاث طرق لقراءتها:

1 من خلال وضعية جسم المرأة وهيئتها ، وأيضا اشارات وتعابير الألم والحزن الممثلة في: الفم مفتوح، الرأس مائل إلى الوراء، العيون نصف مغلوقة...كلها اشارات تعبر عن الألم العميق، كما يوحي مظهرها أيضا بأنها "أم"، ما يجمع بين الأم والألم أو ما أطلق عليه "الأم المفجوعة".

2 ومن خلال ا للباس و الخمار الذي ترتديه المرأتين، وذلك يتعدّى وظيفتهما الاساسية المتمثلة في حماية الجسم ووقايته إلى أبعاد أخرى ثقافية وسيكولوجية ومجتمعية، ما يجعل من لباس المرأتين رمز سوسيو–ثقافي مرتبط بواقع ايديولوجي متمثّل في نمط عيش تقليدي خاص بالعالم العربي . ومن خلال الربط بين الأم والألم والتقليدي أصبح وصف هذه الأم ب "Piéta" ممكنا.

3 ومن خلال التطرق لها كرمز تشكيلي "code plastique"، إذ تُحدّثنا أيضا عن اطار الصورة وعن الجدار الذي تتكئ عليه المرأة، وضعية جسد المرأتين، ألوان لباسهما، تناسق الألوان ودور الضوء في كل هذا[2].

[1] - SALLES Daniel, Quand les photos deviennent icones, CLEM, La presse à la une, France2008, P47.
[2] -DELANNOY Pierre-Alban, l'image et le savoir partagé ; la Piéta de Bentalha, Op Cit.P P 54 57.

مع مواصفات كهذه، هذه المرأة من بن طلحة صُنّفت ضمن قسم "Piéta"، وهو نوع من الصور الدينية، إضافة إلى أن الصورة منذ نشرها تعدّت الفترة التي ظهرت فيها وأصبحت تمثل "رمز لازماني"، كما تعدّت مكان التقاطها لتتحول إلى "ذاكرة المجازر المعاصرة"[1]. كانت أقوى وأكثر تعبيرا وانتشارا من كل ما قيل، إذ ما يميز الصورة عامة هو الحكاية التي تقدمها هذه الصورة والتي غالبا ما تكون مفهومة من الجميع، فللصورة لغة عالمية لا تحتاج معها إلى مترجم.

[1] -Idem, P57.

4-"من قتل في بن طلحة؟" ....كتاب وقصة:

كما يستحيل الكلام عن بن طلحة أيضا من دون الرجوع إلى الكتاب الذي احتل الصدارة في وسائل الاعلام الغربية خاصة، وهو كتاب "من قتل في بن طلحة" [1] لنصر الله يوس [2]، كما أحدث ضجة عالمية وجدلا لا يزال قائما كلما ذُكرت بن طلحة، كما أصبح "جينيريك" [3] ملازم ومرتبط بالمأساة الجزائرية وبفضاعة المجازر المرتكبة خلال العشرية السوداء.

ورغم أن الحدث الجزائري بين 1992 و 2002 كان دائما حاضرا في الكتابات الجزائرية والخارجية، لصحفيين وروائيين [4] وأكاديميين، مختصين وغير مختصين، مُخلّفين تحليلات وتحقيقات، إلا أنه قبل كتاب "يوس" لم يقُم أي جزائري برحلة الشهادة الشخصية، لهذا السبب شكّل حدثا هاما أكثر من الجدل الذي طرحه [5]. أما السبب الآخر لشهرته فهو الأسئلة والشكوك التي طرحها والتي تدور أغلبها حول "احتمال" مشاركة الجيش الجزائري في المذبحة، وبعد ما خلفته صورة " مادونا بن طلحة" منذ تاريخ نشرها سنة 1997، جاء الكتاب هذه المرة بعد أكثر من سنة على تبني سياسة الوئام المدني وثلاث سنوات بعد المجزرة (2000) ليفتح الباب مجددا وواسعا أمام الجدل الذي كان قائما نهاية سنة 1997.

---

[1] - YOUS Nesroulah, Qui a tué à Bentalha? Algérie: chronique d'un massacre annoncé. Avec la collaboration de Mellah Salima, postface de GEZE François et Mellah Salima. La Découverte, Paris 2000, 312 pages.

[2]- نصر الله يوس كان أحد سكان بن طلحة، وهو أحد الناجين من مجزرة 22-23 سبتمبر 1997، هاجر وأسرته الى فرنسا سنة 1998 حيث نشر كتاب "من قتل في بن طلحة؟"، وهو كتاب محضور في الجزائر.

[3]- M A, " Qui a tué à Bentalha ? " de Nesroulah YOUS , Un cauchemar nommé Bentalha, Liberté, 29 novembre 2000, P10.

[4] - BAYA Gacemi dans «Moi Nadia, femme d'un émir du (GIA), Chawki AMARI «Bonnes nouvelles d'Algérie» ou le roman de Yassir BENMILOUD «L'explication».

[5] - DRIDI Daïkha,Nesrollah YOUS provoque la polémique mais pas le débat, Qui a tué à Bentalha? : L'émeute en nous. El Youm, 8 décembre 2000, P5.

من أهم ما أثاره الكتاب من جدل وخلّفه من ضجّة وردود فعل إعلامية و سياسية:

- أن القتلة كانوا من العسكر.
- سهولة فرار الارهابيين بعد ارتكابهم المجزرة.
- عدم تدخل العسكر رغم حضور عرباتهم بالشارع الرئيسي منذ بداية المجزرة.
- وجود مروحية عسكرية ظلت تحلق فوق بن طلحة وقت المجزرة.
- تنقّل المراقبين الدوليين والصحفيين برقابة امنية مشددة...الخ.[1]

وهو الطرح الذي جعل المهتمين بالشأن الجزائري ينقسمون إلى مجموعتين، مجموعة مؤيدة لـ"شكوك" الكاتب، ومجموعة رافضة "لاتهاماته".

5-ردود الفعل الأجنبية:

وهي المؤيدة وغالبيتها وسائل اعلام اوروبية، منها اسبانية كصحيفة El Pais[2] لكن خاصة الفرنسية، بدءا من يومية Le Monde والتي نشرت في عدد الاثنين 10 أكتوبر 2000 مقال خُصّص لإصدار الكتاب كما حمل بعض ال فقرات منه (أي الكتاب)[3]، أيضا Le Figaro والتي قالت أنه ليس مجرد كتاب وإنما هو شهادة ناج من المجزرة [4]،Nouvel Observateur[5]، La Croix [6]، وحتى بعض القنوات الفرنسية مثل مثل +Canal، والحصة التي أذاعتها قناة LCI يوم 15 أكتوبر 2000 في برنامج "le Monde des idées" أين استضافت صاحب الكتاب "نصر الله يوس"، أيضا غداة

---

[1] - YOUS Nesroulah , Qui a tué à Bentalha? Op cit.

[2] - MUNOZ Gema Martin, La guerra sucia en argelia, El Pais, 8 Enero 2001, P6.

[3] - Le massacre de Bentalha , Le Monde daté du mardi 10 octobre 2000.

– هذا العدد لم يصل إلى الجزائر في هذا اليوم بالذات ، أرجعها موزع الصحيفة بالجزائر New Media Press إلى اضراب المؤسسة الموزعة للصحف الفرنسية، لكن لم يكن ذلك صحيحا باعتبار أن صحيفة Le Figaro التي لها نفس الموزع وصلت الى الجزائر بهذا التاريخ.

[4] - OBERLE Thierry, ALGÉRIE Le témoignage d'un rescapé de Bentalha, Enquête sur un massacre , Le Figaro, 2 novembre 2000, P4.

[5] - GUILLEBAUD Jeau-Claude, Devant le mal.. , Télé Obs, supplément du Nouvel Observateur, 26 octobre 2000, P6.

[6] - Amine KADI (à Bentalha) et J. F, A Bentalha, les survivants ne se mentent plus , La Croix, 1 février 2001, P9.

إجراء تحقيق فيها من قبل فريق قناة التلفزة الفرنسية Antenne 2، وحول إقامة دعوى تسمى 1503 أمام لجنة حقوق الإنسان لدى منظمة الأمم المتحدة بشأنها [1] .

مقابل بعض المصادر الفرنسية القليلة التي رفضت الاتهامات التي جاء بها الكتاب منها: أسبوعية " Marianne" الفرنسية، أين نشرت في عددها رقم 7 بتاريخ 19 إلى 25 نوفمبر 2001، مقالا بعنوان يتضمن إقرارا: من قتل في بن طلحة؟ نحن، الجماعات الإسلامية المسلحة [2]، قبلها نشرت أيضا شهادة معاكسة (contre-témoignage) لما وصفته ب"ادعاءات يوس" بتاريخ 18 إلى 24 ديسمبر 2000.

كما علق الكاتب والمفكر والفيلسوف الفرنسي "Bernard-Henri LEVY" على ما جاء في الكتاب بأنها رواية "مقلقة ولكن غير مقنعة"[3].

6-ردود الفعل الجزائرية: والتي أغلبها معارضة لطرح الكتاب، و هي التي أيضا منذ صدور الكتاب بفرنسا، من رجال سياسة، مثقفين، إعلاميين وحقوقين جزائرين، لم تتهاون في حملة التكذيب فيما حمله الكتاب من شكوك واتهامات.

إذ وصف السفير الجزائري بفرنسا آنذاك "محمد غوالمي" كتاب "من قتل في بن طلحة؟" بأنه مثل الكثير من محاولات "التسميم"، هدفه تبرأة بربرية الارهابيين، وأنه يدخل ضمن استراتيجية مدروسة لإقلاق الجزائر هدفها اضعاف الجيش الجزائري، كما استشهد بالمراقبين الدوليين المعروفين بالمصداقية والتشدد الاخلاقي، والذين أثبتوا مسؤولية "الجيا" كاملة وبدون أدنى شك، هؤلاء المراقبين هم صحفيين ومفكرين قدموا للتحقيق في الجزائر نهاية سنة 1997 وبداية سنة 1998 أمثال "André GLUCKSMANN" و"Bernard-Henri LEVY"[4].

---

[1]- لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، دار الفرابي شركة المطبوعات اللبنانية لبنان 2003، ص341.

[2]- نفس المرجع، ص342.

[3] - LEVY Bernard Henri à propos du livre : qui a tué a Bentalha?, bloc-notes du 26 ocobre 2000, Le Point n 1467.

[4] - GEZE François et Mellah Salima, Qui intoxique en Algérie ? Le Monde, 22 décembre 2000, P5.

وبالإضافة إلى هذا ارتكزت ردود الأفعال الرافضة لطرح الكتاب على النقاط التالية:

- هم دعاة ومؤيدي "من يقتل من؟" يضعون الجيش موضع شك ويبرؤون الارهابيين الحقيقيين.
- ادعاءات فردية مقابل ملايين الجزائريين وعشرات الصحف الوطنية والخاصة، وقوى وطنية ومعارضة، وآلاف الجمعيات، ومختلف الشخصيات الغربية التي قدمت على الفور، اضافة إلى منظمات و جمعيات حقوق الانسان.
- عشرات الناجين من المجزرة وأيضا العديد من أقارب الضحايا الذين أمكنهم التحدث مع الصحافة الوطنية والدولية يؤكدون أنهم تعرفوا على منفذي المجزرة منهم جيرانهم الذين كانوا قد انضموا إلى الجماعات الارهابية.
- العسكر لم يتمكنوا من العمل المرتجى بسبب المداخل الملغومة والأفخاخ المنصوبة في الطرقات من قبل الإرهابيين بالاضافة إلى الظلام المسيطر، في ظل هذه الظروف الملتبسة لم يتمكنوا من التفريق بين الإرهابيين والمواطنين المرتهبيين، خاصة وأن بعض السكان كانوا قد تحصلوا على أسلحة من أجهزة الدرك الوطني في اطار الدفاع الذاتي[1].
- أما عن سهولة فرارهم فالتحقيقات أفضت إلى أنهم هربوا عبر منافذ ارضية حفرت وهيأت في فترة تولي "الفيس" الحزب المنحل شؤون القرية.
- أما عن ملابس الجيش فكان معروف دائما أن الارهابيين كانوا يستعملون ملابس الجيش والأمن للتمويه وتأليب الشعب ضد الحكومة.
- أن هذه التهمة غرضها اضعاف المؤسسة العسكرية، ومعها الجزائر ومحاولة افشال سياسة المصالحة الوطنية، وهذا ما يزيد من تشجيع الارهابيين وتكثيف المجازر وجعلها اكثر بربرية.

---

[1]- GHOUALMI Mohamed, Ambassadeur d'Algérie à Paris, Au sujet du livre «Qui a tué à Bentalha ?» Le Quotidien d'Oran, 9 Novembre 2000, El Moudjahid, 12 novembre 2000, P3.
- TLEMÇANI Salima, Horrible carnage à Bentalha prés de Baraki: les tueries continuent, El Watan 24 septembre 1997 P2.

- في الخارج قوى سياسية واعلامية مهتمة بلا استقرار الجزائر، سهل لهم ما جاء في الكتاب كاستراتيجية للتدخل في شؤونها[1].
- اتهام صاحب الكتاب بأنه "أفاك" "imposteur"، وبأنه استفاد من وضعيته كضحية ليتسلّل لفرنسا بسهولة، هذه الأخيرة التي ساعدته على انجاز الكتاب ب"منفاه الذهبي"، هو "فرانكو–جزائري" وتأليفه للكتاب كان هدفه تسهيل اقامته في فرنسا.
- اتهاماته كانت عبارة عن "اعتقادات وتأويلات وشكوك" وليس "حقائق ثابتة"، كما يتناقض في طرح الوقائع، فمن جهة يتهم العسكر ومن جهة أخرى يشيد بفضلهم في استتباب الامن مطلع 1997[2].
- الصحفيين تنقّلوا بدون أي رقابة وبكل حرية إلى بن طلحة والمستشفى والمقبرة[3]، كما تبين وتأكد من طرف المراقبين الدوليين والذين كانت لهم الفرصة لملاقاة ومسائلة العشرات من الناجين وافراد من عائلات الضحايا، وأن المهاجمين هم من GIA [4].

إن الاستنتاج والطرح الذي جاء به الكتاب، لم ترفضه السلطات والصحف الجزائرية فحسب بل حتى مجموعة من جيران "يوس" الذين ذكرهم في كتابه، أين تنقّلوا بتاريخ 9 نوفمبر 2000 إلى دار الصحافة "طاهر جاووت" محتجّين، رافضين ومنددّين لما جاء به الكتاب[5].

---

[1]-Idem.

[2]– لياس بوكراع، مرجع سابق، ص357.

[3] - TLEMÇANI Salima, Massacre de Bentalha; Un livre qui suscite des polémiques, El-Watan, 30 octobre 2000, P4.

[4]-Idem

[5] - TLEMÇANI Salima, Un livre mensenger: colere des rescapés de Bentalha, El Watan, 12 novembre 2000, P6.

وصفت الصحف الجزائرية الأصوات المؤيدة لمن يقتل من؟ التي تعالت من الخارج بالأصوات "المنافقة والخبيثة" إزاء الجزائر، وبأنها متحيزة في نقل الاحداث، فلا تذكر إلا تضاعف الاغتيالات [1]، وتزيد من "تهجُّمها" عندما تكون هناك عمليات تمسّ الاجانب، فتجدها "فرصة من ذهب" لإطلاق العنان لخطابات استغلالية للأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر. كما اتهم التلفزيون الجزائري بتاريخ 16 أفريل 2001م "يوس" وغيره من دعاة هذا الطرح بأنهم المستفيدون من هذه البلبلة لرغبتهم في تبرئة الجماعات المسلحة وتشويه سمعة مؤسسات الدولة

كما قامت أسبوعية ماريان (نشرية فرنسية مستقلة) بقراءة جديدة لما يحدث في الجزائر، وذلك بإعدادها لملف حول الجزائر على ضوء المجازر الجماعية المرتكبة صيف عام 1997، وقد أشرف على اعداد هذا الملف "جان فرانسوا كان " " Jean Francois KAHN" وهو مدير الأسبوعية وأحد الوجوه المعروفة في الأوساط الصحفية والسياسية بفرنسا بمقاله المطول "الجزائر والأسباب الحقيقية للبشاعة" ، و يكون بـهذا قد استفز الصحف الأخرى التي كان لها منذ سنوات خطاب أحادي بشأن تحليل الوضع في الجزائر، ومسجلا انتقاداته الشديدة لبعض وسائل الاعلام الفرنسية وموضحا بأنها تغيّر من خطابها حين يتعلق الأمر بالجزائر، حيث أنها تساوي بين المجرمين وقوات الأمن[2]، وناشرا أيضا لتكذيبات وشهادات معاكسة لما جاء في كتاب يوس.

[1] - H. AB, Charognards !, El Moudjahid, 9 janvier 2001.P5.

[2] – ل.ف، الفرنسيون والأزمة الجزائرية، مواقف متباينة بخلفيات تاريخية واحدة، جريدة الخبر، الثلاثاء 7 أكتوبر 1997، ص5.

7-تداعيات الصورة والكتاب سياسيا

اكتست كل من الصورة والكتاب طابعا اعلاميا وسياسيا بقدر ما أثارته من حبر ومواقف دبلوماسية دولية استفزت بها حساسية السلطات الجزائرية، خاصة الفرنسة منها، إذ كانت الأوضاع الجزائرية خاصة الأمنية حاضرة بقوة في الإعلام الفرنسي (مرئي و مكتوب) وحتى في أجندة السلطات الفرنسة منذ بداية الأزمة الجزائرية، وبدأت تتضاعف كلّما تصاعدت العمليات الارهابية سواء في الجزائر أو فوق التراب الفرنسي، ففي سنة 1993 بدأت الاغتيالات الأولى تطال الرعايا الفرنسيين، إذ تم اختطاف موظفين بالقنصلية الفرنسية بالجزائر وقتل مهندسين فرنسيين في الجزائر أيضا، مما دفع بأربعة آلاف فرنسي من مهاجرة الجزائر نحو فرنسا [1]. وغيرها من الاغتيالات والتهديدات التي طالت الأجانب لكن أكثر القضايا التي أثارت الجدل هي قضية مقتل رهبان تيبحرين بتاريخ 27 مارس 1996 في بلدية ذراع السمار ولاية المدية جنوب الجزائر، التي لا تزال تُذكر لحد الساعة مما جعل اللبس والاتهامات التي رافقتها تتعدى الاعلام إلى أروقة المحاكم في اتهام واضح من طرف السلطات الفرنسية ل لجيش الجزائري بالتورط في ذبح الرهبان عن طريق الخطأ.

كما قفز "الملف الجزائري" إلى صدارة انشغالات المجموعة الدولية التي جدّدت عبر القنوات الدبلوماسية، استعدادها لفعل "شيء ما" قصد التخفيف من هول المجازر المرتكبة ضد المدنيين، وكانت مجزرة بن طلحة التي تزامن حدوثها وانتشار صورة عذراء بن طلحة (وما تلاها من تعليقات وردود أفعال دولية)، مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، مبررا آخر دفع بالحاضرين في نيويورك إلى إدراج ما يحدث في الجزائر ضمن القضايا الحساسة في تدخُّلاتهم أمام المنبر الأممي وفي الاتصالات السياسية على هامش هذه الدورة[2].

---

[1] - M. B, Des accords d'evian a la seconde guerre mondiale, Le Monde Diplomatique septembre 1996, P5.

[2]- حميد. و، المجموعة الدولية تكرّس إنشغالها بالوضع في الجزائر، الخبر السبت 27 سبتمبر 1997، ص3.

وأيضا عقب اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أين اتفق رؤساء دبلوماسية دول الاتحاد الاوروبي ال 15 سبتمبر 1997 في اجتماعهم في لوكسمبورغ، على تشكيل خلية تفكير تتكفّل بمتابعة الوضع عن كثب في الجزائر والتحرك بناءا على ذلك [1]، رأت فيه الخارجية الجزائرية تدخلا في شؤونها، كما جددت على اثره رفضها التدخل الخارجي واستدعت سفير لكسمبورغ الذي كانت ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي، على خلفية ما عبر عنه "جاك بوس" وزير خارجية لوكسمبورغ في ندوة صحفية عقدها عند اختتام اشغال مجلس وزاراء خارجية الاتحاد الاوروبي، عن أمنية الاتحاد أن تجد المقترحات الأوروبية التي ستقدم الى وزير الخارجية الجزائري آذانا صاغية وتؤخذ بعين الاعتبار، كما أضاف أن بلدان الاتحاد الأوروبي "منشغلة بعمق إزاء تطور الوضع في الجزائر" ومعبرة عن قلقها إزاء الوضع السائد في الجزائر، وهو الموقف الذي رفضته الجزائر وإلى كل المواقف الداعية الى تدويل الازمة الجزائرية أو المقترحة لوساطة في الجزائر [2].

كما لم تنظر السلطات الجزائرية بعين مرتاحة لموقف رؤساء دبلوماسيات الاتحاد الأوروبي والذين وباقتراح من وزير الخارجية الاسباني اتفقوا على تشكيل "خلية تفكير دائمة" تهتم بمتابعة الوضع في الجزائر، تمهد لهم تحديد موقف موحد تلتزم به جميع الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض، وهو الموقف الذي رد عليه وزير الخارجية أنذاك "أحمد عطّاف" مؤكدا أن أية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر مآلها الفشل [3].

---

[1]– لخضر فراط (من بروكسل)، "خلية تفكير" لمتابعة الوضع في الجزائر، عقب اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الخبر، الثلاثاء 7 أكتوبر 1997، ص3.

[2]– ع. ن، الاتحاد الأوروبي والوضع في الجزائر، الخارجية تجدد رفض التدخل وتستدعي سفير لكسمبورغ، الخبر الاثنين 27 أكتوبر 1997، ص5.

[3]– ج.د.حريز، الحقيقة في أولاد علال....و"الجيا" في القائمة السوداء، الخبر السبت 11 أكتوبر 1997، ص 2.

وكانت قبلها قد دعت أربع منظمات دولية لحقوق الانسان إلى دورة استثنائية للجنة حقوق الانسان الأممية بغية النظر فيما يسمى "وضعية حقوق الانسان في الجزائر"، على اثرها عبّر سفير الجزائر بالأمم المتحدة "أحمد دمبري" ليومية " La croix" الفرنسية عن رفض الجزائر الزيارة المرتقبة للمحافظ السامي لحقوق الانسان لدى الهيئة الأممية، السيدة "ماري روبنسون " خصوصا وأن الجزائر لا تدخل ضمن مجال اختصاصها[1]، و أضاف الرئيس "ليامين زروال" بأن هذا الهيجان أصبح أمرا معتادا عشية كل خطوة تستعد فيها الجزائر لتخطوها نحو حل الأزمة[2].

كما ارتفعت أصوات أجنبية كثيرة للمطالبة بالتدخل الأجنبي لكن التصريحات شديدة اللهجة التي اعتمدتها الجزائر ردا على كل النوايا المؤيدة للتدخل في شؤونها جعلت من دبلوماسيات هذه الدول تفهم وتتراجع عن نيتها و تبدي النصح بشأن الصيغة التي يتوجب اعتمادها للتخفيف من ثقل الأزمة.

وهذا أيضا ما دعى إليه مسؤول سابق بالمخابرات الفرنسية الذي كان قد نشر في أكتوبر 1997 مقالا بيومية "Le Monde" تحت عنوان: "الجزائر ليست عطشى إلا لدعمنا" داعيا فيه إلى الكفّ عن المغالطات التي ليس لها أي سند والهادفة إلى محاولة التدخل بأي شكل من الأشكال، وموجها نداء للسلطات الفرنسية وللرأي العام الفرنسي مؤكدا بأن "الاجابة على استراتيجية الرعب والعزلة المطبقة من قبل الجماعات الاسلامية المسلحة (الجيا) هو في احترام سيادة الحكومة الجزائرية التي هي المسؤولة الأولى للحفاظ على الأمن"[3].

---

[1]– ج.د.حريز، سراب التدويل في تبخر ....و ألوية الموت تحاصر، الخبر، السبت 18 أكتوبر 1997، ص2.

[2]– ق.و، ملف الحزب المحل طوي نهائيا، الخبر 2 أكتوبر 1997، ص2.

[3]– نقلا عن: ل.ف، الفرنسيون والأزمة الجزائرية، مواقف متباينة بخلفيات تاريخية واحدة، مرجع سابق، نفس الصفحة.

كما تحول الكتاب الذي جاء ثلاث سنوات بعد حدوث المجزرة إلى شأن سياسي بعد تعرضه لإحدى أقوى مؤسسات الدولة الجزائرية وهي المؤسسة العسكرية، واتهامها من خلال الشكوك التي حملها بأنها كانت وراء مجزرة بن طلحة وما تلى ذلك من تداعيات اعلامية وسياسية دولية، جعلت الحدث يعود من جديد بتفاصيل أثارت الكثير من الحبر والجدل خاصة بين وسائل الإعلام، والجميع يعلم مدى تأثير وسائل الإعلام في الرأي العام، خاصة وأن صاحب الكتاب هو أحد سكان بن طلحة وشاهد على المجزرة، والوسائل الإعلامية كانت ذات وزن ومقروئية كبيرة، مما جعل ردود الأفعال تتباين بين رافض لما جاء به الكتاب، ومؤيد لشكوك الكاتب ومن ورائها محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

استنتاج الفرضية الرابعة:

هناك مقولة "لا ارهاب بدون اعلام" وهي تعكس الدور الكبير لوسائل الاعلام في التعرض لمختلف خبايا ظاهرة الارهاب، لذلك من النادر حدوث عمليات ارهابية دون أن تتطرق لها وسائل الاعلام المرئية أو المكتوبة، لكن هناك أحداث تأخذ حيزا أكبر من غيرها وتخلف صدى وتثير جدلا أقوى من غيرها، وهو الواقع الذي عرفته بن طلحة بعد الارهاب، فقد تغيّرت وضعيتها وأصبحت حديث الخاص والعام محليا ودوليا كلما ذكرت فترة العشرية السوداء.

لذا فقد جاءت فرضيتنا هذه كمحاولة لمعرفة كيف غيّر الارهاب المجال ا لإعلامي السياسي لبن طلحة، معتمدين في ذلك على متغيرات رأينا أنها قد تساعدنا في نفي أو إثبات فرضيتنا.

- وكانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- ✓ جعل الاعلام العالمي والغربي خاصة، من صورة " La madone de Bentalha" رمزا للمأساة الجزائرية، بعد تصدُّرها غلاف 750 صحيفة عالمية وحصولها على صورة الصحافة العالمية لسنة 1997، مخلّفة بذلك صدى عالمي كبير وواسع، أدّت به لخرق الصمت الدولي عما كان يجري في الجزائر وشهّرت بالأحداث الجزائرية.
- ✓ رافق الصورة مئات الكتابات كما أصبح لها منحوتات وأفلام وذلك ليس في سنة تتويجها فقط وإنما لسنوات عديدة حتى بعد 15 سنة عن المجزرة ، كما ألهمت مختصّين في فهم الصورة والتشفير وفلاسفة ومؤرخين وسياسيين، بعدما أصبحت تنتمي لثقافتين مختلفتين إحداها عربية اسلامية، وأخرى مسيحية أوروبية لتماثلها مع صورة الأيقونة المسيحية للألم وتحميلها طابع ديني مقدس، بعدما رأى فيها المختصون في قراءة الصورة أنها تتصف برمزية العذراء في الفن المسيحي.

- ✓ كما أنتجت قراءة في أنثروبولوجية الصورة بعد تحولها إلى نص تعدى الزمان والمكان الذي حدثت فيه في محاولة معرفة ما قصتها، إضافة إلى تحليل وقراءة في وضعية جسمها وهيئتها، والاشارات والايماءات التي عبرت عن الألم والحزن الذي رافقها، كما مثّل لباس وخمار المرأتين رمز سوسيو–ثقافي تقليدي عربي في تناسق تام للألوان والأضواء.
- ✓ كما شكّل الكتاب هو الآخر حدثا عالميا بعد ما أثاره من جدل واسع بصفته حمل شهادة شخصية لناج من مجزرة بن طلحة، وشكوك تتهم العسكر بمشاركتهم في المجزرة.
- ✓ لذلك خلّف ردود أفعال أجنبية أغلبها وسائل اعلام مؤيدة لطرح الكتاب منها اسبانية و فرنسية خاصة، كما خلّف ردود أفعال جزائرية والتي أغلبها معارضة لطرح الكتاب منها تصريحات السفير الجزائري بفرنسا "محمد غوالمي" بالاضافة إلى وسائل إعلام كثيرة ركزّت على العديد من النقاط منها:

- أن الاتهامات التي حملها الكتاب هي مجرد تأويلات وشكوك وليست حقائق ثابتة.
- أن مؤيدي طرح الكتاب هم أنفسهم دعاة "من يقتل من؟" غرضها اضعاف المؤسسة العسكرية.
- الاعلام المؤيد لطرح الكتاب هو اعلام غربي معادي هدفه لااستقرار الجزائر.

- ✓ خلفت كل من الصورة والكتاب تداعيات إعلامية وسياسية دولية استطاعت من خلالها إزعاج السلطات الجزائرية بما حملته من تشهير وجدل واتهامات، كما أصبحا رمزا و وجها للمأساة الجزائرية.
- ✓ تصدّر "الوضع الأمني في الجزائر" انشغالات المجموعة الدولية عقب مجزرة بن طلحة التي تزامنت مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وانتشار الصورة عالميا والتشهير بالحدث، كما أدى هذا الوضع أيضا إلى تشكيل خلية تفكير تتكفّل

بمتابعة الوضع عن كثب في الجزائر والتحرك بناء على ذلك عقب اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي.

- ✓ إنزعاج السلطات الجزائرية من التداعيات الاعلامية والسياسية للصورة والكتاب، إذ اعتبرت ذلك تدويلا لأحداثها ومحاولة للتدخل في شؤونها الخاصة، ما أدى بها إلى ابداء موقفها القاطع والرافض لأي تدخل أو وساطة أجنبية.

ومن كل هذا يمكننا القول أن فرضيتنا التي تقول أن الارهاب غيّر من الجانب الإعلامي السياسي هي صحيحة بل أكثر من ذلك بعدما كان هو (الارهاب) أصلا من خلق هذا الجانب ، فقد توصلنا إلى أن الارهاب نقل بن طلحة من بيئة محلية مجهولة إلى بيئة عالمية معروفة، فأصبحت معه تتصّدر صفحات أكبر الجرائد العالمية، وتُذكر في منابر سياسية عالمية أيضا، كما تمكن القارئ الأجنبي من استخلاص صورة الجزائر من خلال الصورة والكتاب ، مع بقائهما رمزا لفضاعة المجازر التي ارتُكبت في حق المجتمع الجزائري.

خلاصة الدراسة:

يعتبر موضوع الارهاب من أكثر المواضيع اثارة وتعقيدا في العصر الحديث، فهو لا ينتسب إلى دولة دون أخرى ولا يمكن أن ينعت به دينا دون آخر، كما لا ينتمي لطبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة ولا لاتجاه فكري أو سياسي محدد، لهذا كان موضوع الارهاب مغريا بالبحث عن ماهيته، هويته، دوافعه وآثاره، ورغم أن أغلب المفكرين والباحثين اختلفوا في تحديد تعريف موحد للإرهاب وتنوعوا في تفاصيله، إلا أنهم أجمعوا على أقصى درجات الخوف والرعب التي يثيرها لتحقيق مكاسب معينة والتي غالبا ما تكون سياسية.

كما يعد موضوع التغير الاجتماعي من الموضوعات الممتعة والتي ليس لها نهاية بما أن التغير هو سمة الوجود وأن كل شيء يتغير، كما أن ما وصلت إليه البشرية بشكلها الحالي ما هو إلا نتاج هذه التغيرات على مر العصور، ولو أنه يطلق عليها العديد من التسميات، إلا أن جوهرها واحد وهو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مغايرة.

وعليه فإن دراسة التغير لها أهميتها في مختلف العلوم، من خلال استخدام مناهج وأساليب قياسية في دراسة المجتمعات بحيث تمكّن من التعرف على مظاهره وعوامله ونتائجه...، وقد بينت الدراسات أن الانسان لا يكتفي بالتكيف مع البيئة بل يستطيع تغييره ا، كما أن التغير الاجتماعي لا يمكن أن يفهم بمعزل عن البناء الاجتماعي وتركيبه ونظمه، وعندما يحل هذا التغير نرى الأفراد يحتلون مراكز مختلفة ويمارسون أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يحتلونها ويمارسونها من قبل، ولهذا فالتغير الاجتماعي يعني بزوغ أوضاع وأدوار جديدة مغايرة لأوضاع سابقة على أن الأوضاع الجديدة هي ذاتها عرضة للتغير.

وعليه فإن دراسة جدلية الارهاب والتغير الاجتماعي تثير الكثير من القراءات والكتابات من مختلف التخصصات، والعلاقة الموجودة بين الارهاب والتغير الاجتماعي هي علاقة نعتبرها تكاملية، فظاهرة الارهاب لم تبرز من العدم وإنما كنتيجة لتغيرات متلاحقة مرّ بها المجتمع، ويبرز ذلك جليا من خلال البحث في أسباب ودوافع الفعل الارهابي، كما ان الظاهرة الارهابية هي الاخرى تفرز تغيرات عميقة ومستمرة في الزمن كما ابرزته نتائج هذه الدراسة.

وقد عرف المجتمع الجزائري كأي مجتمع بشري العديد من التغيرات الاجتماعية عبر مختلف حقبه التاريخية، منها ما اتسمت بغلبة الطابع العنيف في بروزها، لعل أبرزها دخول المستعمر الفرنسي، ثم فترة العشرية السوداء التي عرفت ارهابا منقطع الوحشية، هذا العنف الذي أصاب الجزائر خلال عشرية من الزمن ترك آثار عميقة في الوسط الاجتماعي، مخلفا انقلابا في القيم وارتدادا في العلاقات الانسانية، لذلك نعتبر الارهاب كارثة غير طبيعية بعدما عكس قطيعة مفاجئة في توازن كان قائما.

ولم يكن ممكنا فهم ظاهرة الارهاب في المجتمع الجزائري من دون فهم بنية الدولة الجزائرية وسيرورة مجتمعها، لذلك فإن مقاربة وفهم الظروف والمسببات التي دفعت ببعض المجموعات إلى ممارسة العنف كان أساسي لفهم تركيبة البناء الاجتماعي ومختلف النظم المكونة له.

وكان قد عمّ نموذج التطلعات والآمال الدينية شرائح كبيرة من المجتمع الجزائري وسيطر على أفعالها، ومنه فإن الممارسات العنفية التي حركت المجتمع الجزائري بعقائديات ومعان دينية، عبرت عن الاحتجاج على عدم قدرة الهياكل التنظيمية للمجتمع الجزائري على ارضاء التطلعات الجديدة، وفي هذا الاطار أصبح التطرف الديني الذي أفضى إلى الممارسة العنفية، نتاج لمجمل الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية وللظروف الاقتصادية التي عززتها أكثر من خلال الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، أين نتج عنه لجوء طبقات اجتماعية معينة خاصة الفقيرة منها إلى التنظيمات الدينية كوسيلة تمكنهم من تجاوز الشعور بالإحباط. وسط قوة

الخطاب الديني المروج لقيم العدالة، فهربت تلك الفئات إلى الدين كملاذ لإعطاء معنى لوجودها...ومن تم ظهر لها أن المجتمع القائم فاسد وبالتالي يجب تغييره أو إزالته تحقيقا للأمر الديني.

لكن إذا كان الفقر والحرمان والأمية وغياب العدالة الاجتماعية هي من بين العوامل المساهمة في خلق الإرهاب، فإن انتشار هذه الظاهرة فيما بعد فاقم تلك المشكلات التي ساهمت في خلق ه أصلا، وهذا على عكس الأهداف التي كان قد و ضعها الإرهابيون والتي من بينها محاولة تغيير الأوضاع السيئة التي كانوا يعانون منها والتي كانت من بين الأسباب التي كانوا يدّعون أنها دفعتهم للانضمام للجماعات الإرهابية.

وكانت هذه الدراسة قد جاءت من أجل الاحاطة بأبعاد ظاهرة الارهاب التي عرفها المجتمع الجزائري وعلاقتها بالتغير الاجتماعي ومنه ابراز أشكاله ومظاهره، وعليه اعتبرت أن الارهاب عامل تغير اجتماعي ومن تم عالجت مختلف الجوانب والأنساق المكونة لمجتمع الدراسة (بن طلحة) والتي هي عناصر ضرورية لعمل المجتمع ككل ، وعبر ترابطها ينشأ البناء الاجتماعي.

وعليه ألقى هذا البحث الضوء على ظاهرة الارهاب وما صاحبها من تغير في البناء الاجتماعي من خلال النظم المكونة له، في محاولة لوصف مظاهر هذه التغيرات.

ومن أجل التحقق من ذلك وضعنا أربع فرضيات، كل فرضية تطرقت إلى نسق أو جانب من جوانب البناء الاجتماعي.

كانت الأولى كمحاولة للبحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في ال جانب الاجتماعي، والتي تبين صحتها من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، فالتغير أصاب الأسرة من خلال تغير حجمها وأشكالها بموت أفرادها أو هجرتهم، كما تغيرت مختلف وظائفها البيولوجية، الاقتصادية، الوجدانية، الترفيهية ووظيفة التنشئة الاجتماعية.

تغيّرت أدوار ومكانة المرأة، أين كان أكبر مؤشر عكس ذلك هو خروجها للعمل وهو ما عكسته النسبة الكبيرة للنساء اللواتي خرجن للعمل بعد الارهاب واللواتي انخرطن في

منظمات وجمعيات، أتاح لهن فرصة اكتساب خبرات في العلاقات الانسانية التي انعكست على حياتهن بصفة عامة وعلى أسرهن بصفة خاصة...

كما تغيرت أسس الزواج بتغير نظرة الآباء ونظرة الأبناء لفكرة الزواج التقليدي لأسباب متعددة منها تغير ظروف حياتهم واحتكاكهم بمجتمعات أخرى بعد الارهاب.

أيضا من خلال الهجرة خارج بن طلحة والتي كانت هجرة "البحث عن الأمان"، خاصة بعد ليلة المجزرة خوفا من الموت بأبشع الطرق، أدّى ذلك إلى تشتيتهم واستئصالهم عن شروط عيشهم.

كما استخلصنا أنه كان للهجرة إلى وسط العاصمة مخلفات على المهاجرين من كلا الجنسين ومختلف الأعمار، فانتقالهم إلى مركز حضري معناه انتقالهم إلى مجتمع معقّد حيث تختلف الصفات والخصائص الثقافية والعلاقات الاجتماعية، بمعنى أنه مغاير تماما لمجتمع بن طلحة القروي التقليد ي، على اثره طرأت تغيرات على تقاليدهم وقيمهم المعتادة من خلال تكيفهم واندماجهم رغم صعوبة التجربة خاصة في البداية ، انعكس في سلوك ومظهر الشباب، وفي تواصل واندماج البنات والبنين في مؤسسات الوسط المهاجر اليه كالمدارس والثانويات، كما دخل الآباء والأمهات في علاقات اجتماعية مع غرباء عن مجتمعهم ألزمتهم التخلي عن العرف القديم وتبني عرف الجديد.

تغيرت أيضا النظرة إلى بن طلحة عكسته عدم رغبة أكبر نسبة في العودة إليها رغم عودة الآمان، في محاولة لعدم تذكر ما حدث ، بالاضافة إلى تواصلهم مع محيط حضري يعتبر جاذب مقارنة مع الوسط القروي التقليدي الذي قدموا منه.

كما تغيرت جماعة الجيران بموت أو هجرة الجيران، تغيرت معها علاقة الجيرة بين الجيران القدامى مع بعضهم البعض ، إذ لم تعد محافظة على شكلها ومعناها القديم، إضافة إلى تغير علاقة الجيرة بين الجيران القدامى والوافدين الجدد فلا تواصل ولا مودة بينهم مثلما كانت مع القدامى. وهو ما حدث مع جماعة الأصدقاء أيضا، بعدما انتهت

مع الموت أو انقطعت مع الهجرة، أو تقلصت واتّسمت بالفتور وتفادي بعضهم البعض.

أما من خلال الفرضية الثانية والتي جاءت كمحاولة لل بحث في التغيرات التي أحدثها الارهاب في الجانب النفسي، أين تحققنا من صحتها من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، حيث تبين لنا أن الارهاب كان له الأثر الكبير على الحالة النفسية لمجتمع بن طلحة خاصة الأطفال منهم، ذلك ما أدى إلى بروز تغيرات في السلوك وفي طريقة التفكير، ليس على المدى القريب فقط وإنما البعيد أيضا بما أن هؤلاء الأطفال سيغدون شباب ثم بالغين، وهو ما يمثل اشكالية على مستوى الطب النفسي، وهو السبب الذي أدى أيضا إلى التكفل بهم نفسيا، إذ كان للمعاينة والمعالجة النفسية دور كبير في التكفل بالأطفال الذين تعرضوا لعنف ارهابي من خلال تشخيص الحالات واكتشاف الاضطرابات ومحاولة معالجة أو التخفيف من الصدمات.

إذ اثبتت نتائج هذه الدراسة أن أطفال بن طلحة مسهم الارهاب بطرق مختلفة، منهم من تعرض مباشرة لفعل ارهابي، ومنهم من أغتيل أولياؤه، أصدقائه، زملائه، ومنهم من شاهد جثث أو جرحى أو سمع أخبار غير سارة، ما جعلهم يعانون ويشتكون من أعراض مختلفة كالخوف والفزع، الشكوى من الكوابيس، اضطرابات في النوم أو في السلوك، العدائية، الاكتئاب، رهاب مدرسي، التبول اللاإرادي ... تطلبت تجربة طرق علاجية متنوعة من أجل التخفيف من حدّة صدم تهم، أين كان لطريقة الرسم الفضل في جعلهم يُعبّرون بكل حرية عما يختلجه م من مشاع ر، معها تمكن الاخصائيين النفسانيين من قياس شدة الصدمة والتطور النفسي لهؤلاء الأطفال.

ولكن رغم مرور سنوات من المعالجة والتكفل النفسي والاجتماعي، إلا أن النتائج المتحصل عليها أثبتت أن نسبة كبيرة من الأطفال لا زالوا يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة رغم مرور عدة سنوات على حدث الصدمة، وأن نسبة كبيرة منهم أيضا لا

تزال تعاني من تقدير منخفض للذات فسّره المعالجون بمدى احساسهم بالقلق وعدم الاستقرار النفسي الذي سبّبه لهم حدث الارهاب.

وعن الفرضية الثالثة التي جاءت كمحاولة لمعرفة كيف غير الارهاب من ال جانب الاقتصادي، والتي اتضح لنا أنها صحيحة هي الأخرى من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، فتغيّر أوضاع العمل التي تلت فترة الارهاب، كان لها الأثر الكبير على العامل وعلى أفراد أسرته، خاصة على من أصبح بطال أو قتل وليس لأسرته من مورد رزق آخر. تغيّرت معه أوضاعهم المادية لتصل إلى الفقر الشديد والحاجة المُلحة ممّا ولدّ حياة صعبة وشقاء لأغلبهم، إضافة إلى هذا فإن تدمير أو تخريب أو سرقة ممتلكاتهم الخاصة صعب أوضاعهم وفاقم عوزهم، مما دفع بالنساء خاصة الأرامل منهن إلى الخروج للعمل و تحصيل أجر يمكنهن من التكفل بضروريات العيش.

وقد كان للبرامج التنموية التي تبنتها الدولة من أجل التخفيف من حدة الفقر ، الأثر الايجابي على المجتمع خاصة في شقها المتعلق بتوفير الأمن، إضافة إلى برامج أخرى مهمة غير أنها لم تغطي كل النقائص بسبب كثرة الوافدين الجدد.

أما من خلال الفرضية الرابعة والتي جاءت كمحاولة لمعرفة كيف غيّر الارهاب المجال الإعلامي السياسي لبن طلحة، والتي تبين أنها صحيحة من خلال النتائج المتحصل عليها، فقد تغيّرت وضعيتها وأصبحت حديث الخاص والعام محليا ودوليا كلما ذكرت فترة العشرية السوداء أو موضوع المجازر الكبرى. وذلك من خلال صورة " La madone de Bentalha" التي جعل منها الاعلام العالمي والغربي خاصة رمزا للمأساة الجزائرية، بعد تصدُّرها غلاف 750 صحيفة عالمية وحصولها على صورة الصحافة العالمية لسنة 1997، مخلّفة بذلك صدى عالمي كبير، أدّت به لخرق الصمت الدولي عما كان يجري في الجزائر. بعدما رافق الصورة مئات الكتابات ومنحوتات وأفلا م، كما ألهمت مختصّين في الفن وفلاسفة ومؤرخين وسياسيين عالميين، بعد تحميلها الطابع الديني المقدس وطبعها برمزية العذراء في الفن المسيحي.

كما كان لكتاب "من قتل في بن طلحة؟" هو الآخر أثره الاعلامي والسياسي المحلي والعالمي، بعد ما أثاره من جدل واسع بصفته حمل شهادة شخصية لناج من المجزرة كما تضمن شكوك تتهم العسكر بمشاركتهم في المجزرة، ما جعل ردود الأفعال تتباين بين وسائل اعلام مؤيدة لطرح الكتاب أغلبها أجنبية، وأخرى معارضة له أغلبها جزائرية.

وبهذا كان لكل من الصورة والكتاب تداعيات إعلامية وسياسية دولية استطاعت من خلالها إزعاج السلطات الجزائرية بما حملته من تشهير وجدل واتهامات، جعلت الكثير من الهيئات الأممية تحاول التدخل في الشؤون الجزائرية الخاصة.

من خلال هذا الجانب توصلنا إلى أن الارهاب نقل بن طلحة من بيئة محلية مجهولة إلى بيئة عالمية معروفة، فأصبحت معه تتصّدر صفحات أكبر الجرائد العالمية، وتُذكر في منابر سياسية عالمية أيضا، كما تمكن القارئ الأجنبي من استخلاص صورة الجزائر من خلال الصورة والكتاب.

ومن خلال النتائج العامة التي توصلت إليها هذه الدراسة، استخلصنا أن الارهاب أدى إلى تغيير مجتمع بن طلحة من خلال تغير الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والاعلامية السياسية بما حمله كل جانب من مؤشرات تدل على ذلك، والتي تعتبر في نفس الوقت أنساق ونظم مكون لبناء هالاجتماعي، وهذه المجالات ليست معزولة ولا منفصلة عن بعضها البعض وانما متداخلة ومتساندة لذلك فإن أي تغير في أحد هذه الأنساق استدعى بالضرورة حدوث تغيرات في الأنساق الأخرى.

كما أن مظاهر وأشكال ودرجة هذا التغير تنوعت من خلال المستويات المتباينة من التكيف الاجتماعي ، أين توزعت بين تبني قيم وأفكار و أنماط سلوكية جديدة، كما أفرزت فاعلين إجتماعيين جدد وطرق جديدة للتفاعل وللوجود الاجتماعي. مع تأكيدنا على نسبيتها الزمانية والمكانية، إذ تخضع عملية التغير الاجتماعي للنسبية الزمانية والمكانية حيث تختلف باختلاف المجتمعات وذلك يعود في الأساس إلى التباين الثقافي

الحاصل فيما بينها، فالمجتمعات الانسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي وثقافته بوجه عام، واختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى...

وبما أن التغير الاجتماعي هو أي تعديلات كمية وكيفية على المجتمع ومؤسساته وقيمه ومعاييره وعاداته وتقاليده وأنماط السلوك فيه وبمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي وهو ما طرأ على البناء الاجتماعي لبن طلحة، فإننا نعتبر الارهاب عامل تغير اجتماعي به. بما أنه غير بنائه الاجتماعي ونقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى مغايرة لما كان عليه قبل حدث الارهاب، وأنه فعل فعلته على غرار ما تفعله عوامل أخرى كالعوامل البيئية، الديموغرافية، التكنولوجية، الايديولوجية، الاقتصادية، الدينية، الثورات والحروب.

إنّ الارهاب أعاق شروط تكامل الفرد مع الجماعة، كما تحكم في معظم الفعاليات الاقتصادية وظهر كمحرك لكثير من أنماط التحولات الثقافية والانتقال من نمط اجتماعي إلى آخر كما أبرز الكثير من العلل النفسية والتداعيات الاعلامية والسياسية، هذا الارهاب بمختلف تجلياته المادية والرمزية لعب دورا لا يُنكر في حياة المجتمع الجزائري وصيروراته، كما ارتبط على نحو وثيق باستراتيجية حركة التغيير الاجتماعي التي رافقت فترة حدوثه وما بعد حدوثه أيضا. مما جعله ينعكس على كل فئات المجتمع ومختلف المجموعات الاجتماعية، ذلك أن أي تغير لن يتناول أفراد بقدر ما يتناول وحدات.

نؤكد في الختام أننا لا ندعي أننا وصلنا إلى نتائج في غاية الإحاطة حول موضوع الدراسة، ذلك أن ظاهرة الارهاب تبقى عميقة ومتشعبة، كما أن موضوع التغير يبقى في نظرنا مستمرا متعدد الجوانب ويمكن مقاربته من زوايا عديدة، لذلك كان من الصعب القيام بحوصلة وتحليل لهذه الممارسات الاجتماعية التي هي في حراك وتغير مستمر، فهذه الممارسات أو المظاهر الاجتماعية هي واقع من السهل عيشه ولكن من الصعب دراستها وتحليلها، إذ تمثل كل معقد مكون من مظاهر ومكونات وأحداث يتم وصفها ضمن سياقها وحدودها المتفرعة التي يصعب التحكم فيها وضبطها بالتدقيق.
وبهذا نعتبر أن جوانب هامة من هذه الدراسة لم ننصفها حقها من التحليل، أين تحتاج اهتماما ودراسة أكثر تفصيلا.

المـــراجـــع

سلسلة المراجع والمصادر باللغة العربية والأجنبية

مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم فؤاد عباس، الإرهاب الظاهرة – المواجهة– المعالجة، دار الكتب العلمية، مصر 2008.

- ابن الهاشمي، الحركات الاسلامية في الجزائر 1962–1988، دار الانتفاضة الجزائر 1992.

- ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من دوي السلطان الأكبر. مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة 1966.

- أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.

- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية 1965.

- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الجزء الثاني، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1967.

- أحمد الخشاب، دراسات انثروبولوجية، دار المعارف، القاهرة 1970.

- أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت 1985.

- أحمد رشوان، حسين عبد الحميد، التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1977.

- أحمد زايد، التغير الاجتماعي، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر 2000.

– أحمد فارس عبد المنعم، ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي، كراسات استراتيجية خليجية، العدد 9، مصر (السنة غير مذكورة).

– أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999.

– أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، دار الطباعة، بيروت 1983.

– افريت ا.هاجين، ترجمة عبد الغني سعيد، حول نظريات التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة 1979.

– الديوان الوطني للإحصاء بتاريخ 2009.

– المرسوم التشريعي (92–3) المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق ل 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، ولقد عدلت بعض أحكام هذا المرسوم بمقتضى المرسوم التشريعي رقم (93–05) المؤرخ في 27 شوال عام 1413 الموافق ل19 أفريل 1993.

– المركز الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي 1996، سينارجي للإتصال والنشر. الجزائر.

– الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والاقصاء، نادي الصنوبر الجزائر العاصمة 2001.

– الهلال الأحمر الجزائري، التكفل النفسي بالنساء والأطفال ضحايا العنف فعاليات الملتقى الوطني الثاني 24–25 و 26 أفريل 2001، سيدي فرج الجزائر.

– أنور مالك، أسرار الشيعة والارهاب في الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر 2011.

– بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.

– ثريا تيجاني، وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر 2013.

– جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي ط 1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1999.

– حريز عبد الناصر، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي دراسة مقارنة–مكتبة مدبولي القاهر 1996.

– حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال. المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984.

– رائد العزاوي، أمريكا والإسلام والارهاب، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر 2009.

– روبرت كونكوست، الإرهاب الكبير، دار النهار للنشر، لبنان 1969.

– سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول: التنمية والثقافة، ترجمة م. ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر1989.

– سناء الخولي، الاسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984.

– سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1985.

– سهيل حسين الفتلاوي، الارهاب والارهاب الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002.

– صلاح أحمد مراد، أمين علي سليمان، الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية، دار الكتاب الحديث، بيروت 2002.

– صلاح الدين برحو، ظاهرة الارهاب السياسي، كلية الحقوق بمراكش، جامعة القاضي عياش، مراكش 1996.

– عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1970.

– عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة 1982.

– عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة (تاريخ العلامة ابن خلدون)، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس 1984.

– عبد الفتاح تركي موسى، التنشئة الاجتماعية (منظور إسلامي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة 1998.

– عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح الارهاب، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني، مصر 2005.

– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر ط2، بيروت 1982.

– عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة ط1، بيروت 1983.

– علي بن فايز الجحني، الإرهاب ...الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية 2001.

– علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، جامعة باجي مختار، عنابة 2006.

– علي ليلة، الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي، المكتبة المصرية، القاهرة 2006.

– علي يوسف الشكري، الارهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2007.

- علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2007.

- فادية عمر الجولاني، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، المكتبة المصرية ، مصر، بدون تاريخ.

- فكري عطا الله عبد المهدي، المتفجرات والارهاب الدولي، دار المعارف، مصر 1992.

- فيصل عباس، التحليل النفسي للشخصية ، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت 1994.

- قباري محمد اسماعيل، أسس البناء الاجتماعي: دراسة وظيفية تكاماية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف بالاسكندرية 1989.

- كلود ليفي ستروس، الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة د.محمد صالح. مطبعة وزارة الثقافة، دمشق 1977.

- لطفي عبد الحميد، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1977.

- لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، دار الفارابي للنشر والتوزيع، لبنان 2003.

- ماجد موريس إبراهيم، الإرهاب...الظاهرة وأبعادها النفسية، منشورات ANEP دار الفارابي، الجزائر 2008.

- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 1990.

- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، التجربة والآفاق، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2001.

- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991.

– محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، حقائق وأوهام، الطبعة الأولى، دار النشر للكتاب الجزائريين، الجزائر 1999.

– محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها – دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا. وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق 1976.

– محمد عبد الواحد حجازي، عصر الإرهاب، مكتب جزيرة الورد، مصر 2008.

– محمد عبده محجوب، طرق و مناهج البحث السوسيو–أنثروبولوجي. كلية الآداب دار المعرفة الجامعية 2005.

– محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت ط أولى 1991.

– محمد مؤنس محب الدين، الارهاب في القانون الدولي، مكتبة الأنجلو المصرية 1987.

– محمد يسري ابراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي. دار المعرفة، مصر 1995.

– مدحت رمضان، جرائم الإرهاب في ضوء الإحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي و الداخلي –دراسة مقارنة– دار النهضة العربية، القاهرة 1995.

– مسبيرو فرانسوا، سانت أرنو أو الشرف الضائع، ترجمة أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005.

– مصطفى الأشرف، الجزائر: الامة والمجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983.

– مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مطبعة الرسالة، القاهرة 1967.

– مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1967.

– مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 2006.

– مصطفى بومخلوف، التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية، دراسة ميدانية عن منطقة سيدي موسى 1984.

– مصطفى عشوي ومصطفى خياطي بمشاركة مجموعة باحثين:الصدمات النفسية في الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

– نبيلة بن يوسف، البعد الاقتصادي للعنف السياسي في الجزائر، الوطن اليوم، سطيف الجزائر 2012.

– نعيم الرافعي، الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف، مطبعة ابن حيان. دمشق 1983.

– نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962–1998، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القبة الجزائر 2002.

– هبة الله أحمد خميس بسيوني، الارهاب الدولي، أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الدار الجامعية، مصر، 2009.

– هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2009.

<u>جرائد ومجلات باللغة العربية</u>:

– أ ر، الفيلات الملغمة تواصل حصد الأرواح، جريدة الخبر ، السبت 18 أكتوبر 1997.

– بوغرارة عبد الحكيم وعباس تيليوة، السكان ينتظرون التنمية بعد دحر الارهاب، جريدة الشعب 26 ديسمبر 2008.

– ج د حريز، الحقيقة في أولاد علال...و"الجيا" في القائمة السوداء، جريدة الخبر، السبت 11 أكتوبر 1997.

– ج.د.حريز، سراب التدويل في تبخر....وألوية الموت تحاصر، جريدة الخبر، السبت 18 أكتوبر 1997.

– حميد. و، المجموعة الدولية تكرّس إنشغالها بالوضع في الجزائر، الخبر السبت 27 سبتمبر 1997.

– سوبهايو بانديوباديايي، تود ساندلر وجافيد يوناس، تكلفة الارهاب، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، يونيو 2015.

– صارة ق، الاعدام لمفجري نواة "الجيا" (مصعب الكفيف) المكنى البراء، شاركا بمجزرة بن طلحة والرايس، جريدة النهار السبت 19 مارس 2016.

– ع س، الجيش يواصل الحصار لليوم الرابع، نار على أولاد علال، جريدة الخبر الاثنين 29 سبتمبر 1997.

– ع. ن، الاتحاد الأوروبي والوضع في الجزائر، الخارجية تجدد رفض التدخل وتستدعي سفير لكسمبورغ، الخبر الاثنين 27 أكتوبر 1997.

– عادل عبد الرحمن نجم، قنابل الارهابيين وشركاهم الخداعية وكيفية مواجهتها، دار المعارف، مصر 1992.

– عثمان لحياني، الارهاب الأعمى يضرب في كل مكان و في كل وقت، جريدة الخبر 7 يناير 2015.

– عمار عبد السلام، عنتر زوابري من تلميذ فاشل إلى أمير المجازر ، جريدة المستقبل، بيروت 11 فيفري 2002.

– ل.ف، الفرنسيون والأزمة الجزائرية، مواقف متباينة بخلفيات تاريخية واحدة، جريدة الخبر، الثلاثاء 7 أكتوبر 1997.

– لخضر فراط (من بروكسل)، "خلية تفكير" لمتابعة الوضع في الجزائر، عقب اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، جريدة الخبر، الثلاثاء 7 أكتوبر 1997.

– محمد بن أحمد، حماية الحدود والتصنيع العسكري ومكافحة الإرهاب، الجيش يعتمد ثلاث أولويات إلى غاية 2023، جريدة الخبر 15 مارس 2017.

– موسى بونيرة، قعقاع كتيبة الحق: قتلنا 1000 مواطن في عمليتي بن طلحة والرايس واغتصبنا المئات بعد فتوى أبو المنذر، جريدة النهار الجديد 22 جانفي 2010.

– نادية سليماني، "القعقاع" يروي جرائم مجازر الرايس وبن طلحة والاغتصاب الجماعي، الشروق اليومي 22 جانفي 2010.

– نور الدين طوالبي، التغير الاجتماعي وقضية الهوية الثقافية، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية تصدرها جامعة عنابة الجزائر، عدد 6 جوان 2000.

– عروس الزبير، الدين والسياسة في الجزائر، انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجا، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت 1990.

– ق.و، ملف الحزب المحل طوي نهائيا، جريدة الخبر 2 أكتوبر 1992.

– أ.وليد، ماذا يريد الأوروبيون من الجزائر؟، جريدة الخبر 26 نوفمبر 1997.

معاجم باللغة العربية:

– احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعيةِ، الخدمة الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت 1983.

– معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1975.

مراجع باللغة الأجنبية:

-BALANDIER Georges, Anthropo-logiques, Librairie Générale Française, Paris 1985.

-BENBITOUR Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités, Ed Marinoor, Alger 1998.

- BENHACHENOU Abdellatif, La formation du sous développement en Algérie, Ed OPU, Alger 1978.

- BERNARD Alain, l'évolution du nomadisme en Algérie, Ed ICED, Paris 1968.

-BERQUE Jaque, Cent vingt cinq ans de sociologie magrébine, ANNALES, ESC 1956.

- BERTHIER Nicole, Les techniques d'enquête, Armand Colin Ed, France 2000.

-BOUDON Raymond, La place du désordre, critique des théories du changement social, Ed PUF,1984.

-BOUMEZBAR Abdelhamid et AZINE Djamila, L'islamisme algérien, de la genèse au terrorisme, Chihab edtions, Alger 2002.

- BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, 1958.

- BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, Le déracinement, Ed minuit, Paris 1964.

- BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Ed Que sais je , Paris 1964.

- BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Presses universitaires de France, Paris 1974.

- BOURDIEU Pierre, Travail et travailleurs en Algérie, avec A. Darbel, J-P. Rivet, C. Seibel, Paris-La Haye, Ed Mouton, 1963.

- BOUTEFNOUCHET Mostefa, La culture en Algérie, mythe et réalité, SNED Alger 1982.

-BOUTEFNOUCHET Mostefa, La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, SNED, Alger 1980.

-BOUTEFNOUCHET Mostefa, Système social et changement social en Algérie, office des publications universitaires, Alger sans date.

- BRONISLAW Malinowski, Les argonautes du pacifique occidental, Trad. André et Simonne Devyver, Gallimard, France 1989.

-CONVERT Pascal, La Madone de Bentalha - Un filme de 50 minute. Diffusé par Mudam - Musée d'art moderne Grand Duc Jean, Luxembourg - Marie-Claude Beaud.

-DELANNOY Pierre-Alban, La Pietà de Bentalha: étude du processus interprétatif d'une photo de presse, L'Harmattan, Paris 2005.

-DURKHEIM Emile, La famille conjugale. Revue philosophique, janvier-février, Paris 1921.

-DURKHEIM Emile, De la division du travail social, Presses universitaires de France, 7eme édition, Paris 1960.

-FANON Franz, Sociologie d'une révolution, 1ère édition, petite collection Maspero, Paris 1959.

-François BURGEOT, L'Algérie de la laïcité à l'islamisme, In revue Maghreb Machrek, n°121, 1988.

-GERARD Adam, Conflits du travail et changement social, Ed P.U.F Paris 1978.

-GUY Rocher, Le changement social, Ed H.M H, Paris 1970.

-HENNI Ahmed, La colonisation agraire et le sous développement en Algérie, SNED, Alger 1973.

- KEPEL Gilles, Jihad...expansion et déclin de l'islamisme, Ed Gallimard, Paris 2000.

-KHIATI Mostéfa, Algérie…l'enfance blésée, les enfants de Bentalha racontent, Edition Barzak, Alger juin 2002.

-LAHOUARI Addi, De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale, Ed ENAL, ALGER 1985.

-LAHOUARI Addi, Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Ed la Découverte, 1999.

-LAKJAA Abdelkader, La longue marche des ouvriers agricoles, de la résistance à la prolétarisation à la conquête de l'identité, Thèse doctorat 3eme cycle sociologie du travail, Paris 1987.

- LEDRUT Raymond , Sociologie urbaine, Paris, P.U.F, 1968.

- MALOUF Amine, Les identités meurtrières, Ed Grasset, Paris 1998.

-MARX Karl, ENGELS Friedrich; Sur les Les sociétés précapitalistes, Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes, Éditions Sociales, Paris 1970.

- MENDRAS Henri, Le changement social, Ed Armand Colin, Paris 1983.

- NORA P, (sous la direction) Les lieux de mémoire, GALLIMARD, Paris 1984.

-POURJOULAT, Voyage en Algérie, Etude africaines, libririe d'education, Paris SD.

- RACHIK Hassan, Choses et sens, réflexions sur le débats entre Geertz et Gellner, In l'anthropologie du Maghreb selon Berque, Bourdieu, Geertz et Gellner, Awal, Ibis Presse, Paris 2003.

-SALVADOR Giner, Initiation l'intelligence sociologique, Toulouse, Edward Privald, 1970.

- STORA Benjamin, Autopsie d'une icône « 100000 morts et une image » Algérie années 90, Ed Presses de Sciences Po, Paris 2001.

-YOUS Nesroulah, qui a tué à Bentalha? Algérie: chronique d'un massacre annoncé.

Avec la collaboration de Mellah Salima, postface de GEZE François et Mellah Salima, La Découverte, Paris 2000.

معاجم وقواميس باللغة الأجنبية:

-Al-Mounged English-Arabic, Librairie Orientale, Beirut – Lebanon 1986.

- Grand Larousse encyclopédique, Librairie Larousse, tome dixième, France 1974.

- LAACHER S, Dictionnaire de l'immigration en France, Larousse, Paris 2012.

جرائد ومجلات باللغة الأجنبية:

- CHAFA Djamel, Travaux d'amélioration urbaine a Bentalha Baraki, LE TEMPS DALGERIE le 18-07-2009.

- DELANNOY Pierre-Alban, l'image et le savoir partagé; la piéta de Bentalha, Revue communication et langages, Ed Armand Colin, France Année 1998, Volume 115 Numéro 1.

- DRIDI Daïkha,Nesrollah YOUS provoque la polémique mais pas le débat, Qui a tué à Bentalha?: l'émeute en nous. El Youm, 8 décembre 2000.

- GEZE François et Mellah Salima, Qui intoxique en Algérie ? Le Monde, 22 décembre 2000.

- Ghazi.S et Tlemçani.S, Polémique autour des bilans des massacre de citoyens, El Watan 04 janvier 1998.

- GHOUALMI Mohamed, Ambassadeur d'Algérie à Paris, Au sujet du livre «Qui a tué à Bentalha?» Le Quotidien d'Oran, 9 Novembre 2000, El Moudjahid, 12 novembre 2000.

- GUERRIN Michel, Une madone en enfer, in le Monde du 26 septembre 1997.

- GUILLEBAUD Jeau-Claude, Devant le mal.. , Télé Obs, supplément du Nouvel Observateur, 26 octobre 2000.

- GUILLOT Claire, L'encombrante "madone" d'Hocine Zaourar, Le Monde 06.10.2005.

- H. AB, Charognards!, El Moudjahid, 9 janvier 2001

- HANROT Juliette et CLEVENOT Dominique, Fabrique d'une icône ; la Madone de Bentalha, entretien avec Juliette HANROT, revue Ecrire l'histoire, 9/2012.

- HANROT Juliette, La Madone de Bentalha; Histoire d'une photographie, Paris, Armand Colin, 2012.

- HANROT Juliette, La Madone de Bentalha. Histoire d'une photographie, Armand Colin, Paris 2012

- IDDIR Nadir,"l'état a consenti une large enveloppe pour sortir cette région de l'ornière. Le quartier de Bentalha a bénéficie de 700 milliards de centimes..." relève le wali délègue M .Lebka: 700 milliards pour le quartier de Bentalha, projet de développement a Baraki, EL WATAN le 11-07-2009.

- KADI Amine (à Bentalha) et J. F, A Bentalha, les survivants ne se mentent plus, La Croix, 1 février 2001.

- KALYVAS (S. N), Aspects méthodologiques de la recherche sur les massacres collectifs, le cas de la Guerre Civil۰ grecque, Revue internationale de politique comparée, Vol 8, n° 1. Printemps 2001.

- KOUDIL Salim, le GIA y a perpétré en 1997 un horrible massacre collectif, Bentalha, 11 ans apres**:** la plupart des survivants du massacre ont quitte les lieux, liberte, 23 septembre 2008.

- LB Malik, Plus d'un million d'enfants traumatisés par le terrorisme, selon le FORM, Le jeune indépendant, 14 septembre 2008.

- le massacre de Bentalha, le Monde daté du mardi 10 octobre 2000.

- LEVY Bernard Henri à propos du livre: qui a tué a Bentalha?, bloc-notes du 26 ocobre 2000, Le Point n 1467.

- M A, " Qui a tué à Bentalha ? " de Nesroulah YOUS, Un cauchemar nommé Bentalha, Liberté, 29 novembre 2000.

- M B, Des accords d'Evian à la seconde guerre mondiale, Le Monde Diplomatique septembre 1996.

- MAAZOUZI Djemaa, dossier: Arret sur image, Arret sur un massacre, image d'une guerre, Media et société, presses de l'université du québec, Montréal 15 octobre 2006.

- MUNOZ Gema Martin, La guerra sucia en argelia, El Pais, 8 Enero 2001.

- Naravas, Algérie: Les massacres collectifs de civils (1996-1998), angles de vue. Canalbloc .com, 07octobre 2009.

- OBERLE Thierry, ALGÉRIE Le témoignage d'un rescapé de Bentalha, Enquête sur un massacre, Le Figaro, 2 novembre 2000.

- OUM SAÂD, cité in Marie-Monique Robin, Les Cent photos du siècle, Paris, Hachette, 1999.

- SAID Yasmine, Bentalha la vie malgré tout, El watan 08 juin 2012, P4.

- SALLES Daniel, Quand les photos deviennent icones, CLEM, La presse à la une, France2008.

- SANTE PLUS, Dossier: Enfants victimes de la tragédie nationale, n° 70 septembre-octobre 1999, F0REM, Alger.

- SANTE PLUS, Dossier: Le devenir des enfants victimes de violence, n° 74 septembre-octobre 2002, F0REM, Alger.

- TLEMÇANI Salima, Massacre de Bentalha: Un livre qui suscite des polémiques El-Watan, 30 octobre 2000.

- TLEMCANI Salima, A quoi sert de cacher la vérité…., El WATAN jeudi 25 septembre 1997.

- TLEMÇANI Salima, Horrible carnage à Bentalha prés de Baraki : les tueries continuent, el watan 24 septembre 1997.

- TLEMÇANI Salima, Un livre mensenger: colere des rescapés de Bentalha, El Watan, 12 novembre 2000.

وثائق ادارية باللغة الأجنبية:

- Document commune de Beraki 2007.

- Etude du plan de récolement de la cité Bentalha à Baraki, Groupe CNERU, Direction de l'urbanisme de la wilaya d'Alger,2007.

- Rapport sur le developpement, documment communes de Baraki 2008.

مصادر الكترونية باللغة العربية والأجنبية:

- www.arabic.cnn.com، الارهاب يُخرج مصر وتونس وتركيا من المنافسة السياحية، 5 جويلية 2016.

- www.radioalgerie.dz، كمال رزيق (خبير اقتصادي) وأحمد ميزاب (رئيس لجنة السلم والمصالحة بالاتحاد الإفريقي)، الجزائر تحتفل باليوم الدولي للسلام بتصدير تجربتها في إرساء قيم السلم والمصالحة، 21 سبتمبر 2016.

- WWW.LHUMANITE.fr, Bentalha: des habitants témoignent de l'horreur et de leur résistance, Vendredi 17 octobre 1997.

المـــلاحق

ملحق رقم 01 يوضح موقع بن طلحة داخل دائرة براقي

PLAN DE SITUATION DE LA LOCALITE DE BENTALHA

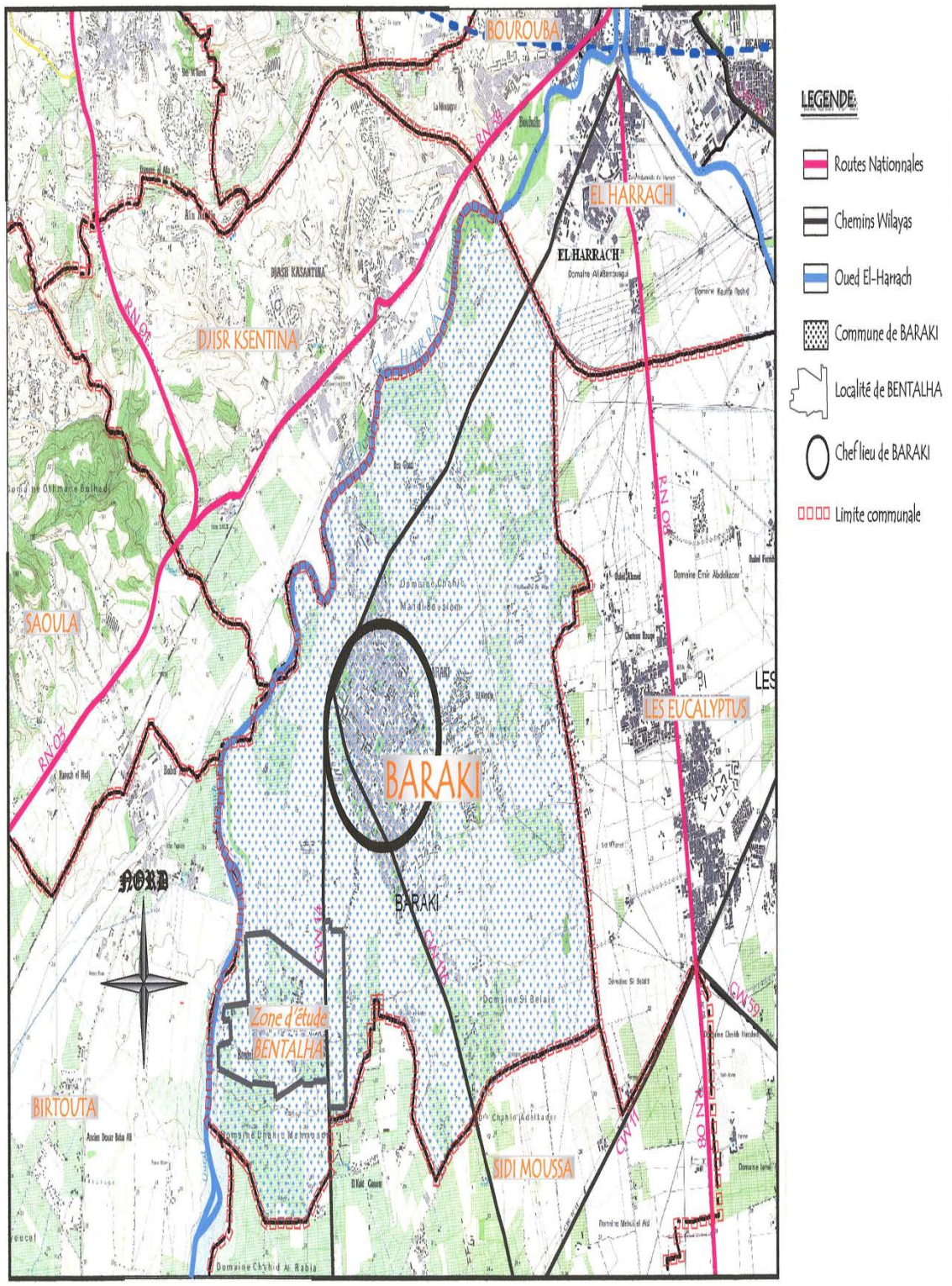

Groupe Centre National d'Etudes et de Recherches appliquées en Urbanisme

Tél : 021.54.22.57
Fax: 021.54.22.65

ملحق رقم 02 يمثل خريطة بن طلحة.

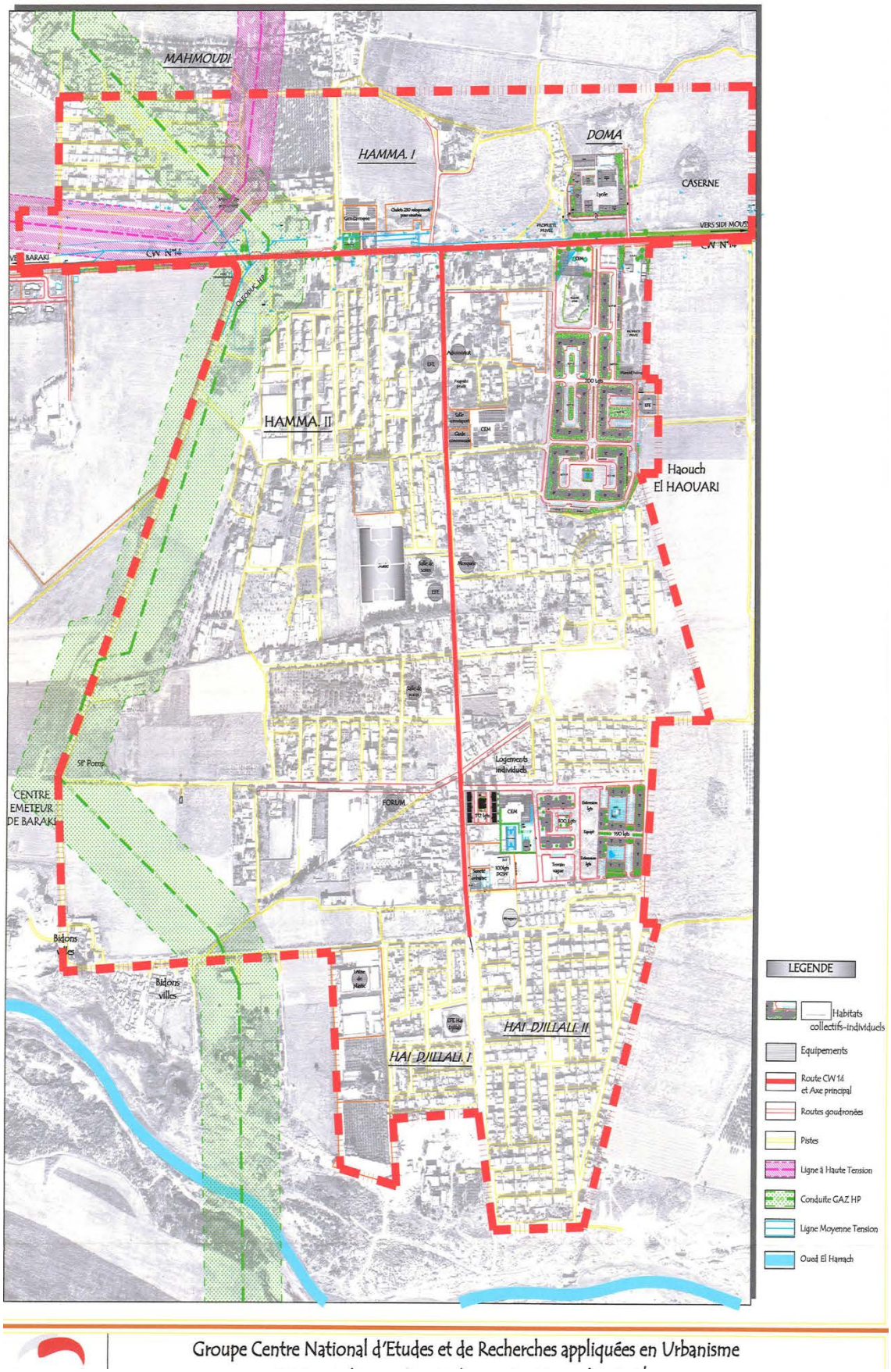

ملحق رقم 03 يمثل شارع في طلحة.

ملحق رقم 04: مقدمة الدكتور مصطفى خياطي في كتابه مع الدكتور مصطفى عشوي: الصدمات النفسية في الجزائر.

"ككل صباح من سنة 1997، وصلت إلى مقر عملي قبيل الثامنة صباحا في يوم 24 سبتمبر و إذا بازدحام كبير وبكاء وعويل لنساء طوقن مستشفى سليم زميرلي بالضاحية الشرقية الجنوبية لمدينة الجزائر حيث كنت أشتغل كرئيس لمصلحة طب الأطفال.

بعد فتح باب المرأب ودخولي بصعوبة، أبلغني رجل أمن من الفرقة الحضرية هناك بأن هؤلاء النسوة من عائلات ضحايا المجزرة الجديدة التي وقعت ببن طلحة (منطقة براقي) خلال الليلة الماضية.

كان هناك سكوت رهيب وحزن عميق يخيمان على المستشفى الذي تبلغ طاقته الإستعابية 240 سرير. ولكني سرعان ما صدمت أكثر وأنا عند ابوابة الرئيسية للمستشفى حيث يقع الرواق الطويل الذي يقسم البناية إلى جناحين كبيرين، فكثرة الجثث التي جائت بها سيارات الإسعاف فاقت بكثير قدرة استيعاب مصلحة التشريح. وقد وضعت عشرات أخرى من الجثث مصطفة من بداية الرواق بينهم عشرات الأطفال الذين قتلوا بطلقات نارية، أو شضايا قنابل أو حتى بخناجر أو أدوات حادة أخرى...."

ملحق رقم:05،جثث موتى بن طلحة (ابتدائية ابن باديس بن طلحة)

ملحق رقم: 06،جثث أطفال بن طلحة (ابتدائية ابن باديس بن طلحة)

ملحق رقم:07، جثث أطفال بن طلحة (ابتدائية ابن باديس بن طلحة).

ملحق رقم 08: يمثل رسومات أطفال بن طلحة.

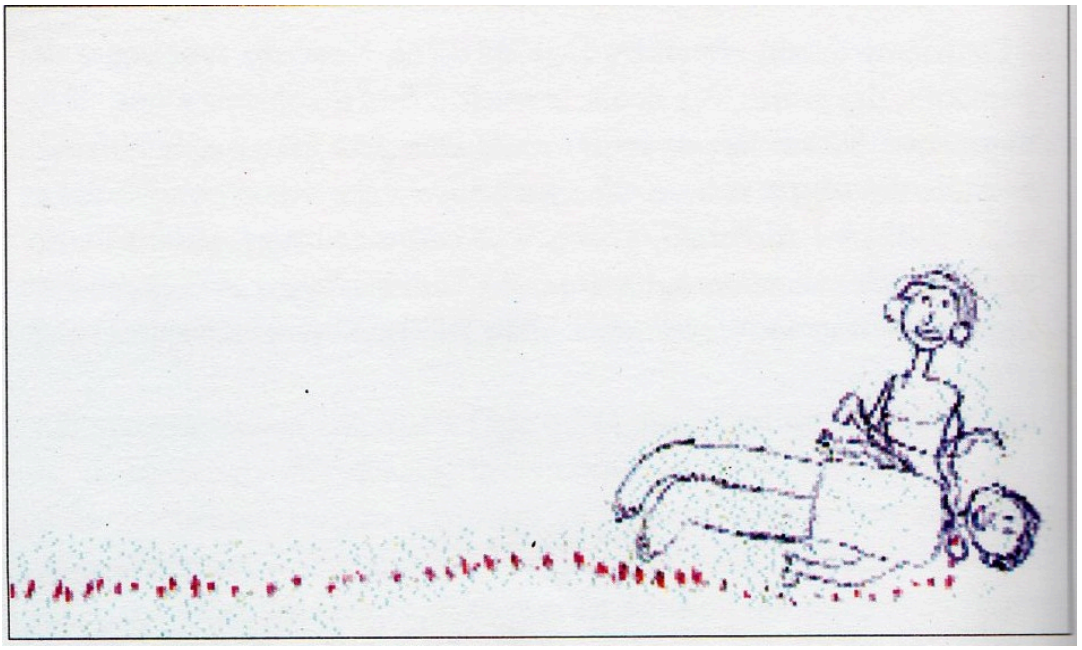

حالة طفل كان عمره 10سنوات وقت حدوث العملية الارهابية

سنة فيما بعد

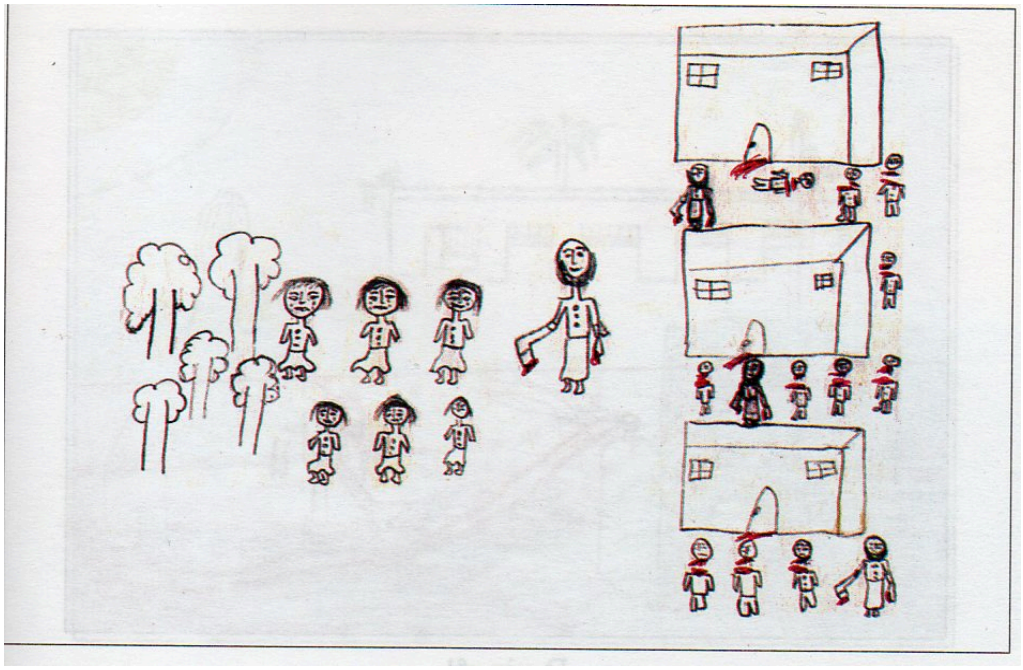

حالة طفلة كان عمرها 12 سنة

سنتين فيما بعد

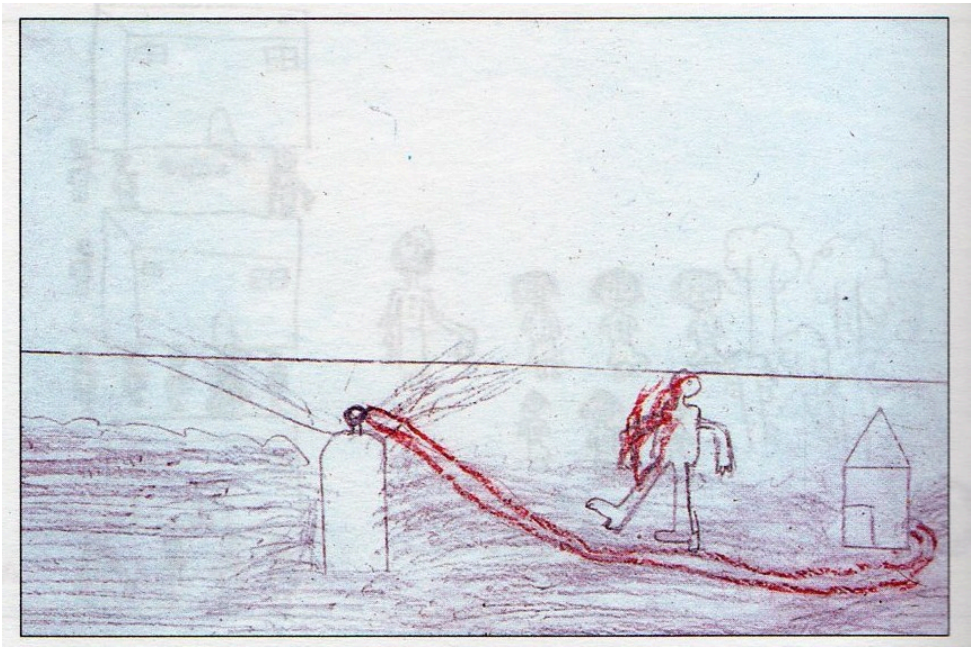

حالة طفل كان عمره 14 سنة

سنة فيما بعد

حالة طفلة كان عمرها 8 سنوات

سنتين فيما بعد

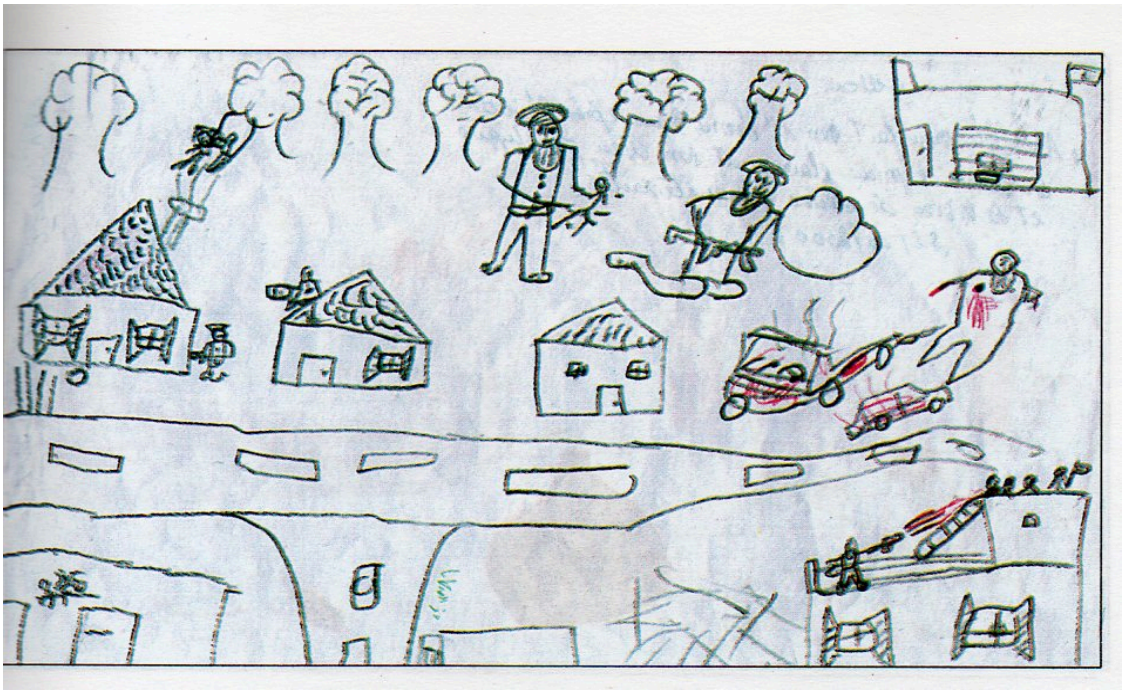

حالة طفل كان عمره 8 سنوات

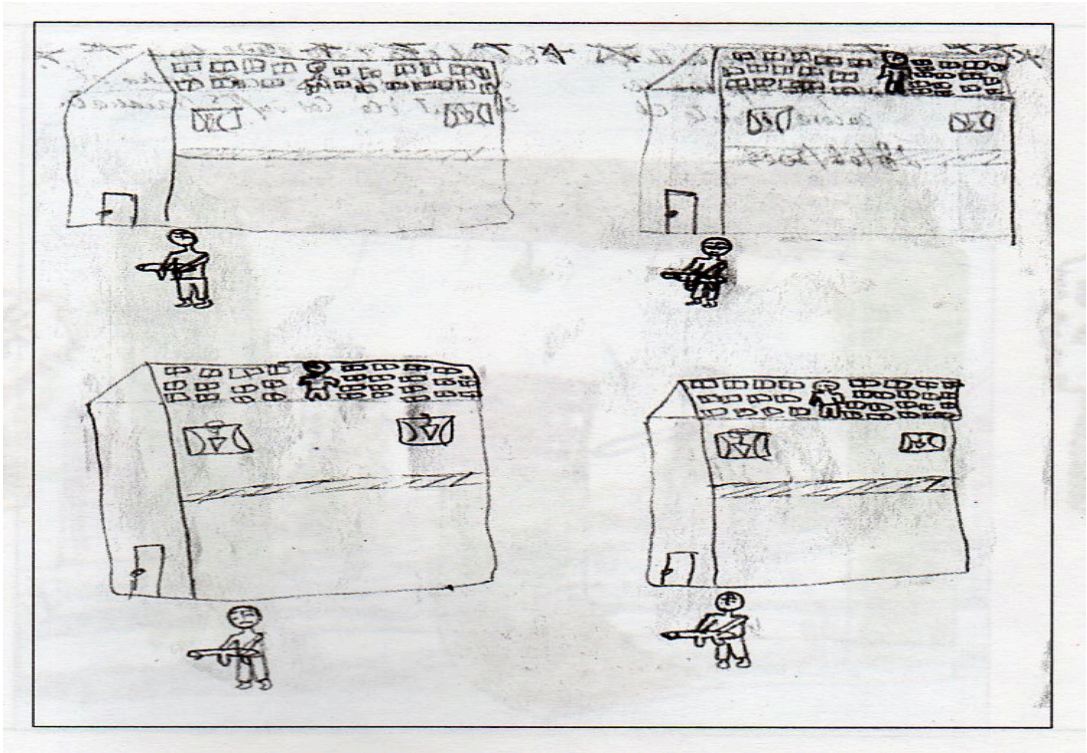

سنة فيما بعد

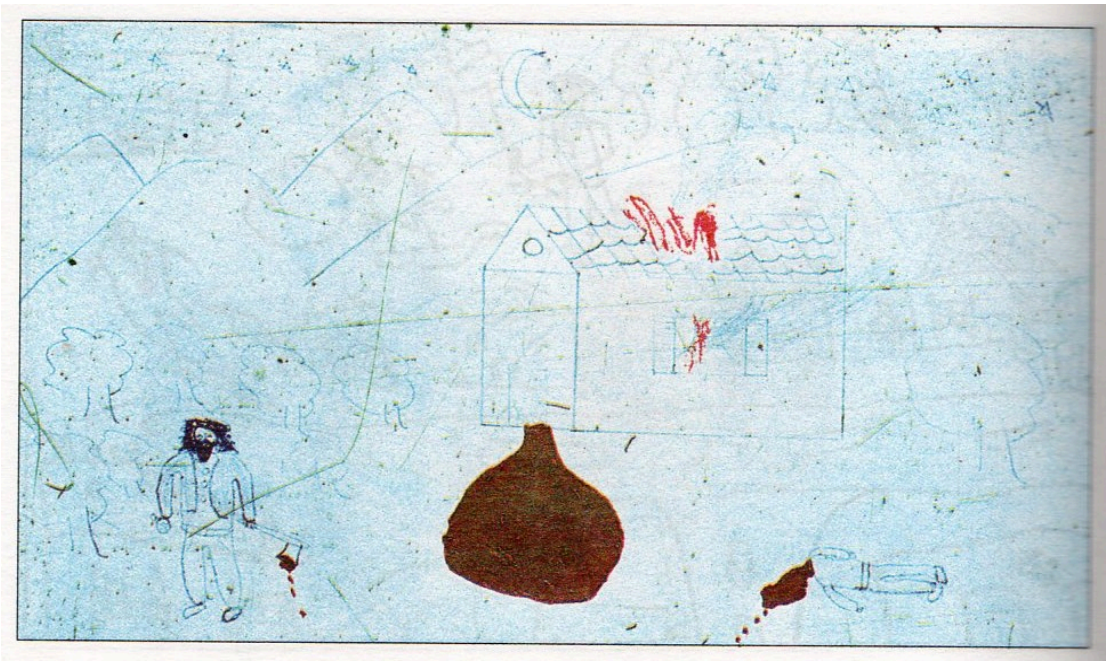

حالة طفل كان عمره 9 سنوات

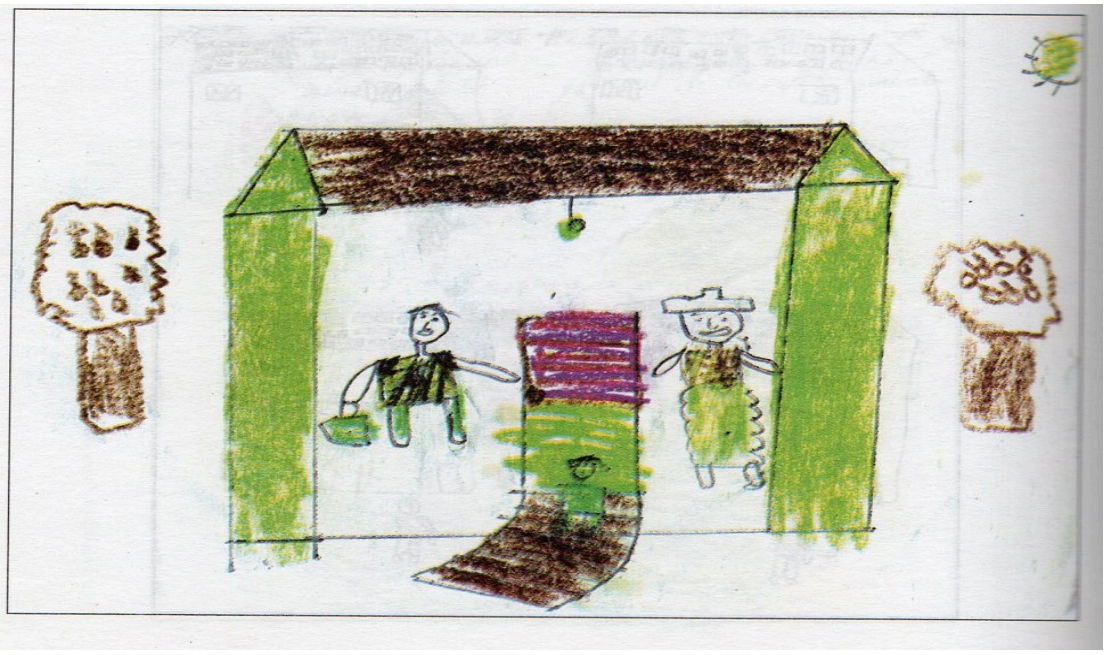

سنتين فيما بعد

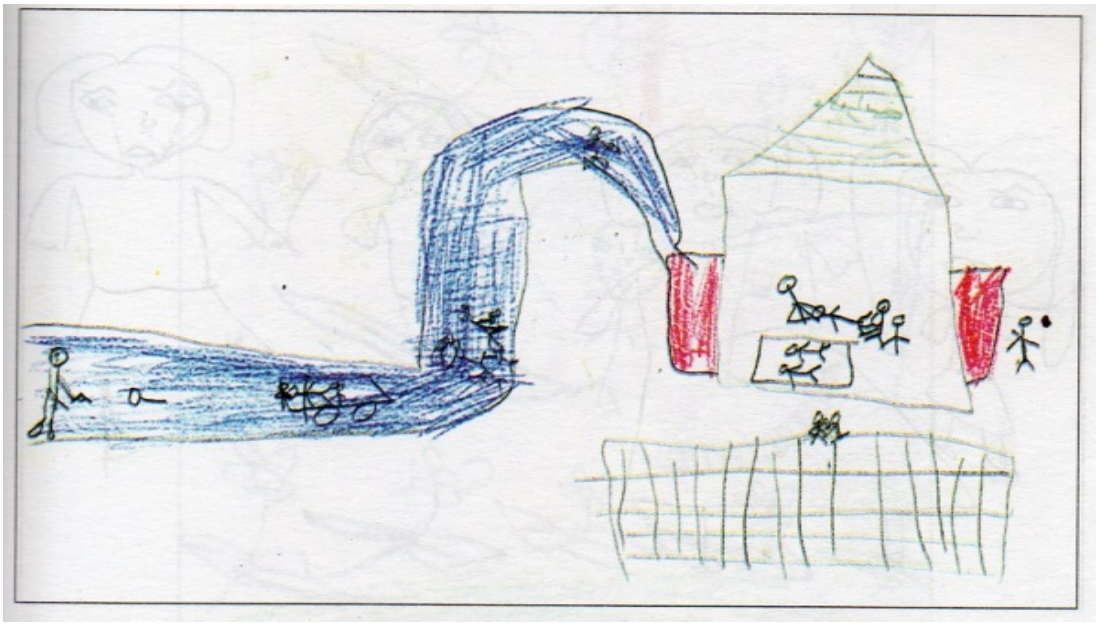

حالة طفل كان عمره 9 سنوات

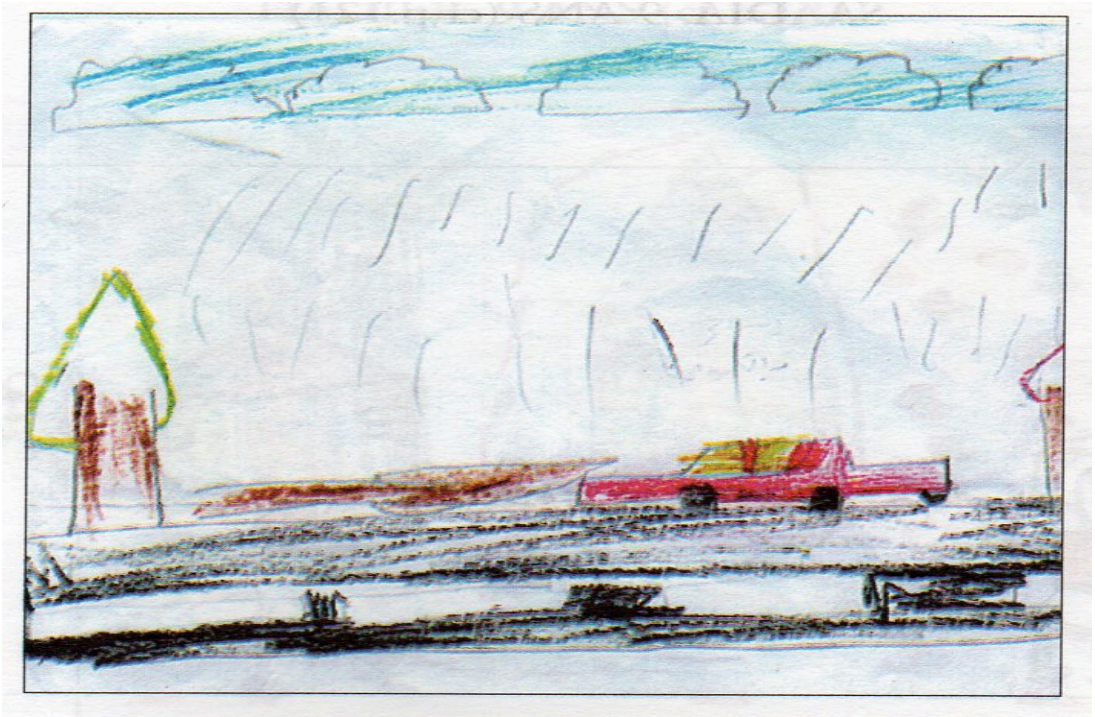

سنتين فيما بعد

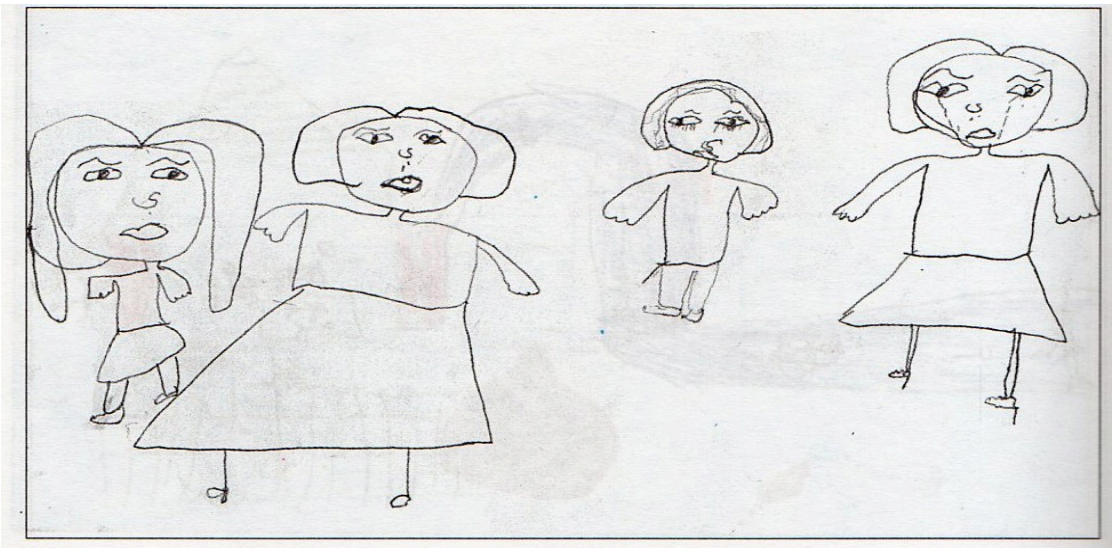

حالة طفلة كان عمرها 8 سنوات

سنتين فيما بعد

حالة طفلة كان عمرها 8 سنوات

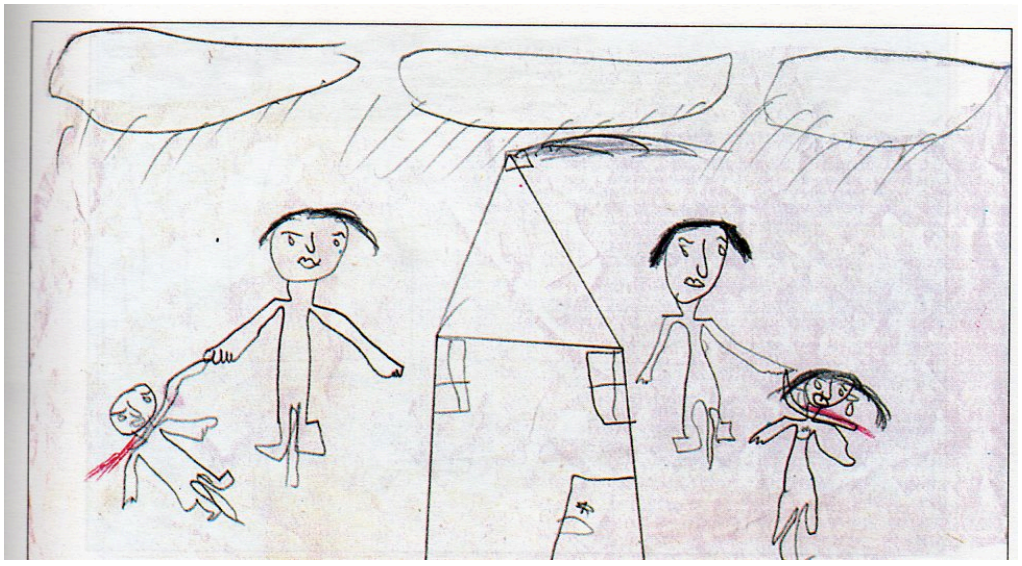

سنتين فيما بعد

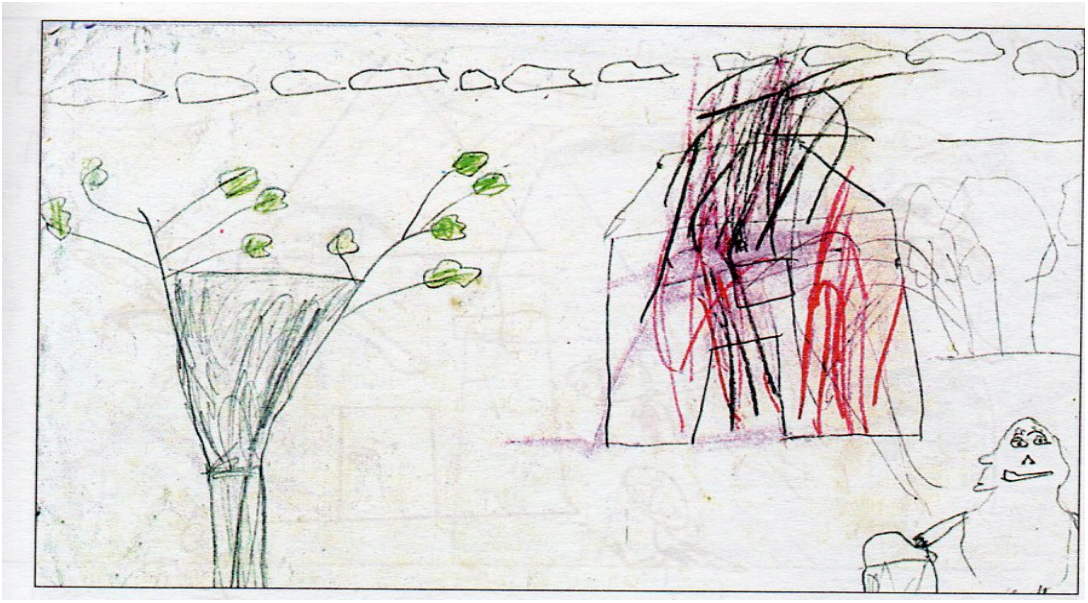

طفلة كان عمرها 6 سنوات

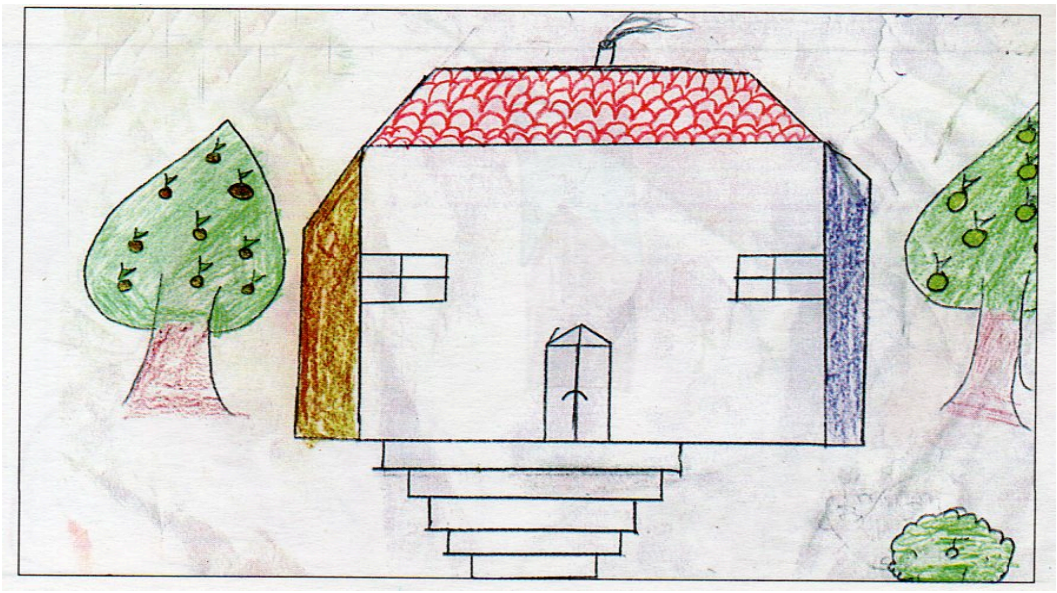

4 سنوات فيما بعد

طفلة كان عمرها 6 سنوات

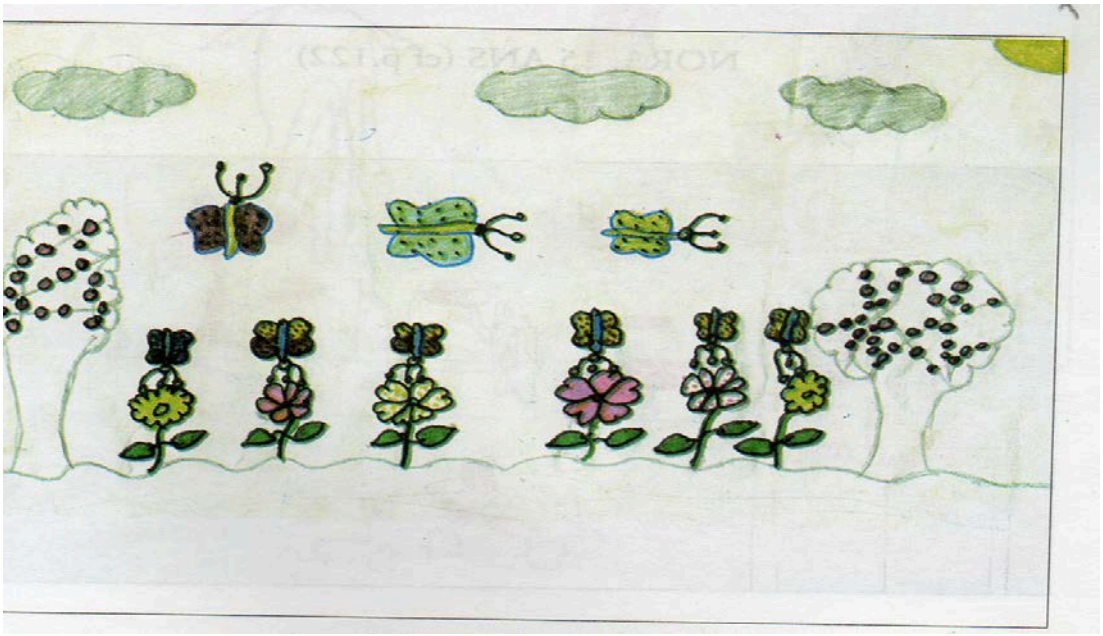

3 سنوات فيما بعد

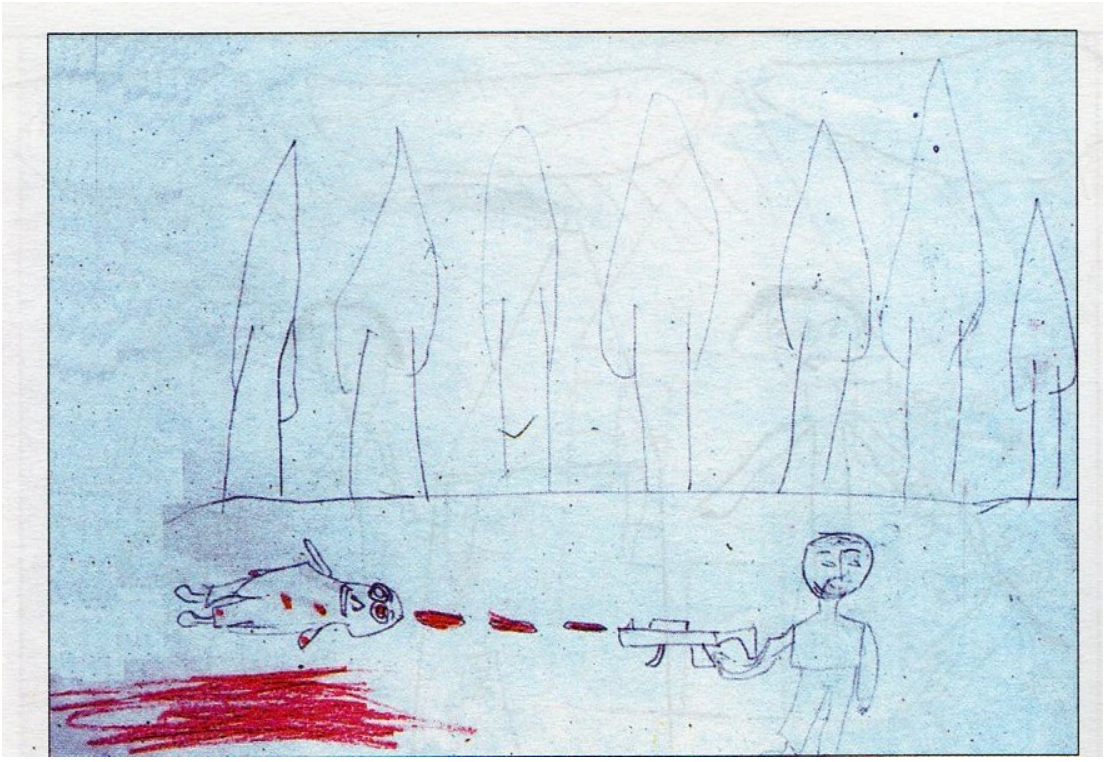

طفل كان عمره 10 سنوات

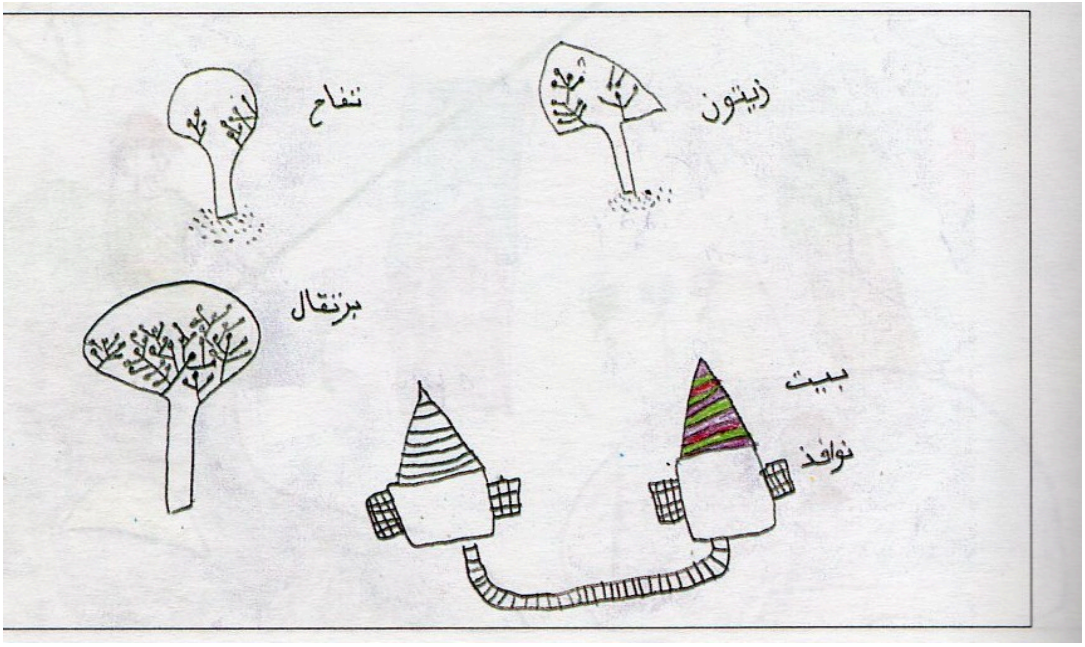

سنة فيما بعد

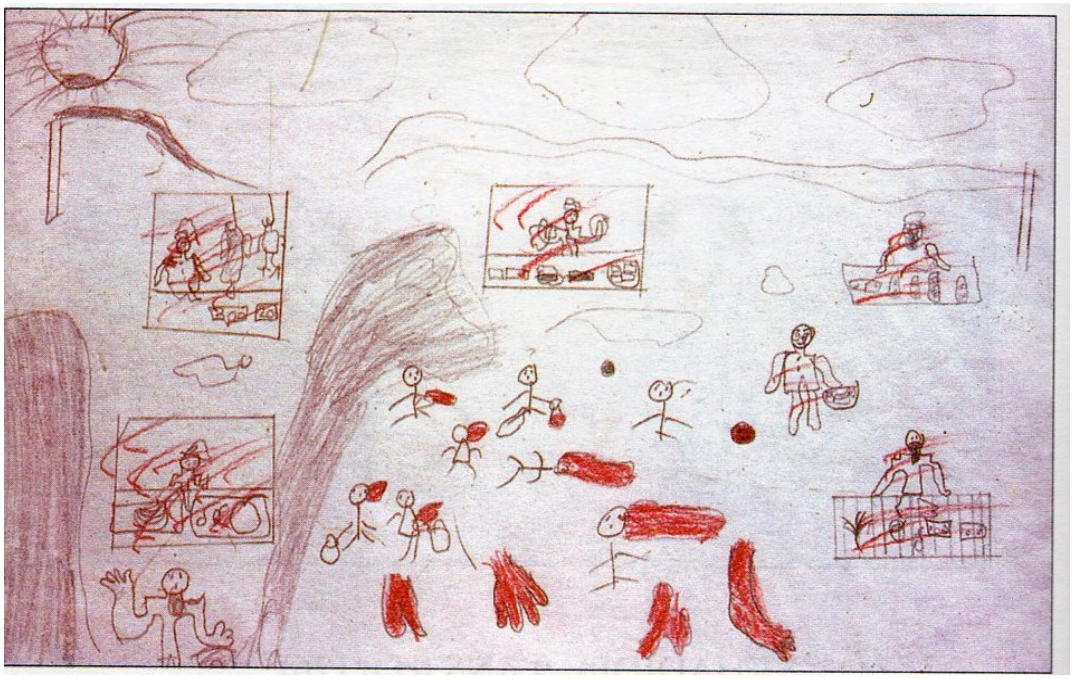

طفل كان عمره 11 سنة

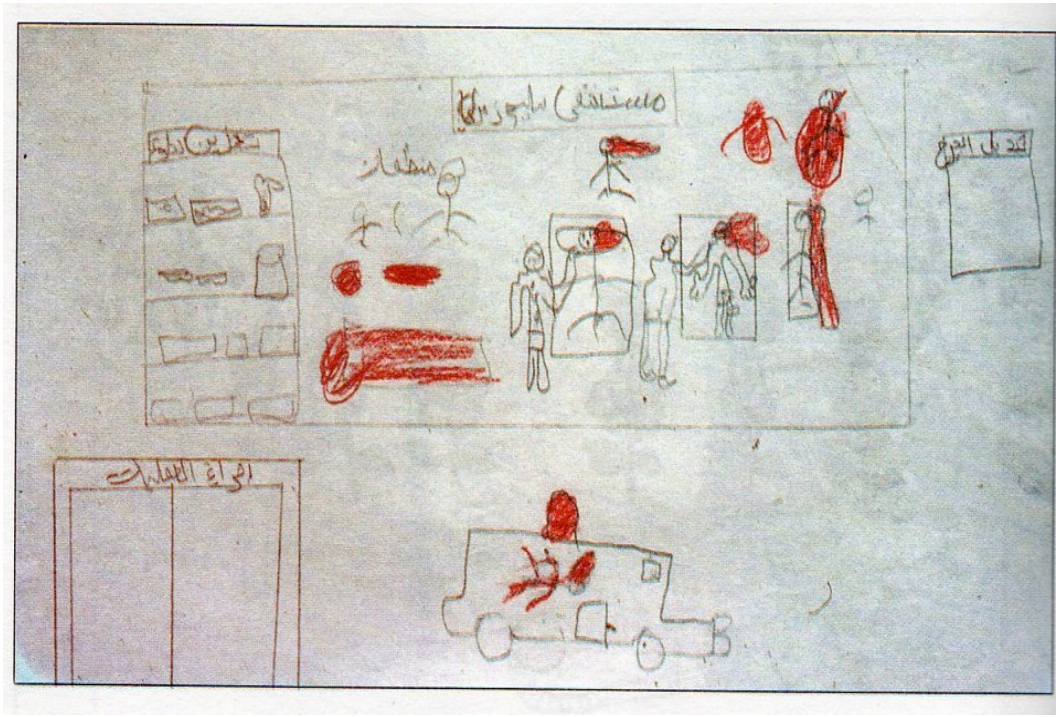

3 سنوات فيما بعد

طفل كان عمره 10 سنوات

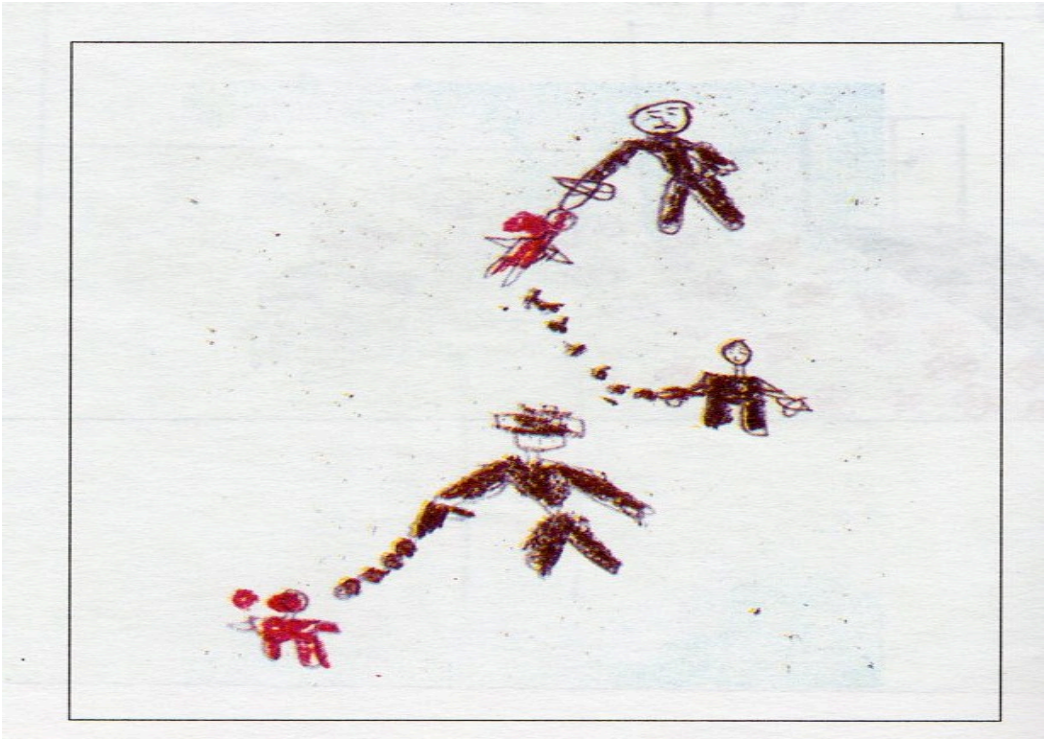

سنة فيما بعد

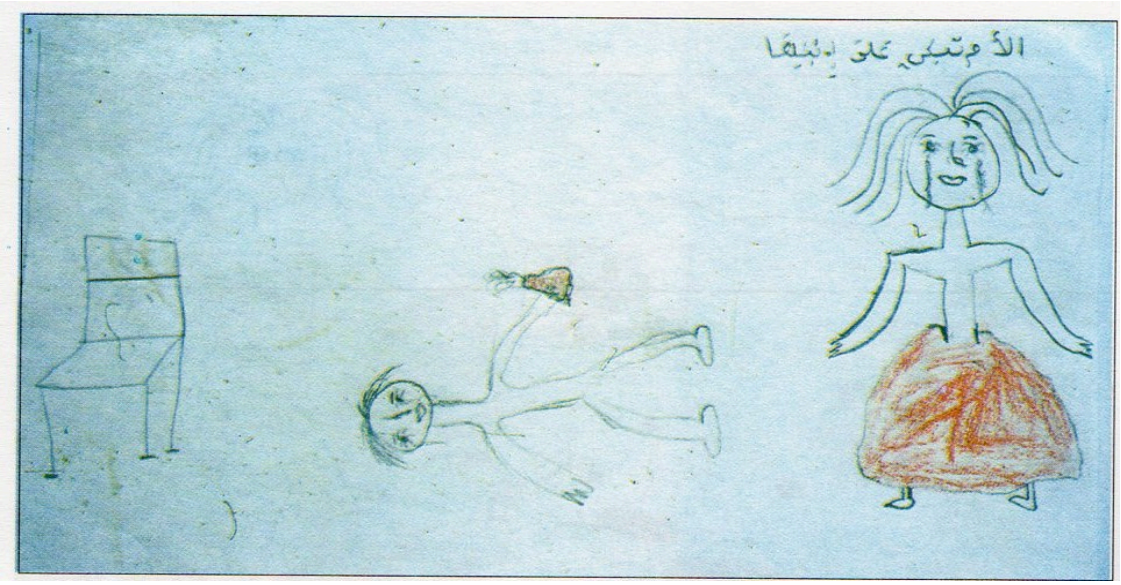

طفلة كان عمرها 9 سنوات

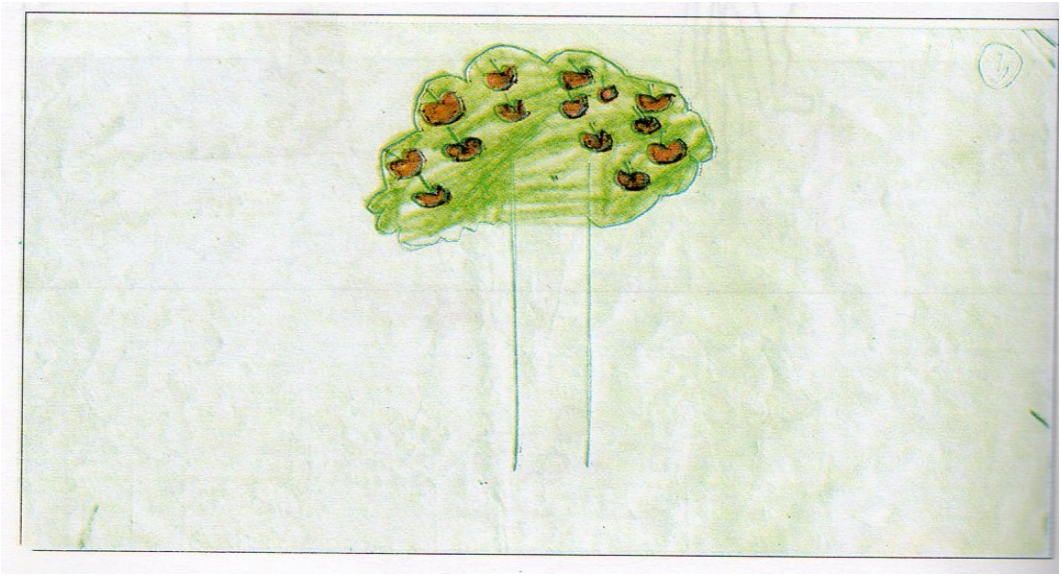

3 سنوات فيما بعد

ملحق رقم 09: متعلق بقانون تعويض ضحايا الارهاب.

بناءا على المرسوم التنفيدي رقم 99-47 المؤرخ في 27شوال عام 1419 الموافق ل13 فبراير سنة 1999 والمتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب. وكذا لصالح ذوي حقوقهم. جاء في فصله الأول من مرسوم 2006 لتعويض ضحايا الإرهاب:

أحكام عامة:

المادة 1: يحدد هذا المرسوم كيفيات تطبيق المادة 39 من الامر رقم 01-06 المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، و المتعلقة بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

المادة 2: يعتبر ضحية المأساة الوطنية، كلّ شخص مفقود في إطار الأحداث المذكورة في الميثاق وكان موضوع معاينة فقدان تعدّها الشرطة القضائية على إثر عمليات البحث التي قامت بها.

المادة 3: يخوّل حكم التصريح بوفاة ضحية المأساة الوطنية الحقّ لذوي حقوقه في التعويض في مفهوم هذا المرسوم.

المادة 6: يستفيد ذوو حقوق ضحية المأساة الوطنية، حسب وضعيتهم و الشروط المبينة في هذا المرسوم، من تعويض حسب الأشكال الآتية:

1-معاش خدمة،

2-معاش شهري،

3-رأسمال إجمالي،

4-رأسمال وحيد.

المادة 7: لا يجوز لذوي الحقوق الذين استفادوا من تعويض صدر عن طريق القضاء، قبل نشر هذا المرسوم، المطالبة بالتعويض عليه في المادة 6 أعلاه.

المادّة 8: تثبت الاستفادة من التعويض بموجب مقرّر يصدر، استنادا إلى شهادة البحث التي تعدّها الشرطة القضائية ومستخرج الحكم الّذي يتضمّن التصريح بالوفاة، عن:

–وزارة الدّفاع الوطنيّ ، فيما يخصّ ذوي حقوق الضحايا الذين ينتمون إلى المستخدمين العسكريين والمدنيين التابعين لها،

–الهيئة المستخدمة، فيما يخصّ ذوي حقوق الضحايا الموظفين والأعوان العموميين،

–المدير العامّ للأمن الوطنيّ ، فيما يخصّ ذوي حقوق الضحايا الذين ينتمون إلى مستخدمي الأمن الوطنيّ،

–والي ولاية محل الإقامة ، فيما يخصّ ذوي حقوق الضحايا الآخرين.

المادّة 9: يعتبر ذوي حقوق في مفهوم هذا المرسوم:

–الأزواج،

–أبناء الهالك البالغون سنا أقلّ من 19 عاما ،أو 21 عاما على الأكثر، إذا كانوا يزاولون الدّراسة، أو إذا كانوا يتابعون التمهين، وكذا الأبناء المكفولون طبقا للتشريع المعمول به وحسب الشروط نفسها المتعلّقة بأبناء الهالك،

–الأبناء مهما يكن سنهم، الذين يوجدون بسبب عجز أو مرض مزمن، في وضعية استحالة دائمة على ممارسة نشاط مأجور،

–البنات، بلا دخل، مهما يكن سنهن، اللاّئي كان يكفلهنّ الهالك فعلا وقت فقدانه،

–أصول الهالك.

المادّة 10: تحدّد الحصة التي تعود إلى كلّ ذي حق، بعنوان التعويض المذكور في المادّة 6 أعلاه كما يأتي:

100 % –من التعويض لصالح الزوج أو الأزواج إذا لم يترك الهالك أبناء أو أصولا أحياء،

50 % –لصالح الزوج أو الأزواج و 50 % توزّع بالتساوي على ذوي الحقوق الآخرين إذا ترك الهالك زوجا أو أكثر أحياء وكذا ذوي حقوق آخرين يتكونون من الأبناء و/ أو من الأصول،

% 70 –من التعويض توزّع بالتساوي على أبناء الهالك (أو 70 % لصالح الابن الوحيد عند الاقتضاء) و30 % توزّع بالتساوي على الأصول (أو 30 % لصالح الأصل الوحيد عند الاقتضاء) إذا لم يوجد زوج حيّ،

% 50 –من التعويض لصالح كلّ أصل من الأصول إذا لم يترك الهالك أزواجا أو أبناء أحياء،

% 75 –من التعويض لصالح الأصل الوحيد إذا لم يترك الهالك زوجا أو ابنا على قيد الحياة.

المادّة 11: تراجع النسب المنصوص عليها أعلاه، عندما يكون التعويض المذكور في المادّة 6 أعلاه يتكوّن من معاش خدمة أو معاش شهري، كلّما طرأ تغيير في عدد ذوي الحقوق.

المادّة 12: في حالة تعدّد الأرامل، يوزّع التعويض بينهنّ بالتساوي.

المادّة 13: في حالة زواج الأرملة مرّة أخرى أو وفاتها، تحوّل حصّة المعاش التي كانت تتقاضاها إلى الأبناء.

غير أنه، في حالة وجود عدّة أرامل، تؤول حصّة المعاش إلى الأرملة الأخرى أو الأرامل الأخريات الأحياء اللاّئي لم يتزوجن.

ملحق رقم10، يوضح نماذج عن تخريب الممتلكات.

ملحق رقم 11 يبين سيارة أحرقها ارهابيون.